

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تلمسان



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود، بنوك ومالية

الموسومة بـ:

## العلاقة بين النقود والأسعار

دراسة قياسية في الجزائر - تونس - المغرب

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د. بن بوزيان محمد

من اعداد الطالبة:

بن عيسى أمينة

### لجنة المناقشة:

أ.د. بوشة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيساً
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفاً
د. مناصر نور الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	ممتحناً
د. بن سعيد محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	ممتحناً
د. جديدن لحسن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تموشنت	ممتحناً
د. رمضان محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	ممتحناً

السنة الجامعية: 2014 - 2015 م



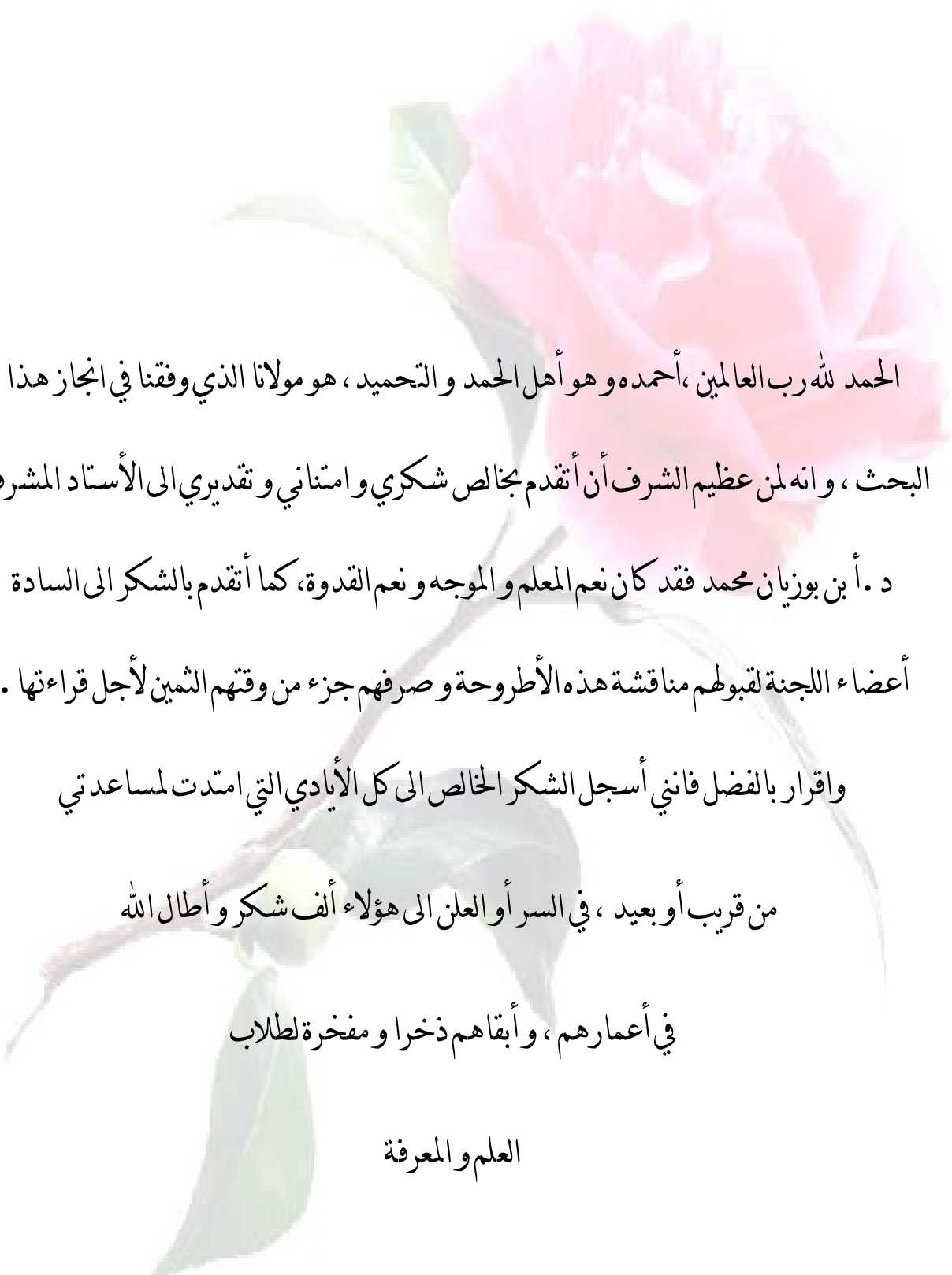
تجف الكلمات وتواري خلف ستار الفضائل والحياء  
فيعجز اللسان عن نطقها وتفيض مشاعر الامتنان والعرفان، وما كان عساه يوفي حق الوالدين،

إلى اللذين دفعاني إلى منابر العلم والارتقاء "والديّ الكريمين"

إلى زوجي

إلى أبنائي: نزيـم، نهال، إلى أختي وأخوأي

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي



الحمد لله رب العالمين، أحمدوه وهو أهل الحمد والتحميد، هو مولانا الذي وفقنا في انجاز هذا  
البحث، وانه لمن عظيم الشرف أن أتقدم بخالص شكري وامتناني وتقديري الى الأستاذ المشرف  
د.أبن بوزيان محمد فقد كان نعم المعلم والموجه ونعم القدوة، كما أتقدم بالشكر الى السادة  
أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة و صرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها .  
واقرار بالفضل فاني أسجل الشكر الخالص الى كل الأيادي التي امتدت لمساعدتي  
من قريب أو بعيد، في السر أو العلن الى هؤلاء ألف شكر وأطال الله  
في أعمارهم، وأبقاهم ذخرا ومفخرة لطلاب

العلم والمعرفة

## خطة البحث

مقدمة عامة

**الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقة بين النقود والأسعار**

المبحث الأول : الإطار النظري للنقود

المبحث الثاني: الإطار النظري للأسعار.

المبحث الثالث: العلاقة بين النقود والأسعار في النظريات النقدية

**الفصل الثاني : الدراسات التطبيقية للتضخم**

المبحث الأول : الإطار النظري للتضخم.

المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية السابقة.

المبحث الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

**الفصل الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود والأسعار في كل من الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة (1970-2013).**

المبحث الأول: تطور معدل التضخم في الدول الثلاث خلال الفترة (1970-2013).

المبحث الثاني : الإطار النظري لنموذج التكامل المتزامن.

المبحث الثالث: العلاقة بين النقود والأسعار في الجزائر، تونس والمغرب.

خاتمة عامة

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

لا يزال مفهوم النقد بالنسبة للاقتصاديين منذ بدايات علم الاقتصاد وحتى يومنا هذا موضوع جدل كبير، ففي حين يرى أنصار المدرسة التجارية أنه شكل من أشكال الثروة، يؤكد التقليديون وبلسان جون ستيوارت ميل "أن لا شيء أقل أهمية من النقد..." تعبيراً عن حيادية النقود. وفي عصرنا الراهن وعلى الرغم من شبه الاجماع على المظهر النقدي للاختلالات الكبرى كالتضخم والبطالة وعجز الميزانية واختلال ميزان المدفوعات نجد أن الآراء تتباين حول طبيعة الدور الذي يؤديه النقد في هذه الظواهر من عدم الاستقرار.

لقد بني التحليل الكلاسيكي على مبدأ حيادية النقود الذي ينص على أن النقود ما هي إلا ستار يخفي الجوانب الحقيقية للاقتصاد، ومن ثم يقتصر دورها على تسيير النشاط الاقتصادي دون التأثير على مستواه، الأمر الذي ينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار دون سواه، لذلك ركزت الدراسات الأولى على بحث العلاقة بين النقود والأسعار، ولكن الأزمة الاقتصادية لعام 1929 دفعت بالمفكرين الاقتصاديين إلى النظر في بعض مسلمات وفرضيات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وفتحت بذلك الطريق للبحث في الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود في الدائرة الاقتصادية.

وعلى أساس ذلك برزت العديد من النظريات التي ناقشت دور النقود في النشاط الاقتصادي، وانعكاس ذلك على مستوى الأسعار من تقلبات تظهر في قيمة الوحدة النقدية، وهذه النظريات رغم اختلافها إلا أنها اتفقت في نقطة أساسية وهي أن كمية النقود هي المؤثر الأساسي لما يحدث لقيمة النقود من تغيرات، إلا أن الاقتصاديين يختلفون في تحليل حجم الأثر الذي تحدثه كمية النقود في تقلبات الأسعار وتوقيت ذلك. فأنصار النظرية الكمية التقليدية يرون أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مباشر وبنفس النسبة، في حين ترى النظرية النقدية لفريدمان أن التغير في كمية النقود يؤثر على التغير في المستوى العام للأسعار وعلى الدخل الحقيقي في المدى القصير، ولكن في المدى المتوسط والطويل فإن تأثيره يقتصر على المستوى العام للأسعار فقط (Fridman and Schwartz , 1963)، وبمعنى آخر سعت هذه النظرية إلى الربط بين كمية النقود و حجم الوحدة من الإنتاج. ولهذا افترض فريدمان القاعدة النقدية القائلة بضرورة تغيير كمية النقود بمعدل ثابت يساوي معدل التغير في الدخل الحقيقي. أما النظرية الكينزية وعلى رأسها كينز ترى أن أسباب التقلبات في المستوى العام للأسعار ترجع إلى التغير في حجم الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)، وحسب هذه النظرية فإنه لن تتوفر أسباب وجود تقلبات الأسعار ما لم تكن هناك زيادة أو نقصان في عرض النقود أو سرعة تداولها بالنسبة إلى العرض الكلي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد، ومن جهة أخرى يرى كينز أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة (الذي يعتبره كينز المحدد الأساسي لتوازن الطلب والعرض على النقود) مما يساهم في تشجيع الاستثمار وبالتالي

ظهور التضخم، وعليه فإن كينز يفترض ضمناً أن كمية النقود هي دالة متناقصة مع معدل الفائدة ومزايدة مع مستوى الأسعار، ومما سبق يتضح أن هناك اتفاق كبير بين الفكر النقدي (الكلاسيكي والحديث) والفكر الكينزي حول تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار، ولكن لكل واحدة منهما منهجيتها وطريقتها في تفسير آلية هذا التأثير.

لذلك كانت هذه الآراء محل تمحيص وتدقيق الكثير من الدراسات التطبيقية لتحليل وتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية خاصة الأسعار وقد شملت هذه الدراسات العديد من الدول وباستخدام العديد من المنهجيات الاقتصادية القياسية، وشملت مختلف المجاميع النقدية ( $M_1, M_2, M_3, \dots$ ) والمستوى العام للأسعار ( $P$ ) والناتج الداخلي الخام ( $GDP$ ) ومعدلات الفائدة ( $T_r$ ) وغيرها من المؤشرات الكلية، إلا أن نتائجها النهائية كانت غير قطعية، وتختلف باختلاف الدول وقد تختلف في الدولة الواحدة باختلاف الفترات الزمنية سواء لاختلاف النماذج الرياضية المستخدمة أو لاختلاف فترات الابطاء الزمنية وكذا طرق التعامل مع عدم استقرار السلاسل الزمنية.

#### إشكالية الدراسة:

تعدّ اقتصاديات دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) من الاقتصاديات الآخذة في النمو، والتي تميزت بعدد من الخصائص التي مثلت بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، حيث ظلت هذه الدول كغيرها من الدول النامية تعاني من التضخم لفترات طويلة وإن اختلفت حدته من دول لأخرى وفي نفس الدولة من فترة إلى أخرى، وقد لعبت السياسات الاقتصادية غير الملائمة دوراً رئيسياً في حوثه.

يرجع ارتفاع معدل التضخم في هذه الدول إلى وجود اختلالات هيكلية على المستويين الداخلي والخارجي ظلت تلازم اقتصادياتها لفترة طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم تمثلت في زيادة الطلب المحلي عن قدرات الإنتاج المحلي ما أدى لوجود اختلال في ميزان المدفوعات والذي تساهم السلطة النقدية في تمويله بمصادر غير حقيقية إضافة إلى الإنفاق الحكومي المتعاظم والذي زاد من حدة التضخم خاصة في الجزائر لاسيما وأن الإنفاق لا يقابله إنتاج حقيقي. ومن هنا ظهرت الحاجة لضرورة تبني برامج التعديل الهيكلي (المغرب سنة 1983، تونس سنة 1986، والجزائر سنة 1994)، وقد اعتمدت فلسفة الإصلاح الاقتصادي على ضرورة احتواء التضخم وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية. من هنا يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة في السؤال التالي:

✓ هل يوجد علاقة طويلة الأجل بين النقود والأسعار في كل من الجزائر، تونس

والمغرب؟ بمعنى آخر هل التضخم في هذه الدول ظاهرة نقدية بحتة؟

ويشتق من هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تصب في لب الموضوع، وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عنها وتتمثل في:

- إلى أي مدى يؤثر التضخم على الاقتصادي الكلي؟ وما هي محددات انتشاره؟ وهل يمكن القضاء عليه خاصة مع تطور العالم السريع وتقدمه؟
- ما هي السياسات الاقتصادية التي تعتمدها مختلف دول العالم للقضاء على التضخم؟
- إلى أي مدى ساهمت النظريات النقدية في تفسير العلاقة بين النقود والأسعار؟
- هل الزيادة في كمية النقود هو السبب الوحيد لتضخم الأسعار في الدول الثلاث؟ وإن كان ذلك صحيحا، هل يمكن علاج التضخم من خلال التحكم في المعروض النقدي؟
- هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة التضخم في الدول الثلاث والتنبؤ به؟
- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التضخم في الدول الثلاث؟
- ما مدى تأثير معدلات التضخم في الجزائر، تونس والمغرب بالمتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- هل يوجد تباين في محددات التضخم بين دول الدراسة؟

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لهذه

الدراسة.

### فرضيات الدراسة:

- من خلال مراجعة الدراسات السابقة الخاصة بالدول النامية، يمكن وضع الفرضيات التالية:
- يوجد علاقة سببية بين الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.
  - يوجد علاقة سببية بين الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك في المغرب.
  - يوجد علاقة سببية بين الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك في تونس.
  - تؤثر المتغيرات الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام، سعر الفائدة، سعر الصرف الاسمي، أسعار الواردات) على التضخم في الدول الثلاث ولكنها لا تتسبب في ظهوره، بمعنى لا يوجد علاقة سببية بين المتغيرات السابقة والتضخم في الجزائر، المغرب وتونس.

### أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ✓ تفسير وتحليل العلاقة بين النقود والأسعار في مختلف النظريات النقدية.
- ✓ محاولة التعرف على ظاهرة التضخم وتبيان أسبابها، آثارها والسياسات المتبعة لمعالجتها.
- ✓ تحديد العوامل المؤثرة على التضخم في دول المغرب العربي الثلاث.



- ✓ محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم وتطبيقه في الدول الثلاث.
- ✓ تحديد مدى استجابة التضخم للتقلبات التي تحدث في المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- ✓ محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور النماذج القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم.

### أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التضخم. ونظرا للأهمية التي تحتلها ظاهرة التضخم في العالم ارتأينا ضرورة البحث في هذه الظاهرة المتعددة الأبعاد والمتشعبة الجوانب وذلك من خلال إلقاء الضوء على إحدى أهم جوانبها وهو الجانب النقدي، لذلك قمنا بدراسة على واقع اقتصاد المغرب العربي لمعرفة ما هي أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الارتفاعات المستمرة للأسعار في الجزائر، تونس والمغرب؟ من جهة ومن جهة أخرى معرفة البعد الحقيقي للنظريات النقدية للتضخم ومدى انطباقها على واقع الدول الثلاث.

### تحديد إطار الدراسة:

ارتأينا أن تكون الدراسة القياسية (التطبيقية) حول اقتصاد بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أما فترة الدراسة فتمتد من سنة 1970 إلى سنة 2013، فهي تشمل كل المراحل التي مر بها اقتصاد الدول الثلاث، من الاقتصاد الموجه والذي يعتمد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى اقتصاد السوق بما فيها التوجه إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

### منهجية الدراسة:

تتناول الدراسة بالبحث والتحليل أثر تغيرات كمية النقود على مستوى الأسعار في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010 (حجم العينة المأخوذة 44 مشاهدة) باستخدام تقنية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ إضافة إلى دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين واختبار Granger للسببية.

وتحقيقا لأهداف البحث، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإمام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات فقد اعتمدنا على بعض المناهج منها:

- المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية وتصفح المواقع الإلكترونية التي عالجت الموضوع أو جانب منه.

- **المنهج التحليل الوصفي:** يهدف دراسة مقارنة لدول المغرب العربي من خلال تحليل الأرقام والبيانات ومقارنتها بعضها ببعض، ولتحقيق ذلك سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبنك الجزائر وبنك المغرب والديوان الوطني التونسي للإحصائيات.
- **المنهج التجريبي والقياسي:** يتيح هذا المنهج تحليل واختبار العلاقة بين النقود والأسعار بالاعتماد على طرق الاقتصاد القياسي الحديثة (التكامل المشترك) واستخدام برنامج Eviews.

### خطة الدراسة:

حسب الإشكالية العامة للدراسة، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده، ثم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول.

يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري للعلاقة بين النقود والأسعار من خلال دراسة الإطار النظري للنقود في المبحث الأول والإطار النظري للأسعار في المبحث الثاني ويتم تخصيص المبحث الثالث لدراسة العلاقة بين النقود والأسعار في النظريات النقدية.

ويتناول الفصل الثاني الدراسات التطبيقية للتضخم من خلال التطرق إلى الإطار النظري للتضخم في المبحث الأول، والتطرق إلى أهم الدراسات التطبيقية ذات العلاقة بالتضخم في المبحث الثاني ويتم تخصيص المبحث الثالث للتعقيب على نتائج الدراسات السابقة وتبيان الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

وفي الفصل الثالث سوف نتطرق إلى أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على مستوى الأسعار في دول المغرب العربي خلال الفترة (1970-2013) باستعمال دراسة قياسية، وذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى تطور معدلات التضخم في الدول الثلاث خلال فترة الدراسة. أما في المبحث الثاني فسننتقل إلى الإطار النظري للدراسة القياسية والمبحث الثالث نتناول الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1970 - 2013.

# الفصل الأول

## الإطار النظري

للعلاقة بين النقود والأسعار

## تمهيد:

قال "جاك ريف" في أحد بحوثه أن "قدر الإنسان يحكمه النقد"، فقد أراد إبراز أهمية المكانة التي تحتلها الظواهر النقدية في حياة البشر اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا. واليوم كما بالأمس مازالت الأحداث الراهنة تؤكد الأهمية المتعاظمة للدور الذي يؤديه النقد في الحياة الاقتصادية و الإجتماعية سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ولا سيما في إطار التكتلات الدولية.

لقد شهد الميدان النقدي منذ الخمسينيات نشاطا متصاعدا حيث اصبحت المشكلات النقدية تستقطب اهتمام الاقتصاديين الذي تعزز من خلال ما شهدته السياسة النقدية من انتعاش في مواجهة التضخم الذي أعقب الحرب العالمية الثانية إضافة إلى مشكلات أخرى نوعية مرتبطة بالسياسة الاقتصادية أثارت بمجملها مصلحة أكاديمية ملحوظة تهدف إلى تطوير النظرية النقدية التي تعنى بتحليل الدور الذي يؤديه النقد في الاقتصاد، وبإظهار آثاره المباشرة و غير المباشرة على النشاط الاقتصادي، بتعبير أدق تهدف إلى إيضاح وتحديد العلاقات السلوكية القائمة بين المتغير النقدي (الكتلة النقدية) من جهة و بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية الحقيقية و الإسمية من جهة أخرى بإظهار أثر النقد في النمو الاقتصادي و في مستوى الأسعار.

و من أجل ذلك اهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بظاهرة ارتفاع الأسعار وعلاقتها بالعامل النقدي و جاءت بشأنها نظريات عديدة وأفكار متنوعة وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل حيث أننا ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاث مباحث أساسية إذ سوف نتطرق في المبحث الأول إلى عموميات في النقود بتعريفها و تحديد خصائصها، أنواعها و وظائفها والنظم النقدية و أخيرا المجمعات النقدية المختلفة، أما في المبحث الثاني فقد خصصناه إلى الإطار النظري للأسعار الذي سوف نتناول فيه تعريفها، أنواعها، العوامل المؤثرة فيها نظريات القيمة والأسعار والأرقام القياسية للأسعار. وفي المبحث الثالث والأخير سوف نتطرق إلى العلاقة بين النقود و الأسعار من خلال النظريات النقدية القديمة و الحديثة.

## المبحث الأول: الإطار النظري للنقود

تعتبر النقود من أهم الاختراعات البشرية، ظهرت للتخلص من صعوبات نظام المقايضة وتطوّرت مع تطور اقتصاد المبادلة، وتعد النقود أداة قياس في الاقتصاد الوطني فهي تلعب دوراً هاماً في تحديد القيم والأسعار الداخلية، وتلعب دوراً هاماً في تحديد العلاقة بين الاقتصاد الوطني والاقتصاديات الخارجية.

### (I) مفاهيم عامة حول النقود:

كان ولا يزال معنى النقود وطبيعتها محل جدل ونقاش في مختلف النظريات النقدية وذلك نظراً لأهميتها في النشاط الاقتصادي، ومن هنا تطلّب الأمر تحديد مفهوم وخصائص وأنواع النقود إضافة إلى الوظائف التي تقوم بها.

#### 1-1-1) تعريف النقود وخصائصها:

##### 1-1-1-1) تعريف النقود:

هناك مجموعة من التعاريف للنقود اختلفت من فترة لأخرى ومن دولة إلى أخرى، فمنهم من اعتمد على طبيعة وخصائص النقود، ومنهم من ركز على الوظائف التي تقوم بها، أو الشكل القانوني لها، أهم هذه التعاريف نجد:

✓ تعريف الاقتصادي شابيرو: "هي أي شيء يقبل قبولاً عاماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون"<sup>(1)</sup>.

✓ تعريف إميل جمس: "هي كل وسيلة تسمح بحكم القانون أو العرف لكل مشتر أو مدين الدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدائن"<sup>(2)</sup>.

✓ تعريف الاقتصادي بين: "هي أي شيء موجود يقوم في آن واحد بأداء وظيفة وسيط للمبادلة ومقياس للقيم ومخزن للقيمة"<sup>(3)</sup>.

✓ تعريف الدكتور علي كنعان: "هي سلعة ذات مواصفات خاصة تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع وتلقي قبولاً عاماً من جميع المتعاملين تقوم بتسهيل عمليات التبادل وتصريف المنتجات ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي"<sup>(4)</sup>. يجمع هذا التعريف بين الخصائص والوظائف ويحدّد جوهر النقد وطبيعته في الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> - د. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 10.

<sup>2</sup> - المبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2006، ص 12.

<sup>3</sup> - د. محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود، الدار الجامعية، 2013، ص 28.

<sup>4</sup> - د. علي كنعان، النقود والصريفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 30.

## 2-1-1 خصائص النقود:

لا يمكن للنقود أن تقوم بوظائفها كاملة إلا إذا كانت تتمتع بعدد من الخصائص تجعلها قادرة على تسهيل عمليات التبادل بين الأفراد، تتمثل هذه الخصائص في:

- **القبول العام:** يقصد بالقبول العام ثقة الأفراد بالنقود الوطنية، وقد يتم هذا القبول<sup>(1)</sup> استناداً إلى التقاليد والأعراف والعادات السائدة في المجتمع أو إلى قوة القانون الذي يلزم الأفراد بقبول النقود قبولاً عاماً (النقود القانونية)، أو نتيجة الثقة بالجهات التي تولد هذه النقود كالبنوك التجارية في حالة النقود الائتمانية.
- **الندرة النسبية:** يقصد بها أن يكون عرض النقود أقل من الطلب عليها، لأن توفرها بكميات كبيرة تفوق الطلب عليها يؤدي إلى انخفاض قيمتها وانعدام الرغبة في امتلاكها والحصول عليها.
- **تجانس وحداتها:** بمعنى أن تكون كل وحدة نقدية بديل تام للوحدات النقدية الأخرى.
- **الثبات النسبي في قيمتها:** إن عدم ثبات قيمة النقود وتغيرها بشكل سريع يؤدي إلى فقدان الثقة عند التعامل بها، وبالتالي عجزها عن أداء وظائفها الأساسية.
- **القدرة على إبرام الذمة.**
- **قابلية للتجزئة:** بمعنى أن تكون النقود قابلة للانقسام إلى وحدات ملائمة تُسهل المعاملات الصغيرة (النقود المساعدة) دون فقدان أو انخفاض قيمتها، أي أن يتبع هذا الإنقسام المساواة بين قيمة مجموع الأجزاء المنقسمة ووحدة النقد الكلية.
- **سهولة النقل والحمل:** مثلاً يعتبر الشيك أكثر سهولة في التعامل قياساً بالنقود القانونية، فالشيك الواحد يمكن استخدامه لدفع أي مبلغ نقدي تتطلبه عملية التعامل.
- **استمرارية التعامل بها لفترة طويلة:** بمعنى أن لا تكون النقود قابلة للتلف خلال فترة قصيرة، حتى توفر استمرارية التعامل بها طلباً عليها وانخفاض في تكاليف الإصدار المتكرر للعملة<sup>(2)</sup>.
- **صعوبة التزوير:** يجب أن تتضمن طريقة صنع النقود ما يحقق منع تزويرها.

<sup>1</sup> - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، طبعة الدار الجامعية، الطبعة الخامسة، بيروت، 1985، ص70.

<sup>2</sup> - Helmut Creutz, Le Syndrom de la Monnaie, Economica, 2005, Paris, p12.

## (2-1) وظائف النقود وأنواعها:

## (1-2-1) وظائف النقود:

ترتبط النقود ارتباطاً وثيقاً بمختلف جوانب الاقتصاد الحديث، فالأنظمة الاقتصادية المعاصرة تعتمد اعتماداً أساسياً في تأديتها لوظائفها المختلفة على استعمال النقود (اقتصاديات نقدية)<sup>(1)</sup>، تتمثل هذه الوظائف في:

## (1-1-2-1) مقياس للقيمة:

تستخدم النقود كأداة لقياس قيم السلع والخدمات في الاقتصاد، أي قيمة أي سلعة أو خدمة (السعر) يتم التعبير عنها باستخدام النقود. وحتى تنجح النقود في أداء هذه الوظيفة، يجب أن تتمتع بالثبات النسبي في قيمتها ويتحقق ذلك من خلال استقرار الأسعار لأن قيمة النقود ما هي إلا معكوس المستوى العام للأسعار.

## (2-1-2-1) وسيط للتبادل:

تعتبر وظيفة النقود كوسيط من أهم الوظائف التي تؤديها في الاقتصاد والتي ترتبط بها بقية الوظائف الأخرى، حيث كان نظام المقايضة يقوم على عملية التبادل المباشر (سلعة ← سلعة) ودون استخدام أي وسيط، ولكن استخدام النقود أدى إلى إتمام المبادلات بين طرفين بطريقة غير مباشرة (سلعة ← نقود ← سلعة)، وحتى تؤدي النقود هذه الوظيفة بفعالية وكفاءة عالية يجب أن تتوفر على خاصية القبول العام بين كافة أفراد المجتمع وخاصة الثبات النسبي في قيمتها<sup>(2)</sup>.

## (3-1-2-1) مخزن للقيمة:

تتبع هذه الوظيفة للنقود من وظيفة وسيط للتبادل، ذلك أن استخدام النقود يتضمن بالضرورة وجود فواصل زمنية بين الحصول عليها وانفاقها<sup>(3)</sup>، فالفرد لا يستطيع أن ينفق دخله دفعة واحدة بل يدخر جزء منه لغرض المعاملات اليومية أو خوفاً من المستقبل والمفاجآت (الاحتياط). ويمكن القول أن فشل النقود في أداء وظيفتها كمستودع للقيمة يعود إلى حقيقة أن النقود قد لا تكون ثروة في حد ذاتها، وهذا ما يقودنا إلى القول بأن النقود مستودع للقيمة عند الأفراد وليس الأمر كذلك بالنسبة للمجتمع، وحتى تقوم النقود بهذه الوظيفة يجب توفر شرطين هما القبول العام والثبات النسبي.

<sup>1</sup> - Sophie Bzanar, Michel Cazals, Pascal kauffman, économie monétaire et financière, 4<sup>e</sup> éditions, Dunod, Paris, p 02.

<sup>2</sup> - Frederic Mishkim, Monnaie, banque et marchés financiers, PEAR son education, 8<sup>e</sup> éditions, France, 2007, p66.

<sup>3</sup> - د. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، ط2، بيروت، 2009، ص 24.

## 4-1-2-1 وسيلة للمدفوعات الآجلة:

يتم استخدام النقود كأداة للمدفوعات المؤجلة بين الجهات المختلفة في الاقتصاد، فهي تقوم بتسديد كافة الالتزامات كدفع الضرائب، المرتبات، تقديم الاعانات، دفع الاشتراكات، تسديد القروض وتسوية العقود،... إلخ.

## 5-1-2-1 النقود وتكوين رأس المال:

تمثل النقود أداة أساسية لتوفير الفعالية في أسواق رأس المال والتي تتولى تحويل الأرصد المالية من المدخرين إلى المستثمرين<sup>(1)</sup>، ففي اقتصاد قائم على نظام المقايضة يصعب تحويل هذه الموارد والاستفادة بها في تمويل الاستثمارات، ولذلك النقود تدعم عملية تكوين رأس المال خاصة في المجتمعات الحديثة.

## 6-1-2-1 النقد العالمي:

تعني وظيفة النقد العالمي قيام أي عملة وطنية بوظائفها في الداخل والخارج أي تكوين أداة للتبادل على المستوى العالمي<sup>(2)</sup>.

## 2-2-1 أنواع النقود:

فرضت عملية تطور النشاط الاقتصادي تعدد أنواع النقود، انسجم كل نوع مع طبيعة كل مرحلة من مراحل التطور، فأخذت النقود أشكال مختلفة هي:

## 1-2-2-1 النقود السلعية:

للتغلب على صعوبات نظام المقايضة، اتخذ الإنسان سلعة معينة كوسيط يسمح بتبادل السلع والخدمات بين الأفراد وقد اختلفت هذه السلعة من مجتمع لآخر اعتماداً على اعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية فاستخدمت الأغنام، الشاي، الصوف، الملح، الماشية، التبغ، الأصداف،... إلخ.

## 2-2-2-1 النقود المعدنية:

في هذه المرحلة اختارت المجتمعات المعادن النفيسة لتلعب دور النقود كالذهب والفضة نتيجة لتمتعها بصفات معينة جعلتها أكثر ملائمة من السلع الأخرى ومن أهم تلك الصفات<sup>(3)</sup>:

- ✓ القابلية للتجزئة إلى وحدات صغيرة.
- ✓ الصلابة وعدم القابلية للتآكل مع مرور الزمن.

<sup>1</sup> - د. محمود حامد محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 27.

<sup>2</sup> - Michel Lelart, Le système monétaire international, 6<sup>ème</sup> éditions, la découverte, Paris, 2003, p 82.

<sup>3</sup> - د. حسين محمد سمحان، د. اسماعيل يونس يامن، اقتصاديا النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص31.



- ✓ القبول العام من جميع المتعاملين.
- ✓ ندرتها النسبية وبالتالي ارتفاع قيمتها.
- ✓ الثبات النسبي لقيمتها وتجانس وحداتها.

استخدمت الذهب والفضة كنقود لفترة طويلة، وحتى بعد التخلي عن استخدامها كنقود بقيت تستخدم كغطاء لها.

### 3-2-2-1) النقود الورقية:

هي شهادات قابلة للتداول في السوق تحمل قيمة معينة من الذهب ظهرت في القرن السادس عشر في أوروبا (بنك استوكهولم) سنة 1556<sup>(1)</sup> وهي نوعان:

- نقود ورقية قابلة للتحويل إلى ذهب: يصدر البنك المركزي النقود الورقية استنادا للذهب ويحق للمواطن أن يستبدل هذه النقود بالذهب متى أراد، سميت هذه النقود بالنقود النائبة.
- نقود ورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب: تحتكر البنوك المركزية إصدار هذه النقود ويتعامل الأفراد بها بشكل نهائي ولا يحق لهم تحويلها إلى ذهب فأصبحت نقود ورقية إلزامية، فالنقود الورقية الإلزامية هي تلك النقود غير القابلة للصرف بالذهب وتستند قيمتها إلى قوة الإبراء العام التي يضيفها عليها القانون، ولها ثقة الأفراد وتحظى بقبول عام في التبادل بغض النظر عن المادة التي تصنع منها<sup>(2)</sup>.

### 4-2-2-1) نقود الودائع:

تمثل النقود الائتمانية وسيلة دفع هامة خاصة في الدول المتقدمة ذات الأنظمة المصرفية الحديثة حيث تصل في الولايات المتحدة إلى 90% من حجم التعامل النقدي، يمكن تعريفها بأنها: "مبالغ يودعها الأفراد في المصارف وتتحرك بواسطة الشبكات بين المودعين والآخرين لاتمام العلاقات تجارية (البيع والشراء) أو تسوية المدفوعات حيث أن هذه المبالغ تبقى في المصارف التي تقوم بإقراضها لأصحاب الفعاليات الاقتصادية أو المستهلكين"<sup>(3)</sup>.

تتكون نقود الودائع من الأرصدة الدائمة لحسابات الأفراد لدى البنوك التجارية (حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب)، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات.

<sup>1</sup> - د. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008، ص 26.

<sup>2</sup> - Xavier Bradley, Christian descamps, Monnaie banque Financement, Hyper cours Dalloz, Paris, 2005, p97.

<sup>3</sup> - د. علي كنعان، مرجع سابق، ص 41.

1-2-2-5) النقود الإلكترونية:

ظهرت هذه النقود وتطوّرت مع تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال، يمكن تعريفها بأنها: "مبالغ نقدية مودعة في المصارف ويقوم أصحابها بتحريكها من خلال بطاقة إلكترونية في الصرافات الآلية المنتشرة في الطرقات العامة، أو الدفع والشراء وتشجيع حركة الاستهلاك"<sup>(1)</sup>.

بظهور النقود الإلكترونية أصبح العمل بما يسمى بنظام النقل الإلكتروني للأموال (Electronic fund transfer system EFTS) والتي تتم فيه كل المدفوعات باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، وتأخذ النقود الإلكترونية عدّة أشكال أهمها<sup>(2)</sup>:

- بطاقة الحساب (Charge card).
- البطاقة المدينة (Dibit card).
- بطاقة الائتمان (Credit card).
- البطاقة المدفوعة مسبقا (Prepaid card).
- البطاقة الذكية (Smart card).
- البطاقة الائتمانية المضمونة (Secured credit card).

1-3) الأهمية الاقتصادية للنقود:

من خلال ما سبق تظهر أهمية النقود والدور التي تؤديه من خلال الوظائف الأساسية التي تقوم بها وخاصة في ظل الاقتصاد يات المعاصرة. تبرز أهمية النقود في النشاط الاقتصادي من خلال النقاط التالية:

- ✓ تستخدم النقود في تسعير السلع والخدمات والتعبير عن قيمتها في السوق والتي على أساسها تتحدد النشاطات الاقتصادية.
- ✓ تستخدم النقود في الحصول على الدخل التي تتحقق للأفراد، ومن خلالها يتم الحصول على حاجاتهم الاستهلاكية.
- ✓ تستخدم النقود في القطاع الإنتاجي والذي يمثل القطاع الأساسي في الاقتصاد كأداة لحساب التكاليف والإيرادات والأرباح وقياس مدى الكفاءة التي يحققها في ممارسة نشاطه الإنتاجي.
- ✓ تلعب النقود دورا مهما في العلاقة بين القطاع الاستهلاكي والقطاع الإنتاجي من خلال تحقق التدفقات النقدية مقابل التدفقات الحقيقية.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 43.

<sup>2</sup> - Sophie Branor, Michel Cozors, La monnaie, Dunol, 3<sup>e</sup> éditions, Paris, 2014, p 19.

✓ تستخدم النقود للتعامل مع العالم الخارجي و لذلك يتطلب الأمر تحديد أسعار صرف معينة من أجل تحويل العملات بعضها إلى البعض الآخر مما يؤدي إلى ارتباط نظام النقد بالمدفوعات الدولية.

✓ تستخدم الدولة النقود كوسيلة لتحصيل الإيرادات الحكومية وتمويل مختلف نفقاتها.  
 ✓ تستخدم النقود لتمويل النشاطات الاقتصادية وتوسعها إذا توفرت بالقدر الكافي لتحقيق ذلك، ويمكن أن تكون سببا في إعاقة هذه النشاطات وتوسعها إذا لم يتناسب عرضها مع حاجة الاقتصاد.

## (II) النظم النقدية وقواعد الإصدار:

يعرف النظام النقدي "بأنه مجموعة القواعد والمؤسسات والتشريعات والوسائل ذات الصلة بالجانب النقدي في الاقتصاد خلال فترة معينة"<sup>(1)</sup>، ويعرف أيضا "بأنه مجموعة القواعد المنظمة لتداول النقود والمتعلقة بتسهيل وتنظيم هذا التداول في الدولة وعلى مستوى المجتمع الواحد"<sup>(2)</sup>.

يتضمن مفهوم النظام النقدي الخصائص التالية:

✓ يتكوّن النظام النقدي من القوانين والتنظيمات والتعليمات التي تحددها الدولة بهدف إصدار النقد وتنظيمه.

✓ يقوم النظام النقدي بتحديد قيمة وحدة النقد الوطنية وعلاقتها مع النقود الأجنبية.  
 ✓ يحدّد النظام النقدي كيف تصدر الدولة النقد وما هي احتياجاته (ذهب أو فضة أو الناتج الوطني)؟ وما هي إجراءات التداول والقواعد المنظمة له.

✓ تحديد عدد وحجم ودور المؤسسات النقدية في إدارة النظام النقدي.  
 ✓ تهدف الإجراءات والتنظيمات والمؤسسات النقدية لتحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني.

يوجد ثلاث أنواع من الأنظمة النقدية هي: نظام المعدنين، نظام المعدن الواحد، النظام النقدي الورقي.

### (1-II) نظام المعدنين:

في ظل هذا النظام يكون هناك نوعان من النقود المعيارية (الذهب والفضة)، ولكل منهما قوة إبرام غير محدودة وترتبط قيمة النقود الورقية المصدرة بكمية معينة من كل من المعدنين، ففي القرن الثامن عشر أخذت السلطات الحاكمة في البلاد الأوروبية في تحديد معدّل يربط بين المعدنين مثل فرنسا سنة 1785 وحددت النسبة بين المعدنين بـ 1/15,5<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - د. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 40.

<sup>2</sup> - Roger L.M and David D.V. Modern Money and banking, Mc Graw Huill, Inc. Third edition, 1993, p32.

<sup>3</sup> - د. ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 48.

إن العامل الأساسي في استقرار تداول المعدنين في نفس الوقت هو استمرار تعادل النسبة بين قيمتهما السوقية والقانونية، أما إذا اختلفت هاتان النسبتان فإن المعدن الذي ترتفع قيمته في السوق يميل إلى الاختفاء من التداول وهذا ما يعرف في الاقتصاد بقانون جريشام والذي ينص على أن "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول". Bord money drives good out of circulation.

فقد اختفت العملة الجيدة من بريطانيا عام 1680 الأمر الذي دفع الحكومة لايقاف العمل بهذه القاعدة نظرا للاختلال فيما بين المعدنين، أما الدول الأخرى فاستمر العمل فيها بهذه القاعدة حتى سنة 1870<sup>(1)</sup> حيث ازدادت الاكتشافات من الفضة فانهارت القاعدة نهائيا وحلّت مكانها قاعدة الذهب.

## 2-II نظام المعدن الواحد:

يرتكز هذا النظام على معدن واحد (ذهب أو فضة) وفي كلتا الحالتين يقوم المشرع بإنشاء علاقة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين من المعدن المتخذ أساسا للقاعدة النقدية. وسنقوم في هذه الدراسة بالتعرف على نظام الذهب كمثال لنظام المعدن الواحد الذي ارتبطت به معظم دول العالم منذ عام 1821 وحتى الحرب العالمية الأولى.

يكون النظام النقدي قائم على قاعدة الذهب إذا توفرت الشروط التالية<sup>(2)</sup>:

- تحديد الدولة لقيمة العملة الوطنية بوزن معين من الذهب بحيث يصبح لها سعر ثابت بالذهب.
- ترك الحرية الكاملة لحركات الذهب من حيث التصدير والاستيراد.
- إقامة علاقة بين الكمية المعروضة من النقود داخل كل دولة وبين كمية الذهب التي تحوزها.

يحدد المشرع بموجب هذه القاعدة وزن وعيار وحدة النقد الأساسية، ومن الأمثلة على ذلك:

- قيمة الجنيه الاسترليني 7,32 غ من الذهب وعيار 900.
- قيمة الدولار الذهبي 1,64 غ من الذهب وعيار 900.
- قيمة الليرة العثمانية 7,16 و 7,20 غ من الذهب وعيار 900.

<sup>1</sup> - د. علي كنعان، مرجع سابق، ص 67.

<sup>2</sup> - د. حسين محمد سرحان، د. إسماعيل يونس يامن، مرجع سابق، ص 49.

اتخذت هذه القاعدة أشكالاً متعددة (كنظام المسكوكات الذهبية ونظام السبائك الذهبية)، حيث طبقتها بريطانيا من سنة 1816 إلى سنة 1914، وطبقتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1860 حتى بداية الحرب العالمية الأولى<sup>(1)</sup>. ويؤدي استخدام هذه القاعدة إلى عدة فوائد أهمها:

- ثبات القوة الشرائية للنقود.
- ثبات أسعار الصرف.
- الإدارة التلقائية للنقود دون تدخل السلطات النقدية.
- توفير الثقة بالنقد.

ولكن أظهرت الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد العالمي (1929) ضعف النظام الذهبي وعدم قدرته على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فتخلت كل الدول عن هذه القاعدة الواحدة تلو الأخرى وانهار النظام النقدي انهياراً كاملاً وذلك للأسباب التالية<sup>(2)</sup>:

- عدم الاستقرار السياسي.
- سوء توزيع الذهب العالمي (دفع تعويضات الحرب).
- التراجع عن أفكار المدرسة الكلاسيكية.
- عدم تقييم بعض العملات تقييماً صحيحاً.
- تسابق الدول في فرض التعريفات الجمركية.
- اتجاه بعض البنوك المركزية إلى اكتناز الذهب.

### 3-II نظام النقود الورقية:

تهدف الاقتصاديات الحديثة إلى تحقيق الاستخدام الكامل ومعدلات نمو عالية وذلك من خلال القيام بمشاريع اقتصادية متعددة والتي تؤدي إلى رفع حجم المبادلات وازدياد الحاجة إلى كميات كبيرة من النقود، وهذا يتطلب فصل الإصدار عن الغطاء فأصبح يرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي الوطني أي إصدار الكمية اللازمة لتغطية حاجة المبادلة.

يمكن تلخيص أهم خصائص نظام النقود الورقية فيما يلي:

- انفصال القيمة الاقتصادية للنقود عن القيمة الاقتصادية للذهب، وهذا ما أدى إلى تمتع هذا النظام بمرونة عالية.
- خضوع عملة الدولة لقيود ترتبط بتحديد كمية النقود الورقية التي يصدرها البنك، وذلك عن طريق ربط كمية النقود بحجم الإنتاج.

<sup>1</sup> - Donis Flouzat, les stratégies Monétaires, Puf, 1<sup>er</sup> édition, France, 2003, p 32.

<sup>2</sup> - د. مبارك محمد، مرجع سابق، ص 63.

- تتمتع هذه القاعدة بقوة إبراء قانونية، أي أن الأفراد لا يتعاملون بهذه النقود لذاتها كما هو الحال في الذهب، بل بقوة القانون.
- تتدخل السلطات النقدية لكي تحدد حاجة النشاط الاقتصادي للسيولة وكميات النقد اللازمة (الإصدار)، ففي أوقات التضخم تخفف حجم الإصدار وتسحب السيولة من السوق، وفي أوقات الركود تزيد حجم الإصدار للنهوض بالاقتصاد، ويصدر البنك المركزي النقد استناداً للقانون التالي:

$$\text{كمية النقود} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات المنتجة خلال السنة}}{\text{سرعة تداول النقود}}$$

أي حجم الناتج خلال السنة مقسوماً على سرعة التداول النقدي، فكلما زاد حجم الناتج يزداد إصدار النقد. وإذا زاد إصدار النقد عن حاجة الاقتصاد (حجم الناتج) يؤدي ذلك إلى حدوث التضخم وعدم زيادة الإصدار في حالة زيادة الناتج يؤدي إلى الركود (نقص السيولة).

### (III) الكتلة النقدية وعرض النقود:

تلعب النقود دوراً هاماً في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج، وتؤثر في ميزان المدفوعات لذلك من الضروري معرفة التغيرات في عرض النقود بهدف اتخاذ الإجراءات والسياسات الملائمة في الوقت المناسب لتحقيق معدلات نمو متناسقة مع الحاجة الفعلية للنشاط الاقتصادي.

#### III-1) مفهوم الكتلة النقدية:

يهتم مختلف المحللين بتداول النقود لقياس الفاعلية الاقتصادية وبالاستعانة إلى ما يعرف بمؤشر سرعة تداول النقود، لهذا تعرف حركة أو تداول النقود من خلال أهم العمليات الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج، الاستهلاك، الإيداع والاستثمار والتي تحدد ما يسمى بالكتلة النقدية أو كمية النقود.

ويمكن تعريف الكتلة النقدية "على أنها جميع وسائل التداول والقرض المتاحة في وقت معين لدى الأفراد والمؤسسات والإدارات والبنوك"<sup>(1)</sup>. وتعتبر الكتلة النقدية التزاماً أو ديناً يقع على عاتق الاقتصاد الوطني والذي تمثله المؤسسات المصدرة للنقد (البنك المركزي - البنوك التجارية) وحقا لحائزها من العائلات والمؤسسات الذي يمكنها من الحصول على السلع والخدمات.

<sup>1</sup> - د. بسام الحجار، مرجع سابق، ص 69.

### III-2) مكونات الكتلة النقدية:

تتكوّن الكتلة النقدية من مجموعة الوحدات النقدية والوحدات القائمة بوظائف النقود، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من مكونات الكتلة النقدية.

#### III-2-1) النقود القانونية:

هي نقود نهائية لا تتحول إلى نقود أخرى وخاصة الذهب، فهي تمثل قمة السيولة، يصدرها البنك المركزي وتأخذ هذه النقود شكلين هما النقود الورقية والنقود المساعدة.

- النقود الورقية: بدأت كنقود نائبة تنوب في التداول عن المعادن النفيسة (الذهب والفضة) والتي أودعت عن لدى البنك المركزي، ثم تطوّرت لتصبح نقود ورقية الزامية غير قابلة للصرف بالذهب. تخضع هذه النقود لرقابة البنك المركزي والحكومة ويشترط ضرورة توافر غطاء لها من ذهب وأذون الخزانة والعملات الأجنبية.
- النقود المساعدة: هي عبارة عن وحدات نقدية صغيرة تستخدم لتسوية المعاملات اليومية، تكون قيمتها الاسمية كنفد أكبر من قيمتها الفعلية كمعدن تضع عادة من البرونز، الحديد، النحاس أو الألمنيوم.

#### III-2-2) النقود الائتمانية (الودائع):

تسمّى أيضا بالنقود الكتابية<sup>(1)</sup> لأنها تمكن من تسوية الديون عن طريق الكتابة المحاسبية في دفاتر البنك، وقد تطوّرت هذه النقود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عند ازدهار البنوك التجارية. تمثل الودائع مبالغ نقدية يحتفظ بها المودعون في البنوك (ودائع حقيقية)، كما يمكن أن تنشأ نتيجة قيام البنك بفتح حساب لعملائه على سبيل الإقراض ويتم تداول هذا النوع من النقود باستخدام الشيكات وتنقسم هذه الودائع إلى:

- الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية.
- الودائع لدى الخزينة العمومية.
- ودائع الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي
- ودائع في الحسابات الجارية البريدية.

#### III-2-3) أشباه النقود:

تعتبر أشباه النقود (La quasi-Monnaie) جزءا من الكتلة النقدية رغم أنها لا تكتسي الصبغة النقدية السائلة كالعناصر السابقة الذكر، كما أنه يمكن تحويلها إلى أموال سائلة بسهولة وسرعة وهي

<sup>1</sup> - د. أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عضو، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 39.

تتكون من بعض الديون والالتزامات للمؤسسات المالية والتي تشمل على الودائع لأجل (Dépôts a terme) وودائع الإدخار والسندات العامة والخاصة قصيرة الأجل بالإضافة إلى الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة نقدية<sup>(1)</sup>.

إذن مجموع الكتلة النقدية في اقتصاد معين تتكون من جزأين أساسيين هما المتاحات النقدية الجاهزة مضافا إليها الأموال الشبه النقدية.

### III-3) العناصر المقابلة للكتلة النقدية:

إن إصدار الكتلة النقدية ووضعها تحت تصرف الوحدات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لا يتم إلا بمقابل ويكون مصدره العمليات الحقيقية من إنتاج سلع وخدمات، حيث توضع الكتلة النقدية في جهة الخصوم من ميزانية البنك المركزي لأنها تعتبر ديون عليه وفي جهة الأصول نجد مقابلات الكتلة النقدية<sup>(2)</sup>، وهي:

- الذهب والعملات الأجنبية (صافي الأصول الأجنبية).
- القروض المقدمة للاقتصاد (الائتمان المحلي).
- القروض المقدمة للخزينة العامة.

### III-3-1) الذهب والعملات الأجنبية:

تستخرج نسبة الذهب والعملات الأجنبية لدولة من إجمالي مقابلات الكتلة النقدية وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة معناه أن اقتصاد هذه الدولة قوي والعكس إذا كانت النسبة صغيرة فإن البلد متخلف ويتميز بقدرة إنتاجية محدودة<sup>(3)</sup>.

ويؤثر رصيد الذهب والعملات الأجنبية على إصدار النقد المحلي (وسائل الدفع الداخلية) نتيجة عمليات التصدير والاستيراد للسلع والخدمات، ففي حالة التصدير أي جلب أموال خارجية يحصل البلد على عملات أجنبية عن طريق حساب خاص بالبنك المركزي مقابل السلع المصدرة وبما أن العملات الأجنبية لا تستعمل في المبادلات الداخلية فإن على البنك إصدار ما قيمة ذلك بالعملية الوطنية. وفي حالة الاستيراد تقدم الدولة العملة الوطنية للبنك المركزي الذي يحولها إلى عملات أجنبية لسداد ديون الواردات وهكذا ينخفض احتياطي العملات الأجنبية للبنك المركزي وتنخفض معه في نفس الوقت كمية النقد المتداولة في السوق.

<sup>1</sup> - المبارك محمد، مرجع سابق، ص 118.

<sup>2</sup> - المبارك محمد مرجع سابق، ص 124.

<sup>3</sup> - أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، 07-91، ص 91.



## III-3-2) القروض المقدمة للاقتصاد:

هي مجموع القروض والاعتمادات ذات الأجل القصير والمتوسط التي تمنحها البنوك الخارجية لتمويل العمليات الاقتصادية من استثمار وإنتاج وتسويق واستهلاك<sup>(1)</sup>، ويقدم هذا الائتمان إلى الأفراد والمؤسسات سواء في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات وفي جميع الحالات تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم الائتمان، ولذلك يؤدي التغيير في حجم القروض للاقتصاد إلى التغيير في كمية النقود المتداولة وبالتالي في مستوى الأسعار من أجل هذا تحرص الحكومة على سياسة القروض التي تتبعها البنوك لما لها من تأثير على الحياة الاقتصادية بصفة عامة.

لا تدخل القروض في المدى الطويل في إطار الأجزاء المقابلة للنقود لأن عنصرها الأموال المقيدة في النظام المصرفي في حسابات خاصة مثل الحسابات على الدفتر أو الحسابات لأجل.

## III-3-3) القروض المقدمة للخرينة العامة:

تقوم الخزينة العمومية بتسيير مال الدولة فهي التي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة وتمويل نفقاتها ولكن غالبا ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية كالضرائب لذلك تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية والوحدات الاقتصادية، وهكذا تمثل الذمم على الخزينة جزءا مهما من موارد خزينة الدولة. وتشمل القروض المقدمة للخرينة العمومية على ما يلي<sup>(2)</sup>:

- السندات المقدمة من طرف البنك المركزي.
- السندات (الأذونات) الحكومية التي تقدمها الخزينة العامة إلى المؤسسات المصرفية والمالية للاكتتاب بصفة اجبارية.
- السندات التي تقدمها الخزينة العمومية للبنوك والمؤسسات بصفة عامة قصد الاكتناز اختياريا بهدف الحصول على فائدة<sup>(3)</sup>.
- ودائع المؤسسات المصرفية لدى الخزينة العامة.

## (IV) المجمعات النقدية:

يتم تصنيف مكونات الكتلة النقدية إلى مجمعات نقدية والهدف من التصنيف هو التمييز بين هذه المكونات، وقد تم ترتيب هذه المجمعات وفقا لدرجة السيولة التي تتمتع بها مكونات الكتلة النقدية وهي كالتالي<sup>(4)</sup>:

<sup>1</sup> - د. بسام الحجّار، مرجع سابق، ص 74.

<sup>2</sup> - د. بسام الحجّار، مرجع سابق، ص 78.

<sup>3</sup> - Jean Michel Cornu, Del innovation monétaire aux monnaies de l'innovation, édition FYP, France, 2010, p 23 – 31.

<sup>4</sup> - Philipsnarassigui, Monnaie banques et banques centrals dans la zone Euro, de boek, Bruxelles, 2004, p33.

1-IV) المجمع النقدي الأول (M1):

يسمى هذا المجمع بالكتلة النقدية بالمفهوم الضيق أو المتاحات النقدية، ويتكون من النقود القانونية (النقود الورقية + النقود المساعدة) إضافة إلى الودائع تحت الطلب لدى المؤسسات المصرفية والمالية (البنك المركزي، البنوك التجارية، الخزينة العمومية، مصلحة الشيكات البريدية الجارية وقطاع التأمين). يتمتع هذا المجمع بسيولة عالية جداً فهو يحتوي على مجموع وسائل الدفع التي تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر والآني بين كل السلع والخدمات.

$$M1 = \text{النقود القانونية} + \text{النقود الائتمانية}$$

2-IV) المجمع النقدي الثاني (M2):

يسمى هذا المجمع بالكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، ويتضمن إضافة إلى المجمع (M1) أشباه النقود والتي تحتوي على الإيداع الموجود لدى المؤسسات البنكية والخزينة فقط، وقد سميت بشبه النقود لأنه يمكن أن تتحول وبدون خطر فقدان القيمة الرأسمالية إلى وسيلة دفع جاهزة. يمكن القول بأن المجمع (M2) هو مجمع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية ويشمل على:

- الودائع الإيداعية الجارية.
- الودائع قصيرة الأجل في البنوك والخزينة.
- سندات الصندوق

$$M2 = M1 + \text{أشباه النقود}$$

3-IV) المجمع النقدي الثالث (M3):

يطلق على هذا المجمع الكتلة النقدية بالمفهوم الأوسع أو سيولة الاقتصاد، يتميز بسيولة منخفضة مقارنة بأشباه النقود لأن تحويل بعض الأصول فيها إلى نقود يتطلب بيعها قبل حلول أجل استحقاقها وعملية البيع قد تحقق أرباحاً أو خسائر رأسمالية حسب ظروف السوق. بالإضافة إلى المجمع النقدي (M2) يضم سيولة الاقتصاد (M3) ما يلي:

- الودائع لأجل والموجودة لدى المؤسسات المالية وغير المصرفية.
- سندات الخزينة العمومية والمكتب فيها من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية.

يمكن القول بأن المجمع النقدي الثالث هو المجمع الذي يضم وسائل تخزين القيم.

$$M3 = M2 + \text{حسابات الودائع الأجلية الكبيرة}$$

## (4-IV) المجمع النقدي الرابع (M4):

تم استحداث هذا المجمع نظراً لبعض التقارب الشديد في التوظيفات في سندات الخزينة وأوراق الخزينة العمومية والتي تكون في حوزة الأعوان غير الماليين.

يضم هذا المجمع بالإضافة إلى (M3):

- أدونات الخزينة المتداولة
- أوراق الخزينة

تحتوي كل من (M3) و (M4) على أصول قصيرة الأجل، إلا أن ما يجب ذكره هو أنهما يختلفان من بلد إلى آخر، وذلك حسب درجة تطور السوق المالي والنقدي ومدى الوعي المصرفي الذي يتمتع به الجمهور حسب حجم وطبيعة الدخول الموزعة.

يرتكز تحديد عرض النقود على مقياس النقود الذي يمتلك القدرة على التنبؤ بشكل جيد لتحركات المتغيرات التي يتعين على النقود تفسيرها وتوضيحها وأهمها التضخم، وغالباً ما يتصف هذا المقياس بالتغير خلال الزمن فما يعتبر مقياس جيد خلال هذه الفترة لتفسير التضخم لا يمكن اعتباره بالضرورة مقياس جيد خلال الفترة المقبلة.

يعتبر بعض الاقتصاديين أن النقود حيادية وعلى الدولة ألا تستخدمها كأداة للتدخل، ولكن الحياة الحديثة قد لا تتوازن دون النقد ولا تستطيع الدولة تحييد دور النقد في الاقتصاد، رغم أن الكلاسيك الجدد قد طالبو بدور حيادي للنقد لكننا نجدهم يجيزون للدولة الاقتراض في سبيل تمويل الإنفاق العام مما أدى إلى تزايد حجم الدين العام في أوروبا وأمريكا لدرجة أنه تجاوز حجم الناتج في العديد من الاقتصاديات. ولذلك تعتبر النقود أهم المتغيرا الاقتصادية والتي تؤثر في الإنتاج والتداول والاستهلاك وتؤدي لزيادة حجم التشغيل والقضاء على البطالة وزيادة الدخول، لكن هذه الآثار يجب أن تدرس بدقة قبل أن تتحول لقرارات وسياسات لكي ينمو الاقتصاد ويتطور ويتعد عن الأزمات والظروف الصعبة.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للأسعار

تعتبر الأسعار وسيلة مهمة لتحقيق التبادل المتكافؤ بين أفراد المجتمع، ومقياس لتحديد طبيعة الحياة الاقتصادية نظرا لتأثيرها الكبير في النشاط الاقتصادي داخل المجتمع، كما أنها تلعب دور أساسي في فشل أو نجاح المشاريع الفردية (المؤسسات). ويبقى موضوع دراسة الأسعار لما له من أهمية متشعب جدا. حيث يمكن معالجة البحث فيه بكيفيات كثيرة ومختلفة، فالسعر من وجهة نظر المستهلك يمثل المنفعة التي يحصل عليها عند شراء سلعة أو خدمة معينة والتي يعبر عنها في شكل قيمة معينة، والمؤسسة ترى أن السعر هو مصدر تحقيق الأرباح وتعظيم المبيعات ومن تم قدرتها على تحقيق أهدافها، فتحدد السعر المناسب يؤثر على نجاح المؤسسة. ومن جهة السوق يعبر السعر عن مستوى العرض والطلب، أما علم الاقتصاد فيعرف السعر على أنه التعبير النقدي لقيمة السلع والخدمات وبالتالي كلما ارتفعت قيمة السلعة إرتفع سعرها والعكس صحيح.

## (1) مفاهيم عامة حول السعر:

لا يمكن أن نتجاهل أو ننسى كلمة السعر في حياتنا اليومية، فهو العنصر الذي يوافق أي نشاط إقتصادي محسوس (مادي)، فالأفراد والمؤسسات يتعاملون يوميا مع أسعار السلع والخدمات، أما الدولة فتعتبرها أداة تقييم للوضع الإقتصادي والذي تقوم من خلالها بوضع السياسات الإقتصادية المناسبة للأهداف المحددة، بالإضافة إلى أن تحليل دخل المستهلك لا يستطيع أن يهمل تحركات وتغيرات الأسعار، وذلك يتوجب معرفة مفهوم السعر، وظائفه وإستخداماته المختلفة، مع إضهار العوامل المؤثرة في تحديده.

## 1-1 مفهوم السعر، أنواعه وأهميته:

حظي السعر باهتمام كبير من قبل الباحثين نظرا لأهميته الإقتصادية والتي تتمثل في مختلف الظواهر التي تسببها تقلبات الأسعار (تضخم، بطالة)، و أهمية تسويقه بإعتباره أحد عناصر المزيج التسويقي في المؤسسة.

## 1-1-1 مفهوم السعر:

يختلف مفهوم السعر حسب المنظور التسويقي أو المنظور الإقتصادي، كما يختلف من وجهة نظر طرفي عملية المبادلة وهما البائع والمشتري.

## (أ) تعريف السعر:

يوجد عدة عوامل كالقوة في السلع وقانون العرض والطلب تجعل السعر متعرض للتغيير لمواجهة المنافسة، ومن هذا المنطلق تعددت تعاريف السعر، أهمها:

- السعر هو القيمة المحددة للمنافع التي يحصل عليها الفرد من السلع أو الخدمات.
- هو تعبير عن القيمة لسلعة أو خدمة أو كليهما فيما يتعلق بالبائع أو المشتري.

يتفق هذان التعريفان<sup>(1)</sup> على مفهوم القيمة التي يستدل بها المشتري والبائع لتحديد السعر الذي يسهل عملية التبادل وتحقيق هدف الطرفين في الربح للبائع وإشباع حاجيات المستهلك من خلال الحصول على منافع السلعة.

- يعرف عبد السلام أبو قحف السعر على أنه: "مقدار التضحية المادية والمعنوية التي يتحملها الفرد في سبيل الحصول على خدمة أو سلعة"<sup>(2)</sup>.
- السعر هو عملية قيمة نقدية أو حقيقية لسلعة أو خدمة يمكن إستخدامها لتلبية حاجة معينة، وتتضمن هذه القيمة غالباً تكاليف تصنيع وبيع السلعة مضافاً إليها هامش محدد للربح، مع الإشارة إلى أن هناك عوامل متعددة تؤثر على هذا السعر كالمنافسة والعرض والطلب وقيمة الإستخدام... إلخ<sup>(3)</sup>.
- السعر الفعلي هو ذلك المقدار الذي يكون أحد أطراف المبادلة مستعداً لدفعة حتى يحصل في مقابله على شيء ذو قيمة من الطرف الآخر<sup>(4)</sup>.
- يعرف السعر بأنه ترجمة قيمة السلعة في وقت ما إلى قيمة نقدية، والقيمة هنا مسألة مرنة فقد تكون القيمة غير ملموسة كالشعور بالفخر والزهو عند إمتلاك السلعة، وهذه القيمة تختلف باختلاف المستهلكين وإختلاف الأوقات بالنسبة للمستهلك<sup>(5)</sup>.
- يمثل السعر فن ميني بشكل أساسي على تنبؤات وآراء شخصية نوعية حول عوامل ذات مدى واسع تؤثر على سلوكية المستهلكين والمنافسين معاً<sup>(6)</sup>.
- السعر هو أي شيء له قيمة يدفع للحصول على شيء آخر له قيمة أيضاً للطرف الذي يقوم بالدفع (كالإيجار، الفائدة الراتب، الأجر، الرشوة، العمولة، التعريفة... إلخ)<sup>(7)</sup>.
- يعرف ابن خلدون السعر على أنه الأداة التي تستخدم في البيع والشراء أو ما يعبر عنه بالتبادل، أي أن الأسعار هي وسيلة للتعبير عن قيمة السلع والخدمات عند تداولها بين الناس وقد اعتبر ابن خلدون السعر على أنه التعبير النقدي عن قيمة السلعة<sup>(8)</sup>.

إن السعر هو العامل الأساسي الموضح لسلوك الشراء للمستهلكين، إلا أن مفهومه تغير بتغير المحيط وقد تجاوز القيمة النقدية ليرز عن ذلك الإرتباط بين القيمة الأصلية ومجموع المنافع الموضوعية وغير الموضوعية للسلعة.

### (ب) العلاقة بين المنفعة، القيمة والسعر:

يرى معظم الإقتصاديين أن السعر يرتبط بكل من المنفعة والقيمة.

<sup>1</sup> علي الجياشي، الشعير (مدخل تسويقي)، مكتبة الزايت العلمية، عمان الأردن، 2002، ص 06 .

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، التسويق (مدخل تطبيقي)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 602.

<sup>3</sup> د. بيان هاني حرب، مبادئ التسويق، دار الوراثة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص 162.

<sup>4</sup> فهد سليمان الخطيب، محمد سليمان العواد، مبادئ التسويق، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 109 .

<sup>5</sup> طارق الحاج وآخرون (التسويق من المنتج إلى المستهلك)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 1997، ص 117.

<sup>6</sup> د. محمود جاسم الصميدي، ردينة عثمان يوسف، الأساليب الكمية في التسويق، دار المناهج للنشر، عمان، ط 1، 2001، ص 116 .

<sup>7</sup> د. محمود جاسم الصميدي، ردينة عثمان، التسويق الإعلامي، (مدخل إستراتيجي)، دار المناهج للنشر، عمان، 2002، ص 301 .

<sup>8</sup> الطيب داودي، نظرية الأسعار عند ابن خلدون، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002، ص 01 .

• تعريف القيمة:

تعرف القيمة على أنها الإستحقاق المدرك بالوحدات النقدية لمجموعة من المنافع الاقتصادية والوظيفية والتقنية والنفسية التي يتلقاها الزبون مقابل السعر الذي يدفعه لقاء عرض المنتج، مع الأخذ في الإعتبار العروض والأسعار المنافسة الموجودة في السوق. هذا يعني أن القيمة هي الجزء الفني من عملية التسعير<sup>(1)</sup>.

السعر	القيمة
✓ هو القيمة التبادلية معبرا عنها بعدد الوحدات النقدية.	✓ هي القوة الشرائية معبرا عنها بمجموعة السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها.
✓ يمكن التعبير عنه دائما بالوحدات النقدية.	✓ يمكن التعبير عنها بأي سلعة أو خدمة.
✓ لا يستخدم إلا للتعبير عن قيمة السلعة التي يمكن تبادلها.	✓ تستخدم للتعبير عن أي كمية من السلع والخدمات.

ومع وجود علاقة بين السعر والقيمة، فليس السعر بالضرورة انعكاسا للقيمة مهما يكن الأساس الذي حسبت عليه القيمة، لأن السعر قد ينحرف عن القيمة ارتفاعا أو انخفاضاً وفقاً للعلاقة بين العرض والطلب<sup>(2)</sup>.

• تعريف المنفعة:

✓ عندما تكون أسعار السلع والخدمات معروفة، وكذلك الدخل فإن مشتريات المستهلك تعتمد على ذوقه أو رغبته أو تفضيلاته، كل هذه الكلمات تحمل معنى واحد هو المنفعة. إذن يقصد بالمنفعة القدرة على إشباع الحاجة، فالمنفعة موجودة في مخيلة المستهلك وهو على علم بها من خلال إحساسه النفسي<sup>(3)</sup>.

✓ توضح نظرية المنفعة أن لكل سلعة منفعة ناتجة من استهلاكها، وأن هذه المنفعة هي التي تدفع المستهلك إلى طلب تلك السلعة، وذلك في حدود دخله وإمكانياته المتاحة<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - د. ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 85 .

<sup>2</sup> - الطيب داودي، مرجع سابق، ص 02.

<sup>3</sup> - دونالد واتسن، نظرية السعر واستخداماتها، ترجمة: ضياء مجيد، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، ج1، 2000، ص 102.

<sup>4</sup> - د. كامل علاوي، مرجع سابق، ص 71.

## الشكل رقم (1-1): مفهوم السعر



المصدر: د. أحمد شاكر العسكري، التسويق الصناعي مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، كان، ط1، 2000، ص 125.

إن يركز الاقتصاديون على مفهوم المنفعة والقيمة في تحديدهم للسعر، فهم يرون أن السعر ما هو إلا القيمة التبادلية للسلعة أو الخدمة معبراً عنها بصورة نقدية، وهو يمثل قيمة المنتج ويربطون بين القيمة والمنفعة، فالمنفعة تخلق القيمة، والقيمة تقاس عن طريق السعر، ولذلك لا يمكن إعطاء مفهوم شامل للسعر دون ربطه بمفهوم المنفعة والقيمة.

## (2-1-1) أنواع الأسعار:

يمكن تقسيم الأسعار بصفة عامة إلى نوعين: الأسعار النسبية (الحقيقية) والأسعار المطلقة (النقدية).

## (1-2-1-1) الأسعار النسبية:

تعتبر الأسعار النسبية عن قيمة المبادلة المباشرة بين السلع، أي تمثل أسعار السلع الاقتصادية منظوراً إليها من خلال علاقاتها التبادلية<sup>(1)</sup>.

يمكن أن تتغير أسعار السلع والخدمات المختلفة، وينعكس آثار هذا التغير بصورة عكسية على قيمة النقود، إلا أن استخدام النقود كوحدة قياس مشتركة ومتجانسة يقتصر على مجرد القياس المشترك، فهي وحدات نقدية محايدة. لهذا فالأسعار النسبية لا تتأثر بالتغيرات في كمية النقود، ولكن تغيرها يؤثر في النشاط الاقتصادي.

## (2-2-1-1) الأسعار المطلقة:

تمثل الأسعار المطلقة مجموع القيم الناشئة عن العلاقات التبادلية بين السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة<sup>(2)</sup>.

وتعتبر الأسعار المطلقة أيضاً عن قيمة مبادلة النقود كوحدة ذاتية بالمقارنة بكافة السلع والخدمات، حيث اعتبرت الأسعار المطلقة حلاً لمشكلة الأسعار النسبية التي كانت تقتقد إلى وسيلة

<sup>1</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 91.

<sup>2</sup> - نفس مرجع، ص 91.

مشتركة لقياس القيم المختلفة وهذه الوسيلة هي النقود، واستخدامها كمقياس لقيم الأسعار شكّل هيكل الأسعار أو ما يسمى بالمستوى العام للأسعار<sup>(1)</sup>.

### 3-1-1 أهمية السعر:

لا تكمن أهمية السعر في التأثير على الأداء الكلي للمؤسسة فقط، بل تتعدى لتشمل الاقتصاد الوطني ككل، وتتمثل أهمية السعر فيما يلي:

#### • أهمية السعر بالنسبة للمستهلك:

يعد السعر عنصراً مؤثراً في القدرة الشرائية للمستهلك كونه جزءاً من الدخل الحقيقي ومؤثراً في حجم مشترياته المعبرة عن حجم الإشباع المطلوب له ولعائلته، وقد يتم التعبير عنه بعدد الوحدات النقدية المدفوعة لكنه يقاس بالكم الذي يمكنه من شراء السلع والخدمات<sup>(2)</sup>. وتكمن أهمية السعر بالنسبة للمستهلك في:

- ✓ يعتبر السعر بالنسبة للمستهلك أحد أهم محدّدات الحصول على السلع والخدمات التي يريدها.
- ✓ تظهر أهمية السعر باختلاف وتنوّع منفعة وقيمة السلع والخدمات، فالمستهلك على استعداد للدفع أكثر وشراء السلع التي تلبّي رغباته.
- ✓ للسعر تأثير نفسي على المستهلك، حيث يربط الأفراد غالباً بين السعر المرتفع للسلعة وجودتها. وعليه فإنه يمكن للمؤسسة أن تؤكد على جودة السلعة من خلال تحديد أسعار مرتفعة لها، وهو ما يحتاج إليه المستهلك.
- ✓ ينظر المستهلك إلى السعر نظرة معبرة عن حاجاته وطموحاته.
- ✓ يلعب السعر دوراً هاماً في التأثير على سلوك المستهلك ودفعه للشراء، حيث يؤثر على الطلب بالزيادة عند انخفاضه وبالنقصان في حالة ارتفاعه.
- ✓ يعد السعر عامل كمي يسهل ملاحظته من طرف المستهلك عند التغيير فيه على خلاف العوامل الأخرى للنوعية كالجودة والخدمات المقدمة.

#### • أهمية السعر بالنسبة للمؤسسة:

يعتبر السعر من أهم عناصر المزيج التسويقي نظراً لعلاقته المباشرة مع المبيعات والتكاليف والأرباح، حيث أن تكوين وإعداد الأسعار يعد من أكثر المسائل أهمية. وتكمن أهمية السعر بالنسبة للمؤسسة فيما يلي<sup>(3)</sup>:

- ✓ تعتبر الأسعار أداة فعالة في تحقيق الأهداف التسويقية والتنظيمية بصفة عامة، فمن خلال السعر يمكن تحقيق عدّة أهداف كالحصول على أقصى ربح، وتقسيم السوق إلى قطاعات وفقاً للقدرة الشرائية التي يتمتع بها الزبائن.

<sup>1</sup> - د. خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup> - عمر خير الدين، التسويق (المفاهيم والاستراتيجيات)، دار النشر، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 83.

<sup>3</sup> - عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 605.



- ✓ تظهر أهمية وصعوبة التسعير في وجود سلعة بأشكال وأحجام ومميزات مختلفة، وبالتالي قرار التسعير هنا يحتاج إلى قرارات متعددة ومكاملة لتحديد سعر هذه السلع، كتحديد سعر لكل شكل وكل حجم، أو تحديد سعر لكل منطقة أحياناً.
- ✓ يمكن للمؤسسة من خلال السعر تحديد الطلب، وبالتالي الاستعانة به في وضع الخطط الاستراتيجية وتحديد كمية الإنتاج اللازمة لعرضها في السوق وإشباع حاجات المجتمع.
- ✓ يعتبر السعر المصدر الذي تحقق المؤسسة من خلاله العوائد والأرباح.
- ✓ يمثل السعر العنصر الوحيد من عناصر المزيج التسويقي الذي يؤدي إلى توليد الإيرادات، بينما تمثل المجهودات الخاصة بالسلعة وترويجها وتوزيعها تكاليف على المؤسسة، وعليه فإن تحديد السعر يمكن أن يؤثر على نمو المؤسسة في المدى الطويل.
- ✓ يتميز السعر بالمرونة، فمن السهل على المؤسسة تغيير أسعارها أكثر من قدرتها على تغيير سلعها أو تغيير حملاتها الترويجية، أو إعادة تصميم نظامها التوزيعي.
- ✓ نظراً لأهمية السعر، فإن إدارة التسويق تعطي له مكانة خاصة، حيث تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها العامة، إضافة إلى الدور الفعال الذي يلعبه السعر في مواجهة المنافسة.

#### • أهمية السعر للمجتمع:

يتجسد البعد الاجتماعي للسعر من خلال تأثيره في المجتمع، فهو يعبر عن قيمة السلع والخدمات من وجهة نظر المجتمع بشكل متعدد، حيث أن السعر يساهم في خلق المنافسة وبروز العقلانية في التعامل مع المجتمع وذلك بتحديد الأسعار التي تأخذ بعين الاعتبار المجتمع ككل، إضافة إلى دوره في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

#### • أهمية السعر في الاقتصاد القومي:

تعتبر الأسعار من أهم المؤشرات الاقتصادية في جميع الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستخدم في مجالات واسعة ومتعددة في الاقتصاد القومي، مثل التعاملات التجارية الداخلية والخارجية، وفي مجال توزيع المواد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، وفي وضع السياسات الاقتصادية بعيدة المدى بالإضافة إلى تحليل الواقع الاقتصادي القائم<sup>(1)</sup>. كما تلعب الأسعار دوراً أساسياً في نمط واتجاهات التجارة الدولية وتسترشد غالبية الدول النامية منها والمتقدمة بالأسعار وآلية تغيراتها في وضع توزيع اقتصادي لاستثماراتها المختلفة، كما تعتمد هذه

<sup>1</sup> - أشرف سمارة، دليل احصاءات الأسعار والأرقام القياسية، أيار 2011، ص 02.

الدول على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وكذلك تكاليف المعيشة في تعديل وتحديد الرواتب والأجور.

2-1) وظائف السعر واستخداماته:

1-2-1) وظائف السعر:

يقوم السعر في مختلف الأنظمة الاقتصادية بعدة وظائف أهمها<sup>(1)</sup>:

• تحديد قيم السلع والخدمات:

تعتبر الأسعار مقياس للقيمة، وهذه الأسعار هي الموجهة للإنتاج كما أن طلب المستهلكين هو دالة للسعر، إذا ارتفع سعر سلعة ما، يتجه المنتج إلى زيادة إنتاجها وعرضها لأنه يتوقع أرباح عالية نظرا لزيادة أسعارها والتي تعكس زيادة الطلب عليها مع قلة العرض، وبالتالي فإن السعر يوجه المنتج إلى الفروع الإنتاجية التي تحتاج إلى المزيد من الإنتاج والعرض.

• تنظيم الإنتاج:

إن المنتج يسعى إلى تحقيق أكبر إنتاج بتكاليف معينة، أو إنتاج كمية معينة بأقل تكلفة ممكنة، ويتم ذلك عن طريق دراسة وتحليل أسعار الموارد الإنتاجية التي تحدد طريقة تخفيض هذه الموارد بصورة مثلى، فالأسعار هي التي توجه المنتج إلى كيفية استخدام هذه الموارد لإنتاج السلع والخدمات، أي تحديد الطرق والأساليب والتقنيات التي تضمن تحقيق هدف المؤسسة (الحصول على ربح بتقليل التكلفة).

• توزيع الناتج:

إن الأفراد والموارد تستلزم دخول طبقا لمقدار ما تنتجه، وهكذا يصبح الأفراد الأكثر إنتاجية هم الذين يمتلكون الموارد المنتجة ويحصلون على دخول عالية ويكونون أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات، لذلك نجد أن السلع في الاقتصاد الوطني يتم حيازتها من قبل المواطنين وفقا لنظام الأسعار أي أن توزيعها على المستهلكين يتم عن طريق السعر الذي يقوم المواطن بدفعه لحيازة السلع المرغوب فيها. (في النظام الرأسمالي).

والوسيلة البديلة للسعر في عملية التوزيع هي التقنين والذي يمثل التوزيع وفقا لنظام معتمد من طرف الدولة (في النظام الاشتراكي) كاستخدام نظام البطاقات. ويعتبر التقنين جوهر عملية التسعير لأنه يقيد الاستهلاك الجاري طبقا للإنتاج الموجود.

<sup>1</sup> - د. كامل علاوي، مرجع سابق، ص 152.

• توصيل المعلومات:

يتم الاعتماد على الأسعار في توصيل المعلومات عن تفضيلات المستهلك بصورة مباشرة، فالأسواق تجمع وتسجل المعلومات التي تعكس اختيارات المستهلكين والمنتجين وأصحاب الموارد من خلال ما يسمى بسعر السوق.

1-2-3 استخدامات السعر:

من أهم استعمالات السعر، استخدامه لمعرفة سير الاقتصاد، فالإقتصاد الوطني لأي دولة يتكوّن من مجموعة من المشاريع العامة والخاصة، والاتجاه المعاصر هو الاتجاه نحو القطاع الخاص في جميع الدول، ومنه يستخدم السعر في المجالات التالية<sup>(1)</sup>:

1-2-3-1 اقتصاد الرفاهية:

عرّف الأستاذ بيجو الرفاهية بأنها: "ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"<sup>(2)</sup>، ويطلق في الغالب على نظرية السعر باقتصاد الرفاهية، حيث يتناول هذا الموضوع السعادة الاقتصادية لأصحاب القرار كمستهلكين ومنتجين والطرق الايجابية لرفع مستوى السعادة، فالدولة تسعى إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الواسعة إلى المسنين، وفاقد البصر، وغير القادرين على العمل، وآخرين ممن هم غير قادرين على الاعتناء بأنفسهم، وبالتالي تجعل السعر في متناول هذه الفئات وذلك عن طريق التدخل في مراقبة الأسعار وحماية المنتجين من جميع الأضرار.

1-2-3-2 السياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموع الاجراءات الحكومية التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وتستهدف هذه الاجراءات تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربية،... إلخ. وتبنى هذه الاجراءات على ضوء الاقتصاد الكلي، كما تستهدف تحقيق التغيرات في توزيع الموارد الاقتصادية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر فتقوم الحكومة بتحديد بعض الأسعار، والتأثير على الأسعار الأخرى، كما تستهدف الضرائب، الرسوم الجمركية، الفروض والإعانات ممارسة تأثيرات على أسعار السلع.

<sup>1</sup> - أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية (حالة الجزائر) للطالب خبابة عبد الله، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص 16.

<sup>2</sup> - عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 65.

## 3-2-1) الاقتصاد الإداري:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت المؤسسات التجارية تعتمد على المعلومات المنتظمة والأساليب الفنية، وأصبحوا يستعملون نظرية السعر في تحسين وتطوير القرارات المتخذة في تحليل الطلب، تحليل التكاليف، طرق حساب الأسعار، والوصول إلى قرارات رشيدة لتحقيق أرباح عظمى. وفي هذا المجال ظهرت أداة تحليلية جديدة ذات أهمية كبيرة في نظرية السعر متمثلة في البرمجة الخطية وبحوث العمليات، ودورها في إيجاد الحلول العديدة للمشاكل، وتقديم اختيارات مثلى ضمن حدود معينة، كإعداد البرامج الانتاجية المختلفة لتعظيم الأرباح، وتخفيض التكاليف (معرفة الإمكانات للوحدة الانتاجية وسعر بيع منتجاتها في السوق).

## 4-3-2-1) الفعالية الاقتصادية:

إن الاقتصاد والفعالية وجهان لعملة واحدة، حيث يهدفان إلى الوصول لحل مشاكل الاقتصاد الوطني بشكل واسع، فيقوم الاقتصاديون العاملون في مختلف أوجه النشاط بتحليل التكاليف والمدخيل التي تساعد على اتخاذ أحسن القرارات في المجالات المتعددة مثل تطوير المحيط المادي، وبالتالي الوصول إلى أقصى إشباع ممكن بموارد نادرة، وهذا بفضل معرفة جيدة للأسعار وآلياتها.

## 3-1) العوامل المؤثرة في تحديد السعر:

تعتبر قرارات التسعير كغيرها من القرارات المختلفة، فهي تتأثر بعوامل كثيرة، منها ما يتعلق بالمؤسسة ذاتها (عوامل داخلية)، ومنها ما يتعلق بظروف خارج المؤسسة (عوامل خارجية)، وعلى ضوء هذه العوامل يتقرر مستوى السعر والاستراتيجية التي تتوافق مع تلك العوامل، فمن المفترض أن يكون السعر الذي يدفعه المستهلك لشراء سلعة معينة أو خدمة معادلا للمنفعة التي يحصل عليها لقاء استعماله لتلك السلعة أو الخدمة، ومع ذلك فإن مستويات الأسعار تتغير عادة باستمرار نتيجة لهذه العوامل.

## 1-3-1) العوامل الداخلية:

تمثل العوامل الداخلية العناصر التي ترتبط مباشرة بالمؤسسة والتي يكون السيطرة عليها أكبر من العوامل الخارجية، ولكن تبقى هذه السيطرة نسبية في مجال تحكم المؤسسة بالسعر، وتتمثل هذه العوامل في:

- الأهداف: يعتمد تحديد السعر في المؤسسة على الأهداف التي يسعى التسعير إلى تحقيقها وفقا لاستراتيجية المؤسسة والتسويق بشكل خاص<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - علي الجياشي، مرجع سابق، ص 39.

- **التكاليف:** تعتبر التكاليف عاملاً محدّدًا للسعر، حيث تؤثر على سياسة الأسعار الموضوعية، والتكاليف نوعان هما:
  - التكاليف الثابتة: لا تتغير بتغير نشاط المؤسسة.
  - التكاليف المتغيرة: ترتبط مباشرة بحجم الإنتاج. إذن كلما ارتفعت تكاليف سلعة معينة زاد سعرها والعكس.
- **الموارد المتاحة:** تختلف الإمكانيات والموارد المتاحة (المالية، البشرية والمادية) من مؤسسة لأخرى، ويتأثر سعر المنتج بتلك الإمكانيات، وذلك من خلال تأثير هذه الأخيرة على حرية المسير في اتخاذ قرار سعري، فمحدودية هذه الإمكانيات تؤدي إلى تقييد المرونة. بمعنى آخر المؤسسات ذات القدرات المالية الكبيرة لها الحرية في تسعير منتجاتها واعتماد سياسات سعرية متنوعة مثل: الخصومات والتخفيضات وغيرها.
- **الاعتبارات التنظيمية:** يتأثر سعر السلعة بالجهة التي تقرر السعر، فعادة ما تقوم الإدارة العليا بوضع هذه الآلية وبذلك تتجه عملية التسعير إلى المركزية. في حين أن بعض المؤسسات تمنح صلاحية قرار التسعير لمديري التسويق أو لمندوب بيع السلع الصناعية. وعلى العموم فإن نوع التنظيم وعدد المستويات التنظيمية وحجم المؤسسة واتساع أسواقها المحلية والدولية له دور تأثير في تحديد طريقة التسعير.
- **أهداف المزيج التسويقي:** يجب أن تتخذ قرارات التسعير بالتكامل مع العناصر الأخرى لاستراتيجية التسويق، فقرار التسعير لا يتخذ بمعزل عن التوزيع والترويج للمنتج.
- **درجة تفرد المنتج وتميزه:** تتمتع المؤسسة ذات الميزة المنفردة في منتجاتها بحرية أكبر في اتخاذ قرار التسعير، كون خصائص المنتج فريدة وغير تقليدية مقارنة بالمنتجات المنافسة، فالعديد من المؤسسات التي تتميز بإسم تجاري معروف في السوق، تطلب أسعاراً أعلى من منافسيها وهذا عكس بعض المنتجات العادية التي لا يوجد إختلاف بينها وبين المنتجات المعروضة، مما يقلل من القدرة على تسعير منتجاتها أكثر من السلع السائدة.

### 1-2-3 العوامل الخارجية:

يوجد بعض العوامل التي تؤثر على قدرة المؤسسة وحريتها في إتخاذ قرار التسعير، ولكنها خارج نطاق سيطرتها ولا يمكن لمتخذ القرار تجاهلها وهي:

- ✓ **شكل السوق وحجم الطلب:** يحدد حجم الطلب في السوق الحد الأعلى للأسعار<sup>(\*)</sup>، لذلك قبل تحديد المؤسسة للسعر يجب أن تدرس علاقة السعر بالطلب وحجم الإنتاج في مختلف أشكال

\*- وتحدد التكاليف الحد الأدنى للأسعار.

السوق، حيث تختلف سياسات التسعير باختلاف شكل السوق المتعامل معه، ونميز بين أربعة أشكال للسوق هي:

■ **سوق المنافسة الكاملة:** تتميز بـ:

- تحديد السعر في ضوء قوى السوق (العرض والطلب).
- وجود عدد كبير من المشترين والبائعين.
- المعرفة التامة بأنواع السلع وأسعارها في السوق.
- تجانس وتشابه السلع.
- سهولة الدخول والخروج من السوق.
- حرية إنتقال عوامل الإنتاج.

يتحدد السعر في هذا السوق إنطلاقاً من المفعول الجماعي لكل المؤسسات، فطلب سلعة معينة في السوق يساوي مجموع طلبات المستهلكين لها، وعرض سلعة معينة هو مجموع عروض كل البائعين لها، وبالتالي يتحدد سعر وكمية السلعة في السوق.

■ **سوق المنافسة الإحتكارية:** تتميز بـ:

- وجود عدد كبير من المشترين والبائعين.
- عدم تجانس المنتجات والسلع ولكنها متشابهة.
- الإهتمام بالمنافسة غير السعرية.
- سهولة الدخول والخروج من السوق.
- التحكم بالسعر عن طريق إضافة مزايا تنافسية للسلع تميزها عن غيرها من السلع المنافسة.

■ **سوق إحتكار القلة:** يتميز بـ:

- وجود عدد قليل من المنتجين.
- تجانس السلع وتميزها.
- الإهتمام بالمنافسة غير السعرية.
- وجود حواجز للدخول إلى السوق.

تحدد سياسة التسعير في هذا السوق من قبل البائعين وأحياناً بالإتفاق فيما بينهم، ويصاحب عملية التسعير حذر شديد، فإذا حاول أحدهم رفع السعر سيخسر حصته السوقية، أما إذا حاول تخفيضه فالكل مجبر على إتباع نفس السياسة.

▪ سوق الإحتكار الكامل: يتميز بـ:

- وجود بائع واحد في السوق مقابل مجموعة من المستهلكين.
- عدم وجود بديل للمنتجات المباعة.
- وجود عوائق الدخول والخروج من الأسواق (قانونية حكومية إقتصادية).
- إمكانية التحكم بالسعر بشرط أن لا يتجاوز الخط المحدد من قبل الحكومة.

في هذا السوق يكون المنتج حراً في تحديد كل من السعر والكمية المنتجة والمباعة من السلعة، ولكن مع الأخذ بعين الإعتبار القدرة الشرائية للمستهلكين، فالمنتج قادر على تحديد السعر الذي يريده لكنه لا يستطيع تحديد طلب المستهلكين على سلعته، فهؤلاء هم الذين يكيفون الطلب بمقدار السعر المحدد وفقاً لقدرتهم الشرائية و لمرونة الطلب على السلعة. وقد يحدد المحتكر كمية العرض من سلعته ويترك للمستهلكين تحديد السعر الذي يطابق حجم الطلب.

• **قناعة المستهلكين بالسعر والقيمة:** يعتبر المستهلك الوسيلة لتحقيق أهداف المؤسسة، وله الدور الحاسم في عملية التسعير والذي لا يمكن إهماله، فهو الذي يقرّر الشراء أو الإمتناع بالسعر المحدد، لذلك على المؤسسة تفهم سلوك المستهلك للأسباب التالية<sup>(1)</sup>:

- درجة حساسية المستهلك للسعر: تؤثر الصورة الذهنية للمنتج في مدى قبول المستهلك للسعر، فكلما كانت إيجابية كلما كان هذا الأخير مستعد لدفع أسعار أعلى مقابل الحصول على السلعة والعكس.
- درجة الربط بين السعر والمنافع المتوقعة: يقوم المستهلك بإدراك المنافع المتوقعة للسلعة وإدراك سعرها والربط بينهما للوصول إلى مستوى القيمة المضافة التي يحصل عليها، ثم يقرر الشراء أو عدمه.
- درجة أهمية المنتج عند المستهلك.

• **المنافسون:** يتأثر سعر السلعة بحدة وقوة المنافسة السائدة في السوق والسياسات السعرية التي يمارسونها. فكلما زادت المنافسة كلما شكل ذلك ضعفاً على المؤسسة لمحاولتها مسايرة الأسعار الجارية، بينما ضعف المنافسة يمنحها فرصة في تحديد السعر المناسب لمنتجاتها.

وتعرف المنافسة على أن "الوسط الذي تتم فيه مراقبة الأسعار عن طريق السوق التي تتصف بدرجة عالية من تشابه السلع والخدمات"<sup>(2)</sup>. لذلك على المؤسسة قبل أن تضع قرار التسعير، لأن تلاحظ أولاً مختلف مستويات الأسعار وتتابعها وتتنبأ بسلوك المنافسين، كما تدرس سياسة المؤسسات

<sup>1</sup> - علي الجياشي، مرجع سابق، ص 50.

<sup>2</sup> - علي الجياشي، مرجع سابق، ص 50.

التي دخلت حديثاً أو ستدخل إلى السوق، وعليها أيضاً أن تكيف وتعديل أسعارها طبقاً لأسعار المنافسين إذا أرادت البقاء والإستمرار.

• **العوامل الإقتصادية:** تتأثر قرارات التسعير بالحالة الإقتصادية السائدة في الدولة سواء أن كانت إيجابية أو سلبية بسبب وجود الإختلالات الإقتصادية.

▪ **التضخم:** يتميز السوق في هذه الحالة بارتفاع الأسعار، مما يستلزم تكثيف الجهود لدعم المراكز السوقية للمؤسسات.

▪ **الإنكماش:** في هذه الحالة تقوم المؤسسات بتخفيض الأسعار بهدف المحافظة على الطلب والإنتاج بأحجام مقبولة.

▪ **الكساد التضخمي:** تواجه المؤسسات في هذه الحالة إرتفاع الأسعار وإنخفاض الطلب في آن واحد لذا عليها أن تحاول تخفيض تكاليفها وتخطيط هامش الربح وحماية أسعارها من الاندفاع إلى الأعلى للمحافظة على الطلب.

▪ **العجز:** من الممكن أن ترتفع أسعار السلع في المؤسسة بسبب عجزها عن توفير بعض عناصر الإنتاج كالمواد الأولية، ولذلك على المؤسسة أن تضمن توفر عوامل الإنتاج بصفة مستمرة، وأن تتحكم في التكاليف الكلية وإقصاء المنتجات الضعيفة (من حيث الطلب) من خطوطها الإنتاجية والإبقاء على المنتجات الضرورية بالنسبة للمستهلك وتعزيز السعر من خلال تبريره.

• **السياسة الحكومية:** تؤثر الإجراءات الحكومية على حركة الأسعار، ويختلف هذا التأثير من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي لكل دولة. فهناك بعض الدول تتدخل مباشرة في تحديد الأسعار وتضع حدود معينة لا تسمح للمؤسسة بتجاوزها مثل تسعير بعض السلع الضرورية كالكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية والأدوية.

يمكن حصر أهم السياسات والإجراءات الإقتصادية المؤثرة على السعر كما يلي (1):

▪ **سياسة المالية والإنفاقية:** إن التوسع في الإنفاق من طرف الدولة (الإستهلاكي والإستثماري) يؤدي إلى خلق طلب متزايد وسريع على ما هو متاح من السلع والخدمات في السوق والذي يعجز العرض المحلي عن تلبية في المدى القصير، فترتفع الأسعار المحلية على من جهة، وترتفع الواردات من جهة أخرى.

▪ **السياسة الضريبية والجمركية:** للسياسة الضريبية والجمركية أثر مباشر على الأسعار والقوة الشرائية، فالضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية على السلع

<sup>1</sup> - أشرف سمارة، مرجع سابق، ص 05.



تمثل تكاليف بالنسبة للمؤسسة وبالتالي تؤثر على هيكل السعر وتحديده. كما أن الضرائب على الدخل من شأنها أن تؤثر على القوة الشرائية المتاحة لدى الأفراد.

- **السياسة النقدية:** ترتبط السياسة النقدية بالأسعار من خلال التأثير على حجم النقود في الإقتصاد، حيث تعمل السياسة النقدية التوسعية على تشجيع الطلب ورفع الأسعار، أما السياسة الإنكماشية فتقوم بتخفيض الطلب الفعال وتخفيض الأسعار.
- **سياسة الدعم:** تمثل سياسة الدعم إجراء سياسي وإقتصادي تابع للسياسة الإقتصادية العامة للدولة، فهو يأخذ شكل نفقات مالية تتحملها الدولة لتحقيق بعض الأهداف التنموية، ولحل بعض المشاكل الصناعية والزراعية والإستهلاكية. ويمكن لسياسة الدعم أن تعتمد أساليب عديدة منها:

- منح إعفاءات ضريبية

- منح قروض خاصة بإمتيازات معينة لبعض القطاعات المهمة كالزراعة.

- **سياسة الأجور والرواتب:** يمثل الأجر جزء مهم من التكلفة، حيث أن إرتفاع الأجور بنسبة أكبر من إنتاجية العمل ستؤدي إلى ضغوطات تصاعدية على التكاليف والأسعار. ومن ناحية أخرى زيادة الأجور تؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية لدى الأفراد (في حالة ثبات الأسعار) وزيادة الطلب.

- **سياسة التصدير والإستيراد:** يرتبط مستوى الأسعار العالمية بمستويات الأسعار المحلية من خلال التجارة الخارجية، حيث تؤثر أسعار الواردات (خاصة السلع الإستثمارية) على المستوى العام للأسعار المحلية. أما أسعار التصدير فيجب إستخدامها لتكون فعالة في عملية الإستيراد من خلال زيادة حجم الصادرات.

- **الإجراءات النوعية:** يقصد بهذه الإجراءات عملية تنظيم وتوزيع السلع والخدمات وعدم تركها لقوى السوق وذلك بهدف المحافظة على إستقرار الأسعار مثل: نظام البطاقات والتوزيع المقنن بكميات محددة عند الشراء.

- **الإعتبرات الأخلاقية:** يظهر الجانب الأخلاقي في التسعير من خلال تطبيق المسؤولية الإجتماعية في نشاط التسويق، والتي تأخذ في الإعتبر حاجات المجتمع ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية له بأقل التكاليف (كتحديد أسعار الأدوية).

- **الوسطاء:** تلعب قنوات التوزيع دورا هاما في التأثير على أسعار المنتجات فيما يتعلق بالأرباح والهوامش التي من المقرر أن يحصلوا عليها من خلال السعر النهائي، فكلما كان عدد الوسطاء محدودا كلما زاد تأثيرهم في تحديد سعر السلعة.

يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على قرارات التسعير في الشكل رقم (1-2)

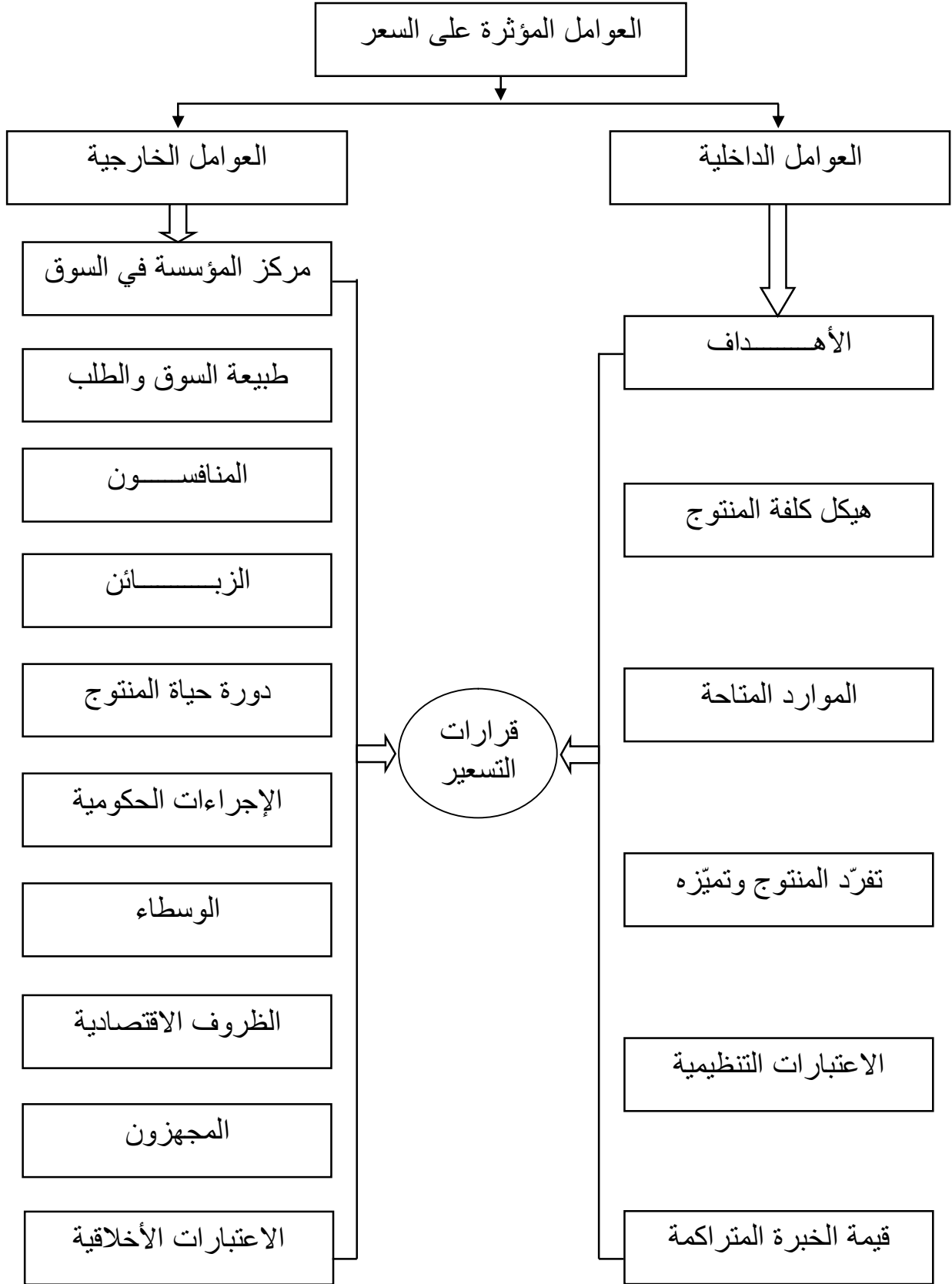
1-3-3) الجوانب التي تتأثر بالسعر:

يتأثر السعر بالعوامل التي عرضناها سابقاً، ويؤثر من جانبه على ميادين عديدة في الحياة الإقتصادية وعلى الفئات الإجتماعية بمستوياتها المعيشية ودخولها وأنماطها الإستهلاكية، ففي المجالات الإقتصادية للسعر أثر واضح في<sup>(1)</sup>:

- تحقيق التوازن في السوق بين العرض والطلب.
- توزيع الدخل.
- أنماط الإستهلاك.
- تحديد كمية المبيعات.
- تنظيم السلع في السوق وترتيبها حسب الجودة والنوعية.
- توجيه التبادل السلعي بما يضمن المنفعة العامة لجميع الأطراف المعنية في عملية الإنتاج والتسويق.

<sup>1</sup> - د. محمد حمدي، السياسة السعرية في الإقتصاد الإسلامي، 2012، ص02.

الشكل رقم (1-2): العوامل المؤثرة على السعر.



المصدر: علي الجياشي، مرجع سابق، ص 72.

(II) نظرية العرض والطلب:

حسب النظرية الاقتصادية تتحدد الأسعار في السوق وفي ظل المنافسة الكاملة بتفاعل العرض والطلب حتى تصل إلى سعر التوازن، حيث يتحدد السعر والإنتاج عند مستوى التوازن، ويتم ذلك بدراسة سلوك المستهلك وسلوك المنتج، لذلك من الواجب تفسير العرض والطلب وعلاقتهاما بالسعر.

(1-II) العلاقة بين السعر والطلب:

يمثل الطلب جانب المستهلكين الذين يسعون للحصول على السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم الإنسانية المتعددة.

(1-1-II) تعريف الطلب:

- ✓ هو مقدار ما يطلب من سلعة معينة في مكان وزمان معين، والطلب لا يتحدد بالرغبة في الحصول على تلك السلعة فقط، بل أيضا بالقوة الشرائية وبدون ذلك لا يكون هناك طلب<sup>(1)</sup>.
- ✓ الطلب هو مجموع السلع والخدمات التي يكون المتعاملين الإقتصاديين على إستعداد لشراؤها لتلبية رغباتهم المختلفة في حدود إمكانياتهم، وعند أسعار مختلفة خلال فترة زمنية معينة<sup>(2)</sup>.

(2-1-II) أنواع الطلب:

يتخذ الطلب عدة أنواع<sup>(3)</sup> هي:

- **الطلب الفردي:** هو كميات مختلفة من السلع التي يكون المستهلك الفرد على إستعداد لشراؤها عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة.
- **طلب المؤسسة:** هو مجموع المواد والخدمات بمختلف أنواعها التي تريد المؤسسة الإقتصادية الحصول عليها للقيام بمختلف النشاطات (إنتاجية، توزيعية، إستثمارية).
- **طلب السوق:** هو مجموع طلب الوحدات الفردية، ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا السعر، أو بجمع منحنيات طلب المستهلكين الأفراد للحصول على منحنى طلب السوق.
- **الطلب الكلي:** هو إجمالي الناتج الوطني الإسمي. أي مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية.

<sup>1</sup> د. كامل علاوي كاظم، حسن لطيف، مبادئ علم الإقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 51.

<sup>2</sup> د. فتح الله ولعلو، مبادئ الإقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الإقتصادية، دار الحداثة بيروت، 1981، ص 516.

<sup>3</sup> - محمد دويدار، مرجع سابق، ص 314.

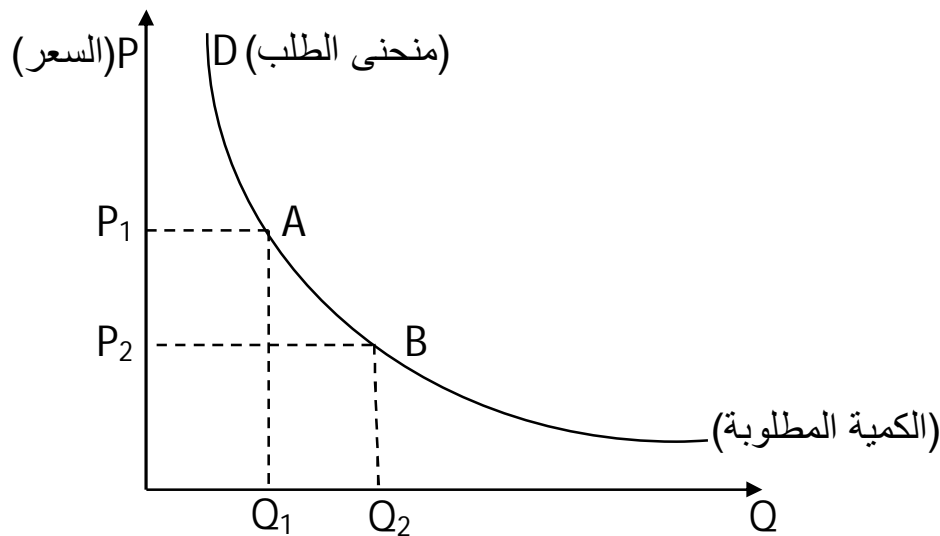
3-1-11 قانون الطلب:

إن دخل المستهلك في معظم الأحيان أقل من حاجته، وعادة يقوم المستهلكون بإنفاق دخولهم المحدودة على الأشياء التي يتوقعون منها الحصول على أقصى إشباع، وفي إطار أذواق شخصية معينة فإنهم سوف يختارون البدائل الأفضل التي تسمح بها دخولهم. والأسعار تؤثر أيضا في قرارات المستهلك، فالأسعار المرتفعة لا تشجع على الإستهلاك، أما الأسعار المنخفضة تزيد من معدل الإستهلاك. وهذه العلاقة العكسية بين سعر السلعة وكميتها تسمى بقانون الطلب، أي أن السعر متغير مستقل يؤثر على الكمية المطلوبة كونها متغير تابع. (بافتراض ثبات العوامل الأخرى).

4-1-11 منحنى الطلب:

تتعرض العلاقة العكسية بين السعر والكمية في الإنحدار السالب لمنحنى الطلب (ميل سالب)، وينحدر منحنى الطلب دائما إلى الأسفل مما يدل على أنه كلما إنخفض سعر السلعة زادت الكمية المشتراة منها (حسب المنحنى رقم 1-1).

المنحنى رقم (1-1): منحنى الطلب.



المصدر: د. محمد النصر، أفتحي السروجي، مبادئ الاقتصاد، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2009، ص 79.

من خلال الشكل نلاحظ:

- يعبر عن الطلب بمنحنى وليس بنقطة واحدة، فالطلب هو كل الأسعار الممكنة والكميات المطلوبة المقابلة لها.

- يبين منحنى الطلب الحد الأقصى لما يطلبه الأفراد عن سعر معين، ومعنى ذلك أن مجال عمل القانون هو التحرك على نفس المنحنى صعوداً وهبوطاً، وبتعبير آخر فإن كافة الكميات التي تقع فوق المنحنى يكون شرائها غير ممكن والكميات الواقعة تحت المنحنى يمكن شرائها عند هذه الأسعار، فمنحنى الطلب يفصل بين الكميات الممكنة والكميات غير الممكنة.
- عند انخفاض السعر يستطيع الفرد تحقيق رغبات إضافية من السلعة.
- يتحول المستهلك إلى السلعة التي ينخفض ثمنها نسبياً عن السلعة التي كان يشتريها.

#### II-1-5) محددات الطلب:

تتأثر قرارات المستهلكين بعدد من العوامل بالإضافة إلى السعر منها<sup>(1)</sup>:

- دخل المستهلك: إذا زاد دخل الفرد، تمكن من شراء كميات أكبر من السلع، أي يوجد علاقة طردية بين الدخل والطلب على السلع.
- الأذواق: تتغير أذواق الأفراد بسرعة كبيرة ولعدة أسباب. فالزيادة في شدة رغبة الشخص لسلعة ما تؤدي إلى زيادة طلبه على السلعة، ويلعب الإعلان والدعاية دورهما في تغيير أذواق المستهلكين .
- أسعار السلع البديلة والمكملة.
- توقعات أسعار السلعة.

وتعرف دالة الطلب على أنها العلاقة بين الكمية المطلوبة والعوامل المؤثرة فيها، ويمكن صياغتها كالتالي:  $Q=F(P, P^*, Y, T)$

حيث أن:

Q: الكمية.

P: سعر السلعة.

P\*: أسعار السلع البديلة والمكملة.

T: الأذواق والتفضيلات.

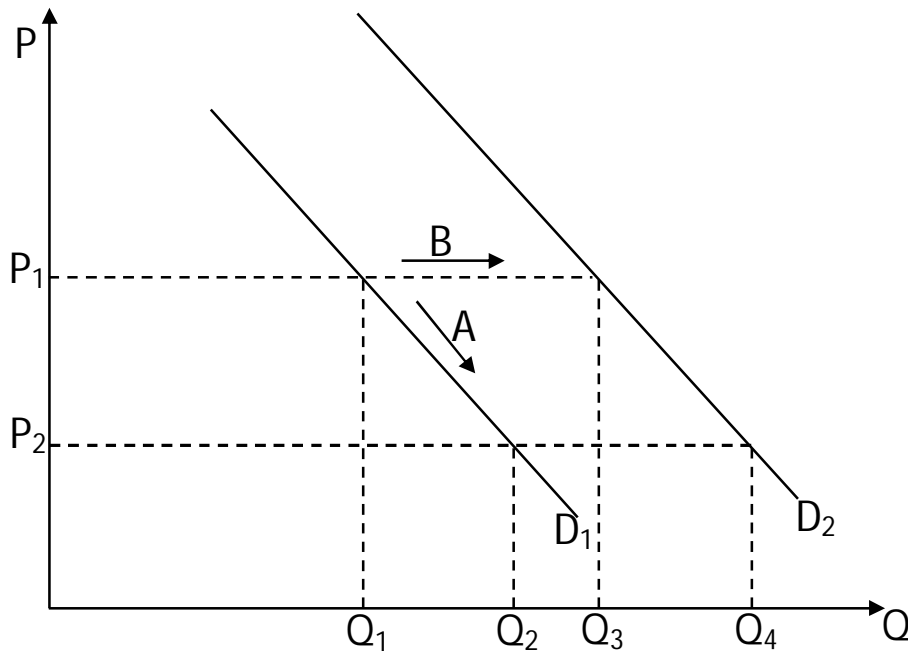
Y: دخل المستهلك.

<sup>1</sup> د. محمد ويدر، مبادئ الإقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص 552.

6-1-11) تغيرات الطلب:

إن تغير الكمية المطلوبة تعني الانتقال من نقطة إلى أخرى (من A إلى B) على منحنى الطلب نفسه بسبب تغير سعر السلعة وإفترضنا ثبات العوامل الأخرى. (حسب الشكل 1-3). عند السعر ( $P_1$ ) الكمية المطلوبة هي ( $Q_1$ )، وعند انخفاض السعر إلى ( $P_2$ ) فإن الكمية المطلوبة تزداد إلى ( $Q_2$ ). أما تغير الطلب فهو يشير إلى أن تغير أحد العوامل المؤثرة في الطلب عدا السعر (ثبات السعر)، سوف يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب بكامله إما إلى الأعلى أو إلى الأسفل. فإذا افترضنا أن دخل المستهلك يرتفع فإن هذا يعني زيادة قدرة المستهلك على شراء كمية أكبر من السلعة عند مستوى السعر نفسه حسب المنحنى (1-2):

المنحنى رقم (1-2): تغير الطلب.



المصدر: د. كامل علاوي، د. حسن لطيف، مرجع سابق، ص 58.

عند السعر ( $P_1$ ) سوف يشتري المستهلك الكمية ( $Q_1$ ) بدخله نفسه، أما عند زيادة الدخل فإنه يكون قادراً على شراء الكمية ( $Q_2$ ) بالسعر نفسه. وكذلك عند السعر ( $P_2$ ) يكون قادراً على شراء الكمية ( $Q_3$ ) بدخله السابق، أما عند زيادة دخله سوف يشتري الكمية ( $Q_4$ ) عند مستوى السعر نفسه. وبذلك فإن المستهلك سوف يحصل على منحنى طلب آخر هو ( $D_2$ ) بسبب زيادة دخله، وهكذا بالنسبة لبقية العوامل. ويشير السهم (A) إلى تغيير الكمية المطلوبة نتيجة التغير في السعر أما السهم (B) فإنه يشير إلى تغير الطلب.

7-1-11 مرونة الطلب السعرية:

تشير مرونة الطلب السعرية إلى درجة إستجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر. وتحسب بقسمة نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة على نسبة التغير في سعرها<sup>(1)</sup>.

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة } (\Delta Q)}{\text{نسبة التغير في السعر } (\Delta P)}$$

$$EP = \frac{\Delta Q\%}{\Delta P\%}$$

$$EP = \frac{Q_2 - Q_1 / Q_1}{P_2 - P_1 / P_1} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P_1}{Q_1}$$

تسمى هذه النسبة بمعامل المرونة  $\frac{P_1}{Q_1}$

تشير مرونة الطلب السعرية إلى قابلية تعديل المستهلكين لرغباتهم من السلعة، وبما أن العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة عكسية فإن معامل المرونة يكون سالبا ليعكس قانون الطلب ولذلك نهمل الإشارة السالبة ونأخذ النتيجة بالقيمة المطلقة عند تفسير معامل المرونة ويمكن توضيح درجات مرونة الطلب السعرية كما يلي:

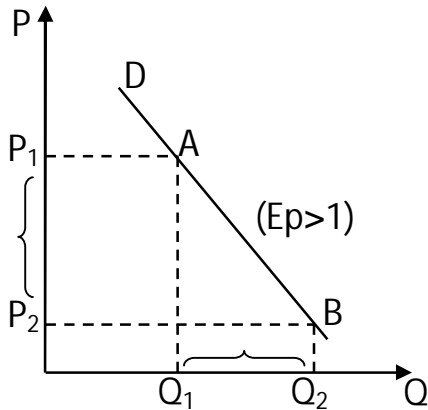
- الحالة 1 ( $EP < 1$ ): الطلب قليل المرونة، أي أن الطلب يتأثر قليلا بالتغير في السعر (حالة السلع الضرورية).
- الحالة 2 ( $EP > 1$ ): الطلب شديد المرونة، أي أن الطلب يتأثر كثيرا بالتغير في السعر (حالة السلع الكمالية).
- الحالة 3 ( $EP=0$ ): الطلب عديم المرونة، أي أن الطلب لا يتأثر على الإطلاق بالتغير في السعر (مثلا إنخفاض لا يؤدي إلى زيادة إستهلاكه).
- الحالة 4 ( $ep=\infty$ ): الطلب مرن مرونة لا نهائية أي مرونة تامة، وتتحقق هذه الحالة عندما يتغير الطلب على سلعة ما رغم أن سعرها لم يتغير.
- الحالة 5 ( $ep=1$ ): الطلب متكافئ المرونة، أي أن تغير الطلب يكون بنفس نسبة تغير السعر.

ويمكن تمثيل هذه الحالات بيانيا كالتالي:

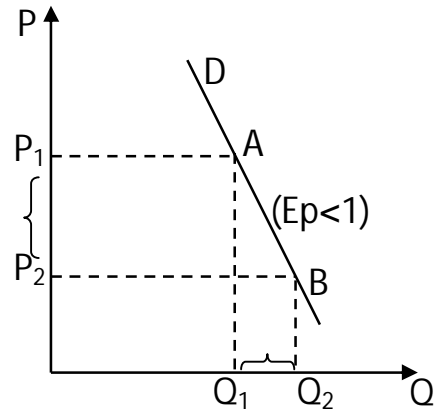
<sup>1</sup> - د. كامل علاوي، مرجع سابق. ص 60.



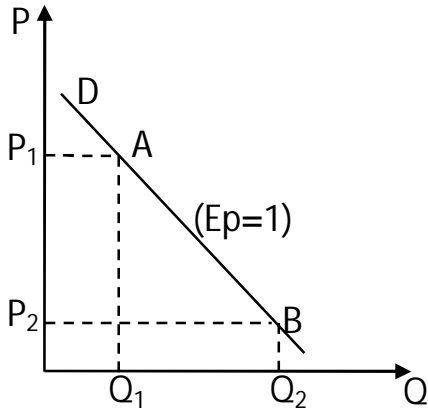
المنحنى رقم (3-1): درجات مرونة الطلب السعرية



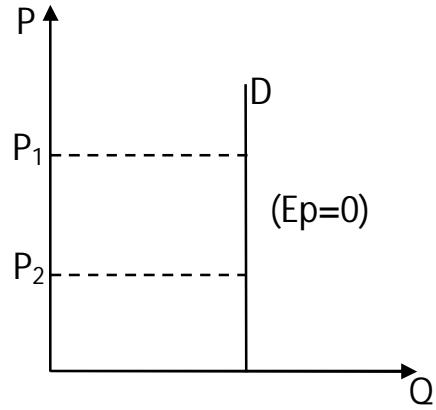
منحنى الطلب المرن



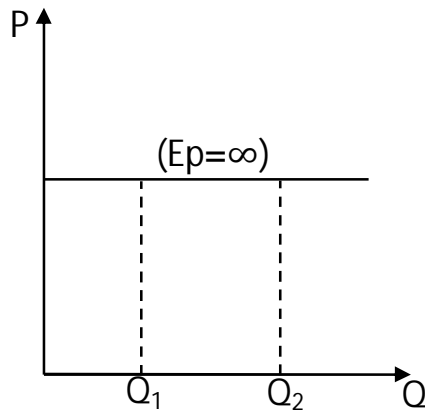
منحنى الطلب غير المرن



الطلب أحادي المرونة



الطلب عديم المرونة



منحنى الطلب لانهايي المرونة

المصدر: د. عامل علاوي كاظم، حسن لطيف، مرجع سابق، ص 62-64.

## 11-2) العلاقة بين السعر والعرض:

يمثل العرض الوجه المقابل للطلب، وهو يعبر عن العوامل التي ترتبط بالموارد الاقتصادية المتاحة وبالفن الإنتاجي السائد.

### 11-2-1) تعريف العرض:

\* "هو الكمية المعروضة من السلعة التي يرغب المنتج في بيعها خلال مدة زمنية معينة مقابل سعر معين، ويتوقف العرض على القدرة الإنتاجية كما يتوقف الطلب على المنفعة"<sup>(1)</sup>.

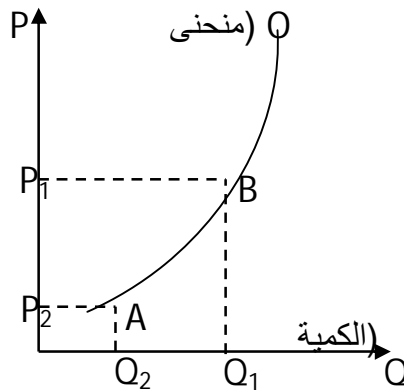
\* "هو الكمية التي يكون البائع (المنتج) مستعد لبيعها عند سعر معين وفي فترة زمنية معينة"<sup>(2)</sup>.

والكمية المعروضة ليست المبيعات الفعلية، فقد يكون المنتج مستعدا لعرض وبيع كمية معينة ولكنه لا يستطيع فعلا تحقيق ذلك. فالكمية المعروضة هي كمية متوقعة، أما المبيعات فهي كمية محققة. مما سبق يتضح أن البائع (العارض) يختلف عن المنتج، بمعنى أن البائع لا يشترط أن يكون منتجا والعكس صحيح، إضافة إلى أن محددات الإنتاج تختلف عن محددات العرض.

### 11-2-2) قانون ومنحنى العرض:

إن العلاقة بين العرض والسعر هي علاقة طردية، فكلما زاد السعر زادت الكمية المعروضة للسلعة والعكس صحيح، حيث يستجيب المنتجون للتغيرات في سعر سلعة ما فيزداد دافعهم للإنتاج مع ارتفاع السعر ويدخل منتجون جدد إلى السوق فيرتفع عرض السلعة. وسعرها. وتنعكس هذه العلاقة في الميل الموجب لمنحنى العرض، فيرتفع من اليسار إلى اليمين ليعبر عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة كمتغير تابع وسعرها كمتغير مستقل وعندها يكون العرض دالة متزايدة للسعر، حسب المنحنى التالي:

### المنحنى رقم (1-4): منحنى العرض



المصدر: د. محمد نصر، فتحي السروجي، مرجع سابق، ص 80.

<sup>1</sup> د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 68.

<sup>2</sup> د. فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 520.

نلاحظ على منحنى العرض ما يلي:

- يعبر عن العرض بمنحنى وليس نقطة واحدة، وذلك لأن قانون العرض يمثل علاقات متتالية وليس كمية واحدة. فالعرض هو كل الأسعار الممكنة والكميات المعروضة المقابلة لها.
- إن منحنى العرض يعبر عن العلاقة بين متغيرين فقط هما السعر والكمية المعروضة، مع فرض ثبات العوامل الأخرى على حالها.
- يعبر منحنى العرض عن الأسعار القصوى والأسعار الدنيا التي يرغب المنتج البيع في مقابلها مختلف الكميات من السلعة. ولذلك فإن مجال عمل قانون العرض هو التحرك على نفس المنحنى صعوداً ونزولاً، دون إنتقال منحنى العرض نفسه، بتعبير آخر فإن كل الأسعار التي تقع تحت منحنى العرض تكون أسعار غير مقبولة للمنتجين، أما الأسعار الواقعة فوق المنحنى تقبل من المنتجين لعرض هذه الكميات. فمنحنى العرض يفصل بين الأسعار الممكنة والأسعار غير الممكنة لكل كمية معروضة.

### ||-2-3) محددات العرض:

تتأثر الكمية المعروضة وهي<sup>(1)</sup>:

- **تكاليف الإنتاج (أسعار عوامل الإنتاج):** تتأثر تكاليف الإنتاج بأسعار عوامل الإنتاج، فإرتفاع أسعار عوامل الإنتاج يؤدي إلى إرتفاع التكاليف ومع ثبات سعر السلعة المنتجة تنخفض الأرباح. وهذا ما يدفع بالمنتجين إلى تقليل عرض السلعة، والعكس صحيح. وتعتبر التكاليف من العناصر الأساسية التي يجب القيام بدراستها وتقدير كميتها بهدف تحديد إستراتيجية الإنتاج (تحليل التكاليف بصورة دقيقة وعلمية مع مقارنتها بالإيرادات المتوقعة).
- **أسعار السلع الأخرى:** يوجد علاقة عكسية بين تغير أسعار السلع الأخرى والكمية المعروضة من سلعة معينة، حيث أن إرتفاع أسعار السلع الأخرى، مع بقاء سعر السلعة ثابتاً يغيري منتجي السلعة إلى التحول نحو إنتاج تلك السلع، لأنها أكثر ربحاً من السلعة التي ينتجونها.
- **المستوى التكنولوجي:** تمثل التكنولوجيا سبباً في زيادة عرض السلع (علاقة طردية).
- **الإعانات والضرائب:** يزداد عرض السلعة مع زيادة الإعانات المقدمة من طرف الدولة لمنتجي هذه السلعة، وينخفض عرضها بسبب زيادة الضرائب المفروضة على المنتجين، وهو ما يعني زيادة التكاليف وتقليص الأرباح. (وجود علاقة عكسية بين الضرائب والكمية المعروضة من السلعة).

<sup>1</sup> د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص 575 .

II-2-4) دالة العرض:

ويمكن كتابة دالة العرض بالشكل التالي:  $QS = F(P, Pr, PF, Te, TA, S)$ :

حيث: QS: الكمية المعروضة

P: سعر السلعة

Pr: أسعار السلع الأخرى

PF: أسعار عناصر الإنتاج

Te: التقدم التكنولوجي

TA: الضرائب

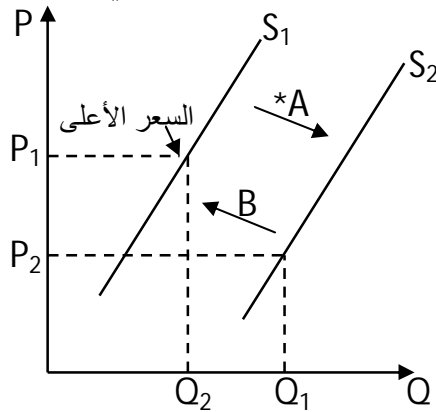
S: الإعانات

II-2-5) تغيرات العرض:

وكما هو الحال بالنسبة للطلب فإنه من المهم أن نفرق بين التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض، حيث يقصد بالتغير في الكمية المعروضة التحرك على منحنى العرض. فيشير إلى الانتقال من النقطة (A) إلى النقطة (B) على المنحنى نفسه نتيجة لتغير سعر السلعة مع ثبات العوامل الأخرى، كما هو مبين في المنحنى (1-5).

وعندما تتغير العوامل التي إعتبرناها ثابتة، يتحول منحنى العرض بكامله، فإذا حدث تحسن في التكنولوجيا (تنخفض تكاليف الإنتاج) فإن منحنى العرض ينتقل إلى الأسفل، وهو ما يعني زيادة العرض (كما هو ممثل في السهم A) ذلك أن المنتج سيقوم بعرض كميات أكبر بالسعر نفسه. ويحدث العكس نتيجة نقص العرض وحدوث عجز في المعروض من السلعة نتيجة لظروف معينة، فينتقل منحنى العرض إلى الأعلى. والنتيجة أن يقوم المنتجون برفع السعر، ويبقى العرض المحدود متاح للقادرين على دفع السعر الأعلى حسب المنحنى التالي:

المنحنى رقم (1-5): منحنى التغير في العرض



المصدر: د. كامل علاوي، مرجع سابق، ص 99.

6-2-II مرونة العرض السعرية:

تعرف مرونة العرض السعرية بأنها درجة استجابة الكمية المعروضة للتغير في سعر السلعة، وتقاس بالتغير النسبي في الكمية المعروضة مقسوماً على التغير النسبي في السعر، أي<sup>(1)</sup>:

$$\text{معامل مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة}}$$

حيث: ES: معامل مرونة العرض السعرية

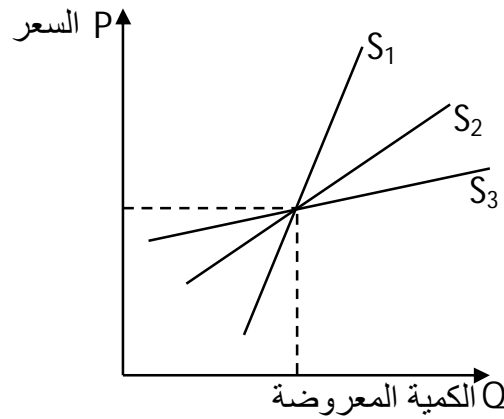
$Q_s$ : الكمية المعروضة

P: سعر السلعة

$$ES = \frac{\Delta Q_s / Q_s}{\Delta P / P} = \frac{\Delta Q_s}{\Delta P} \times \frac{P}{Q_s}$$

تعد مرونة العرض مؤشراً لقياس مدى سهولة أو صعوبة زيادة إنتاج السلعة أو عرضها استجابة للزيادة في سعرها، أو نقص إنتاجها وعرضها استجابة لانخفاض سعرها، ويكون معامل مرونة العرض موجب دائماً لأن العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها هي علاقة طردية متزايدة، كما أنها تعبر عن العلاقة بين متغيرين فقط أحدهما مستقل والآخر تابع. ويمكن توضيح مرونة العرض السعرية في المنحنى التالي:

المنحنى رقم (6-1): مرونة منحنى العرض



المصدر: د. كامل علاوي، مرجع سابق، ص 97.

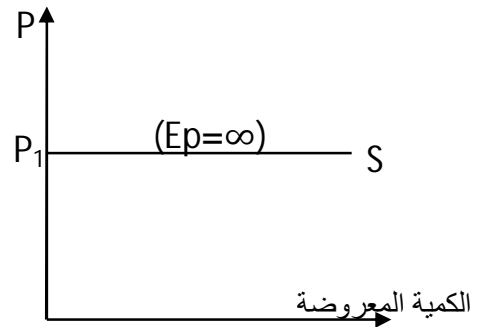
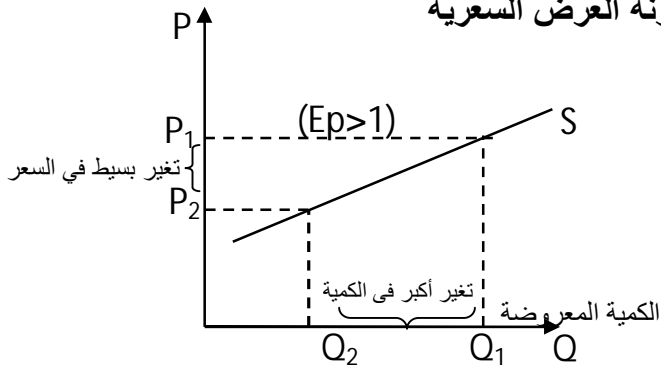
<sup>1</sup> - د. كامل علاوي، مرجع سابق، ص 99.

يمكن التمييز بين خمس حالات مختلفة لمرونة العرض وهي:

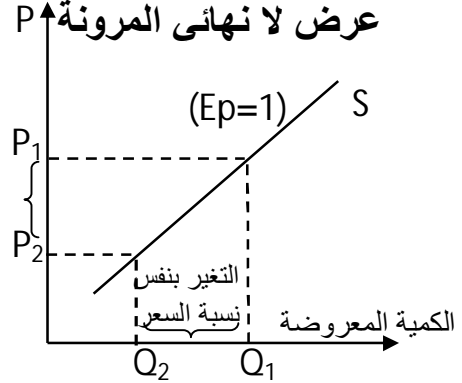
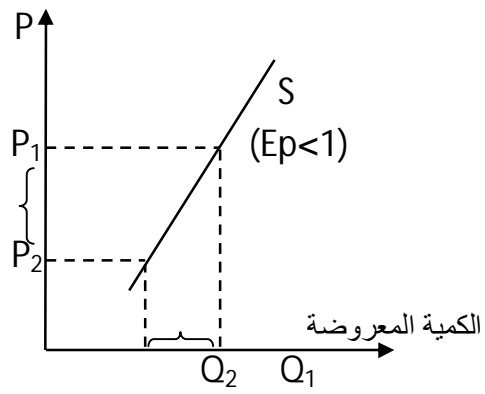
- الحالة 1: ( $ES = 1$ ): العرض متكافئ المرونة، أي أن العرض يتغير بنفس نسبة تغير السعر.
- الحالة 2: ( $ES > 1$ ): العرض شديد المرونة، أي أن العرض يتأثر كثيراً بالتغير في السعر.
- الحالة 3: ( $ES < 1$ ): العرض قليل المرونة، أي أن العرض يتأثر قليلاً بالتغير في السعر.
- الحالة 4: ( $ES = \infty$ ): العرض مرن مرونة لا نهائية، أي مرونة تامة، وتتحقق هذه الحالة عندما يتغير العرض على سلعة ما رغم أن سعرها لم يتغير.
- الحالة 5: ( $ES = 0$ ): العرض عديم المرونة، أي أن العرض لا يتأثر على الإطلاق بالتغير في السعر.

يمكن تمثيل هذه الحالات بيانياً في الشكل التالي:

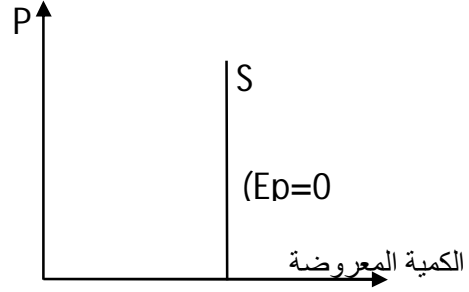
المنحنى رقم (1-7): درجات مرونة العرض السعرية



منحنى العرض المرن



منحنى العرض غير



الطلب عديم المرونة

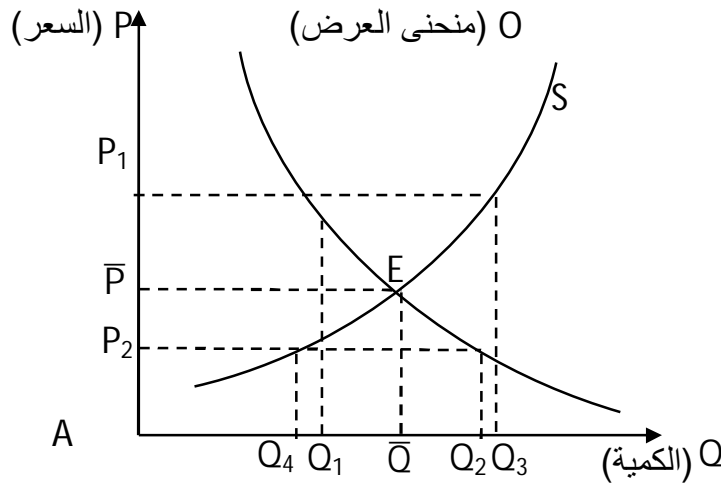
المصدر: د. سوزي عدلي ناشد، الإقتصاد السياسي - النظريات الاقتصادية، منشورا الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 98-101.

3-11 تحديد سعر التوازن :

رأينا من خلال ما سبق أن سلوك المستهلك في السوق يتحدد عن طريق دالة الطلب، ويتحدد سلوك المنتج من خلال دالة العرض، إلا أن سلوك كل منهما منفردا لا يحدد السعر الذي يسود السوق ولا الكمية المطلوبة الحقيقية أو الكمية المعروضة الحقيقية، بل يتحدد هذا السعر عن طريق تلاقي أو تفاعل قوى العرض والطلب ويسمى هذا السعر بـ"سعر التوازن". ويقصد به "ذلك السعر الذي تتساوى عنده الكمية التي يكون المستهلكون مستعدون لشراءها من السلعة أو الخدمة مع الكمية التي يكون المنتجون مستعدين لعرضها أو بيعها دون حدوث فائض أو عجز في الكمية المطلوبة أو المعروضة والتي تسمى بالكمية التوازنية"<sup>(1)</sup>.

يتحدد سعر التوازن في السوق بتلاقي منحنى الطلب مع منحنى العرض ونقطة التقاطع تمثل النقطة التي تتطابق عندها الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، حسب الشكل التالي:

المنحنى رقم (1-8): تحديد سعر التوازن



المصدر: د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص 575.

تمثل النقطة (E) نقطة التوازن، و ( $\bar{P}$ ) يمثل سعر التوازني، و ( $\bar{Q}$ ) الكمية التوازنية. وإذا كان السعر أعلى من السعر التوازني ( $P_1$ )، فإن الكمية المعروضة ستكون ( $Q_3$ ) وهي أكبر من الكمية المطلوبة ( $Q_1$ ) وبذلك يكون هناك فائض في العرض ( $Q_1 Q_3$ ) مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة المخزون السلعي إلى درجة معينة بعدها يلجأون إلى تخفيض أسعار منتجاتهم إلى أن يتحقق التوازن عند النقطة (E). أما إذا كان السعر أقل من التوازن ( $P_2$ ) ستكون الكمية المطلوبة ( $Q_2$ ) أعلى من الكمية المعروضة

<sup>1</sup> - د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 109.

(O<sub>4</sub>)، مما يدفع المنتجين إلى تخفيض مخزونهم السلعي لمواجهة الطلب وبالتالي رفع أسعارهم إلى المستوى التوازني.

رياضيا يمكن تحقيق حالة التوازن كالتالي:

$$Q_d = a - bp \dots \dots \dots (1) \text{ دالة الطلب}$$

$$Q_s = -c + dp \dots \dots \dots (2) \text{ دالة العرض}$$

عند التوازن يكون  $Q_d = Q_s$

$$a - bp = -c + dp$$

$$P(d + b) = a + c$$

$$\bar{P} = \frac{a+c}{d+b} \dots \dots \dots (3)$$

تشير المعادلة (3) إلى السعر التوازني، أما الكمية التوازنية فيمكن الحصول عليها بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (1) أو (2):

$$\bar{Q} = a - b \frac{a+c}{d+b}$$

$$\bar{Q} = \frac{ad-bc}{d+b} \dots \dots \dots (4)$$

تحاول الدول تحديد الأسعار والتخطيط لها بأسلوب مبرمج ومخطط وفق أسس تعتمد على تكاليف الإنتاج، والظروف المحيطة بالعملية الإنتاجية، وتسترشد بأحوال العرض والطلب دون أن تخضع لها خضوعاً كاملاً، والتخطيط للأسعار يتطلب وجود جهة تساعد في دراسة توزيع السلع وتوفيرها وظروف الإنتاج والمنتجين.

### (III) السياسة السعرية في الأنظمة الاقتصادية:

إنّ تحديد الأسعار اليوم لا يتم فقط عن طريق تفاعل آليات العرض والطلب في السوق، بل يرتبط أيضاً باستراتيجية الأسعار أي السياسة السعرية التي تتبعها المؤسسات والدولة، ويعدّ تدخل الدولة من العوامل الأساسية لتحديد الأسعار في الاقتصاد الحديث من خلال هذه السياسة السعرية، فالأسعار اليوم تخضع (إضافة إلى العوامل التي ذكرت) إلى القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تكون الدولة إحدى دعائمها الأساسية. ويختلف تدخل الدولة باختلاف النظم الاقتصادية وشروط معالم هذا التدخل يختلف من الاقتصاد الرأسمالي إلى الاقتصاد الاشتراكي.

يفرق عمل الاقتصاد الحديث بين سياسة الأسعار في اقتصاد السوق، حيث يتغلب على السوق قوى العرض والطلب وتبقى الأسعار بحالة من التغير المستمر وفق شروط العرض والطلب، وسياسة تحديد الأسعار في الاقتصاد المخطط حيث يعدّ تحديد الأسعار عملية اقتصادية مخططة



وواعية تقوم بها الأجهزة التخطيطية المركزية والمحلية المنتشرة في القطاعات الاقتصادية والمؤسسات والوزارات وغيرها، وهنا نتصف الأسعار بالاستقرار والثبات لمدة طويلة.

### 1-III) مفهوم سياسة الأسعار:

تمثل السياسة السعرية مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في مجال الأسعار بهدف حل بعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرحلة المعنية من التطور الاقتصادي والاجتماعي<sup>(1)</sup>. ويمكن تعريفها أيضا بأنها جملة من المبادئ والأسس التي يتم في ضوءها تخطيط وتحديد الأسعار أو التأثير عليها بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة السعرية ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة لاقامة نظام سعري سليم، كما أنها تعتبر واحدة من السياسات الاقتصادية التي تتطلبها عملية التطور الاقتصادي. وعليه فإن السياسة السعرية بمفهومها الواسع تمثل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير على هيكل الأسعار ومكوناتها بما فيه هيكل التكاليف والهوامش والرسوم والضرائب غير المباشرة والاعانات المالية في قطاعات اقتصادية معينة أو تحديد الأسعار والعلاقات السعرية بين المجموعات السلعية المختلفة.

### 2-III) السياسة السعرية في النظام الرأسمالي:

لقد رأينا من خلال ما سبق كيفية تحديد الأسعار في اقتصاد حر مبني على عدم تدخل الدولة إلا في حدود معينة وضمن شروط محددة، حيث يتشكل السعر التوازني في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، ويتغير هذا السعر (ارتفاعا أو انخفاضاً) حسب تغيرات العرض والطلب بافتراض وجود المنافسة الكاملة وذلك بتوفير شروط معينة.

ويمكن اعتبار سوق المنافسة الكاملة سوق مثالية لا تتحقق في أرض الواقع لذا فإن السوق السائدة في النظام الرأسمالي هي سوق المنافسة غير الكاملة (المنافسة الاحتكارية)، ولكن مع ظهور الاحتكارات في هذا النظام أصبحت المؤسسات الكبيرة والقوية تسيطر على السوق وتقوم بتحديد الأسعار فاختمت الحرية الاقتصادية وتلاشى دور قوى السوق (العرض والطلب) في تحديد السعر، وذلك لعدم وجود ضوابط لهذه الحرية، وخلال نهاية الخمسينات و بداية الستينات تحول الاحتكار المحلي إلى احتكار عالمي ونمت الشركات متعددة الجنسيات وأصبح الجزء الأعظم من التجارة والإنتاج العالمي في يدها.

<sup>1</sup> - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسية، ج5، تاريخ الفكر الاقتصادي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 497.

### III-2-1) أشكال تدخل الدولة:

إن الدولة في النظام الاقتصادي الحر لا تتدخل إلا في تحديد أسعار المواد والسلع الزراعية الأساسية، وفي تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة من قطاع الدولة (القطاع العام)، وفي مراقبة الأسعار وتوجيهها بصفة عامة مستخدمة بذلك بعض المؤثرات في العرض والطلب على حد سواء. فتقوم الدولة بالتأثير في عامل العرض عن طريق سياسة التخزين وسياسة التجارة الخارجية وسياسة القروض والضرائب وسياسة اليد العاملة، وتقوم بالتأثير في الطلب من خلال سياسة المداخيل وسياسة الاستهلاك.

### III-2-1-1) التأثير على العرض:

تعمل الدولة على توجيه أسعار المواد بالتأثير في عرضها من خلال تشجيع الإنتاج أو تخفيضه، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أو انخفاض السعر، ويتخذ تدخل الدولة في هذا المجال عدة أشكال منها<sup>(1)</sup>:

- سياسة التخزين: تقوم الدولة في حالة وفرة إنتاج معين بتخزين جزءا منه حتى لا ينخفض سعره، والعكس قد تخرج الدولة الإنتاج المخزن في حالة ارتفاع الأسعار.
- سياسة التجارة الخارجية: تعمل الدولة على خلق الندرة النسبية بتشجيع الصادرات وذلك بهدف رفع الأسعار الداخلية، والعكس قد تعمل على تشجيع الواردات من خلال تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية بهدف تخفيض مستوى الأسعار.
- سياسة القروض: تعمل الدولة على تشجيع البنوك لتوفير السيولة للمتعاملين في بعض القطاعات بهدف رفع إنتاجهم ومنعها عن قطاعات أخرى بهدف تخفيض الإنتاج.
- سياسة الضرائب: تستخدم الدولة هذه السياسة لتحديد الأسعار على صعيد الاقتصاد الوطني عامة، حيث تخفيض معدل الضريبة يؤدي إلى انخفاض الأسعار من خلال زيادة الإنتاج، ويحدث العكس في حالة رفع هذا المعدل.
- سياسة القوة العاملة: تعمل الدولة على توجيه اليد العاملة إلى قطاع معين دون الآخر بهدف تشجيع بعض القطاعات وتخفيض أسعار الخدمات، وقد تتخذ موقفا معاكسا فتعمل على توقيف إمداد بعض القطاعات باليد العاملة.

### III-2-1-2) التأثير على الطلب:

عندما تقرّر الدولة توجيه الأسعار عن طريق التأثير في الطلب، توجه تدخلها في هذه الحالة إلى المستهلكين<sup>(2)</sup>، ويتخذ هذا الإجراء عدة أشكال:

<sup>1</sup> - خيابة عبد الله، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، نفس مرجع سابق، ص 62.

<sup>2</sup> - خيابة عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 63.

- **سياسة المداخل:** قد تعمل الدولة على رفع الأجور، فيزيد بذلك الميل الحدي للاستهلاك ويرتفع الطلب على السلع والخدمات بشكل يناسب مستوى مرونته بالنسبة للدخل.
- **سياسة الاستهلاك:** تقوم الدولة بدفع الجمهور على الإنفاق لشراء سلعة معينة، وتدخّل هذه السياسة في إطار ما يسمى بتربية الاستهلاك، حتى يقوم بشراء المواد الضرورية للحفاظ على مستواه الصحي، أو الضرورية للتنمية الاقتصادية الوطنية.

### III-2-1-3) التأثير في السعر:

تتدخل الدولة في السعر ذاته، فقد تقوم الإدارة المركزية أو المحلية بفرض أسعار إجبارية في فترات زمنية معينة (كالحروب)، أو في بعض المناطق الجغرافية قصد تشجيع المبادلات التجارية داخلها. وعادة ما تقوم الدولة بتجميد الأسعار في البلاد فتمنع التجار من رفعها وتراقبهم عن طريق مفتشين ومختصين وتعاقبهم عند مخالفتهم لقراراتها.

### III-3) السياسة السعرية في الاقتصاد المخطط:

يختلف تأثير السعر في النظم الاشتراكية عن تأثيره في النظام الرأسمالي الحر: فلا يقوم السعر بتوجيه خيارات المستهلكين والمنتجين في الاقتصاد المخطط، بل العكس ينتج السعر عن القرارات الأساسية للتخطيط والتي تهدف إلى تحقيق السياسة الاقتصادية العامة للدولة الاشتراكية، فالسعر هنا ليس سعرا لسوق حر لسببين هما: أن المنتج لا يهدف إلى تعظيم الأرباح، وأن المستهلك لا يؤثر في السوق من خلال الطلب، لذا لا يكون السعر معيارا لكمية السلعة وندرته.

ولكن هذا لا يعني فقدان السعر لوظائفه، لأن الدولة تأخذ بعين الاعتبار عنصر التكاليف عند تحديدها للأسعار، فالتخطيط المركزي يحدد مقادير الإنتاج لكل سلعة (الكميات) ومقادير السلع الموزعة على الوحدات الاقتصادية الاستهلاكية منها والاستثمارية (التوزيع)<sup>(1)</sup>.

تكمن أهمية السياسة السعرية في الاقتصاد المخطط فيما يلي:

- تقوم الدولة بتحديد الأسعار المناسبة وذلك لتحقيق هدفين أساسيين هما:
  - ✓ تعظيم الانتاج (أقصى كمية ممكنة) في القطاعات ذات الأولوية.
  - ✓ إشباع حاجات السكان المتزايدة.
- تساعد الأسعار المخططة في قياس حجم أعمال كل مؤسسة، ونمو الاستهلاك وإنتاجية العمل ومؤشرات أخرى كثيرة تتضمنها الخطة الاقتصادية، كما تقوم الأسعار بتسهيل وظيفة التبادل المتكافئ.

<sup>1</sup> - محمد دويدار، مرجع سابق، ص 499.

- تساعد الأسعار الأجهزة التخطيطية في وضع النسب الصحيحة للإنتاج والتبادل، كما تساعد في تحديد العلاقات بين قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه، والنسب بين الإدخار والاستهلاك والاستثمار.
- ترتبط الأجور الحقيقية للعمال والقدرة الشرائية للأفراد بمستوى أسعار السلع الاستهلاكية.
- تهدف سياسة الأسعار في الاقتصاد المخطط إلى تحسين المستوى المعيشي العام لكل فئات المجتمع وبمختلف مستوياتهم.

يحدّد السعر في النظام الاشتراكي بناء على استراتيجية وأولويات محدّدة بعيدة عن تأثير العرض والطلب، وبعيد عن أذواق الناس وميولهم، فالخطة المركزية تصدر قائمة الأسعار التي تطبق على كافة الدوائر والمقاطعات، متجاهلة تباين الاحتياجات والأذواق والميول والأولويات الخاصة، وقد أدت هذه السياسة إلى بروز العديد من المشاكل الاقتصادية.

فالتحديد المركزي لسعر السلعة قد لا يعتبر في كثير من الأحيان عن سعرها الحقيقي، فنشأ عن ذلك ما يسمى بالسوق الموازية (السوق السوداء) وظهور سعران للسلعة الواحدة، السعر الرسمي والسعر الحقيقي، مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية من خلال التبادل غير العادل بين الطرفين (البائع والمشتري). فقد نتج عن استعمال هذه السياسة في الدول الاشتراكية كالجائر تعقد الاقتصاد وانخفاض الإنتاج، وتشوّه الجهاز الانتاجي والخدمي، حيث أن العامل لا ينال أجر المثل، والمنتج لا ينال قيمة الانتاج الحقيقية، فيستغل الوسطاء هذه الوضعية لتحقيق الأرباح على حساب المستهلك والمنتج.

#### III-4) السياسة السعرية في الاقتصاد الإسلامي:

تهدف السياسة السعرية في الاقتصاد الإسلامي إلى: تخصيص الموارد وادخار منجزات التقدم التقني واستخدامها في الانتاج إضافة إلى الإسهام في تحديد الكفاية.

إن الشريعة الإسلامية لا تقوم بتحديد الأسعار بشكل تفصيلي لكل سلعة على حده، كما هو الحال في الاقتصاديات المشتركة، ولا تترك الحرية الكاملة للسوق تحدد هذه الأسعار، كالاقتصاديات الرأسمالية، وإنما تقوم هذه السياسة المنضبطة بتحديد السعر تحت عاملي العرض والطلب مع وجود دور المراقبة لمقاييس ومعايير الأسعار، من خلال تحديد ضوابط احتساب التكلفة وعناصرها وهامش الربح، إن السياسة السعرية تقتضي من الدولة توجيه الأسعار وليس تحديدها.

- **احتساب التكلفة:** يشكل العنصر الأساسي في تحديد السعر لسلعة ما، وتتضمن: العمل المبذول، قيم وحدات رأس المال باعتباره عملاً مدخراً، المواد الأولية المستخدمة، احتساب نسبة الاستهلاك (حصة الإندثار)، مصروفات النقل والتخزين.

- **نسبة هامش الربح:** يعتبر الإسلام الربح هو العائد الثاني من عوائد الإنتاج إلى جانب العمل الذي يشكل العامل الأول، ولا يمكن تصور عوائد أخرى (كالفائدة المحرمة)، ويحق الربح شرعا لكل من أنفق عملا في سبيل إنتاج سلعة أو الإتجار فيها، وهو حق مشروع مكفول في الإسلام لقوله ﷺ: "دعوا الناس يرزق الله بعضهم بعضاً".  
تقوم السياسة السعرية في الإسلام على مبدئين أساسيين هما<sup>(1)</sup>:

- ✓ **مبدأ التراضي:** يقصد بالتراضي توافق الإرادتين (البائع والمشتري) وقبولهما إجراء البيع على سعر معين يرتضيه كلا الطرفين (طرفي المبادلة)، وهذا السعر يشكل حالة خاصة من سعر العرض والطلب (المفهوم الاقتصادي)، أي تقاطع منحني العرض والطلب.
- ✓ **مبدأ العدل:** العدل هو المبدأ العام في التشريع الإسلامي، وفي مجال المعاملات المالية يتجلى العدل في عدم إلحاق الضرر أو إيقاع الظلم بأي طرف، وتتحدد الأسعار على أساس العدل بين الطرفين، وقد نهى الإسلام عن بعض صور البيع واعتبرها فاسدة أو باطلة لما تتضمن من الظلم وعدم العدل مثل: بيع القلب والنَّجش، وتلقي الركبان وبيع الإنسان على أخيه الإنسان.

#### (IV) نظريات القيمة والأسعار:

تعتبر نظرية القيمة من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل في الفكر الاقتصادي، وهي تحتل مكانة جوهرية في الاقتصاد السياسي، حيث تعد قيمة السلعة وطريقة تحديد الأسعار من المحاور الأساسية التي تطرّق إليها المفكرين الاقتصاديين منذ القديم. وباختلاف المبادئ الخاصة بتحديد القيمة تختلف النظريات ما بين رأسمالية واشتراكية ورأسمالية حديثة وإسلامية، حيث حاولت مختلف مدارس الفكر الاقتصادي في العصر اليوناني والمذهب التجاري والفكر الكلاسيكي... وغيرها تفسير القيمة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هي العوامل التي تحدّد سعر السلعة؟
  - كيف نفسر التغيرات في سعر السلعة؟ (مع افتراض أن القيمة التبادلية = سعر السلعة).
- حيث أن تحديد قيمة سلعة ما يتوقف على كل العناصر والعوامل المباشرة وغير مباشرة المؤثرة في السلعة والمتأثرة بها، وشكلت هذه المحددات تناقض كبير ومناقشة واسعة عند رواد الفكر الاقتصادي القديم والحديث.

<sup>1</sup> - د. حسين شحاتة، منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التسعير، ص 12. من موقع [www.dazelmachora@gmail.com](http://www.dazelmachora@gmail.com)

## 1-IV) نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي القديم:

لقد كانت نظرية القيمة مركز الثقل عند معظم الاقتصاديين القدماء، واحتلت دراسة قيمة السلعة الصدارة في النقاشات الاقتصادية، وكانت الأفكار الاقتصادية القديمة بمثابة القاعدة أو الأساس الذي اعتمدت عليه نظريات القيمة الحديثة، ونقطة انطلاق للعديد من الاقتصاديين المعاصرين. وتتمثل هذه المدارس في:

- الفكر الاقتصادي اليوناني (الإغريقي).
- الفكر الاقتصادي الكنسي (المدرسي).
- الفكر التجاري والطبيعي

## 1-1-IV) الفكر الاقتصادي اليوناني:

لقد أشار "كسينافون" (\*) "لأول مرة في الفكر الاقتصادي لمفهوم القيمة، حيث يرى أن الشيء يمكن أن يستعمل من وجهتين وربط بين قيمة استعمال الأشياء والاستفادة منها في إشباع رغبة لدى الفرد وبين عددها قيما. ونجد لدى "كسينافون" أول تحديد للقيمة التبادلية عندما يشير إلى أن الشيء قد لا يكون له قيمة في يد من لا يحسن استعماله، ولكن إذا جرى مبادلتها يصبح له قيمة لدى الفرد وهو بذلك قد ربط بين القيمة الاستعمالية والمنفعة التي تحملها وبين القيمة التبادلية.

ولاحظ أرسطو (\*) في تحليله لطبيعة السلع أن الحصول على أي شيء أو استعماله يحمل طابعا مزدوجا، فأى سلعة هي إما للاستهلاك (الحالة الطبيعية)، أو للمبادلة مع سلعة أخرى (حالة غير طبيعية)، ويرى أيضا أن السلعة لم توجد إطلاقا من أجل المبادلة. وهو بذلك قد فرق بين القيمة الاستعمالية وهي "القيمة التي يضعها الفرد على السلعة عند استعماله لها" والقيمة التبادلية وهي "القيمة التي يضعها المجتمع على السلعة عند مبادلتها بسلعة أخرى أو بالنقود"، حيث حلل أرسطو وللمرة الأولى القيمة التبادلية للسلع على الشكل  $5 \text{ lits} = 1 \text{ maison}$ ، هذه التفرقة لها أهميتها في الفكر الاقتصادي الحديث لأنها تعتبر نقطة البداية في نظريات القيمة.

ويرى أرسطو أيضا أنه لا يمكن تحديد القيمة التبادلية بدون سعر، فالسلع تصبح قابلة للقياس فقط بمساعدة النقود، ويفترض في عملية التبادل أن تجري معادلة الأشياء فيما بينها، ويقول ماركس في ذلك: "تظهر عبقرية أرسطو في كونه كشف عن علاقة التعادل في قيمة السلعة، ولكن الحدود التاريخية للمجتمع الذي عاش فيه منعتة من اكتشاف سر ومضمون علاقة التعادل الحقيقية" (1).

\* - هو من أعلام الفكر اليوناني، كان من الوسط الأرستقراطي الغني في اليونان القديمة.

\* - ولد في مقدونيا، دخل وهو في سن السابعة عشر أكاديمية أفلاطون في أثينا وتلمذ على يده، تميز بقدرة هائلة في تحليل الظواهر الاقتصادية.

<sup>1</sup> - عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 103.

ويقصد بفكرة التعادل التساوي بين ما يعطيه طرف لأخر (البائع والمشتري)، ومعنى ذلك أنه كان يدافع عن فكرة مماثلة لما نسميه الآن بالمنافسة الكاملة.

يرى شومبيتر أن اهتمام أرسطو بالعدالة هو الدافع الأساسي لمناقشته كيفية تحديد القيمة في الأسواق، وقد ناقش أرسطو الاحتكار وعرفه بأنه "انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق"، وهو يرى بأن الاحتكار غير عادل لأنه يقوم على استغلال البائع للمشتري، وأن الأسعار الاحتكارية لا تقوم على مبدأ المبادلة المتكافئة التي تتم في ظروف المنافسة الكاملة أو عدم وجود أي شكل من أشكال الاحتكار.

#### 2-1-1-IV) الفكر الاقتصادي الكنسي:

يرى الكثير من الباحثين في موضوع الفكر الاقتصادي أن نظرية السعر العادل هي حجر الزاوية في الفكر الاقتصادي الوسيط (في العصور الوسطى)، وأن جميع المتغيرات (الأسعار، الأجور والفائدة) كانت تناقش ضمن مفهوم العدالة القائمة على فكرة المساواة.

#### 1-2-1-1-IV) نظرية القيمة وفكرة السعر العادل:

فرّق "ماجنوس" في تحديده للقيمة بين أمرين: الأمر الاقتصادي والأمر الطبيعي ويرى أن كل منهما يتدخل بطريقة مختلفة في تحديد قيم الأشياء، ولكنه لم يهتم بالأمر الطبيعي لأنه يرتبط بالرغبات الشخصية، وفي مناقشته للعامل الاقتصادي اهتم "ماجنوس" بالعمل وتكلفته في تحديد القيمة، ويرى أن هناك تكاليف أخرى غير العمل تدخل في تحديد القيمة، وفي تفسيره لفكرة العدالة في التبادل لأرسطو يقرر أن السعر العادل هو الذي يغطي تكلفة إنتاج السلعة.

أما "توما الإكويني" (\*) فقد اهتم بالعامل الطبيعي الذي أهمله "ماجنوس" عند تحليله لفكرة السعر العادل، فالعامل الطبيعي حسب توماس ليس مجرد رغبات، بل يعبر عن الحاجات ولكنه لم يستطع أن يربط تحليليا بين الحاجات والطلب كما فعل الاقتصاديون فيما بعد. ويمكن تلخيص أفكار توماس كما يلي (1):

- السعر العادل هو تطبيق الأجر العادل، حيث تمثل الأجور في العصور الوسطى أهم عنصر في تكاليف الإنتاج، لذلك فهي تحدد القيمة والسعر.
- إن العدالة الضرورية في تحديد السعر هي العدالة التبادلية دون التوزيعية، أي العدالة التي تحدد العلاقة بين الجزء والجزء (نظام المقايضة) وليس بين الجزء والكل.

\* (Thomas Aquini) (1225-1274) من أشهر مفكري الكنسية في العصور الوسطى وتلميذ ماجنوس، ولد في إيطاليا وكان مدرّس في جامعة باريس.

<sup>1</sup> - عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 137.

- العدالة التبادلية معناها المساواة في المقياس (أي النقود)، بتعبير آخر المساواة في التبادل تعني المساواة في القيم المتبادلة.
  - تستند نظرية السعر لدى الإكوييني إلى نظرية القيمة، حيث يتفق السعر العادل مع مفهوم القيمة، وأن السعر الغير العادل هو الذي ينحرف ارتفاعاً أو انخفاضاً عن تلك القيمة.
- يأخذ مفهوم القيمة في الفكر الإكوييني أشكالاً مختلفة بسبب غياب مفهوم محدد للقيمة، وهذا ما دفع بالباحثين إلى تحديد مفهوم للقيمة من وجهات نظر مختلفة<sup>(1)</sup>:

\* يرى بعض الباحثين أن توما حاول من خلال عبارته المشهورة "القيمة هي التقدير العام للسلعة" وضع أساس أخلاقي لتحديد الأسعار من طرف السلطات الإقطاعية آنذاك.

\* ويرى البعض الآخر أن توما قام بالتفريق بين مفهوم السعر ومفهوم القيمة (وهي شيء داخلي يقع في طلب السلعة)، ويمكن تفسير ذلك من خلال:

- نظرية العمل في القيمة: كان يرى توما أن قيمة الشيء يحددها مقدار العمل الضروري لإنتاجه.
- نظرية تكلفة الإنتاج: فالسعر لدى الإكوييني هو السعر المتفق مع تكلفة الإنتاج (العمل).

\* ويرى فريق ثالث أن توما كان له الفضل في وضع أساس ومبادئ النظريات الحديثة في القيمة (الجدية والمنفعية) والتي تقوم بتفسير القيمة على أساس المنفعة.

\* أخيراً يرى قسم من الباحثين أن توما الإكوييني هو رائد لنظرية العرض والطلب الكلاسيكية في تفسير القيمة، في قوله: "الاستحقاق والمكافأة وجهان لعملة واحدة"، فالمكافأة يعني شيئاً ما يمنح لأي شخص جزءاً أو ثمناً لعمل ما، لذلك وكما تقتضي العدالة إعطاء السعر العادل لكل شيء نحصل عليه من الآخرين.

أما لويس مولينا وفي إطار مناقشته للسعر العادل ذهب إلى فكرة السعر الطبيعي الذي ينتج من تفاعل العرض والطلب وعبر عن ذلك بالكلمات التالية: "إذا أدت العادة في إقليم أو منطقة محلية إلى مبادلة سلعة معينة بسعر محدد دون غش أو احتكار أو أية تدخلات أخرى، فإن هذا السعر ينبغي أن يأخذ على أنه المقياس والقاعدة للسعر العادل لهذه السلع في هذه المنطقة ما لم تتغير ظروف تحديد السعر، والتي قد تؤدي إلى تخفيض السعر أو ارتفاعه بشكل مشروع"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 139.

<sup>2</sup> - د. زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تلافيفية مقارنة، ص 59.



## 3-1-IV) الفكر التجاري والطبيعي:

من الصعب تسجيل نظرية واضحة للقيمة عند التجاربيين بسبب كبر عدد كتابهم وتواجدهم في بلدان مختلفة اجتماعيا واقتصاديا، إلا أنه يمكن تلخيص أهم الأفكار الخاصة بالسعر فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- ✓ يرى التجاريون أنه يجب أن تتطابق القيمة مع السعر الجاري في السوق.
- ✓ لقد فرقوا بين قيمة السلعة (سعرها) ومنفعتها، واقروا بوجود علاقة سببية بينهما.
- ✓ اختلف التجاريون في تحديدهم للسعر الجاري، فالبعض يرى أن السعر يتحدد بكمية النقود، والبعض الآخر بالعلاقة بين الطلب والعرض، وآخرون يرجعون تحديد السعر إلى الحاجات، والبعض منهم يرى أن كل هذه العوامل تتدخل في تحديد السعر.

## 1-3-1-IV) مفهوم القيمة عند وليام بتي:

لقد قيل، إن بتي كان له الفضل الأول بين رجال المدارس الغربية في التأكيد على أن العمل هو أساس تحديد القيمة، وذلك بعبارته الشهيرة: "إن العمل هو الأب والأساس الفاعل للثروة والأرض هي الأم"، ويقصد بلفظ "الثروة" هنا بالقيمة. حيث يجعل الأرض والعمل عاملين مشتركين في تحديد القيمة فيقول: "ينبغي تقييم جميع الأشياء وفق وحدتين قياسيتين طبيعيتين وهما الأرض والعمل".

قام بتي بالتفريق بين السعر السياسي (سعر السوق) والسعر الطبيعي (القيمة) ولم يهتم بالسعر السياسي لاعتقاده أنه يتحدد عن طريق آلية العرض والطلب، ويكون هذا السعر قريبا من السعر الطبيعي. ركز بتي في تحليله على تحديد السعر الطبيعي، فبين أن مصدر القيمة هو العمل المبذول في إنتاج السلعة، إلا أنه يشير بصورة غير مباشرة إلى أن القيمة تتغير تبعا لتغير إنتاجية العمل، وبهذا فإن بتي يعد العمل مصدر القيمة الحقيقي ومقياسها، أما العمل فتتحدد قيمته بوسائل المعيشة الضرورية، إذن يرى بتي أن خلق السلعة (القيمة الاستعمالية) يعود أساسا إلى مشاركة العمل الإنساني وقوى الطبيعة، أما خلق القيم التبادلية المجردة والدخل فيعودان أساسا إلى العمل.

## 2-3-1-IV) القيمة وتحديد السعر في المدرسة الطبيعية:

انتقد الفزيوقراط التجاريون بقوة، وبين فرانسوا كيناي أن التجارة لا تولد الثروة، ومن هنا بدأ البحث في موضوع القيمة يتضح، مع التحول من مجال التداول والتبادل إلى مجال الإنتاج، ويرى الطبيعيون أن التبادل لا ينتج شيئا فأتساء التبادل لا تتكون الثروة ولا يظهر الربح، وأكد كيناي أن المنتج الصافي يتكون في الزراعة حيث تتزايد كمية القيم الاستهلاكية تحت تأثير العوامل الطبيعية.

<sup>1</sup> - د. عبد الله الطاهر والأستاذ بشير الزعبي ود. عبد الله اليوسف، مبادئ الاقتصاد السياسي، وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص 186 - 187.

أما في الصناعة فتتكون فقط القيم الاستهلاكية وأثناء العمل يتغير شكل المنتج ولكن لا تتغير كميته ولذلك فإنه لا يظهر المنتج الصافي ولا تتشكل الثروة.

إذن تتمثل الثروة عند الطبيعيين في المنتجات (ما يلزم منها لاعاشة أفراد المجتمع، وما يلزم لضمان استمرار الإنتاج في الفترات المقبلة)، هذه الثروة تتكون في مجال الإنتاج المادي لا مجال التبادل، وفي مجال الإنتاج المادي تنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد، والتي يستطيع الفرد من خلالها أن ينتج "نتاجا صافيا". وبالتالي نجد أن الطبيعيون اعترفوا فقط بالعمل الزراعي بصفته خالق للقيمة وليس بالعمل ككل (مثل بتي وأتباعه)<sup>(1)</sup>.

تعتبر المنافسة في فكر فرانسوا كينايا العامل الأهم في التفسير الصحيح لكيفية تحديد سعر أي سلعة مستقلا عن تأثير أي بائع أو مشتري بمفرده، وأن سعر السلعة تتحدد بمجموعة من العوامل تشمل التكاليف التي يتحملها المنتجون من أجل تصنيع السلعة، والتكاليف التي يتحملها التجار لنقل هذه السلع من مراكز إنتاجها إلى مراكز توزيعها في الأسواق<sup>(2)</sup>.

#### 2-IV القيمة والأسعار في الفكر الإسلامي:

إن البحث في المفاهيم الاقتصادية الإسلامية يؤكد أسبقية الفقهاء في التعرف على الكثير من مظاهر النشاط الاقتصادي وتحديد القيمة، حيث يقول د. عبد العزيز إصلاحي: "أن نظرية القيمة ظهرت عند فقهاء الإسلام الذين استفادوا من ترجمات اليونانيين لتطوير نظريات كانوا قد أسسوا لها قبل ذلك بفترة"<sup>(3)</sup>، كان بعض الاقتصاديون يفترضون غياب نظريات واضحة حول القيمة قبل عصر آدم سميث، ولكن الواقع هو أن الكثير من عناصر تلك النظرية تظهر في كتابات علماء الاقتصاد والفقهاء في الحضارة الإسلامية، بل إن نظرياتهم سارت بعكس الاتجاه الغربي، حيث بدأت في ما انتهى إليه الغربيون بالقول أنت القيمة تتحدد على أساس عاملي العرض والطلب<sup>(4)</sup>.

#### 1-2-IV القيمة في الشريعة الإسلامية:

تمثل المنفعة الشرعية شرط أساسي في الأشياء موضوع التبادل، فالأشياء ذات المنافع المباحة والتي تشبع درجة إنسانية دون بذل الجهد (الأموال الحرة) لا تدخل ضمن موضوع التبادل، أما الأشياء ذات المنافع المباحة والتي لا تشبع حاجة إنسانية إلا ببذل الجهد في تحصيلها (الأموال الاقتصادية) هي التي تدخل ضمن موضوع التبادل. أما الأشياء المحرمة والتي حيزت فعلا فإنها تتعارض مع

<sup>1</sup> - د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص 223.

<sup>2</sup> - د. عبد الله الطاهر، مرجع سابق، ص 181.

<sup>3</sup> - د. محمد عمر أبو عبيدة، د. عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الإقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص 48

<sup>4</sup> - د. حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 02.

أحكام الشريعة، وبالتالي لا يكون للمنافع المنتجة لهذه الأشياء أية قيمة معتبرة شرعا، وبذلك لا يكون لها سعر في السوق، وبالتالي نجد أن القيمة في السوق تعتمد على عنصرين لا بد من اجتماعهما هما:

- أن تجسد السلعة قدراً من العمل الإنساني.
- أن يكون العمل المبذول وفقاً للشروط الشرعية.

حسب الشريعة الإسلامية، يتم تحديد القيمة التبادلية في السوق وفقاً لعوامل متعددة تشكل عنصري العرض والطلب (مبدأ التراضي)، هذا ما توضحه الأحكام الخاصة بتحديد الربح والمربحة في البيوع المختلفة، التي تقيد أن القيمة التبادلية لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بكمية العمل أو بالتكلفة رغم أن الأحكام تشدد على ضرورة بيان التكلفة عند تحديد السعر (خاصة في بيع المربحة) ليس من أجل بناء السعر، وإنما من أجل وضع المشتري أمام الصورة الواقعية لتكلفة السلعة ليقرر على أساسها قبول أو رفض نسبة الربح المضاف إليها.

نجد أن القرآن الكريم قد ميز بين القيمة والسعر، فالسعر يدور حول القيمة ارتفاعاً أو انخفاضاً، والكلام عن السعر هو كلام عن مؤشر قد يتطابق مع القيمة هو الأصل في الاقتصاد الإسلامي، إذ تسود المنافسة في السوق الإسلامية، حيث يؤكد القرآن الكريم على إقامة الوزن بالقسط والوفاء بالكيل، وكل ذلك من باب القيمة كاملة غير منقوصة، والسعر يجب أن يعبر عنها وإلا كان بخساً مما استنكره القرآن الكريم. ومن هنا نجد أن القيمة عند الفقهاء بمنزلة العيار بغير زيادة أو نقصان، أما السعر فهو عرضة للزيادة والنقصان عن القيمة وفقاً للقوانين الاقتصادية.

#### 2-2-IV) نظرية الأسعار في الإسلام

إن المتابعة المتعمقة للاقتصاد الإسلامي والتي وردت في شكل آيات قرآنية وأحاديث نبوية، بالإضافة إلى تفسيرات ودراسات المفكرين المسلمين تكشف عن نظرية اقتصادية للأسعار مماثلة لما هو قائمة في الاقتصاد المعاصر، حيث تعتمد تحديد السعر على ظروف السوق (العرض والطلب)، واستخدموا تعبير "قيمة المثل" أو السعر العادل، وهذه هي فكرة السعر نفسها في الاقتصاد الرأسمالي.

إن السعر في الفقه الإسلامي هو المبلغ من المال يقع به التراضي بين العاقدين عوضاً عن البيع، وقد يكون السعر موافقاً لقيمة المبيع أو أزيد أو أنقص منها، إذ العبرة بالإيجاب والقبول<sup>(1)</sup>، وهناك ثلاث أنواع من السعر:

\* **السعر المحدد:** هو السعر العادي، وهو الذي يتحدد أساساً بنفقات الإنتاج.

<sup>1</sup> - د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص 151.

\* **السعر العادل:** يمثل السعر العادل في المذهب الحر السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب دون تدخل، أما السعر العادل في الإسلام فهو يمثل مراعاة العدل في المبادلات والمعاملات، حيث يحدده البائع والمشتري ويترك الأمر لهما في اختيار ما يشاءان مراقبين الله في الإنتاج وفي المبادلات الشرعية عند البيع والشراء<sup>(1)</sup>.

يمكن تلخيص مبادئ نظرية الأسعار الإسلامية<sup>(2)</sup> في:

- ✓ يتحدد السعر حسب ظروف العرض والطلب.
- ✓ أعطت النظرية الإسلامية للسعر السائد في السوق صفة الإلزام في المعاملات، ومنعت التجاوز عنه بالرفع أو بالخفض، وتكلفت بحمايته وألزمت به أولئك الذين يحاولون التأثير فيه بطرق غير مشروعة مثل الاحتكار، بما يضمن قيام سوق منافسة كاملة حقيقية.
- ✓ لقد كفل الإسلام تطابق السعر مع القيمة في السوق، وذلك بوضع الضوابط ومنع الممارسات الخاطئة وتوفير الحرية وتحقيق مبدأ التراضي بين أطراف التعامل.
- ✓ تتبع مصادر القيمة التبادلية في الفكر الاقتصادي الإسلامي من مصدرين هما العمل والأرض (بما تحتويه من موارد طبيعية).
- ✓ أباح الاقتصاد الإسلامي تدخل الدولة عند الضرورة من خلال تسعير بعض السلع الضرورية.

✓ منع الإسلام التسعير طالما كانت الأمور تسير سيرها الطبيعي، وقد رفض الرسول (ﷺ) التسعير بقوله: "إن الله هو القابض الباسط الرزاق المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال".

يمكن تصنيف البيع في الإسلام إلى صنفين: مساومة ومرابحة، والمرابحة هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه نسبة ربح من الثمن الذي اشترى به السلعة، وهذه النسبة لم تكن محددة في النظرية الإسلامية، بل ترك تحديدها لظروف السوق وحالة العرض والطلب، وبذلك تكون نظرية الأسعار الإسلامية قد أخذت في الاعتبار تكلفة الإنتاج عند البيع بأسلوب المربحة<sup>(3)</sup>.

السعر الإسلامي = سعر السلعة + التكاليف المباشرة + التكاليف غير المباشرة + نسبة الربح المقبولة شرعاً.

<sup>1</sup> - د. محمد عمر أبو عبيدة، مرجع سابق، ص 62.

<sup>2</sup> - د. عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 184.

<sup>3</sup> - د. زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 80.

## 3-2-1V) نظرية القيمة عند ابن خلدون :

إن ما تركه المفكر العربي الإسلامي عبد الرحمن ابن خلدون<sup>(\*)</sup> في القرن الرابع عشر من دراسة حول موضوع القيمة يعتبر من أهم ما توصل إليه الفكر الانساني في هذا المجال في الماضي والحاضر، وهو جدير بالدراسة والتحليل نظرا لما استكمل فيه من معظم عناصر القيمة التي توصل إليها الفكر المعاصر.

إن الحديث عن نظرية القيمة عند ابن خلدون لا بد أن يسبقه التطرق لمفهومين يحددان معالم هذه النظرية عند ابن خلدون، وهذان المفهومات هما: الرزق والكسب. فيعرف الكسب على أنه القيمة المحققة من العمل، أي ما يتحقق للإنسان من جهده الخاص، وإذا كانت هذه المكاسب أو الأرباح مساوية لقيمة الضروريات والحاجات، فإننا نسميها "رزقا" أو معاشاً، أما الباقي أو الفائض فيستخدم في تراكم رأس المال: الكسب = الرزق + الفائض.

لقد عاش ابن خلدون في بيئة وزمن تبعد بأكثر من أربعة قرون عن فكر آدم سميث وماركس والمدرسة الحدية، فكيف كان مفهومه للقيمة؟

✓ يقول ابن خلدون: "أعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي والاقتناء والقصد إلى التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل، ولو في تناوله وابتغائه من وجوده".  
 ✓ ويقول أيضا: "إن المفادات والمكتسبات (السلع والخدمات) كلها أو أكثرها وإنما هي قيم الأعمال الإنسانية".

✓ "لا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب أو متمول (رأس المال)، لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الضائع، فظاهر، وإذ كان من مقتني الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع"<sup>(1)</sup>.

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا بوضوح أن ابن خلدون يعيد قيم السلع والخدمات قيم الأشياء من سلع وخدمات لا تتم إلا بتدخله. ويقرر ابن خلدون أيضا بأن المكاسب هي قيم الأعمال، وأن الأعمال هي سبب الكسب، وكثرة الأعمال هي السبيل إلى كثرت قيمها". ومن هنا يتضح بأن مفهوم القيمة عند ابن خلدون أساسه العمل الإنساني، وهو بذلك يؤدي إلى ثراء الأمم وغناها.

\* - ولد سنة 1333 بتونس وتوفي سنة 1406، تميزت أفكاره بانفصالها عن اعتبارات الدين.

<sup>1</sup> - الأستاذ الطيب داودي، نظرية القيمة عند ابن خلدون، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص

### 3-IV) القيمة والأسعار في النظرية الكلاسيكية:

تعتبر نظرية القيمة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة الكلاسيكية، فكانت دراستهم للقيمة من جانب العرض والإنتاج (القيمة المبنية على أساس التكلفة) وليس من جانب الطلب أو المستهلك (المنفعة)، حيث تستمد القيمة مصدرها في نظر الكلاسيك من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها. وجوهر هذه النظرية أن المنفعة شرط القيمة، ولكي تكون للسلعة قيمة لا بد أن تكون نافعة اجتماعياً، أي صالحة لاشباع حاجة ما.

1-3-IV) نظرية القيمة عند آدم سميث (Adam Smith) (1723 - 1790):

يعد موضوع القيمة من الموضوعات التي تواجهها النظم الاقتصادية المختلفة، وعلى الرغم من قناعة آدم سميث بأنها قضية مهمة ومحورية في فهم الاقتصاد، إلا أن أفكاره بشأنها لم تكن قاطعة وواضحة ومستقرة. لقد تطرق آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" إلى تقسيم العمل وتحديد الأسعار، مدخلاً عنصر النقد في تحليله للقيمة، فميز بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل. حيث عرف القيمة الاستعمالية على أنها تعبير عن مستوى المنفعة التي يحصل عليها من جراء استهلاكه لسلعة ما، ولذلك فهي تعتبر شيئاً محكوماً للتقدير الشخصي. أما القيمة التبادلية فهي تمثل كمية السلع الأخرى التي يمكن الحصول عليها مقابل التخلي عن وحدة واحدة من السلعة التي في حوزة الفرد، أي أنها كمية موضوعية، وقد وضّح آدم سميث أنه لا يوجد علاقة بين القيمتين (مستقلين عن بعضهما)، أي أن هناك تفاوت كبير بينهما وهذا ما سماه آدم سميث بـ"لغز القيمة" (Paradox of value)، والذي يعود إلى الطبيعة الاقتصادية لبعض السلع التي تتفاوت في أهميتها وقيمتها مثل الماء الذي له أهمية قصوى للحياة ولكن قيمته وأسعاره منخفضة، ومن الملاحظ أن آدم سميث كان له الفضل في إبراز هذه الفكرة، إلا أنه عجز عن إيجاد تفسير منطقي لها وبقيت لغزاً دون حل إلى أن جاءت المدرسة الحديثة واستخدمت هذا اللغز في الوصول إلى نظرية المنفعة الكلية.

حاول آدم سميث من خلال بحثه في سبب وقياس القيمة التبادلية، الإجابة على الأسئلة

التالية:

- ✓ ما هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية؟
- ✓ ما هي مختلف الأجزاء التي تكون السعر الحقيقي؟
- ✓ ما هي أسباب تقلبات الأسعار (ارتفاعاً أو انخفاضاً) وانحرافها عن مستواها الطبيعي؟
- ✓ ما هو المقياس الأفضل للقيمة؟ وما الذي يحدد القيمة؟

يعتبر آدم سميث العمل مصدر الثروة في المجتمع، فالعمل البشري هو الذي يزيد من قيمة السلع والخدمات، وأن قيمة السلعة تقاس بمقدار العمل المبذول في إنتاجها<sup>(1)</sup>، ولكن نجد أن آدم سميث ظل ينتقل من مفهوم إلى آخر للقيمة مما أدى لوجود ثلاث نظريات أساسية تتعلق بالقيمة وهي<sup>(2)</sup>:

### 1) نظرية العمل في القيمة:

يمثل العمل المصدر الوحيد للقيمة (وهو ما برره شومبيتر على أنه استقرار لحالة المجتمعات البدائية)، فيقول سميث: "إن السعر الحقيقي لأي شيء (ما يتحمله أي شخص من تكلفة بهدف الحصول على هذا الشيء) هو الكد والعناء والتعب الذي يعانيه هذا الشخص في سبيل الحصول عليه. فهو يرى أن تكلفة العمل (الإنفاق على العمل)، أي تكلفة الكد والعناء والتعب في المجتمع البدائي هي التي تحكم القيمة وتحدد السعر الحقيقي للسلعة.

### 2) نظرية كمية العمل:

إن قيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل في إنتاجها، فيقول سميث: "إن القيمة التبادلية لأي سلعة تعادل كمية العمل التي تمكن مالك السلعة من الشراء أو التحكم في الأشياء، ولذلك فإن العمل هو المقياس الحقيقي للقيم التبادلية لكل السلع".<sup>(3)</sup> 1776، إلا أن اعتبار العمل مقياس للقيمة يصطدم بصعوبتين هما:

- صعوبة قياس العمل المبذول في إنتاج سلعة ما، لاختلاف نوعية العمل.
- إن العمل لوحده لا يخلق الأشياء، وغنما هو بحاجة إلى استعمال الأرض ورأس المال، وهذا الاستعمال يدخل تكاليف أخرى في القيمة.

### 3) نظرية تكلفة الإنتاج:

إن التطور من المجتمع البدائي إلى المجتمع المتقدم أدى إلى تطور مناظر لتكلفة العمل عند آدم سميث، فبوجود رأس المال في مجال الإنتاج في المجتمع المتقدم كوسيلة من وسائل الإنتاج كان لا بد أن يتطلب الأمر أخذ عنصرَي الأرباح والريع في الاعتبار، ومن هنا أصبحت مكونات السعر حسب آدم سميث هي: الأجور - الأرباح - الريع، وذكر أنه في الدول المتحضرة يسهم كل من عنصر الأرض والعمل ورأس المال في القيمة التبادلية للسلع.

<sup>1</sup> - <http://www.pdfactory.com>. PDF created with fine print factory protrial version.

<sup>2</sup> - د. عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 322.

<sup>3</sup> - <http://www.pdfactory.com>. PDF created with fine print factory protrial version.

تميزت أفكار آدم سميث في القيمة بالتناقض والغموض، وهي تعكس موقفه الفلسفي، حيث أنه اعتمد على توافق مصالح الأفراد والإنسجام كقاعدة عامة في المجتمع المتقدم<sup>(1)</sup>. ولذلك نجده قد اتجه إلى نظرية تكاليف الإنتاج في تفسير القيمة لأنها تقود إلى الإنسجام والتوافق الطبقي، بعكس نظرية العمل التي تقود إلى الاستغلال وتضارب المصالح في المجتمع المتقدم. وتعتبر نظرية القيمة لآدم سميث غير كاملة في الكثير من النقاط، وقد جاء بعده ريكاردو، جون ستيوارت ميل ومالتس ليحاولوا تكملة هذا النقص، فانقدوه في بعض المحاور وأيدوه في محاور أخرى وتجاوزوه بأفكار جديدة، ولكن رغم هذه النقائص التي تحتوي عليها نظرية القيمة لآدم سميث إلا أنها تعتبر كمرجع أساسي للاقتصاد إلى وقتنا الحالي.

(2-3-IV) نظرية القيمة عند "دافيد ريكاردو" (David Ricardo) (1772 – 1823):

بدأ ريكاردو تحليله بالتمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية (كما فعل آدم سميث)، فعرف القيمة الاستعمالية على أنها المنفعة (utility) وهي سبب القيمة، أما القيمة التبادلية فهي الكمية التي يستطيع الفرد الحصول عليها من سلعة عند استبدالها بهذه السلعة (القوة الشرائية)، وحاول ريكاردو من خلال تحليل القيمتين بتفسير (لغز القيمة) لآدم سميث بالرجوع إلى مسألة الندرة، فهو يرى أنه لكي يكون للسلعة قيمة تبادلية لا بد أن يكون لها منفعة أو قيمة استعمالية، إلا أنه لا يمكن قياس القيمة التبادلية بالمنفعة وحدها (لا تصلح المنفعة لأي تكون المعيار الوحيد لقياس السلعة)، فهو يرى أن الاختلاف بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية يكمن في الندرة، فبعض السلع قد يكون لها قيمة استعمال مرتفعة ومع ذلك تنخفض قيمتها التبادلية لوجودها بوفرة كالهواء، وبعض السلع الأخرى لها قيمة استعمال منخفضة جدا ولكن قيمتها التبادلية مرتفعة كالذهب لأنها تتميز بالندرة.

بههدف تحديد القيمة التبادلية للسلع، اعتمد ريكاردو على مجموعة من الأفكار أهمها:

### 1) العمل مصدر القيمة:

يعتقد ريكاردو بأن قيمة السلعة يحددها العمل باعتباره العنصر الوحيد في تكاليف الإنتاج، حيث أن الموارد الطبيعية ليس لها قيمة بذاتها دون جهد الإنسان المبذول في تحويلها إلى أشياء نافعة، ورأس المال هو نتيجة لجهد وعمل سابق. وعليه فإن العمل وحده أساس القيمة التبادلية في المجتمعات البدائية (كما ادعى آدم سميث) والمجتمعات المتقدمة (الرأسمالية) أيضا. ويقصد بالعمل هنا إلى: عمل مباشر وعمل غير مباشر، أي العمل الحاضر الذي قدمه العمال بأنفسهم والعمل السابق المخزن في الآلات والمعدات ورأس المال<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - د. علي سعيدان، مرجع سابق، ص 135.

<sup>2</sup> - عبد علي المعموري، مرجع سابق، ص 334.



## (2) سعر السوق والسعر الطبيعي:

مميز ريكاردو بين السعر الطبيعي وسعر السوق (مثله مثل سميث)، فالسعر الطبيعي هو السعر الضروري الذي يتمكن العمال بواسطته من العيش بدون زيادة أو نقصان (قيمة وسائل المعيشة الضرورية). أما سعر السوق فيتحدد طبقاً لظروف العرض والطلب ويتأثر بأسباب مختلفة ومؤقتة، حيث أن الأسعار السائدة في السوق في أي وقت قد تختلف عن السعر الطبيعي أو القيمة ولكنها دائماً تتجه نحوه في المدى الطويل بفعل آلية السوق.

نجد أن ريكاردو أضاف سبب آخر للقيمة إلى جانب العمل (شأنه شأن سميث) مدّعياً أن قيمة السلعة تحددها كميات العمل النسبية فقط إذا لم يبذل أي شيء آخر غير العمل. وبالتالي فهو يحدد سببين للقيمة بدلاً من سبب واحد وهما قيمة السلعة = الكمية النسبية من العمل اللازمة لإنتاج السلعة + معدل الربحية، خلال الفترة التي يبقى فيها رأس المال مجمداً (ساكناً) إلى أن تباع السلعة في السوق، حيث أن (نظرية القيمة - العمل) لا يمكن أن تأخذ بالاعتبار الأسعار النسبية عندما يكون رأس المال مشترك تماماً كالعمل في عملية الإنتاج.

من خلال تحليل نظرية ريكاردو في القيمة نجد أنه قام بتطوير نظرية آدم سميث حول أهمية الحجم المطلق لتكاليف الإنتاج، وذلك بإدخال عامل آخر في تحديد القيمة وهو الأجر واستبعاد الربح في تكوين الأسعار. ومن هنا نجد أن ريكاردو خطأً بنظرية القيمة خطوة كبيرة إلى الأمام فكانت أفكاره مصدر أساسي لنظرية ماركس من بعده، ولكن هذا لا يمنع من تعرضها لعدة انتقادات أهمها<sup>(1)</sup>:

- لم تتصف نظريته في العمل بالشمولية والعمومية، حيث أنها فرقت بين العوامل التي تحدد القيمة اعتماداً على نوعية السلعة.
- تهدف نظرية القيمة إلى تحليل الأسعار السائدة في السوق، فليس من المنطق الاعتماد على السوق، في تحديد القيمة من خلال تحويل أنواع العمل المختلفة إلى العمل البسيط بالرجوع إلى السوق.
- تفسير نظرية القيمة على أساس العمل المباشر وغير المباشر دون الاعتماد على السوق هي فكرة فلسفية وخيالية، وليس لها أي مضمون عملي وتطبيقي.
- يصف الاشتراكيين نظرية العمل في القيمة عند ريكاردو القائمة على النظام الرأسمالي أنها فكر تقوم على استغلال الطبقة العاملة وذلك بحرمانها من جزء كبير من الإنتاج التي تساهم بخلقه (بصيرورة مباشرة أو غير مباشرة) من خلال التبادل اللامتكافئ بين الرأسماليين والعمال.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 101.

3-3-IV) نظرية القيمة عند جون ستيوارت ميل (1806 - 1873):

من خلال تحليل "John Stuart Mill" (\*) لنظرية القيمة نجد أنه قد تقدم خطوة كبيرة عن غيره من الاقتصاديين الكلاسيك بإبراز فكرة رأس المال. على عكس ريكاردو وسميث فإن ميل نقل الاهتمام من العمل والتكلفة إلى توازن العرض والطلب في تحديد القيمة، كما أخذ ميل برأي ساي بخصوص عوامل الإنتاج ودخولها حيث اعتبر أن المدخلات المباشرة والأساسية للقيمة هي:

- رأس المال وتكلفة استخدامه ← الفائدة.
- العمل وتكلفة العمل ← الأجر (قيمة السلعة).
- التنظيم والأرباح المدفوعة نتيجة المخاطرة والجهود المبذولة في تنظيم الإنتاج.
- الأرض وتكلفة استخدامها ← الربح.

بالاعتماد على هذه المحددات تطوّرت نظرية القيمة عند ميل من نظرية تعتمد على قيمة العمل إلى نظرية نفقات الإنتاج، تأخذ في الاعتبار تكلفة كل من العمل ورأس المال والأرض والتنظيم<sup>(1)</sup>.

4-3-IV) تقييم النظرية الكلاسيكية:

تعتبر النظريات الاقتصادية الكلاسيكية وخاصة نظرية القيمة أساس علم الاقتصاد، وذلك لأن كل ما جاء بعد الكلاسيك إنما جاء ليكمل ويطور الفكر الكلاسيكي، وقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات أهمها<sup>(2)</sup>:

- إن قيمة السلعة حسب الكلاسيك تتحدد على أساس عدد الساعات التي تبذل في إنتاجها، ولقد رفض بعض الإقتصاديين هذه الفكرة، حيث أن العمل ليس العنصر الوحيد الذي يدخل في إنتاج السلعة بل هناك الأرض ورأس المال.
- انتقدت النظرية الحدية المفهوم الكلاسيكي للقيمة المبني على التكلفة فقط (جانب العرض) وإهمال الاعتبارات الشخصية والذاتية (جانب الطلب)، أي عدم الأخذ في الاعتبار المنفعة التي يحصل عليها الأشخاص عند استعمالهم للسلع والتي تدخل في تحديد قيمة هذه السلع (القيمة/المنفعة).
- محدودية الأفكار الكلاسيكية وعدم اكتمال بناءها الذاتي، واعتمادها على الجانب الموضوعي، المنعكس في عدم وضوح الوظيفة الثنائية للقيمة، واهتمامها بالتبادل فقط.

\*- يعتبر ميل آخر أعلام المدرسة الكلاسيكية، هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن.

<sup>1</sup>- د. سعيد ج. توفيق، بيبسون، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1994، ص64.

<sup>2</sup>- د. محمد عمر أبو عبيدة، مرجع سابق، ص 220.

4-IV) نظرية قيمة العمل لماركس:

اهتم ماركس (مثل جميع الاقتصاديين الكلاسيك) بتحليل مشكلة القيمة في ضوء عدم استقرارها عند آدم سميث وريكاردو، ولكنه وافق ريكاردو من خلال اعتباره أن القيمة تتحدد بكمية العمل، أو بمدّة العمل اللازمة في المتوسط (مدة العمل اللازمة اجتماعياً) لإنتاج السلع. ويعرّف ماركس مدّة العمل اللازمة اجتماعياً بأنها المدّة التي يتطلبها كل عمل يتم بواسطة درجة متوسطة من الكفاءة وفي ظروف تعتبر عادية بالنسبة لوسط اجتماعي معين، ولذلك فإن القيمة هي العمل، ومنه السلع التي لا يدخل عمل في إنتاجها لا تكون لها قيمة (السلع الحرّة)، والسلع التي تحتوي على كميات متساوية من العمل يكون لها نفس القيمة<sup>(1)</sup>.

وتتمثل خصائص السلعة عند ماركس في القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، واهتم خاصة بالقيمة الاستعمالية للسلعة عكس الكلاسيك الذين اهتموا بالقيمة التبادلية، وذلك لأنهم كانوا يبحثون عن الأسباب التي تحدّد وتفسر أسعار السلع، أمّا ماركس فقد اهتم أكثر بالقيمة الاستعمالية لأنه كان يهدف إلى دراسة الإنتاج وتحليله، وتطبيق الخصائص العامة للسلعة على قوة العمل. ويعرف ماركس القيمة الاستعمالية على أنها صلاحية السلعة لإشباع حاجة إنسانية معينة (المنفعة)، وهذا النوع من القيمة هو الذي يشكل المضمون المادي للثروة في المجتمع<sup>(2)</sup>. أمّا القيمة التبادلية فهي صلاحية السلعة للتبادل (سعر السلعة)، ويتحقق تبادل السلع بعضها مقابل البعض الآخر بالنسبة لكمية معينة من العمل، والشيء الذي يسمح بالمساواة أو التبادل بين السلع هي كمية العمل المبذول من أجل انتاجها.

ويميّز ماركس أيضاً بين ثلاث أنواع من السعر<sup>(3)</sup>: سعر الكلفة (Cost-price) وسعر الإنتاج (Production on price) وسعر السوق (Market price).

**سعر التكلفة:** هو ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي، وهو يساوي ذلك الجزء من قيمة السلعة المعطاة لقيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاج السلعة ولقيمة قوة العمل:

$$CP = CC + CV$$

CP: سعر التكلفة.

CC: رأس المال الثابت.

CV: قيمة قوة العمل (رأس المال المتغير).

**سعر الإنتاج:** هو عبارة عن سعر التكلفة في فرع معين من فروع النشاط الإنتاجي مضافاً إليه الربح كما يحدده متوسط معدلات الربح في النشاطات الإنتاجية المختلفة.

<sup>1</sup> - André Orléan, L'empire de la valeur (refonder l'économie), édition du Seuil, Octobre 2011, p 22.

<sup>2</sup> - Isaac Roubine, Essais sur la théorie de la valeur de marx, p 10.

<sup>3</sup> - André Orléan, cit-op, p 25.

**سعر السوق:** هو السعر اليومي الذي يتقلب حول سعر الإنتاج كمركز للجاذبية، أي السعر الذي تباع به السلعة، وهو مساو لسعر التكلفة مضافاً إليه الربح كما يحدده معدل الربح الذي يتحقق فعلاً في هذا الفرع الإنتاجي (معدل الربح هذا قد يكون أعلى أو أقل من متوسط معدلات الربح في مختلف الفروع)، ويختلف معدل الربح الفعلي من فرع إنتاجي لآخر نظراً لاختلاف التكوين العضوي لرأس المال من فرع إلى آخر، وعدم قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملها.

$$Mp = cp + \frac{PV}{cc+cv}$$

حيث:

MP: سعر السوق.

CP: سعر التكلفة.

PV: فائض القيمة.

CC: رأس المال الثابت.

CV: رأس المال المتغير.

ويمثل  $\frac{PV}{cc+cv}$  معدل الربح الفعلي.

نجد أن ماركس اعتمد على فكرة أن القيمة هي كمية محدودة من قوة العمل التي تدخل في إنتاج السلعة، واستخدم طريقة العزل في البرهان، أي أنه عزل جميع العوامل الأخرى التي تدخل في تحديد قيمة السلعة والتي اعتبرها من منتجات العمل. واستخلص ماركس أنه كلما ارتفعت القدرة الإنتاجية للعمل، انخفضت المدة اللازمة لإنتاج السلع، وانخفضت كمية العمل المخترن فيها وانخفضت قيمتها والعكس صحيح. وعلى ذلك فإن قيمة سلعة ما تتغير في اتجاه طردي مع كمية العمل وفي اتجاه عكسي مع القدرة الإنتاجية للعمال<sup>(1)</sup>. ويعتبر ماركس أن المنفعة ضرورية للقيمة وشرطاً أساسياً لها، ولكنه لا يعتمد عليها في تفسير القيمة ولا في قياسها، معتبراً العمل هو أساس القيمة ومدة العمل هي مقياس كميتها.

#### 5-17) القيمة في المدرسة الحدية:

أهم نقاط الضعف في الفكر الرأسمالي الكلاسيكي هو موضوع القيمة، وموقع العمل فيها، وما ترتب عليها من صراع طبقي حاد يبدو تأثيره على الحياة الرأسمالية واضحاً، ولهذا ظهرت الأفكار النيوكلاسيكية بشكلها الحدي تعبيراً عن الأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث تختلف المدرسة الحدية عن النظرية الكلاسيكية في نقطتين هما: طريقة التحليل ونظرية القيمة. فبدلاً من التركيز على الجانب الموضوعي للسلعة، تركز المدرسة الحدية على الجانب الذاتي، أي بدلاً من الاهتمام بالعرض (في

<sup>1</sup> - د. رفعت محبوب، الإقتصاد السياسي - القيمة والتوزيع، دار النهضة العربية، 1980، مصر، ص 216.

التحليل الكلاسيكي والماركسي) أصبح التحليل النيوكلاسيكي (الحدي) منصبا على تحليل الطلب، حيث تظهر أهمية هذه المدرسة في الاهتمام بالاستهلاك وترك الإنتاج في الخلف، مما أضاف شيئا جديدا على الفكر الرأسمالي ومحاولة تطويره من خلال الانتقال من الجانب الموضوعي إلى الجانب الذاتي.

لقد ظهرت المدرسة الحدية سنة 1871 في وقت واحد في كل من إنجلترا والنمسا وسويسرا، وعلى يد ثلاث اقتصاديين هم: "وليام ستانلي جفونز" (إنجلترا) و"كارل منجر" (النمسا) و"ليون والراس" (سويسرا). أما الجيل الثاني للمدرسة فقد مثله كل من "ألفريد مارشال" ببريطانيا و"V.Parreto" في سويسرا. قامت المدرسة الحدية على عدّة مبادئ أهمها<sup>(1)</sup>:

- يعتبر الحديون أن قيمة السلعة تتحدد من خلال المنفعة الحدية التي يحصل عليها الفرد من استهلاك تلك السلعة، وليس من خلال العمل المنفق في إنتاجها.
- قيمة السلعة تزيد عن قيمة سلعة أخرى لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من السلعة الثانية.
- استعمال الأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي، وهو يقوم على معرفة معطيات الوحدات الأخيرة، فالأجر الحدي هو أجر آخر عامل، والسعر الحدي هو سعر آخر وحدة منتجة من مادة معينة، ورأس المال الحدي هو آخر قدر مستثمر من رأس المال.
- يتبع الحديون التحليل الذاتي بدلا من التحليل الموضوعي الذي كان يتبعه الكلاسيكيون، فيرون بأن المستهلك للمواد يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع لحاجياته استخداما لموارده المحدودة، ومن ثم فهو يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة وهي ظاهرة ذاتية تتوقف على الفرد المستهلك.
- إن العائد أو المردود الذي يحصل عليه كل عنصر انتاجي نتيجة مساهمته في إنتاج السلع يتوقف على الإنتاجية الحدية لهذا العنصر، وهذا يفسر كيفية توزيع قيمة الناتج على عناصر الإنتاج، فكل عنصر يحصل على نصيبه في العملية الإنتاجية بما يساوي إنتاجية الحدية.
- التحليل الاقتصادي الذي قام به مفكرو النظرية الحدية يفترض وجود مجتمع اقتصادي تسوده الملكية الفردية وحرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي والمنافسة التامة.
- استعمال الرياضيات في تحليلاتهم الاقتصادية، أي إمكانية رد قوانين الاقتصاد إلى عدد من المبادئ، تصاغ بمفاهيم رياضية (كما فعل جفونز والراس)، حيث كانوا يستخدمون أساليب التحليل في المسائل الاقتصادية، ولذلك سميت هذه المدرسة أيضا بالمدرسة

<sup>1</sup> - د. محمد عمر أبو عبيدة، مرجع سابق، ص 359.

الرياضية لأن (جنفونز) و(الراس) استخدمتا الأسلوب الرياضي في البحث الاقتصادي القائم على الفكرة الحديدية.

#### 1-5-IV) المفهوم الذاتي للقيمة عند الحديديين:

ظهرت المدرسة الحديدية كرد فعل على عدم الرضا لما جاءت به المدرسة الكلاسيكية من أفكار بشأن القيمة، وخاصة ريكاردو الذي استغل ماركس أطروحته لتعزيز النظرية الاشتراكية (القيمة - العمل) واستثمارها في اشتقاق فائض القيمة. بدأ الاقتصاديون الحديديين تحليلهم للقيمة بطرح السؤال التالي:

- ما هي العوامل المحددة لقيم السلع في الأسواق؟

وكانت إجابتهم أن قيمة أي سلعة تتوقف على المنفعة الحديدية التي يحصل عليها الفرد من استخدام أو استهلاك السلعة، وبالتالي العوامل المحددة للقيمة تنحصر في ظروف الطلب، وهذا ما أفقد عملية تقرير القيمة قاعدتها الموضوعية المتمثلة في تكاليف الإنتاج، فالذاتية التي جاءت بها المدرسة الحديدية تعد الفكرة المركزية، والمرتكزة على المنفعة الحديدية، التي تحتل الأهمية في تقرير سلوك الفرد (منتجا أو مستهلكا) من دون الاهتمام بالمنفعة الكلية. فيقول جالبريت في هذا الشأن: "ليس ما يعطي القيمة هو الإشباع الكلي المستمد من حيازة واستعمال أحد المنتجات، بل هو الإشباع الذي تحققه الإضافة الأخيرة التي يحصل عليها الفرد من ذلك الاستهلاك، والتي تكون الرغبة فيها عند أدنى مستوى".

على أساس ما تقدم وجدنا أنه من الضروري شرح بعض المفاهيم الخاصة بالمنفعة بهدف استيعاب نظرية القيمة عند الحديديين.

#### • المنفعة الحديدية:

تعرف المنفعة الحديدية بأنها الزيادة أو النقصان في المنفعة الكلية المترتبة عن زيادة أو نقصان عدد الوحدات المستهلكة من سلعة ما بوحدة في فترة زمنية معينة، أي أنها منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة<sup>(1)</sup>. وقد رأى بعض الاقتصاديين إمكانية قياس المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استهلاكه لكميات مختلفة من سلعة ما بوحدة تسمى وحدات المنفعة (utils).

يمكن قياس المنفعة الحديدية كالتالي:

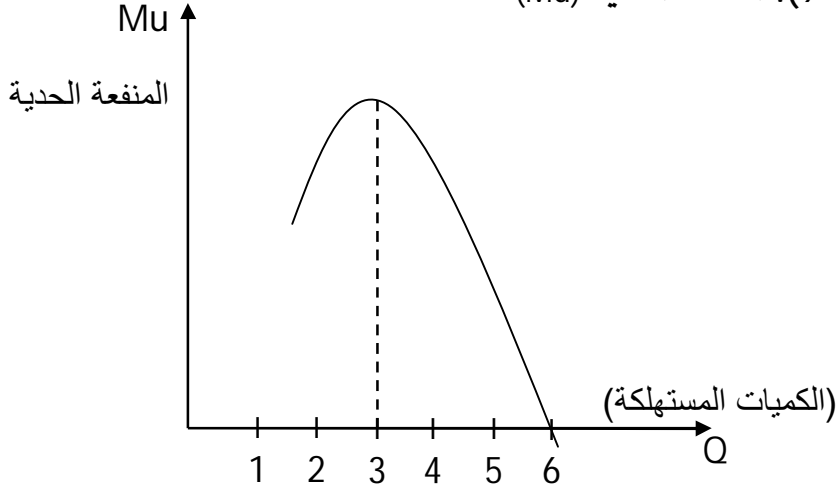
$$Mu = \frac{\Delta Tu}{\Delta Q} = \frac{(Tu_2 - Tu_1)}{(Q_2 - Q_1)}$$

<sup>1</sup> - د. رضا صاحب أبو حمد، الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ط1، ص 111.

$$\text{أي: المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في الكمية المستهلكة}}$$

ويمكن تمثيل المنفعة الحدية بيانيا في الشكل التالي:

المنحنى رقم (1-9): المنفعة الحدية (Mu)



المصدر: د. رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص 112.

من خلال الشكل نلاحظ أن المنحنى يصل إلى أقصى مستوى له عند استهلاك الوحدة الثالثة، ثم يأخذ بالتناقص مع زيادة الاستهلاك، حتى يقطع المحور الأفقي عند استهلاكه الوحدة السادسة (Mu = 0)، ومع استمرار الاستهلاك يكون المنحنى تحت المحور الأفقي، لأن المنفعة الحدية عند هذه المرحلة تكون قيمتها سالبة.

#### • المنفعة الكلية:

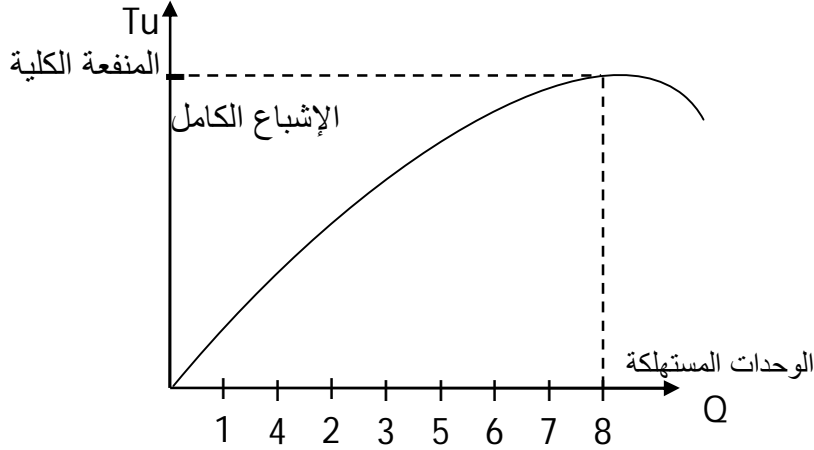
تعرف المنفعة الكلية بأنها مجموع المنافع التي يحصل عليها الفرد من استهلاكه لوحدات متتالية من سلعة معينة أو خدمة ما خلال فترة زمنية معينة<sup>(1)</sup>، والمنفعة الكلية تزداد كلما زادت الكميات التي يستهلكها الفرد من السلعة حتى يبلغ المستهلك حد الإشباع الكامل، ثم بعد ذلك تأخذ

المنفعة الكلية بالتناقص لو استمر المستهلك يتناول وحدات متتالية من السلعة، كما هو

موضح في المنحنى التالي:

<sup>1</sup> - د. علي علاوي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص

المنحنى رقم (10-1): منحنى المنفعة الكلية



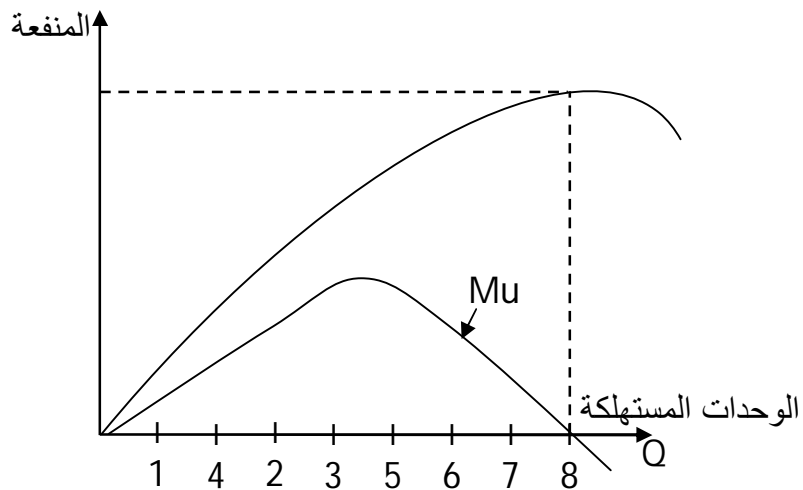
المصدر: د. رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص 112.

• العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

توجد علاقة وثيقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية، حيث يمكن التوصل إلى المنفعة الحدية من خلال المنفعة الكلية، وتتلخص العلاقة بينهما فيما يلي:

- عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة بمعدل متزايد، تكون المنفعة الحدية متزايدة أيضاً.
- عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة بمعدل متناقص، تكون المنفعة الحدية متناقصة
- عندما تصل المنفعة الكلية إلى حدها الأقصى، تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر.
- عندما تكون المنفعة الكلية متناقصة، تكون المنفعة الحدية سالبة.

المنحنى رقم (11-1) العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.



المصدر: د. رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص 112.



ولتوضيح فكرة المنفعة في إطار التحليل النظري الذي قدمه الرواد الحديون الأوائل، يجب التركيز على ثلاث عناصر مهمّة وهي<sup>(1)</sup>:

- **تناقص المنفعة الحدية:** توضح النظرية الحدية أن الحاجة تكون ملحةً جداً قبل بدئ إشباعها، إلا أنه كلما زاد عدد وحدات السلعة التي يستخدمها الفرد في إشباع حاجة معينة قل تدريجياً إلحاح تلك الحاجة، وتناقص مقدار المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة والعكس صحيح.
- **العلاقة بين المنفعة والندرة:** يوجد علاقة وثيقة بين ندرة السلع ذات القدرات الإشباعية المختلفة وبين درجة الإشباع التي يحصل الفرد عند استهلاكه لهذه السلع، فإذا كانت السلعة نادرة بدرجة كبيرة تبقى المنفعة الحدية للسلعة مرتفعة، أي أن درجة الإشباع تكون كبيرة عند حد الاستهلاك. وإذا كانت السلعة متوفرة بدرجة كبيرة، تنخفض المنفعة الحدية للسلعة، أي أن درجة الإشباع تكون قليلة عند حد الاستهلاك.
- **وحدة القيمة:** تكون المنفعة الحدية للسلعة مستمرة في الارتفاع مثل الماس، وذلك بسبب ندرتها الكبيرة، بينما تكون المنفعة الحدية لسلعة أخرى كالماء مستمرة في الانخفاض بسبب وفرتها الكبيرة، بالرغم من أن المنفعة الكلية للماس لأي فرد قد تكون أقل بكثير من المنفعة الكلية للماء، ومن هنا اعتماداً على فكرة الندرة.

#### 2-5-IV مقارنة بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحدية:

تشبه المدرسة الحدية المدرسة الكلاسيكية في العديد من النقاط أهمها:

- محرك النشاط الاقتصادي هو المصلحة الشخصية.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الحفاظ على جهاز السوق والمنافسة.
- توسع دائرة المبادلة يؤدي إلى منافسة أكبر مما يمنح قوة أكبر للسوق.
- لا تستطيع أي وحدة اقتصادية أن تؤثر على السعر، فهو يتحدد بتفاعل العرض والطلب في ظل المنافسة الكاملة.

<sup>1</sup> - د. محمد عمر أبو عبيدة، مرجع سابق، ص 359.

الجدول رقم (1-1): مقارنة بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحديثة

• أوجه الاختلاف:

المدرسة الحديثة	المدرسة الكلاسيكية
- دراسة سلوك الإنسان بين الغايات العديدة والغير متناهية والوسائل النادرة ذات الاستخدامات المختلفة.	- البحث عن مصدر الثروة وكيفية توزيعها.
- دراسة الظواهر الاقتصادية بمنطق المبادلة.	- دراسة الظواهر الاقتصادية بمنطق الإنتاج وإعادة الإنتاج.
- المنفعة والندرة مصدر القيمة.	- العمل هو مصدر القيمة وكمية العمل هي مقياسها.
- تعتمد نظرية القيمة على النظرة الذاتية.	- تعتمد نظرية القيمة على النظرة الموضوعية.
- التركيز على جانب الطلب (المنفعة) في تحديد قيمة السلعة.	- التركيز على جانب العرض (التكلفة) في تحديد قيمة السلعة.
- المشكل هو استخلاص المنفعة القصوى من الموارد النادرة والمتاحة.	- المشكل الأساسي هو مشكل إنتاج وتوزيع وتراكم رأس المال.
- المجتمع مكوّن من منتجين ومستهلكين يملكون عناصر الإنتاج ويحصلون مقابل ذلك على مداخل، حسب المدرسة الحديثة المجتمع المثالي هو مجتمع بدون طبقات اجتماعية ولا صراعات ولا تناقض في المصالح.	- المجتمع مكوّن من طبقات اجتماعية العمّال - ملاك الأراضي - الطبقة الرأسمالية ويوجد صراع حول توزيع الفائض الاقتصادي.
- أهم الاقتصاديين: جونفنز - منجر - والراس - جوسن.	- أهم الاقتصاديين: آدم سميث - ريكاردو - ماركس

المصدر: من إعداد الطالبة.

## 3-5-17) تقييم المدرسة الحدية:

إن تأثير المدرسة الحدية لا يزال مستمراً حتى وقتنا الحاضر، وما زال أصحاب الفكر الاقتصادي يطبقون طريقة هذه المدرسة في البحث الاقتصادي، مع وجود جهود ومحاولات لإكمال نواقص هذه المدرسة.

يمكن تلخيص الانتقادات الموجهة للمدرسة الحدية فيما يلي:

- عدم انطباق النظرية الحدية على واقع السلوك الاقتصادي.
- تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادي كالدوافع الاجتماعية (العادات والتقاليد، الرغبة في التقليد...).
- خطأ النظرية الحدية في التركيز على الوحدات الاقتصادية مثل المستهلك الفرد والمنتج الفرد والمدخر الفرد... إلخ، وإهمال الوحدات الاقتصادية الكبيرة مثل الناتج القومي والاستثمار القومي. حيث افترضت أن الأحجام الكلية ليست سوى مجموع الأحجام الجزئية.
- يمكن تطبيق نظرية المنفعة على قيمة السلع الاستهلاكية، ولكن لا يمكن تطبيقها على السلع الاستثمارية (الرأسمالية) كالمواد الأولية، حيث جعلت هذه المدرسة الطلب على السلع الانتاجية مستمداً من الطلب على سلع الاستهلاك.
- رأت هذه المدرسة أن عوامل الإنتاج تتوقف على المنفعة، إلا أن هذا الافتراض غير صحيح، لأن عرض عوامل الإنتاج لا تحكمه اعتبارات المنفعة وحدها، بل تحكمه اعتبارات أخرى تعود إلى المنظمات المسيطرة على عرض العمل وعرض رأس المال.
- صعوبة قياس المنفعة ودرجة إشباع السلعة.
- اهتم الحديين بالاستهلاك والجانب الذاتي للقيمة على حساب الإنتاج والجانب الموضوعي. وهذا ما أدى إلى ضعف اهتمامهم بتحليل القيمة وفائض القيمة.
- إن فكرة المنفعة التي شكلت محور النظرية الحدية لها بعدين : بعد إيجابي وبعد سلبي.
- البعد الإيجابي: يقوم على مبدأ المساواة بين عناصر الإنتاج، فكل عنصر يستحق مردود حسب مساهمته الحدية في عملية الإنتاج.
- البعد السلبي: حوّلت العامل من عنصر بشري إلى سلعة مادية، فالإنسان ممثلاً بأجره أصبح سلعة تحدد قيمتها عن طريق قوى العرض كباقي السلع المادية.
- اهتمت المدرسة الحدية بالتحليل الفردي في إطار بحثها عن القيمة والسعر، وبما أن السعر خاضع للتحليل الاقتصادي، فإن جهد المدرسة الحدية في مجال تحديد السعر (القيمة) لم يرتق إلى تحديد محكم ودقيق للسعر.

6-IV) نظرية العرض والطلب لـ"ألفريد مارشال":

إن تركيز المفكرين الحديين على المفهوم الذاتي للقيمة أفقدهم الاهتمام بالمفهوم الموضوعي، وهذا ما انتبه إليه "ألفريد مارشال" ورأى ضرورة البحث عن الأسس الموضوعية للقيمة في محاولة للجمع بين عنصري القيمة (الذاتي والموضوعي)، من خلال إدخال موضوع تكاليف الإنتاج وبالتالي الجمع بين الطلب والعرض في تأثيرهما على خلق القيمة. فهو صاحب فكرة التقاطع الشهير بين منحني العرض والطلب لتحديد السعر أو القيمة، ويعرف هذا التقاطع بـ"التقاطع المارشالي"<sup>(1)</sup>.

تتمثل أهم الأفكار والمساهمات الاقتصادية لمارشال فيما يلي:

- ✓ **نظرية الأسعار:** أكد مارشال على أن سعر السلعة يتحدد بالمنفعة الحدية لها وبنفقات الإنتاج.
- ✓ **نظرية العرض والطلب:** يرى مارشال أن المنفعة تحدد الطلب (قيمة الاستعمال)، وتكاليف الإنتاج تحدد العرض (قيمة التبادل). وبالتالي يتحدد السعر بتفاعل العرض والطلب معا (فلسفة قيمتين: قيمة استعمال وقيمة تبادل). فالمستهلك مستعد لدفع سعر السلعة بناء على منفعتها وهذا السعر لا يتطابق مع سعر البائع الذي يتحدد بتكاليف الإنتاج، ولكنه نتيجة لآلية العرض والطلب بتحدد السعر في السوق.
- ✓ يرفض فكرة حدوث الأزمات الاقتصادية، انطلاقاً من فكرة العرض والطلب. فإذا كان حجم الإنتاج قليلاً، فإن أسعار السلع سترتفع وبالتالي يزيد الإنتاج والعكس صحيح.
- ✓ يميز مارشال بين الفترات الزمنية، ففي الأجل القصير، حيث لا يحدث أي تغيير في رأس المال أو حجم السكان أو في المستوى الفني للإنتاج، أو تغيير فعلي لأذواق المستهلكين، وهنا يجد المنظم نفسه مضطراً لتخفيض السعر إلى الحد الذي يساعده على بيع إنتاجه، وهذا يعني أن السعر يتحدد بالمنفعة. أما في الأجل الطويل فإن المنظم يراقب السوق ويحدد الكميات التي ينتجها، لذلك كان على العرض أن يتكيف مع الطلب الأمر الذي يدفع إلى التأكد بأن السعر يتحدد انطلاقاً من التكلفة<sup>(2)</sup>.
- ✓ يؤكد مارشال أن العمل وفكرة الأرباح الرأسمالية هما السببان وراء إنتاج السلع. ويرى مارشال أنه بالإمكان إحداث تغيير في العلاقة بين العمل ورأس المال، فإمكان مختلف عناصر الإنتاج أن تحل محل بعضها البعض، الأمر الذي يؤدي إلى تعادل سعر الوحدة الواحدة من عناصر الإنتاج مع مقدار مساهمتها في الإنتاج، أي ما يعادل إنتاجيتها الحدية.

<sup>1</sup> - د. عبد الله الطاهر، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، 2002، ص 200.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 201.

✓ كما استطاع مارشال أن يوسع قاعدة عناصر الإنتاج، فأضاف عنصر التنظيم، والذي أصبح عامل الإنتاج الرابع<sup>(1)</sup>.

### (V) الأرقام القياسية للأسعار:

تعتبر الإحصاءات الخاصة بالأسعار من الإحصاءات الاقتصادية الهامة المرتبطة بحياة الأفراد اليومية، والتي توفر المعلومات اللازمة لمعرفة الاتجاه العام للأسعار وتركيب الأرقام القياسية لها، وتعد الأسعار أهم المؤشرات التي يمكن الرجوع إليها عند متابعة وتحليل المتغيرات الاقتصادية والسياسية على حد سواء باعتبار أن عدم استقرارها يعطي مؤشراً سلبياً عن حالة الاقتصاد الوطني للبلد المعني، إضافة إلى أن متابعة حركتها وتشخيص حالات عدم الاستقرار والاحتكار يبعد الاقتصاد القومي عن التعرض للآزمات الاقتصادية التي قد تلحق الضرر بسير النمو الاقتصادي عموماً.

#### (1-V) تعريف الأرقام القياسية للأسعار واستخداماتها:

إن قيمة الوحدة النقدية (أو قوتها الشرائية) تنخفض بمرور الزمن، بسبب عوامل عديدة، أهمها ارتفاع المستوى العام للأسعار، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: كيف يمكن قياس تقلبات قيمة النقد؟ وللإجابة عن هذا السؤال فإن الاقتصاديون يلجئون إلى استخدام الأرقام القياسية للأسعار (Price index numbers).

والهدف من استخراج الأرقام القياسية للأسعار هو معرفة التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، أي قياس معدل التضخم لأن ارتفاع الأسعار هو المؤشر الملموس للوضع التضخمي ويشير المستوى العام للأسعار إلى متوسط الأسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع في الاقتصاد القومي.

#### (1-1-V) تعريف الأرقام القياسية للأسعار:

يرجع استخدام الأرقام القياسية للأسعار إلى أكثر من قرن من الزمن، حيث استخدمها الإحصائي الإيطالي (كارلي) سنة 1764 لمقارنة الأسعار في إيطاليا لسنة 1750 بالأسعار في سنة 1500، ثم شاع استخدامها بصورة أوسع منذ ذلك الحين، حيث اهتمت الحكومات بحساب وتركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلك ونشره بصفة دورية. ويعتبر الرقم القياسي للأسعار من أهم أنواع الأرقام القياسية للأسعار وأكثرها شيوعاً، ويمكن تعريفه كما يلي:

<sup>1</sup> - د. علي سعيدان، مرجع سابق، ص 174.

- تمثل الأرقام القياسية للأسعار سلسلة من الأرقام التي توضح التغيرات النسبية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة بالقياس إلى ما كان عليه ذلك المستوى في سنة سابقة، يطلق عليها سنة الأساس<sup>(1)</sup>.
- هي عبارة عن ملخص التغيير النسبي في أسعار مجموعة معينة من السلع خلال فترة أو فترات مختلفة بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساساً للقياس.
- هي أداة لجميع التغيرات المختلفة في الأسعار الفردية للسلع والخدمات، وذلك من أجل الوصول إلى التغيرات التي تحصل في أسعار المجموعة المحدودة كمتوسط، حيث أن أسعار السلع والخدمات هذه لا تتحرك بنفس الاتجاه والمدى.

#### (2-1-V) استخدامات الأرقام القياسية للأسعار:

بصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات أساسية لاستخدامات الأرقام القياسية للأسعار وهي(2):

- مؤشر للتضخم.
- مؤشر للتعديل والتعويض (التصحيح).
- مكّمش (Déflateur).
- **مؤشر التضخم:**
  - ✓ يقوم الرقم القياسي للأسعار بقياس تضخم الأسعار للقطاع الأسري، واستخدامه كمؤشر للاقتصاد الكلي، وخاصة أن معالجة التضخم هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.
  - ✓ يسمح هذا المؤشر بتقييم الوضع للاقتصادي وتحديد القدرة التنافسية للاقتصاد على الصعيد الدولي ومقارنة معدل التضخم للدولة مع البلدان الأخرى.
  - ✓ يساعد على صياغة وتقييم السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية والمالية والضريبية وأسعار الصرف...).
  - ✓ رصد المعدل العام لتضخم الأسعار في جميع قطاعات الاقتصاد، وتكييف الرسوم والتكاليف الحكومية والمدفوعات في العقود التجارية.
- **مؤشر التعديل والتعويض:**
  - ✓ يستخدم هذا المؤشر لتعديل الأجور والضمان الاجتماعي والمعاشات والفوائد وغيرها من الإعانات للتعويض جزئياً أو كلياً عن التغيرات في تكاليف المعيشة (أسعار الاستهلاك).

<sup>1</sup> - د. محمد صبحي أبو صالح، مبادش الإحصاء، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2007، ص 237.

<sup>2</sup> - OIT/FMI/OCDE-ONU/BM, Monuel de l'indice de prix a la consimation (theorie et pratique), 2004, p02.

- ✓ تصحيح الأسعار والأجور والرواتب في العقود الخاصة.
- ✓ الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد من خلال التعويض عن ارتفاع الأسعار بزيادة الأجور.

• مكمش Déflateur:

- ✓ يستخدم هذا المؤشر لإزالة أثر التضخم على عناصر الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر في الحسابات القومية، وتخليص الدخل والمجاميع القومية من أثر تغيرات الأسعار.

- ✓ تخفيض أسعار التجزئة، وحساب الدخل بالأسعار الثابتة (بالقيمة الحقيقية).

يمكن القول أن الرقم القياسي للأسعار هو أداة قياسية غير مباشرة لتغيرات مستوى الأسعار. فمستوى الأسعار ليس إلا مفهوما عاما لا يمكن قياسه مباشرة. والأداة الوحيدة لقياسه قياسا غير مباشر هي الرقم القياسي، وهناك عدة طرق لتكوين الأرقام القياسية، وكل طريقة منها تؤدي إلى نتيجة مختلفة بعض الشيء، إلا أنه حتى يمكن تتبع سلسلة من الأرقام القياسية للتعرف على تغيرات الأسعار يجب أن يكون تركيب هذه الأرقام قد أجري بنفس الطريقة خلال السنوات أو الفترات الزمنية المتتابعة.

(2-7) طرق تركيب الأرقام القياسية للأسعار:

يعتمد حساب الأرقام القياسية للأسعار بالدرجة الأولى على السلع التي يتم اختيارها وكذلك الخدمات، ومن المهم أن تلمس تلك السلع والخدمات جميع الطبقات (سلع الأغنياء، والفقراء، سلع استهلاكية، سلع إنتاجية، خدمات...)، ويوجد طريقتان أساسيتان لحساب الأرقام القياسية للأسعار هما:

- الأرقام القياسية التجميعية (Aggregative index numbers)

- الأرقام القياسية النسبية (Relative index numbers)

ويمكن تصنيف كل طريقة من هاتين الطريقتين إلى طرق بسيطة وأخرى مرجحة.

(1-2-7) الأرقام القياسية التجميعية:

وهي الأرقام القياسية التي تتعامل مع أسعار السلع مباشرة، ويمكن تصنيفها إلى:

(1-1-2-7) الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار:

هو عبارة عن حاصل قسمة مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس<sup>(1)</sup>، ويشار إليه بالصيغة التالية:

$$I_s = \frac{\epsilon p_1}{\epsilon p_0} \times 100$$

<sup>1</sup> - د. محمد صبحي أبو صالح، مبادئ الإحصاء، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2007، ص 240.

وحتى نتمكن من معرفة التطورات التي حصلت على المستوى العام للأسعار نقوم باعتماد سنة معينة تدعي بسنة الأساس، وتنسب إليها باقي السنوات ويطلق على كل سنة من السنوات المنسوبة إلى سنة الأساس اسم سنة المقارنة<sup>(1)</sup>.

بالرغم من سهولة هذه الطريقة إلا أنها تعاني من عدة عيوب أهمها:

- لا تعطي أهمية للكميات المستهلكة من السلع والخدمات، وهذا ما يجعل الرقم القياسي البسيط حساسا عندما يكون هناك تباينا في الكميات المستهلكة، فالسلعة المرتفعة السعر يكون أثرها كبير على الرقم القياسي إذا لم يأخذ هذا الرقم بالأهمية الحقيقية للسلعة (كمية السلعة).
- لا تأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية للسلع المختلفة، ويتم التعامل مع جميع السلع على أساس نفس الأهمية مع العلم أنه من المعروف أن أهمية الخبز أكبر بكثير من أهمية القميص، وهنا قد يرتفع أو ينخفض الرقم القياسي بشكل كبير نتيجة تغير سعر سلعة ليست ضرورية.
- لا تعطي اهتماما للوحدات المستخدمة في تمييز السعر مثل الغرام واللتر وغيرها من الوحدات الكمية وهو ما يؤثر على قيمة الرقم القياسي.

وهنا لا بد من تعديل هذه الطريقة بحيث يتم إعطاء السلع والخدمات الداخلة في حساب الرقم القياسي أوزان نسبية مختلفة حسب أهميتها وبناء على قيمتها أو كميتها.

#### 2-1-2-V) الرقم القياسي التجميعي المرجح للأسعار:

للتغلب على مشكلة عيوب الطريقة التجميعية البسيطة، نقوم بترجيح اسعار أو كميات كل سلعة باستخدام معامل معين، وتستخدم عادة كمية السلعة المباعة أو سعرها خلال فترة الأساس أو فترة المقارنة أو سنة نموذجية (قد تكون متوسط عدد من السنوات)، وهذه الأوزان تشير إلى الأهمية النسبية للسلعة<sup>(2)</sup>.

يوجد أربع صيغ للأرقام القياسية المرجحة تعتمد على ما إذا كنا سنستخدم كميات أو أسعار سنة الأساس أو المقارنة أو السنة النموذجية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - Gérard Calot, Cours de statistique des criptive, Dunod décision, Paris, 1977, p 422.

<sup>2</sup> - Malika Boukella, Bouzouane, Statistique descriptive cors Bah éditions, Alger, 2001, p120.

<sup>3</sup> - د. محمد صبحي أبو صالح، مرجع سابق، ص 243.



• رقم لاسبير (Lospeyer's index) (1834-1913):

يفترض هذا الرقم أن الأفراد يستهلكون في الفترة الزمنية الجديدة وفي ظل تغير أسعار نفس الكمية الأصلية من السلع التي كانت تستهلك في فترة الأساس، وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس<sup>(1)</sup>، ويأخذ الصيغة التالية:

$$I_r = \frac{\varepsilon p_1 Q_0}{\varepsilon p_0 Q_0} \times 100$$

• رقم باش (Baasche index) (1877-1962):

يستند هذا الرقم إلى افتراض يختلف عن افتراض لاسبير وهو أن الأفراد يستهلكون في الفترة الزمنية الجديدة وفي ظل تغير أسعار مجموعة أو كميات جديدة من السلع لكل سنة على حدة<sup>(2)</sup>، أي أنه يتم ترجيح الأسعار باستخدام كميات سنة المقارنة. وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة، ويتم حساب هذا الرقم من خلال تطبيق العلاقة التالية:

$$I_p = \frac{\varepsilon p_1 Q_1}{\varepsilon p_0 Q_1} \times 100$$

• رقم فيشر (Fischer index):

هو الرقم الذي يجمع بين رقم لاسبير ورقم باش وذلك بإيجاد الوسط الهندسي للرقمين (أي الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير ورقم باش) كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$I_F = \sqrt{I_r \cdot I_p} = \sqrt{\frac{\varepsilon p_1 Q_0}{\varepsilon p_0 Q_0} \times \frac{\varepsilon p_1 Q_1}{\varepsilon p_0 Q_1}}$$

يتضح مما سبق أن رقم لاسبير متحيز إلى الأعلى (يضع حد أعلى لتغيرات الأسعار خلال فترة الدراسة) لأنه مبني على الترجيح بأوزان فترة الأساس، عكس رقم باش الذي يستند إلى الترجيح بأوزان فترة المقارنة مما يدفع بالرقم القياسي إلى الأسفل. فجاءت صيغة فيشر لتعالج الفرق بين الترحيحين.

• رقم مارشال - ادجورث (Marschall-Edgewarth index):

هو صيغة تجميعية مرجحة باستخدام طريقة السنة النموذجية، أي يمكننا أن نرجح الأسعار بالكميات في سنة مختارة غير سنة الأساس أو سنة المقارنة. وتكون الأوزان في هذه الحالة عبارة عن الوسط الحسابي لكميات سنة الأساس وكميات سنة المقارنة، حسب الصيغة التالية:

$$I = \frac{\varepsilon p_1 (Q_0 + Q_1)}{\varepsilon p_0 (Q_0 + Q_1)} \times 100$$

$$Q_t = \frac{Q_0 + Q_1}{2} \text{ : حيث : } Q_t \text{ : الكمية النموذجية}$$

<sup>1</sup> - Didier Schlachter, de l'analyse à la prévision (comprendre la stastique descriptive temporelle, hachette, 5<sup>e</sup> édition, Paris, 2004, p 17.

<sup>2</sup> - Khatherline Schubertn Macroéconomie, Vuibert édition, Paris, 1996, p 21.

2-2-7) الأرقام القياسية النسبية:

لحساب هذا النوع من الأرقام يجب أولاً إيجاد منسوب السعر لكل سلعة ثم يتم حساب الرقم القياسي من خلال المناسيب. ويعرف منسوب السعر (أو الرقم القياسي البسيط أو الأسعار النسبية) بأنه الرقم الذي يقيس التغير في السعر دون تأثير في الكمية ويحسب على مستوى السلعة الواحدة<sup>(1)</sup>، وهو من أبسط أنواع الأرقام القياسية حيث يساوي سعر سلعة معينة في فترة محددة مع سعر السلعة في فترة أخرى (فترة الأساس)، حسب المعادلة التالية:

$$I = \frac{P_1}{P_0} \times 100$$

لنفرض أن سعر المستهلك لكيلو الدجاج عام 2010 هو 16 دج، وسعره سنة 2009 هو 12 دج، يكون منسوب السعر  $(I = \frac{16}{12} \times 100)$  هو 133,33%.

إذن يكون سعر الدجاج قد ارتفع بنسبة 33,33% عام 2010 مقارنة بسنة 2009.

تقسم الأرقام القياسية النسبية إلى مجموعتين هما:

- الأرقام القياسية النسبية البسيطة.
- الأرقام القياسية النسبية المرجحة.

1-2-2-7) الأرقام القياسية النسبية البسيطة:

يمكن إيجاد الأرقام القياسية النسبية البسيطة باستخدام أحد مقاييس النزعة المركزية للتعبير عن متوسطات الأسعار النسبية كالوسط الحسابي أو الوسط الهندسي أو الوسط التوافقي أو الوسيط<sup>(2)</sup>.

$$I = \frac{1}{n} \sum \frac{P_1}{P_0} \times 100$$

الوسط الحسابي لمناسيب الأسعار هو:

حيث:  $\frac{P_1}{P_0}$  هو مجموع مناسيب الأسعار لجميع السلع الداخلة في حساب الرقم القياسي، و n هو عدد السلع.

تكمن مشكلة الرقم القياسي بطريقة المناسيب البسيطة في أنها تساوي في الأهمية النسبية بين السلع المختلفة الداخلة في حساب الرقم القياسي. لذلك فهذه الأرقام غير دقيقة في التعبير عن التغير في الأسعار. ويمكننا أن نعدّل هذه الأرقام باستخدام أوزان ترجيحية تتناسب مع أهمية كل سلعة.

2-2-2-7) الأرقام القياسية النسبية المرجحة:

في الأرقام القياسية التجميعية تم استخدام الكميات كأوزان للترجيح، ولكن في الأرقام النسبية نستخدم القيمة كأساس للترجيح، والتي يمكن الحصول عليها بضرب سعر السلعة في كميتها. وتستخدم

<sup>1</sup> - Maurice Letheillux, statistique descriptive, Dunod, 6<sup>e</sup> édition, Paris, 2010, p 64.

<sup>2</sup> - Jean Luois Monino, François Lecornu, Statistique descriptive, Dunod, 4<sup>e</sup> édition, Paris, 2010, p 64.

هذه الطريقة للتخلص من عيوب الطريقة السابقة فيتم ترجيح الأسعار بقيم سنة الأساس أو قيم سنة المقارنة<sup>(1)</sup>، ولذلك يكون أمامنا اختيار أحد الأوزان التالية:

- الترجيح بقيمة السلع في سنة الأساس بأسعار سنة الأساس (أسعار الأساس × كميات الأساس =  $P_0 \times Q_0$ ).
- الترجيح بقيمة السلع في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس (أسعار الأساس × كميات المقارنة =  $P_0 \times Q_1$ ).
- الترجيح بقيمة السلع في سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة (أسعار المقارنة × كميات الأساس =  $P_1 \times Q_0$ ).
- الترجيح بقيمة السلع في سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة (أسعار المقارنة × كميات المقارنة =  $P_1 \times Q_1$ ).
- الترجيح بقيمة السلعة في أي سنة مختارة ( $P_t \times Q_t$ ).

ويمكن بذلك أن يأخذ الوسط الحسابي المرجح للمناسيب أحد الصور التالية:

$$I = \frac{\epsilon p_1/p_0(P_0Q_0)}{\epsilon p_0Q_0} = \frac{\epsilon p_1Q_0}{\epsilon p_0Q_0} \dots \dots \dots (1)$$

نلاحظ أن هذا الرقم هو نفسه رقم لاسبير، أي أن الوسط الحسابي المرجح بالقيمة في سنة الأساس بأسعار سنة الأساس يساوي حسابيا رقم لاسبير.

$$I = \frac{\epsilon p_1/p_0(P_0Q_1)}{\epsilon p_0Q_1} = \frac{\epsilon p_1Q_1}{\epsilon p_0Q_1} \dots \dots \dots (2)$$

نلاحظ أن هذا الرقم هو نفسه رقم باش، أي أن الوسط الحسابي المرجح بالقيمة في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس يساوي حسابيا رقم باش.

$$I = \frac{\epsilon p_1/p_0(P_1Q_0)}{\epsilon(P_1Q_0)} \dots \dots \dots (3)$$

يمثل هذا الرقم الوسط الحسابي المرجح بالقيمة في سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة.

$$I = \frac{\epsilon p_1/p_0(P_1Q_1)}{\epsilon(P_1Q_1)} \dots \dots \dots (4)$$

يمثل هذا الرقم الوسط الحسابي المرجح بالقيمة في سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة.

$$I = \frac{\epsilon p_1/p_0(P_tQ_t)}{\epsilon(P_tQ_t)} \dots \dots \dots (5)$$

حيث t هي السنة المختارة أو السنة النموذجية.

<sup>1</sup> - د. محمود حسين الوادي، د. حسين محمد سمحان، د. سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2010، ص 73.

## 3-V أنواع الأرقام القياسية للأسعار:

إن وجود مستويات مختلفة للأسعار يدل على تعدد أنواع الأرقام القياسية للأسعار حسب طبيعة المجتمعات الاقتصادية ودرجة تطورها وتوسع نشاطها الاقتصادي، كما أن تعدد أنواع الأرقام القياسية للأسعار يرتبط بتعدد وتنوع الأهداف المستخدمة من أجلها هذه الأرقام، فإذا كان الهدف هو معرفة تغيرات الأسعار للسلع والخدمات الاستهلاكية، يستخدم لذلك الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، وإذا كان الهدف هو معرفة تغيرات أسعار السلع الإنتاجية نستعمل الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI)، أما إذا كان الهدف هو معرفة تغيرات الأسعار للسلع والخدمات التي يتم مبادلتها في أسواق الجملة فإن الرقم القياسي الذي يمثلها هو الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI)، ويستخدم مخفض الناتج المحلي (GDP) لتقدير القيمة الحقيقية للناتج المحلي.

## 1-3-V مؤشر أسعار المستهلك:

إن دراسة أسعار المستهلك تعتبر من أهم البحوث التي تقوم بها دوائر الإحصاء في مختلف دول العالم، نظراً لما توفره هذه البحوث من مؤشرات هامة ذات علاقة وطيدة بنفقات الأسر وتكاليف المعيشة، ويعد مؤشر أسعار المستهلك من أكثر المؤشرات قدرة على قياس التغير في القوة الشرائية أو قيمة النقود، حيث أصبح يعتمد عليه لدراسة مستويات التضخم والإنحسار الاقتصادي.

تعكس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التغيرات التي تطرأ على هيكل القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع، وهي عبارة عن وسيلة احصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى<sup>(1)</sup>. ويمكن تعريفه كما يلي:

- يقوم الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقياس التغير عبر الزمن في أسعار سلعة محددة من السلع والخدمات التي عادة تشتري من قبل الغالبية العظمى من الأسر، ويتم تثبيت أنواع ومواصفات السلع والخدمات في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالإضافة إلى كمياتها خلال سنة الأساس، وهذا يضمن أن تعكس التغيرات في الرقم القياسي فقط التغيرات على مر الزمن<sup>(2)</sup>.

- هو مقياس يقيس التغير الذي يحدث في مستوى الأسعار لعدد من السلع والخدمات التي تستهلكها فئة المجتمع المختلفة في حياتها اليومية في فترة زمنية (الفترة الجارية) منسوبة إلى فترة زمنية يطلق عليها فترة الأساس<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - Organisation de coopération et de développement économique, principaux indicateurs économiques : sources et définition, OECD publishing, 2000, p 176.

<sup>2</sup> - د. خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 89.

<sup>3</sup> - د. تومي صالح، مرجع سابق، ص 44.

إن الطريقة الأسهل لفهم الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك هي في تصور مجموعة محددة من السلع والخدمات النموذجية التي تستهلكها الأسر المعيشية تسمى بـ"سلة الاستهلاك" والتي تشتري في كل شهر. ومن شهر إلى شهر يختلف المبلغ المدفوع لشراء هذه السلع، ومهمة الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك هو قياس التغير النسبي في المبلغ المدفوع لشراء هذه السلة<sup>(1)</sup>. إن شمولية سلة الاستهلاك لا تقتصر فقط على عدد الأصناف بل تشمل أيضاً تمثيلها للاستهلاك الفعلي للأسر بفئاتها الاقتصادية والاجتماعية وتوزعها على المناطق الجغرافية كافة على حد سواء، لذلك تحرص إدارة الإحصاء على جمع عدد كبير من الأسعار في كل المناطق.

ويعرف هذا المؤشر أيضاً بالرقم القياسي لنفقة المعيشة، وهنا يجب التمييز بين نفقة المعيشة ومستوى المعيشة، حيث أن نفقة المعيشة تعبر عن سعر السلع والخدمات المستهلكة خلال فترة زمنية محددة بينما مستوى المعيشة يعبر عن مقدار السلع والخدمات المستهلكة خلال نفس الفترة. فارتفاع نفقة المعيشة يعني انخفاض الدخل الحقيقي للفرد بينما ارتفاع مستوى المعيشة يعبر عن ارتفاع الدخل الحقيقي.

### 2-3-7) الرقم القياسي لسعر المنتج (PPI):

يعرف سعر المنتج على أنه السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة مخصوماً منه ضريبة القيمة المضافة (أو أية ضرائب أخرى) وغير شاملة لتكاليف النقل. ويمكن تعريف الرقم القياسي لسعر المنتجين على أنه مؤشراً إحصائياً يقيس متوسط التغير في أسعار المنتجين المحليين لمنتجاتهم من فترة زمنية إلى أخرى<sup>(2)</sup>، ويدخل في حساب الرقم القياسي (PPI) الأنشطة الاقتصادية الانتاجية المحلية في دولة معينة أهمها:

- نشاط التعدين: يضم استخراج البترول والغاز.
- الصناعات التحويلية: مثل الصناعات الغذائية والكيمائيات وتكرير البترول وصناعة الحديد والصلب... إلخ.
- إنتاج الكهرباء والمياه: وهي معطيات أوليد الكهرباء وتنقية المياه.

يمكن تسجيل بعض الملاحظات عن مؤشر أسعار المنتج وهي:

- يحدّد مؤشر (PPI) مستويات تغير الأسعار لسلة السلع المنتجة في الصناعة، ويتكوّن هذا المؤشر من جزئين: أسعار الدخول (المواد وشبه المنتجات...) وأسعار الخوج (المنتج النهائي).

<sup>1</sup> - David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dorn Busch, Exercices et probémes corrigés de Macroéconomie, Dunod, Paris, 2002, p 176.

<sup>2</sup> - د. خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 92.

- يتضمن سعر الخروج قيمة العمل ويقدم فكرة عن التضخم المرتبط بالتغير في قيمة العمل.
- لا يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار أسعار السلع المستوردة والخدمات.
- يصنف هذا المؤشر أسعار السلع على مستوى البيع بالجملة إلى ثلاث فئات فرعية: أسعار السلع الأولية والمتوسطة والنهائية.
- يعكس مؤشر أسعار السلع النهائية أسعار السلع الجاهزة للبيع للمستهلك النهائي، أما أسعار السلع في المراحل الأولية والمتوسطة فهي تبين الضغط التضخمي في المستقبل.
- يقيس مؤشر (PPI) تغير الأسعار من وجهة نظر البائع (المنتج)، أما مؤشر (CPI) يقيس تغير الأسعار من وجهة نظر المشتري (المستهلك). يكمن الاختلاف في الدعم الحكومي والضرائب وتكاليف التوزيع والتي ترتبط بسعر المنتج.

يحدّد الرقم القياسي لأسعار المنتج مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك معدّل التضخم، حيث يعبران معا عن معدّل التغير في أسعار المستهلك والمنتج، كما يستخدمان أيضا كمخفض للتضخم في تقديرات الناتج الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة<sup>(1)</sup> والذي يمكن الإقتصاديّين من تقييم الاقتصاد في سلسلة زمنية. ونظرا لأهمية هذا المؤشر (PPI) قامت إدارة الإحصاءات الاقتصادية في كل الدول بتكليف قسم الأرقام القياسية ووحدة الأسعار بوضع برنامج لحساب الرقم القياسي لأسعار المنتج ونشره دوريا (كل ربع سنة).

### 3-3-V) الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI):

يعرف سعر الجملة بأنه سعر إعادة البيع للسلعة الجديدة أو المستعملة إلى تجار التجزئة أو إلى المستعملين في المجالات الصناعية أو التجارية أو المؤسسية، أو القيام بدور الوكلاء أو السماسرة في شراء البضائع لحساب هؤلاء الأشخاص أو بيعها لهم، ويشمل سعر الجملة ضريبة القيمة المضافة وأجور النقل<sup>(2)</sup>. ويمكن تعريف الرقم القياسي لأسعار الجملة على أنه أداة إحصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة زمنية معينة<sup>(3)</sup>.

ويمكن للرقم القياسي لأسعار الجملة أن يمثل جميع الموارد التي تدخل في مبادلات الجملة، ومنه الحصول على مقياس عام لتغيرات الأسعار، أو أن يقتصر على فئة معينة والاتجاه نحو تركيب مقياس لتغيرات أسعار مجموعات محدّدة من السلع، كل مجموعة منها على حدة كالرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية، أو المواد الأولية، أو المواد المستوردة أو المصدرة.

<sup>1</sup> - Jean Olivier Hairault Analyse Macro économique, la découverte, Paris, 2000, p 137.

<sup>2</sup> - International Money fund, statistique, département, système de statistiques des comptes macro économiques, vuie d'ensemble, Ed international monetary fund, p 34.

<sup>3</sup> - United nations, statistcal division, department of economiquen social affairs, Ed : United Notions publications, 2008, p 328.

ويحسب هذا الرقم بصيغة مرجحة، حيث تستخدم قيم السلع التي جرى تبادلها في فترة الأساس كأوزان لترجيح الأسعار. وفي الغالب يحسب الرقم القياسي (WPI) بطريقة الوسط الهندسي المرجح للمناسيب خاصة إذا كنا نتبع نظاما بسيطا للترجيح مثل أخذ أسعار عدد معين من أصناف كل سلعة.

#### 4-3-V) مكش الناتج المحلي (PGD):

بالإضافة إلى مؤشر أسعار الاستهلاك يوجد معيار آخر ذي دلالة هامة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، يستند عليه عدد كبير من الاقتصاديين من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بلإقم القياسي الضمني أو ما يعرف بمؤشر (Pasche)، يحتوي هذا المؤشر (عكس CPI) على جميع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والنهائية التي تدخل في الناتج المحلي<sup>(\*)</sup> والموجودة في الاقتصاد الوطني، ولا يقتصر على قياس تغيرات الأسعار لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية، فهو يشمل السلع الوسيطة والإنتاجية والإستهلاكية. ويتم حساب هذا الرقم إما عن طريق تقسيم قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج المحلي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في 100، أو هو عبارة عن ناتج ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار تلك السنة مقسومة على حاصل ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس<sup>(1)</sup>.

$$PGD = \frac{\varepsilon Q_1 P_1}{\varepsilon Q_1 P_0} \times 100 = \frac{GDPS}{GDPR}$$

حيث أن: GDPR: هو الناتج الداخلي الخام مقيم بأسعار الأساس.

GDPS: هو الناتج الداخلي مقيمة بالأسعار الجارية (أسعار المقارنة).

ويتميز مؤشر (PGD) باحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أمانا مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما تواجهها أثناء إجراء الاستجابات الميدانية، ولكن على الرغم من هذه المزايا إلا أن هذا المؤشر يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، ويتضمن عدد كبير من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع والتي يكون من الصعب تقييم سعرها، ويحتوي كذلك على بعض الأسعار الصعبة القياس في القطاع غير السلعي مثل سعر خدمات الدفاع الوطني.

\* - يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها في الاقتصاد خلال فترة معينة تحدد عادة بسنة.

✓ الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الإجمالي = الدخل المحلي + الإستهلاك + صافي الضريبة الغير مباشرة.

✓ الناتج المحلي الإجمالي = مجموع الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + إنفاق استثماري + الإنفاق الحكومي + الصادرات.

<sup>1</sup> - étienne Vressoud, Jean Claude Korhané, Statistique descriptive (Application avec Excel et calculatrices), 2<sup>e</sup> édition, Pearson, France, 2010, p 238.

## 4-7) مشاكل استخدام الأرقام القياسية للأسعار:

عند استخدام الأرقام القياسية للأسعار تبرز العديد من المشاكل أهمها<sup>(1)</sup>:

- ✓ مشكلة اختيار الرقم القياسي التي يتناسب مع الهدف المراد تحقيقه من استخدام الرقم القياسي، فإذا كان الهدف هو قياس مستوى المعيشة فإن المطلوب هو تصميم رقم قياسي لأسعار السلع التي تشكل الأهمية المرتفعة في استهلاك أفراد المجموعة عموماً. فالمشكلة هنا تكمن في تحديد السلع التي تدخل أسعارها في تكوين الرقم القياسي.
- ✓ تتكون السلع الاستهلاكية من عدد كبير جداً من السلع، وكذلك الحال بالنسبة للسلع الأولية، وبالتالي ضرورة اختيار سلة السلع.
- ✓ ضرورة اختيار سنة الأساس واحدة للأرقام القياسية المختلفة من أجل تسهيل المقارنة بين هذه الأرقام، ومن المهم توضيح أن الأخطاء في البيانات المستخدمة في تركيب الأرقام القياسية للأسعار، وعدم القدرة على إجراء المقارنة بين سنة وأخرى يقلل من فائدة استخدام الأرقام القياسية ودالاتها.
- ✓ إن الأرقام القياسية للأسعار هي متوسطات احصائية يتم من خلالها قياس التغير لأسعار مجموعة محدّدة من السلع والخدمات، فهي تبين الاتجاه العام لتغير هذه السلع دون وجود إمكانية لقياس تغير سعر كل سلعة على حدة، لهذا لا تعطينا هذه الأرقام نتائج محدّدة ودقيقة عن التغير النسبي في أسعار السلع المختلفة، كما أنها لا تظهر أسباب التغير في أسعار السلع كأن يكون وراء تغير السعر نوعية وجودة السلعة نفسها.
- ✓ تستخدم الأرقام القياسية لتوضيح وقياس التغيرات النسبية في الأسعار من فترة إلى أخرى وليس قياس التغيرات المطلقة في الأسعار. ذلك ان مستوى الأسعار على أساس القيمة المطلقة لا يشير إلى معنى محدد والهدف الأساسي للأرقام القياسية هو قياس التغير النسبية في الأسعار عبر الزمن. ولذلك لا تمثل عملية اختيار سنة الأساس أهمية رئيسية بل أنها غير مهمة نسبياً، والمهم في اختيار سنة الأساس هو أن تكون سنة عادية لا توجد فيها ارتفاعات أو انخفاضات في الأسعار.

<sup>1</sup> - د. فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2007، ص 93.



### المبحث الثالث: العلاقة بين النقود والأسعار في النظريات النقدية

اهتمت النظرية النقدية بصفة عامة بتفسير الظواهر وتحليل العوامل التي تحدّد المستوى العام للأسعار، وقد كانت العلاقة بين النقود والأسعار محور اهتمام معظم النظريات القديمة والحديثة التي بحثت في تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار، وكذلك دراسة آثار استخدام النقود والتحكم في عرضها على كل من الطلب الفعّال على السلع والخدمات وعلى مستوى الدخل القومي والإنتاج، أي العلاقة بين النقود والمتغيرات الحقيقية.

معظم النظريات القديمة والحديثة تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وإن سبب ظهوره هو التوسع في عرض النقود وبدرجة أكبر من إحتياجات الإقتصاد، ولقد عبرت أغلب تعاريف التضخم بعد الحرب العالمية الأولى عن تأثرها بالنظرية الكمية حيث أعطت تفسيرات سهلة ومبسطة، ومن أبرز هذه التعاريف نجد:

- "التضخم هو الزيادة الملموسة في كمية النقود"، هذا التعريف مبني على أن المتغير الأساسي والمحدد لمستوى الأسعار هو كمية النقود<sup>(1)</sup>.
- "التضخم هو زيادة غير عادلة في كمية القدرة الشرائية للأفراد"<sup>(2)</sup>.
- "هو إصدار كمية كبيرة من النقود تفوق حجم السلع والخدمات الموجودة في الإقتصاد"<sup>(3)</sup>.
- "هو كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع"<sup>(4)</sup>.

كل هذه التعريفات تسعى إلى إيجاد علاقة سببية بين كمية النقود ومستوى الأسعار.

- ويعرفه فريد مان على أنه "الإرتفاع المستمر للأسعار، و المحدد النهائي لمستوى الأسعار هو رصيد النقود"<sup>(5)</sup>. و بالتالي هو يؤكد على أن التضخم دائما وفي كل مكان ظاهرة نقدية.

بيرو: "التضخم هو إزدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات"<sup>(6)</sup>. حسب بيرو هو الإفراط في عرض النقود الجاهزة من طرف الدولة والغير مصاحبة لزيادة الإنتاج من سلع وخدمات.

و لقد ظهرت العلاقة بين زيادة عرض النقود و إرتفاع مستوى الأسعار في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة خلال وبعد الحرب العالمية (1) و (2). حيث كان ظهور التضخم فيها ناجما عن

<sup>1</sup> - H. Truchy, A. Murat, Précis d'économie politique, Tome 2, nouvelles éditions latines, 1951, p480.

<sup>2</sup> - د. بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 253.

<sup>3</sup> - J.M. Albertini, Les louages de l'économie, Ed de l'atelier, 2008, p 249.

<sup>4</sup> - البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 198.

<sup>5</sup> - زينب عوض الله ومجد الفولي، "أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص 25.

<sup>6</sup> - بلغوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية 2006، ص 141

الزيادة الكبيرة في كمية النقود، وبهدف تمويل إحتياجات الحرب كان على السلطات أن تقوم إما بطبع النقود لتدفع نفقات الحرب، أو أن تقترض من البنوك التجارية فتخلق بذلك ودائع إئتمانية جديدة، وفي كلا الحالتين تزيد الكمية المعروضة من النقود فترتفع الأسعار مع إنخفاض كمية السلع والخدمات.

### (I) العلاقة بين النقود والأسعار في الفكر التجاري:

يعتبر التحليل النقدي عند التجاريين محدود جداً، وهو ما يفسر اعتقادهم بأن دور النقد يقتصر على وظيفة التبادل، وليس له أي تأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا المبدأ (حياة النقود) هو الذي كان سائداً قبلهم واعتقد به الكلاسيك بعدهم.

لقد أثار التجاريون مسألة أساسية تتطابق مع أفكار كينز وهي ندرة العملة لمباشرة الأعمال الاقتصادية والتي أدت في عام 1621 إلى أزمة خطيرة في الصناعات المصدرة للمنسوجات، حيث قدم التجاريون تفسيراً آخرًا لخروج الذهب، ومن دون معرفة السبب، فقد لاحظوا أن تخفيض حجم الذهب وبالتالي عرض النقد أدى إلى انخفاض الطلب الفعال وارتفاع حجم البطالة، تتمثل الإسهامات النقدية لمفكري المذهب التجاري فيما يلي:

(1-I) William Petty (1623 - 1687):

كان Petty أول من انتقد العلاقة بين كمية المعدن النفيس وقوة الدولة، وبين أن مخزون المعدن النفيس لا يدل بالضرورة على قوة الدولة، إنما العبرة في درجه سرعة تداول النقد، وبالتالي درجة حركية النشاط الاقتصادي، وهي الفكرة التي طوّرت فيما بعد وأصبحت تعرف بنظرية كمية النقود و"معادلة التبادل لفيشر"، وما يدل على عمق تحليله قوله "إن وجود كمية من النقود أمر ضروري لتسهيل عملية التبادل السلعي، وأن حجم هذه الكمية يتحدّد من خلال المشتريين وسرعة تداول النقود ومن خلال قيمة الوحدة النقدية الفضية"<sup>(1)</sup>.

ويرى Petty أن الأمة قد تمتلك من النقود أكثر أو أقل من المطلوب، فإذا كانت أكثر يجب أن تذاب الفضة والذهب وتصدر كسلعة أو تقرض مقابل فائدة معينة، وإذا كانت قليلة يتطلب ذلك إنشاء بنك يتمتع بإدارة ذات كفاءة عالية تضاعف من تأثير نقود المسكوكات، فالتجارة ضرورية من أجل إثبات أن كل كمية إضافية من المعدن أو من الأوراق النقدية سوف يجري امتصاصها على الفور من قبل العديد من المقترضين نظر للإمكانيات المتعددة للربح، في حين أن دفع الأجر لهؤلاء (الذين لازالوا عاطلين عن العمل) يجب أن يؤدي إلى إحداث طلب جديد على السلع، فإن الأرباح والمبيعات سوف ترتفع من دون أن تحدث ارتفاع في الأسعار.

<sup>1</sup> - عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 266.

(2-I) Thomas. Mun (1571 - 1641):

لقد أضاف توماس وظيفة أساسية للنقد إضافة إلى أنها وسيط للتبادل، وهي وظيفة تخزين القيمة قبل أن يتم تعقيمها من قبل كينز، فميز بين تكديس المعدن النفيس لأسباب نفسية بحثه، وبين تخزين القيمة من خلال المعدن باعتباره أفضل مستودع للقيمة، ولذا فهو يوصي بأن تستخدم كل كمية إضافية من المعدن النفيس في إنتاج سلع التصدير، حتى لا تكون هذه الكمية الإضافية سببا في ارتفاع الأسعار، فتضعف بالتالي القدرة التنافسية للدولة وتنخفض صادراتها<sup>(1)</sup>، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الطلب على هذه السلع واستهلاكها، وعلى الرغم من ذلك لم يتوقف توماس عن النصح بتكديس النقد القوي نظر لعدم إدراكه المعنى الحقيقي والكامل للنظرية الكمية للنقود.

(3-I) Jean. Bodin (1530 - 1596):

استطاع بودان أن يقدم لأول مرة تفسيراً جديداً لظاهرة ارتفاع الأسعار التي حدثت في أوروبا بشكل كبير على أثر الاكتشافات الجغرافية وتدفق الذهب والفضة إلى إسبانيا ومن خلالها إلى جميع دول البلدان الأوربية والتي عرفت بـ "ثورة الأسعار".

قام بودان بوضع المبادئ الأولى لنظرية كمية النقود، ويرى أن ارتفاع الأسعار كان حقيقياً ناتجا عن تدفق المعادن النفيسة على أوروبا بكميات كبيرة، أي زيادة عرض النقد محاولاً في ذلك الكشف عن وجود علاقة متينة بين كمية النقود ومستوى الأسعار على أساساً أن ارتفاع كمية النقد ستؤدي دائماً وأبداً إلى ارتفاع مماثل في مستوى الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود بنفس القدر<sup>(2)</sup>. يقدم بودان خمسة أسباب لارتفاع الأسعار:

- وفرة الذهب والفضة
- الاحتكار.
- ندرة العرض من السلع بسبب التصدير
- تبذير الملوك والاقطاعيين.
- التخفيض الرسمي لقيمة العملة (تزييف النقود).

وكمحاولة لتفسير هذه الأسباب، يرى بودان أن وفرة الذهب والفضة هي السبب الرئيسي لظاهرة ارتفاع الأسعار، أي وفرة النقود بسبب التجارة الخارجية لاسيما بعد اكتشاف بلدان أمريكا الجنوبية الغنية بالمعادن النفيسة، ويعتبر الاحتكار سببا غير رئيسي لأنه يعمل على رفع الأسعار بصورة مصطنعة نتيجة لندرة المنتج ارتباطا بكمية النقود، ويرى أن زيادة الانفاق الحكومي يعد تبذيرا

<sup>1</sup> - I. Woquet, M. Montoussé, Ed Bréal, 2006, p30.

<sup>2</sup> - A. Heertje, P. Pierretti, P. Barthélémy, Pincipes d'économie politique, Ed de boeck supérieure, 2003, p 102.

ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار على عكس الاكتناز الذي يؤدي إلى تقليل آثار زيادة كمية النقود على الأسعار.

حاول بودان علاج مشكلة ارتفاع الأسعار من خلال دعوته لاطلاق حرية التجارة، وهذا ما من شأنه أن يخلق تعارضاً بين دعوته وتوجهاته التجارية في دعوة الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية وفرض الحماية التجارية.

(4-I) Jean Locke (1704-1632):

اعتقد لوك بأن مصلحة البلد تكمن في حيازته لكمية من النقد أكبر من التي يحوزها أي بلد آخر، إلا أنه كان أول من وضع الصياغة الأولية لنظرية الكمية والمتمثلة في أن كمية النقد يجب أن تتعادل مع كمية السلع والخدمات مضروبة في متوسط الأسعار، فإذا ارتفعت كمية النقد مع بقاء كمية السلع ثابتة أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار<sup>(1)</sup> (قيمة النقد تتغير بالتناسب عكسياً مع كميته).

(5-I) David Hume (1711-1776):

أدخل هيوم فكرة العلاقة السببية بين كمية النقد (M) والسعر الوسطي للسلع (P) من خلال قوله: "حجم التبادلات (T) وسرعة تداول النقد (V) غير حساسات للتغيرات التي تطرأ على كمية النقود، في حين أن تلك الكمية من النقد والسعر الوسطي للسلع يتغيران نسبياً أحدها قياساً للآخر. ويمكن إثبات أن (P) تتغير نسبياً بالتوازي التام مع (M) إذا كان الاقتصاد في حالة توازن بين بداية ونهاية الفترة، وهذه هي الصياغة الحديثة (العصرية) للنظرية الكمية للنقد استناداً إلى ما يعرف بـ "السكون المقارن"<sup>(2)</sup> (Statique Comparative).

لاحظ هيوم أن تدفق النقد يؤثر تدريجياً على الأسعار، ففي البداية لا يلاحظ أي تغير، (الأسعار ترتفع تصاعدياً وتباعاً)، أي يرتفع سعر سلعة ثم يرتفع سعر سلعة أخرى حتى يتوازن في النهاية هذا الارتفاع مع الكمية الإضافية من النقد، وبرأي هيوم فقط خلال هذا الحيز الزمني، الذي يفصل بين لحظة حيازة النقد ولحظة ارتفاع الأسعار، يكون نمو مخزون الذهب والفضة مواتياً للصناعة (يشجع النمو الاقتصادي).

وانتقد هيوم الفكر التجاري القائم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الثروة عن طريق تدفق الذهب والفضة وتحقيق فائض في الميزان التجاري، فهو يرى من خلال نظريته في التجارة الدولية أن العوامل التي تحكم توزيع الذهب بين الدول هي عوامل تلقائية، فكل دولة تحصل على كمية كبيرة من المعادن ترتفع فيها أسعار السلع مقارنة بأسعار سلع الدول الأخرى مما يحقق التعادل في قيمة الصادرات

<sup>1</sup> - زينب عوض الله، محمد الغولي، مرجع سابق، ص 36.

<sup>2</sup> - P.O Beffly, Initiation à l'économie : Complément en ligne, Ed de boeck superieur, 2008, p 144.

والواردات، فإذا حدث فائض في الميزان التجاري نتيجة لدخول كمية أكبر من الذهب والفضة ترتفع الأسعار النسبة أكثر بينما تنخفض الأسعار في الدول الأخرى، فيقوم المستهلك بشراء السلع الأجنبية (من الخارج) وبالتالي تزيد الواردات وتنخفض الصادرات، ويتحول الفائض إلى عجز في ميزان المدفوعات، ويتدفق الذهب إلى الخارج وتنخفض كمية النقود والأسعار (وتستمر الدورة)، إنه حسب هيوم لا يمكن المحافظة على فائض في ميزان المدفوعات باستمرار ولمدة طويلة.

(6-I) John. Law (1671 - 1729):

برر Law إمكانية الحفاظ على رصيد إيجابي للميزان التجاري، من خلال أن الأسعار لا يجب أن ترتفع إذا كان الكم إضافي في المعدن النفيس قد استخدم من أجل تمويل حجم أعلى من النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج، فهو يقول بأن "النقد ينشط التجارة"<sup>(1)</sup>، إذن حسب Law التضخم يؤدي إلى زيادة الربح (استثمار) وزيادة كمية النقد تتيح العمل لأولئك الذين هم دون عمل، أي التضخم يعمل على تخفيض البطالة.

إن برهان Law يفترض أن عرض السلع هو شديد المرونة، فارتفاع طفيف في الأسعار يؤدي إلى ارتفاع هام في حجم السلع المعروضة من خلال الزيادة المتصاعدة في عرض النقد.

(7-I) Richard. Cantillon (1680 - 1734):

لقد كان Cantillon سباقاً في إزالة الغموض حول حقيقة أن ارتفاع سرعة تداول النقد (V) يكون موازاً لارتفاع الكتلة النقدية بمفردها، فقد أثبت أن أثر الزيادة في كمية النقود على الأسعار والمداخيل إنما يرتبط بالكيفية التي يرتفع بها النقد في الاقتصاد من خلال قوله: "رأى لوك بوضوح أن وفرة النقد تتسبب في غلاء كل شيء، لكنه لم يتصور كيف يحدث ذلك. فالصعوبة الكبرى تتمثل في معرفة الكيفية والنسبة التي ترفع فيها زيادة النقد الأسعار"<sup>(2)</sup>.

أشار Cantillon إلى أن زيادة إنتاج مناجم الذهب تؤثر في البداية على المداخيل في هذا القطاع الإنتاجي، من ثم يتوسع هذا التأثير إلى السلع الاستهلاكية وبعده السلع الغذائية رافعا بذلك الأرباح في قطاع الزراعة، ومخفضاً مستوى الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى الضغط باتجاه دفع مستوى الأجور الاسمية (وهكذا دورات جديدة من ارتفاع التكاليف والأسعار).

يوضح Cantillon أن ارتفاع كمية النقود (M) لا تؤدي فقط إلى ارتفاع الأسعار، بل إلى تغيير هيكل الأسعار حسب الأطراف المستفيدة من هذا الارتفاع في النقد. ولطلبهم على السلع. هذا

<sup>1</sup> - عبد على كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 259.

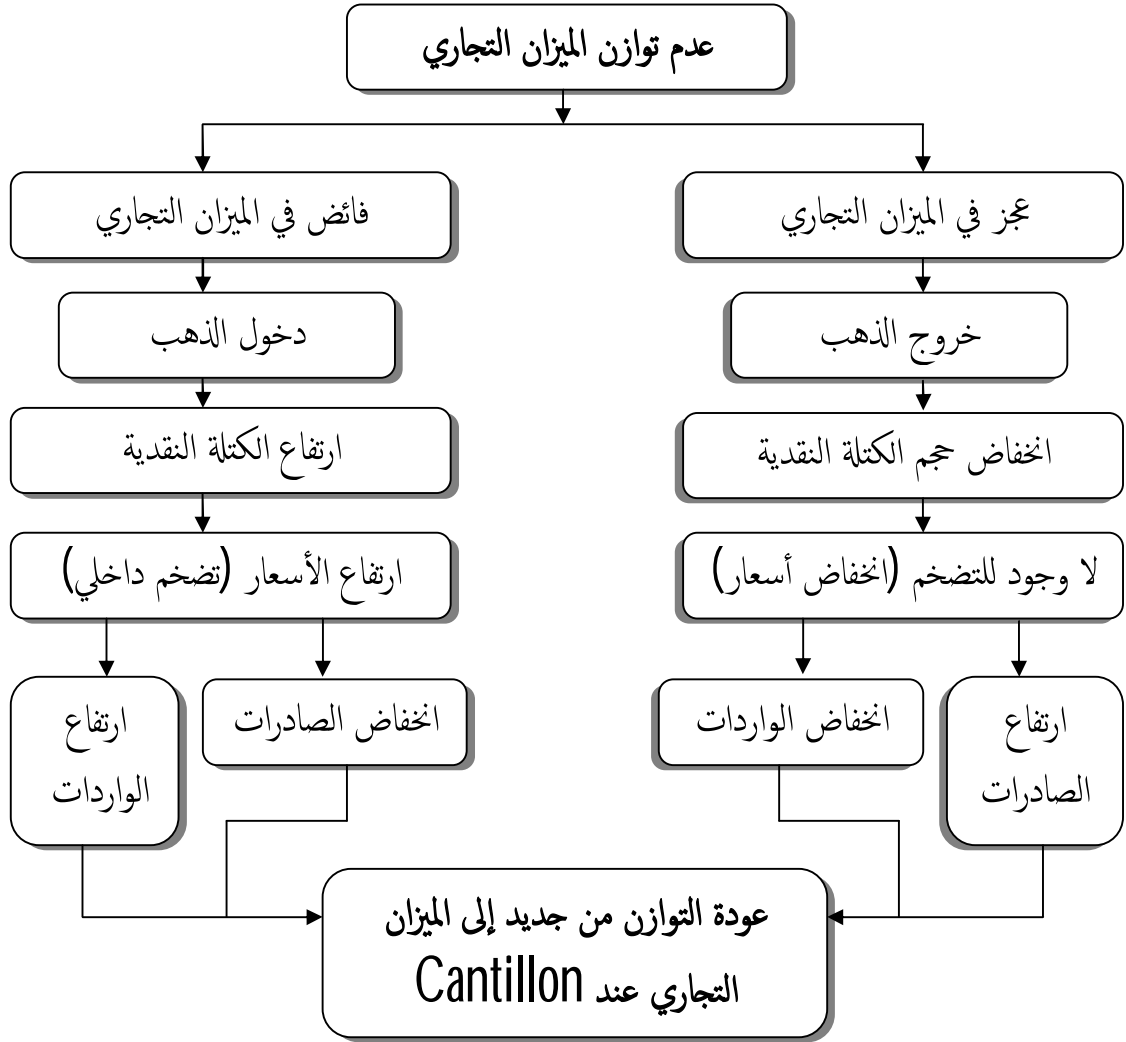
<sup>2</sup> - د. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 86.

التأثير التبايني لعرض النقد يسمى بـ "أثر Cantillon"<sup>(1)</sup>، ولقد قدم كينز تحليلاً وتفسيراً مشابهاً لتحليل Cantillon حول ارتفاع مستويات الأسعار سنة 1930 عندما قال: "أن التغيرات النقدية يؤثر على جميع الأسعار، إنما ليس على نفس النحو ولا بنفس الحدة، ولا في نفس الوقت أيضاً".

لقد أخذ Cantillon في الاعتبار آلية تدفق المعدن النفيس، مقدماً نقداً منطقياً لقول Law (النقد ينشط الأعمال)، هذا القول يكون صحيحاً إذا كانت الزيادة في النقد مصدرها زيادة الصادرات، أما إذا كان مصدرها ارتفاع إنتاج مناجم الذهب في الداخل، سوف يؤدي ذلك دون شك إلى ارتفاع الأسعار بدون أن يرتفع الإنتاج، ومع ذلك شجع Cantillon وفرة المعدن (النقد) في الدولة لأنه يمثل القوة بالنسبة لها في قوله: "إن البلد الذي لديه كم إضافي من النقد أو فائض من النقد قيد التداول بالمقارنة مع جيرانه يحظى بميزة عليهم، طالما أنه يحافظ على هذه الوفرة". حيث يرى Cantillon أن زيادة النقد تدفع إلى ارتفاع الأسعار ولكن ذلك ليس من أجل الأفضل (فائض في الميزان التجاري) إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات وكذلك مرونة الطلب الخارجي على الصادرات كلاهما أصغر من الواحد.

<sup>1</sup> - R. Dehem, Histoire de la pensée économique : des mercatillistes à Keynes, Ed Presse Université Laval, 1984, p 314.

الشكل رقم (1-3): توازن الميزان التجاري عند Cantillon



المصدر: د. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 87.

من خلال ما ذكر نجد أنه لم يكن الاقتصاديين التجاريين متفقين على تأثير كمية النقود. ولذلك قسموا إلى فريقين:

**فريق 1:** يرى أن زيادة النقد تؤدي إلى تحريك التجارة وتشجيعها وزيادة كميتها (فترة انتقال)، وبالتالي زيادة التوظيف والإنتاج والقضاء على البطالة، ويجب زيادة كمية النقود تدريجياً، حيث عندما يكون النقد رخيص عند اقتراضه من قبل المنتجين فإن الأرباح والمبيعات والطلب على العمالة يرتفع.

**فريق 2:** يرى أن زيادة كمية النقود تؤدي فقط إلى ارتفاع مضاعف للأسعار حسب نظرية كمية النقود ومعادلة هيوم وفيشر.

## (II) النقود والأسعار في النظرية الكلاسيكية:

اعتبر الكلاسيك أن النقود لا تطلب لذاتها، فهي وسيلة لتسهيل عملية التبادل فقط، ومؤدى هذا القول أن النقود محايدة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي أو بمعنى آخر ليس للنقود دور ديناميكي في النشاط الاقتصادي ويعتبر قانون ساي للأسواق "Say's Law of Market" الأساس النظري للفكر الكلاسيكي، حيث كل عرض للسلع يخلق طلبه الخاص أو بعبارة نقدية "حجم الإنتاج يحدد حجم الإنفاق" فالتوازن حتمي بين الطلب الكلي على السلع المنتجة والعرض الكلي لهذه السلع في الاقتصاد النقدي، طالما أن فائض الطلب النقدي يعادل الصفر، وبالتالي التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار.

ويهتم الاقتصاديين الكلاسيك بفكرة الانفصال التام بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي<sup>(1)</sup>، وهذا يعني غياب أي تأثير للنقود على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في النشاط الاقتصادي من استثمار وادخار واستهلاك والتي تحكم مستوى الدخل، فالنقود لا تمارس تأثيرها على الأسعار النسبية التي تقررها القوى الحقيقية إلا عن طريق المستوى العام للأسعار الذي تقرره القوى النقدية.

## (1-II) نظرية كمية النقود:

يعتبر الكلاسيكيون أول من أشاروا إلى ظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود التي حاولت تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار وعلاقته بكمية النقود.

تستند هذه النظرية إلى عدة فروض أهمها<sup>(2)</sup>:

✓ الاعتراف بالطابع الكمي في التحليل، أي أن كمية النقود وليست وظائفها الوظيفية، تعتبر العامل الفعال في تحديد قوتها الشرائية (المستوى العام للأسعار) وإنه بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها يتناسب التغيير في قيمة النقود تناسباً عكسياً مع التغيير في كميتها، ومعنى ذلك أن زيادة كمية النقود إلى الضعف يترتب عليها انخفاض قيمتها إلى النصف والعكس صحيح.

✓ لا ينكر الكلاسيك قدرة العناصر الحقيقية في التأثير على المستوى العام للأسعار، إلا أنهم افترضوا ثبات الحجم الحقيقي للمبادلات على الأقل في الفترة القصيرة، وإذا حدث وتغيرت فإن تأثيرها يترجم من خلال التغيرات في الكمية المعروضة أو المطلوبة من النقود.

✓ الجوهر العام للنظرية يوضح وجود علاقة بين النقود كمتغير مستقل (M)، والمستوى العام

$$p = \Delta M \text{ أي أن } p \text{ تابع } (M)$$

<sup>1</sup> - د. صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 214.

<sup>2</sup> - د. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 238.



وتتخذ هذه علاقة شكلا طرديا، فالزيادة في كمية النقود  $\Delta M$  + سوف تؤدي إلى تغيير في المستوى العام للأسعار  $\Delta p$  +، والعكس صحيح في حال انخفاض كمية النقود.

لقد مرتّ نظرية الكمية بعدة مراحل واصلاحات وكان (Ivring. Fisher) أول من صاغ معادلة رياضية تعبر عن هذه النظرية وتسمى بمعادلة التبادل (exchange equation)، والتي تحولت إلى معادلة الأرصدة النقدية على أيدي رواد مدرسة كمبرج أهمهم: "Arther Cecil"، "A. Marchall"، "Pijou".

### 1-1-II سرعة تداول النقود:

أدخل فيشر عنصر سرعة دوران النقود واعتبره المفهوم الأساسي لهذه النظرية ويمكن تعريفه بأنه عدد المرات التي تدورها وحدة النقد خلال فترة معينة من الزمن <sup>(1)</sup> نتيجة لعملية البيع والشراء. وقد اعتبر فيشر هذا العنصر مقدار اجتماعي ثابت في المدى القصير، وذلك لثبات العوامل التي تحدده لأنها عوامل بطيئة التغير أهمها:

- مستوى تقدم الائتمان ودرجة استعمال أفراد المجتمع للتسهيلات التي يقدمها.
- نظام الدفع في المجتمع.
- عادات وتقاليد المجتمع بالنسبة للادخار والاستهلاك.
- حجم الدخل الحقيقي.
- التقدم التكنولوجي في وسائل النقل والمواصلات.

### 2-1-II تحليل نظرية فيشر ومعادلة التبادل:

يحاول أصحاب النظرية إثبات جوهر فكر تهم في توقف القدرة الشرائية للنقود على كميتها، حيث استخدم فيشر معادلته الشهيرة كأداة تحليلية لشرح وتفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار <sup>(2)</sup> وهي كالآتي:  $M.V = P.Q$ .... (1)

حيث:

M: كمية النقود المتداولة

V: سرعة تداول النقود

Q: حجم المعاملات

P: المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار)

<sup>1</sup> - ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2000، ص 83.

<sup>2</sup> - David E. Laider, la demande de monnaie (y) «ories et vérification empiriques), dunod, Paris, 1984, p 70.

لقد ركز فيشر في معادلته على فكرة أن الأفراد يقومون بطلب النقود لتحقيق عدد من المعاملات أو المبادلات أو كمية هذه النقود المطلوبة هي عدد المعاملات مضروبة في المستوى العام للأسعار (Q×P) ولكن هذا المقدار ليس هو الكمية اللازمة في الاقتصاد لأن كل وحدة نقد تسمح بتحقيق عدد معين من المبادلات بفضل تداولها المستمر<sup>(1)</sup> وبالتالي تصبح كمية النقود اللازمة:

$$M = \frac{Q \times P}{V}$$

لذلك يجب أن يكون مجموع المبادلات التي تمت في فترة معينة مساوية لمجموع الإنفاق خلال نفس الفترة. وقد قامت نظرية فيشر على الفرضيات التالية:

- كمية النقود M هي متغير مستقل على باقي المتغيرات وهي تتكون من نقود كتابية ونقود الودائع.
- يعتبر Q حجم المبادلات و V سرعة دوران النقود متغيرات ثابتة في المدى القصير باعتبار أن الاقتصاد في حالة العمالة (\*).
- الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، أي أن دور النقود يكمن في تسهيل عملية المبادلات فقط وهذا ما يسمى بـ "حياة النقود" "La neutralité de la monnaie".
- انصب تحليل هذه النظرية على الفترة القصيرة.
- العرض هو المحدد الأساسي لكمية النقود.
- يعتبر السعر P متغير تابع لكمية النقود  $P = F(M)$
- لكل زيادة في النقود توجه مباشرة للإنفاق (لا وجود للاكتناز) حسب قانون ساي للأسواق "La loi des débouchés".

لم يرق فيشر بإدخال سرعة تداول النقود في النظرية فقط بل حاول التفريق بين النقود القانونية والنقود الائتمانية<sup>(2)</sup> فأصبحت معادلته تكتب على الشكل التالي:

$$M.V + M'.V' = P.Q \dots \dots \dots (1) \text{ حيث}$$

M: تمثل كمية النقود القانونية و V هي سرعة دورانها.

M': تمثل كمية النقود الائتمانية و V' هي سرعة دورانها بواسطة الشيكات.

لقد قدم فيشر استنتاجاً أحادي الجانب، ومفاده أن المستوى العام للأسعار (P) يتوقف على العلاقة بين كمية النقود مضروبة بسرعة تداولها بالقياس إلى الحجم الحقيقي للمبادلات، وبالنتيجة فإن معادلة

<sup>1</sup> - أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1986، ص 114.

\* - الكلاسيك يعتبرون أن الحالة العادية في الاقتصاد هي تشغيل كامل.

<sup>2</sup> - B. Bernier, Y. Simon, « Initiation à la marro économie, Ed Dunod, 2007, p 311.

التبادل تصبح أساسا لنظرية المستوى العام للأسعار، ويستفاد من هذه المعادلة أن هناك ثلاث عوامل

$$M.V = P.Q \rightarrow P = \frac{M.V}{Q}$$

من خلال معادلة السعر P يمكننا بسهولة أن نلاحظ (1):

- إن أي تغيير في كمية النقود يؤدي إلى التغيير في مستوى السعر مع بقاء V و Q ثابتين في المدى القصير:  $\Delta P = \frac{V}{Q} \cdot \Delta M$  ويكون هذا باتجاه طردي (وجود علاقة طردية بين P و M).

- المستوى العام للأسعار يتغير باتجاه عكسي مع حجم المبادلات التي تمت بواسطة هذه النقود.

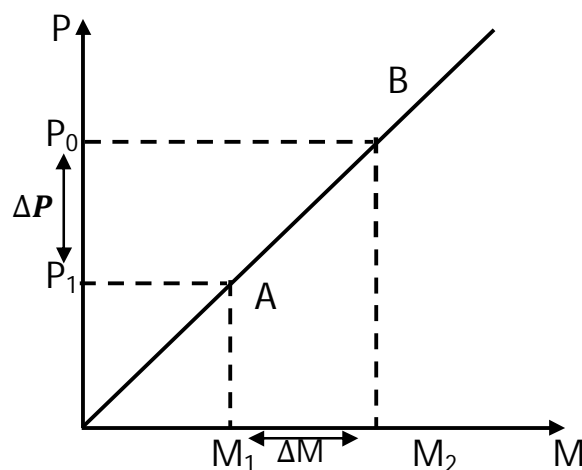
- إن للتغير في سرعة دوران النقود نفس ما للتغير في كميتها من اتجاه الأثر.
- وينفي فيشر أي إمكانية للتأثير المعاكس للقيمة النقدية للمبادلات، حيث يشير إلى أن مستوى الأسعار هو العنصر السالب الوحيد في المعادلة.

بما أن القوة للشرائية للنقد يمكن أن تقاس بمقلوب الرقم القياسي للأسعار، بمعنى أنها تساوي  $\frac{1}{P}$  فإنه من الممكن كتابة المعادلة السابقة (1)، بحيث تبين العلاقة بين كمية النقود وقيمتها (2) كالتالي:

$$\frac{1}{P} = \frac{Q}{M.V} \text{ أو } \frac{1}{P} = \frac{Q}{M.V - M'.V'}$$

ويمكن التعبير عن هذه النظرية بيانيا في الشكل التالي:

منحنى رقم (1-12): العلاقة بين النقود والأسعار



المصدر: ملخصات شوم، مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 205.

<sup>1</sup> - د. بسام حجار، مرجع سابق، ص 242.

<sup>2</sup> - E. Lefeuvre, Marchés financiers la logique du horsord : Rapproche les marché et l'économie pour ne plus subir l'imprévisible ; Ed Eyrolles, 2010, p192.

يبين المنحنى أن ارتفاع كمية النقود من  $M_1$  إلى  $M_2$  بنسبة  $\Delta M = \frac{M_2 - M_1}{M_1}$  أدت إلى انتقال مستوى السعر من  $p_1$  إلى  $p_2$  بنفس النسبة  $\Delta p = \frac{p_2 - p_1}{p_1}$ .

(3-1-II) نظرية دوران الدخل:

نتيجة للصعوبات التي واجهت معادلة التبادل لفيشر عند التطبيق، خاصة فيما يتعلق بمشكلة حجم المبادلات وافترض ثبات عدد المبادلات  $Q$ ، وكذلك مشكلة معدل المعاملات  $P$  الذي لا يعبر حقيقة عن المستوى العام لأسعار<sup>(1)</sup>، فعدلت معادلة التبادل لتأخذ الصيغة التالية:  $M.V = P.Y$  حيث:

$M$ : تمثل الكتلة النقدية كمتغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدية.

$V$ : سرعة دوران الدخل، وهي تعبر عن عدد مرات تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل.

$Y$ : حجم الناتج الحقيقي.

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقد لابد من أن تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع

الكمية المطلوبة منها، حيث يمكن التعبير عن الطلب على النقود بالشكل التالي:  $M_d = \frac{1}{V} \cdot p \cdot y$

وبقسمة طرفي المعادلة على  $p$  نحصل على الكمية المطلوبة الحقيقية من النقود:  $\frac{M_d}{p} = \frac{1}{V} \cdot y$

نستنتج من هذه العلاقة أن كمية النقود المطلوبة الحقيقية تتناسب طرذاً مع الدخل الحقيقي وعكساً مع معدل دوران الدخل.

إن نظرية الدخل تربط في التحليل بين فكريتي الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود، وترى أن تغيير الأسعار يتوقف على الحركات الخاصة بالدخل من سلع وخدمات، حيث يتساوى الدخل الوطني مع الناتج الوطني، فإذا زادت الدخول الاسمية، وبقيت الدخول الحقيقية على حالها، اتجهت الأسعار إلى أعلى، والعكس صحيح إذا زادت الدخول الحقيقية بالنسبة للدخول النقدية.

إذن انطلاقاً من التحليل السابق أصبحت نظرية الدخل تربط بين الأسعار وكل من النقود وسرعة الدخل و الإنتاج، بعدما كانت في معادلة التبادل تربط بين الأسعار والنقود وسرعة التداول وحجم المبادلات، حيث أرجع "Faune Vizer" التغيير في قيمة النقود إلى تغيير العلاقة بين الدخل النقدي والنقد الحقيقي<sup>(2)</sup>. وجاء بعده "Aftalion"، "MEZES" واعتبروا أن مستوى الأسعار يعتمد على التقديرات الفردية السابقة، التي تتوقف بدورها إلى حد كبير على الأسعار في السوق وعلى احتمالات

<sup>1</sup> - د. خليفي عيسى، قيمة النقود، دار النفائس للنشر والتوزيع، سنة 2010، ص 91.

<sup>2</sup> - د. عادل حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 93.

تطور الأسعار مستقبلاً، وبالتالي اعتبر "Aftation" التوقع من العوامل المهمة في التأثير على مستوى الأسعار.

#### 4-1-11) نظرية الأرصد النقدية الحاضرة:

لقد وجه العديد من الاقتصاديين انتقادات لنظرية التبادل، من بين هؤلاء أصحاب نظرية كمبرج: (Alferd Marchale) و (Pijou) و (Robertson) واللذين قاموا بإدخال إصلاحات هامة على معادلة فيشر وأصبحت تسمى بمعادلة الأرصد النقدية<sup>(1)</sup>.

لقد جاءت هذه النظرية بمحاولة تغطية النقص التي تميزت به نظرية فيشر، والذي يتعلق بإهمالها للطلب على النقود حيث اعتبرت أن التغيير في كمية النقود يكون من جانب العرض فقط، وأنه هو المحدد الأساسي لقيمة النقود، واعتبرت أيضاً أن الطلب على النقود ثابت لأنه طلب مشتق ومرتبب باحتياط الفرد، ودور النقود هنا يقتصر على تسهيل المبادلات.

تنبه اقتصاديو هذه النظرية إلى مسألة السيولة والعلاقة بين حجم الأرصد النقدية الحاضرة ومستوى الأسعار، وقد أدخلوا وضيفة ثابتة للنقود إضافة إلى أنها وسيط للتبادل تتمثل في دورها كمخزن للقيمة، ومن هنا ينشأ طلب آخر للنقود بالنظر إلى وظيفتها الثانية وهو طلب الأفراد للأرصد النقدية السائلة<sup>(\*)</sup>، وهذا ما سماه مارشال بـ "التفضيل النقدي".

• **التفضيل النقدي:** هو من أهم التعديلات التي جاءت به نظرية كمبرج حيث وضع مارشال أن هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد الاحتفاظ بها على شكل نقد حاضر (تفضيل حاضر)، ومن هنا جاءت هذه النظرية لتوضيح العلاقة بين التفضيل النقدي أو الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة أو الدخول النقدية للأفراد من جهة أخرى، وبالتالي الطلب للنقود بالنسبة لمارشال يعود بصفة أساسية إلى دافع الدخل، وهذا ما يعني لجوء الأفراد إلى الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل سائل لمواجهة نفقاتهم في المستقبل، ويتغير هذا الجزء أو النسبة المحتفظ بها مع تغير مستوى الدخل<sup>(2)</sup>.

يمكننا الحصول على معادلة كمبرج للطلب على النقود انطلاقاً من معادلة التبادل:

$$M.V=P.Q \text{ بتعويض حجم المبادلات } Q \text{ بحجم الدخل الحقيقي فنحصل على:}$$

$$M.V = P.Y \rightarrow M = P.Y \cdot \frac{1}{V}$$

<sup>1</sup> - D. Manoury, Des délices de l'inflation aux affres de la déflation, une lecture kénésienne de la crise, publication des universités de rouen et du harve, 2009, p 181.

\* - يلعب الطلب على النقود في هذه النظرية دوراً هاماً في تحديد المستوى العام للأسعار.

<sup>2</sup> - H. Temmar, les explication théorique de l'inflation, opu. 1996, p 35.

حيث تمثل النسبة  $\frac{1}{V}$  نسبة التفضيل النقدي ويرمز لها بـ  $K$  ونلاحظ أن العلاقة بين التفضيل النقدي وسرعة دوران النقود هي عكسية (1).

وتصبح معادلة كمبردج النهائية كالتالي:  $M_d = P.Y.K$

حيث:

$M_d$ : الطلب على النقود

$P$ : المستوى العام للأسعار

$Y$ : حجم الدخل الحقيقي

$K$ : نسبة التفضيل

وأهم الافتراضات التي قامت عليها هذه النظرية هي:

- $(K)$  ثابت في المدى القصير نظرا لكونه يتحدد بنظام الدفع وبنية الجهاز المصرفي والاقتصادي تماما كما هو الشأن بالنسبة لسرعة دوران النقود.
- ثبات حجم الدخل الحقيقي في المدى القصير.

نلاحظ أن هذه النظرية لم تتعد كثيرا عن افتراضات نظرية فيشر، التي بدورها كانت تقوم على افتراضات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود. وقد حاولت هذه النظرية كما فعل فيشر من قبل برهنة تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار، إلا أنهم اعتبروا أن الطلب على النقود قد ينشأ نتيجة قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل، كما قد ينشأ هذا الطلب بالنظر إلى وظيفة النقود كمخزن للقيمة (2).

وتحدد القوة الشرائية للنقود حسب نظرية كمبردج كالتالي:  $\frac{1}{P} = \frac{K.Y}{M_d}$

ومن الواضح أن هناك ترابط بين  $(K)$  وسرعة دوران النقود، حيث  $K = \frac{1}{V}$  فإنه من الممكن إعادة معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة ( $M=KPY$ ) إلى معادلة التبادل وذلك بإحلال  $\frac{1}{V}$  مكان  $K$ .

$$M = MPY = \frac{1}{V}(PY) \rightarrow M.V = P.Y$$

• العلاقة بين متغيرات معادلة كمبردج:

- ✓ يرتبط التفضيل النقدي عكسيا مع المستوى العام للأسعار، حيث أنه إذا زاد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها سائلة سوف يؤثر هذا على إنفاقهم وبالتالي تقل كمية النقد المتداولة مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس صحيح (3).  $(\downarrow P = \frac{M_d}{\uparrow K.Y})$

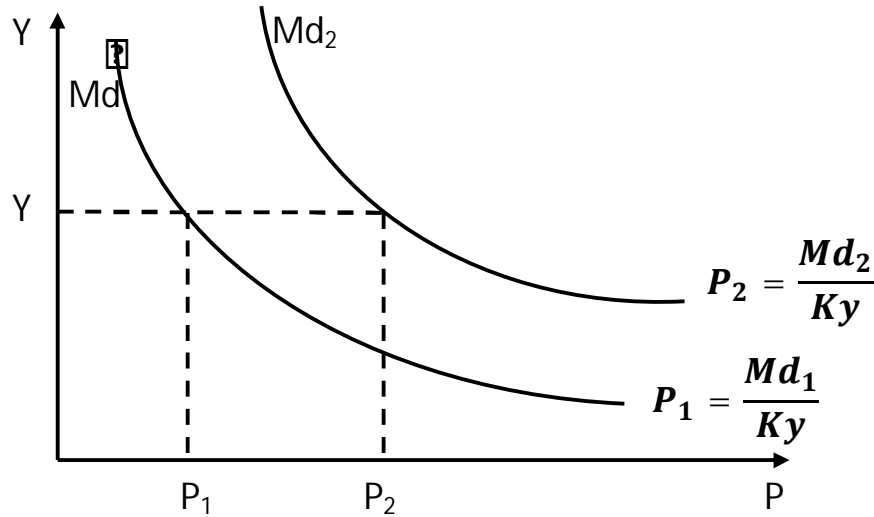
<sup>1</sup> - J. L. Bailly, G. caire, A Figliuzzi, V. lelièvre : Economie monétaire et financière, Ed Bréal, 2006, p 262.

<sup>2</sup> - Josephe Stiglitz, économie monétaire, Economica, Paris, 2005, p 09.

<sup>3</sup> - Sylvie Diatkine, Théories et politiques monétaire, Armand colin éditeur Paris, 1995, p 59.

✓ من خلال معادلة كمبرج نلاحظ أن التغيير في كمية النقود ينعكس فقط على المستوى العام للأسعار مع بقاء  $K$  و  $Y$  ثابتين في المدى القصير، حسب المنحنى التالي.

منحنى رقم (1-13): تأثير تغير كمية النقود على المستوى العام للأسعار



المصدر: د. عادل حشيش، مرجع سابق، ص 99.

من خلال المنحنى نلاحظ أنه إذا كان  $Y$  هو مستوى الدخل الحقيقي و  $M_{d1}$  هي كمية النقود المطلوبة، فإن مستوى العام للسعر هو  $P_1$ . وإذا أصبحت لسبب أو لآخر كمية النقود  $M_{d2}$  وبما أن الدخل لا يمكنه الزيادة نظراً لوجود الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل، فإن السعر سيرتفع ليصبح  $P_2$ . وهذا يثبت العلاقة الطردية بين السعر  $P$  وكمية النقود  $M$ .

ويتحقق التوازن في سوق النقد في النموذج الكلاسيكي بتساوي عرض النقود  $M_s$  (وهو متغير

خارجي تحدده السلطات النقدية) مع الطلب على النقد ( $M_d$ ) حيث:  $M_s = M_d = M_o$

$$\text{أي: } M_s = M_d + K \cdot P \cdot Y = \frac{1}{V} \cdot P \cdot Y \rightarrow \text{التوازن بالقيم الاسمية}$$

$$\rightarrow \text{التوازن بالقيم الحقيقية} \frac{M_s}{P} = \frac{M_d}{P} = \frac{K \cdot Y}{P} = \frac{1}{V} \cdot Y$$

II-1-5) نظرية Pijou (بيجو):

تخضع قيمة النقود عند بيجو للظروف العامة المتعلقة بالطلب والعرض، فهو يقابل طلب النقود بعرض هذه النقود ويحدد قيمتها، ويعتبر بيجو أن الفرد يحاول أن يوفق بين اعتبارات الأمان والسيولة التي تدعوه للاحتفاظ بالنقود لديه كاحتياطي، فالمسألة عند بيجو في مقدار الدخل، والجزء الذي يدخره الأفراد من هذا الدخل. وقد استخلص بيجو من هذه الفكرة ما يطلق عليه بأثر الأرصدة الحقيقية أو

"أثر Pijou"<sup>(1)</sup> وهي الفكرة التي طوّرت فيما بعد من طرف (Patin Kin)، وتتمثل هذه الفكرة في أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة التي يحتفظ بها الأفراد، لذلك يرغب الأفراد في زيادة قيمة الأرصدة الحقيقية لديهم لكي يعيدوا التوازن السابق قبل زيادة الأسعار، أما في حالة انخفاض الأسعار فسيحدث العكس، إذ أن الطلب سيتوقف على القيمة الحقيقية للأرصدة بحوزة الأفراد، ومن تم يرتبط ذلك بالمستوى العام للأسعار<sup>(2)</sup>.

إن التعرف على الأرصدة الحقيقية يتطلب التفريق بين أسباب زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنفاق عند الدائنين وانخفاضه عند المدنين، وبذلك يظهر الأثر الحقيقي للأسعار إذا كان الأثر على الدائنين أكبر من الأثر على المدنين<sup>(3)</sup>.

وبالتالي إذا كان مصدر زيادة النقود هو الإصدار النقدي للبنك المركزي (نقود خارجية)، فإن أثر الأرصدة الحقيقية سيكون موجودا وواضحا، إذا كان مصدرها هو مديونية القطاعات الخاصة فيما بينها (نقود داخلية)، فإن أثر الأرصدة الحقيقية سيكون محدودا وغير واضح.

من خلال ما سبق يتبين أن نظرية كمبرج تتميز عن نظرية كمية النقود بما يلي:

1. تهتم بتوزيع الدخل على الاستهلاك والادخار  $Y=C+S$ ، وتستند إلى أرقام نفقة المعيشة.
2. تركز الاهتمام حول تقديرات الأفراد وأعمال المشروعات عندما تبحث عن الاحتياطي النقدي دون اللجوء إلى الحديث عن سرعة التداول.

سنقوم بواسطة مقارنة بسيطة بإظهار أوجه الاختلاف بين نظرية فيشر ونظرية كمبرج:

#### الجدول رقم (1-2): مقارنة بين نظرية فيشر ونظرية كمبرج

نظرية فيشر	نظرية كمبرج
- العرض هو المحدد الأساسي للسعر P	- الطلب يلعب دور مهم في تحديد السعر P
- اعتبار النقود وسيط للتبادل فقط	- إضافة وظيفة ثابتة وهي مخزن للقيمة
- اعتمدت على فكرة سرعة دوران النقود	- اهتم بفكرة التفضيل النقدي
- لا وجود للاكتناز أي كل ما يدخر يستثمر	- نبه إلى وجود ظاهرة الاكتناز
- حاولت تحديد الكتلة النقدية اللازمة في الاقتصاد	- تحدد الكمية التي يرغب الفرد في الحصول عليها

المصدر: من إعداد الطالبة.

<sup>1</sup> - ناظم محمد نوري، مرجع سابق، ص 256.

<sup>2</sup> - M. de Mourgues, Macroéconomie monétaire, Ed Economica, 2000, p 296.

<sup>3</sup> - ناظم محمد خوري الشمري، مرجع سابق، ص 243.



رغم أن نظرية كمبرج تعتبر أكثر تطوراً وقبولاً من نظرية فيشر للمبادلات، إلا أنها لا تعتبر متكاملة طالما لا تعترف بأثر المتغيرات الاقتصادية في الطلب على الأرصدة النقدية، بل تفترض ثباتها في المدى القصير.

ولكن النظريتين تبحث نفس الظاهرة وتصل إلى نفس النتيجة، وهي أن التغيير في كمية النقود سواء كان هذا التغيير من جانب العرض<sup>(1)</sup> (حسب فيشر) أو الطلب (حسب مارشال) يؤدي إلى التغيير في الأسعار.

## 2-11) تقييم نظرية كمية النقود:

منذ ولادة نظرية الكمية وجدت لها اقتصاديين معارضين، وقد كانت محاطة بانتقادات كثيرة ولكن لم تستطع القضاء على أفكار ومبادئ هذه النظرية بشكل كامل وذلك لعدة أسباب<sup>(2)</sup>:

- تقوم هذه النظرية على إيجاد علاقة مباشرة وتناسبية بين كمية النقود والسعر، حيث عندما تبلغ السلطات النقدية في إصدار النقود تحدث تغيرات كبيرة في الأسعار، وهنا تجد النظرية تطبيقاً كاملاً وفوري لها. وهي بذلك تقوم بإعطاء حل للحد من تغيرات الأسعار وهو التحكم في كمية النقود المصدرة.
- لقد كانت الظروف السائدة تلك الفترة مطابقة مع أفكار ومبادئ هذه النظرية، وهذا ما أدى إلى قبولها بشكل كبير (نجحت في تفسير الواقع الاقتصادي).
- لقد استعملت هذه النظرية المعطيات الحسابية والبيانية لتسهيل فهم أفكارها، حيث أدخلت معادلات رياضية لتوضيح العلاقة بين كمية النقود والأسعار، وبالتالي هي نظرية علمية بحثه.

أهم الانتقادات القديمة التي تعرضت لها نظرية الكمية في تلك الفترة:

- (William Petty) 1662: أشار إلى عدم صحة هذه العلاقة، وكان يعتقد أن انخفاض قيمة النقود أي ارتفاع المستوى العام للأسعار لا يرجع إلى تضخم كمية النقود وإنما إلى انخفاض تكلفة إنتاج هذه النقود.
- (Toock) 1840: قال أن تغيرات الأسعار لا ترجع إلى كمية النقود، بل إلى الطلب الكلي للسلع إذا زاد الطلب على السلع مع بقاء كميتها ثابتة (عرض) تزيد أسعارها لتحقيق التوازن.

<sup>1</sup> - مصطفى رشدي شبيخ، الاقتصاد النقدي والمصرفي، طبعة الدار الجامعية سنة 1985، ص 105.

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 120.

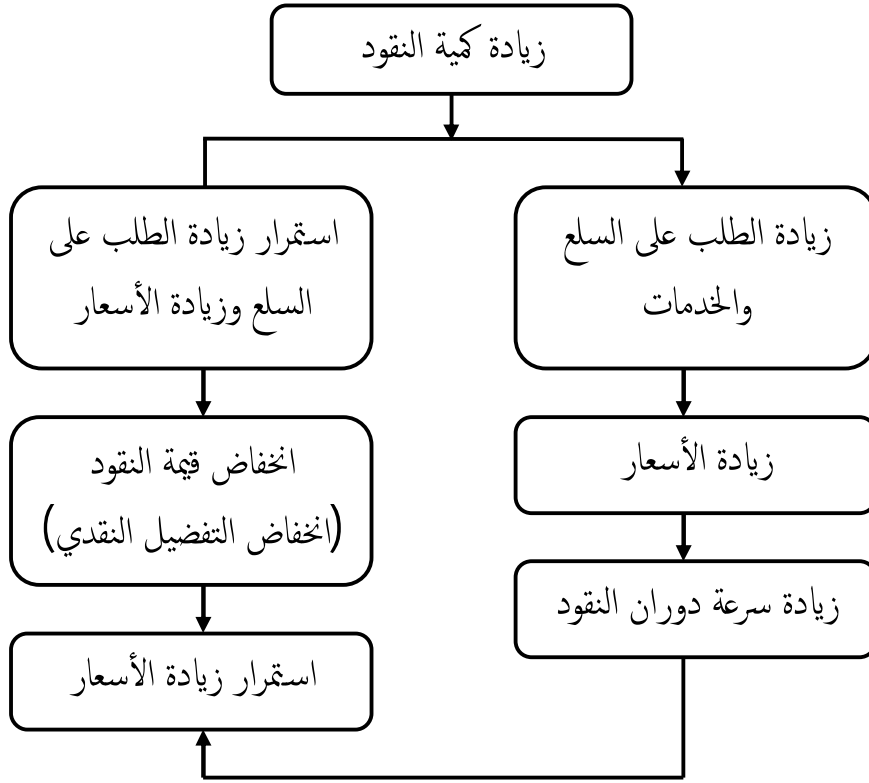
- (Visckel) 1898: يشير في كتابه "الفائدة والسعر" إلى الارتباط الموجود ما بين حركة الفائدة وحركة الأسعار، ويقول أن معدل الفائدة هو سعر استخدام رؤوس الأموال فإذا انخفض سيزيد الاستثمار (طلب على سلع إنتاجية)، وبالتالي ترتفع الأسعار.

كل هذه الانتقادات لم تستطع إلغاء أهمية نظرية الكمية في تلك الفترة، ولكن بوقوع أحداث الكساد العالمي الذي حصل في الو.م.أ سنة 1929 وانتقاله إلى أوروبا ومنه إلى العالم، أدى إلى ظهور عيوب الفلسفة الاقتصادية للنظرية الكلاسيكية وكانت هذه التجربة هي البداية في إظهار تطور نظرية الكمية وجاءت بعدها تجربة التضخم النقدي الجامح في الصين في فترة (1937 - 1948) لتؤكد عدم صلاحية فروض هذه النظرية.

- **الكساد العالمي (1929 - 1933):** لقد تعرض الاقتصاد الأمريكي إلى ظاهرة الانكماش الاقتصادي وكساد السلع وانخفاض أسعارها وبالتالي لجأت الحكومة الأمريكية إلى تمويل عجزها عن طريق زيادة الإصدار النقدي بهدف زيادة الطلب على النقود لاتمام المبادلات، وبالتالي زيادة حجم المعاملات وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانتعاش الاقتصاد من جديد (حسب المنطق الكلاسيكي)، ولكن قد حصل العكس أي انكماش حجم المعاملات وانخفاض أكبر في الأسعار<sup>(1)</sup>. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على النقود لإتمام المعاملات وتبعه انخفاض معدل سرعة دوران النقود، وبذلك نرى أن زيادة كمية النقود لم تؤدي إلى زيادة في الأسعار كما افترضت نظرية الكمية، بل أدت إلى انخفاض أكبر في الأسعار.
- **التضخم النقدي في الصين (1937 - 1948):** حصل في الصين عكس ما تعرض إليه الاقتصاد الأمريكي، حيث زادت كمية النقود المتداولة وارتفعت الأسعار ولكن بمعدل أكبر وأسرع من زيادة النقود، وقد نتج عن ذلك زيادة في سرعة دوران النقود وهذا راجع لانخفاض الطلب المباشر على النقود (التفضيل النقدي)، وارتفاع الإنفاق النقدي والسبب في ذلك توقع الأفراد لارتفاع أكبر في الأسعار وهبوط أكبر في قيمة النقود (تضخم جامح)، ونستطيع أن نوضح ذلك بالرسم الإيضاحي التالي:

<sup>1</sup> - Salah Mauhoubi, crise financière Mondiale et enjeux de la Guerre des monnaies, office des publications universitaires, Alger, 2011, p 15.

الشكل رقم (1-4): ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب وسرعة تداول النقود



المصدر: بلغزور بن علي، مرجع سابق، ص 22

نستنتج إذن أن زيادة كمية النقود لم تكن السبب الوحيد لارتفاع الأسعار، بل هناك سبب آخر وهو زيادة الطلب على السلع وهذا عكس ما افترضته النظرية الكلاسيكية من ثبات سرعة دوران النقود وثبات حجم المبادلات.

• تجربة مصر خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945): لقد مرت مصر في هذه الفترة بمرحلتين:

- خلال المرحلة الأولى ظلت سرعة دوران النقود ثابتة بالرغم من زيادة كمية النقود المتداولة.
- وفي المرحلة الثانية، قد انخفضت سرعة دوران النقود بالرغم من زيادة كمية النقود، والتي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من الزيادة في كمية النقود، ولكن بدلا من أن يتزايد طلب الأفراد على السلع والخدمات لتوقعهم حدوث زيادة أكبر في الأسعار، حدث العكس بمعنى أن هذا الوضع أدى إلى زيادة طلب الأفراد على النقود كأصل سائل (تفضيل السيولة) وهذا أدى إلى انخفاض سرعة دوران النقود (سبب زيادة الميل إلى الاكتناز).

وهنا نشير إلى أن التحليل النقدي يجب أن لا يركز اهتمامه على التغيير في كمية النقود فقط، باعتبارها المؤثر الوحيد على المستوى العام للأسعار، بل ينبغي أن ينصب على سرعة دوران النقود والتي تعكس لنا اتجاه الإنفاق الجاري وأثره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

- مرورا بهذه التجارب نجد أن أهم نقائص وعيوب هذه النظرية تتمثل فيما يلي:
- مبدأ حيادية النقود: واعتبار أن أثر النقود على الحياة الاقتصادية يتجسد في تأثيرها على المستوى العام للأسعار فقط، وقد رفض بعض النقاد هذا المبدأ وأكدوا أن النقود تلعب دورا هاما في تأثيرها على جميع القطاعات الاقتصادية.
  - العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار: وقد تعرضت هذه الفكرة لعدة انتقادات:
    - كمية النقود ليست هي السبب الوحيد الذي يؤدي إلى تغير الأسعار، بل هناك أسباب مختلفة تؤثر على هذا الأخير، وقد تكون هذه الأسباب حقيقية بعيدة عن العوامل النقدية (مثل تغير التكاليف وخاصة الأجور).
    - اعتبار المستوى العام للأسعار متغير تابع وهذا فرض خاطئ حسب رأي بعض النقاد أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه، بل هي علاقة قابلة للانعكاس.
    - يشير بعض الاقتصاديين إلى أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست تناسبية، أي أن التغير في كمية النقود نسبة معينة لا يؤدي بالضرورة إلى التغير في الأسعار بنفس النسبة (وهذا ما حصل في الصين)
  - رفض افتراض النظرية بثبات الحجم الحقيقي للإنتاج وسرعة دوران النقود، يفترض الكلاسيك ثبات حجم المعاملات نتيجة لوجود الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإذا لم يكن الاقتصاد في حالة العمالة الكاملة (وجود بطالة) يعني هذا وجود طاقات إنتاجية معضلة، فأى زيادة في كمية النقود لن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بل إلى زيادة حجم التشغيل والإنتاج.
  - يمكن أيضا لسرعة دوران النقود أن تتغير يتغير حجم المعاملات وتغير ظروف السوق، وقد رفض بعض النقاد ثبات هذا العامل ويشيرون أنه عامل قابل للتغير، فزيادة كمية النقود ترتفع الأسعار وبالتالي يزيد الأفراد من إنفاقهم خوفا من زيادة ارتفاع الأسعار.
  - لا تعطي هذه النظرية لظاهرة الاكتناز مكانا في النموذج الاقتصادي، حيث تستبعد هذه النظرية عامل الزمن والتوقعات من الدراسة، وذلك لافتراضها أنه لا يوجد ادخار بدون فائدة أي لا وجود للاكتناز (المدخرات لا تستثمر ولا تعود بالفائدة)، وهذا ناتج عن اعتبار النقود مجرد صورة فقط وليس أداة للوفاء بالالتزامات المستقبلية.
  - رفض فكرة النظرية التي تقول أن سعر الفائدة يتحدد بتفاعل الادخار والاستثمار: اعتبار هذه النظرية أن الادخار والاستثمار عاملين مستقلين عن بعضهما ناتج عن افتراض ثبات حجم الدخل، وبالتالي عدم تأثيره على الادخار. وبذلك يمكننا القول أن الادخار والاستثمار ليسا مستقلين، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليهما في تحديد السعر.

## (III) النقود والأسعار عند النيوكلاسيك néoclassic :

تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية امتداد للمدرسة الكلاسيكية، لأنها تؤمن بالليبرالية كمنطق للنشاط الاقتصادي، وهذا الامتداد لا يقتصر على الجانب المذهبي فحسب (الحرية الاقتصادية)، بل يشمل أيضا جانب التحليل سواء فيما يتعلق ببناء التحليل على جانب العرض، أو فيما يتعلق بإغفال دور النقود في الاقتصاد، حيث ضلت فرضية الانفصام مهيمنة على تحليلهم (خاصة الجيل الأول منهم) وأفضل دليل على ذلك "النموذج الوالراسي" الذي اعتبر النقد سلعة كباقي السلع. هذا لا يمنع من وجود بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين رفضوا فكرة "حيادة النقد"، وحاولوا تزواج بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي مثل الاقتصادي الأمريكي "Don Patinkin" والاقتصادي السويدي "Wicksell"، إضافة إلى أنهم عمّقوا البحث في نظرية الفائدة بعدما كانت مهملة من طرف الكلاسيك.

## 1-III) نظرية "Don Patinkin":

بدأ "Patinkin" (\*) فكرته بانتقاد تحليل النظرية الكلاسيكية والمتمثل في الانفصام (Dichotomie) الحادث في تكون الأسعار، والفصل بين النظرية الحقيقية والنظرية النقدية أي بين عملية تشكل الأسعار النسبية ومستوى العام للأسعار. حاول Patinkin في كتابه "النقد، الفائدة والأسعار" دمج النظريتين، وأقر بوجود علاقة بين العالم الحقيقي في الاقتصاد والعالم النقدي.

ولقد كشف "Patinkin" عن تناقض منطقي في التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق في العلاقة بين النقد والأسعار (1)، ويتمثل ذلك في التناقض بين نظريتهم في (القيمة-العمل) وإهمال القيمة الحقيقية للنقد (الأسعار النقدية)، وبين نظريتهم في كمية النقود، والتي تدل على أن أي إنفاق إنما يخضع للقيمة الحقيقية للنقد المتاح لدى الأفراد. وبذلك فهم يتحدثون عن أسعار نسبية وأخرى نقدية في نفس الوقت. ومن أجل توضيح ذلك ينطلق Patinkin من التمييز بين مفهومين للنقد: نقد حسابي، وهو شيء مجرد يستعمل فقط كوحدة للحساب، ونقد ورقي، وهو النقد الذي له وجود حقيقي ويستعمل كوسيط في المبادلات ومخزن للقيمة وهذا الأخير هو محل الاهتمام في التحليل الاقتصادي، في حين أن النوع الأول وهو عبارة عن وحدة مجردة للحساب، وبالموافقة بين هذين النوعين من النقد ينتج لدينا نوعين من الأسعار: "الأسعار الحسابية" و"الأسعار النقدية أو الأسعار المطلقة".

حسب النظرية الكمية، إذا استخدمنا النقود أكثر من مرة في التداول، تتضاعف الأسعار، في حين تغير الأسعار يتطلب أولا تغير العرض أو الطلب، واللذان يحددان في الاقتصاد الحقيقي مسبقا،

\* - ولد Don Patinkin في شيكاغو سنة 1922، وهو من أصل إسرائيلي، كان أستاذا بجامعة شيكاغو.

<sup>1</sup> - د. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 67.

أي قبل استعمال النقود، بمعنى أن النقود ليست سببا في تغير العرض والطلب، وهذا يدفعنا لطرح الأسئلة التالية:

- ✓ لماذا لا تؤثر كمية النقود على العرض والطلب؟ ولماذا يؤدي استعمال كمية أكبر أو أقل للنقود إلى تغير الأسعار؟
- ✓ إذا تم تحديد جميع الأسعار في الاقتصاد الحقيقي قبل استعمال النقود، كيف تتغير الأسعار نتيجة استعمال كمية أكبر أو أقل للنقود؟
- أثر النقدية الحقيقية (L'effet d'encaisses réelles) Patinkin:

لا تمثل النقود وسيلة للتبادل فقط. يهتم الأفراد بالقدرة الشرائية للسيولة النقدية أيضا. يمثل التحصيل الحقيقي النقدي قيمة النقود المحتفظ بها من طرف الأفراد مع الخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار حسب العلاقة:  $\frac{M}{P}$ ، حيث  $M$ : الكتلة النقدية  $P$ : المستوى العام للأسعار

الارتفاع في مستوى الأسعار يؤدي إلى الانخفاض في القيمة الحقيقية للنقود المتاحة عند الأفراد، ففي حالة ارتفاع الأسعار من  $P_1$  إلى  $P_2$ ، فإن التحصيلات الحقيقية تنتقل من  $\frac{M_1}{P_1}$  إلى  $\frac{M_1}{P_2}$ . وهذا الانخفاض في قيمة التحصيل الحقيقي يقود إلى طلب أقل على السلع، ويفضل الأفراد الاحتفاظ بأصول نقدية، وانخفاض الطلب يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار والعودة إلى مستواها الأول.

في حالة انخفاض الأسعار، يقود ارتفاع التحصيلات الحقيقية إلى ارتفاع الطلب على السلع وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار من جديد<sup>(1)</sup>.

هذه الآلية تجيب على التساؤلات السابقة لـ "Patinkin". إذن تغيرات العرض والطلب يؤدي إلى تغير الأسعار وبالتالي يوجد ارتباط بين كمية النقود والعرض والطلب على السلع.

يبين "أثر النقد الحقيقي" بوجود علاقة بين القيمة الحقيقية للنقود المتوفرة لدى الأفراد وبين الطلب على السلع الاستهلاكية.

### III-2) نظرية "Wicksell":

لقد قام ويكسل بشرح النظرية النقدية من خلال كتابه "الفائدة والأسعار" والذي صدر سنة 1898 باللغة الألمانية، وظل هذا الكتاب غير معروف تماما إلى أن ترجم إلى اللغة الانجليزية سنة 1936. ولقد تزامن ذلك مع ظهور كتاب كينز سنة 1936 "النظرية العامة لكينز"، حيث أنه يوجد

<sup>1</sup> - Gérard Bramoullé, Dominique Augey, économie monétaire, Editions Dalloz, 1998, p 232.

تشابه كبير بين النظرية الكينزية والتطورات الفكرية التي أحدثها فيكسل، فلقد قيل أن كينز قام بنقل ونسخ أفكار ويكسل وأن كل مجد وفخر منسوب إلى كينز ينبغي أن يكون منسوباً إلى ويكسل.

### III-2-1) نظرية النقود لويكسل:

لقد طور ويكسل العلاقة بين النقود ومستوى الأسعار بعد الكلاسيك، فاعتبر أن العلاقة بينهما هي علاقة غير مباشرة من خلال تأثير كمية النقود على أسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على المستوى العام للأسعار، وتتمثل الآلية غير المباشرة التي تربط النقد بالأسعار في الفكرة التي تقول أنه لا يمكن تحقيق أي توازن في اقتصاد يتضمن أصولاً غير نقدية، إلا إذا كان معدل الفائدة في أسواق رؤوس الأموال مساوياً لمعدل ربحية رأس المال في أسواق السلع، فإذا حدثت زيادة في الكتلة النقدية بسبب التوسع في الائتمان، أدى ذلك إلى زيادة في عرض الأموال المعدة للإقراض وهو ما يؤدي بدوره إلى تخفيض معدل الفائدة في السوق ليصبح أقل من ربحية رأس المال، وهذا الانخفاض في معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على رؤوس الأموال (الطلب على القروض)، ويستمر هذا الارتفاع حتى يصبح الطلب على رؤوس الأموال أكبر من المعروض منه، فترفع البنوك أسعار الفائدة. وهكذا يتحقق التوازن من جديد، والنتيجة من هذا التحليل هي أن معدل الفائدة عند التوازن يكون مستقلاً عن كمية النقد المتداول، ذلك أن آلية معدل الفائدة تبرز عند الاختلال لتعيد سوق رأس المال إلى وضعه التوازني.

### III-2-2) تحليل "Wickcell" لسعر الفائدة:

حسب النظرية النقدية، فإن ارتفاع معدل الفائدة يقلل من طلب القروض من طرف المستثمرين، وبالتالي توقف النشاط الاقتصادي وانخفاض المستوى العام للأسعار، والعكس، انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار وزيادة تنمية الشركات، وبالتالي ارتفاع الأسعار. ولكن الملاحظات الواقعية تبين عدم صحة فرضيات هذه النظرية، أي أنه لا يوجد علاقة عكسية بين معدل الفائدة والأسعار (معدل التضخم)، وإنما العكس (وجود علاقة طردية)، أي أن فترات ارتفاع (أو انخفاض) معدل الفائدة تتزامن مع ارتفاع (أو انخفاض) مستوى الأسعار<sup>(1)</sup>.

اصطدم ويكسل بهذه الإشكالية وقد حاول أن يأخذها بعين الاعتبار في أعماله من خلال كتابه "الفائدة والأسعار"، حيث ركز اهتمامه على دراسة المستوى النسبي لأسعار الفائدة، وليس مستواها المطلق، فالأسعار ترتبط بالفرق بين المعدل الطبيعي للفائدة (الذي يتحدد تبعاً للمعدل المتوقع للأرباح) وبين معدلها النقدي (المعدل السوقي)، وبذلك يكون للبنك المركزي تأثيره العام على مستوى

<sup>1</sup> - Alexandre Tobon, L'équilibre et le processus d'ajustement dans la théorie de Wickcell, Phare, université de paris \_ Nanterre, p02.

الأسعار من خلال توجيهه لسعر الخصم. وبالتالي قدم ويكسل سعيرين للفائدة، سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الطبيعي.

**أولاً - معدّل الفائدة النقدي:** يتحدد سعر الفائدة على مستوى السوق النقدي بتلاقي كل من العرض والطلب ولكن إذا لم يكن هناك سوق نقدي بالمعنى الحقيقي، فإن سعر الفائدة يتحدد بقرار من السلطات النقدية، أي أن السعر النقدي للفائدة هو سعر ارادي ومحتمل، والفرد هو الذي يقوم بتحديدده. اعتبر ويكسل أن معدّل الفائدة النقدي السلطات النقدية للمواءمة بين عرض الأرصدة القابلة للإقراض وكذلك عرض المدخرات الاختيارية، حيث أن الأولى تتوقف على الثانية، ولكن قد لا يسيران في نفس الاتجاه ولذلك يستطيع هذا المعدّل العمل على تحقيق التوازن بينهما (1).

**ثانياً - المعدّل الفائدة الطبيعي:** تعتبر هذا المعدّل عكس المعدّل النقدي أو المصطنع، فهو معدّل التوازي لفائدة رأس المال. فإذا كان الأفراد هم الذين يصنعون الأموال، إلا أن توظيف هذه الأموال يحقق لها إنتاجية سواء كانت متزايدة أو متناقصة، ومن تم فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال هي المحدد الأساسي لمعدّل سعر الفائدة الطبيعي، وذلك لأن العوامل التي تحدد الإنتاجية الحدية هي القوى الطبيعية للسوق والمتعلقة بالعرض والطلب.

يحدث التوازن النقدي في حالة تعادل المعدّلين (وهي حالة صعبة)، والذي يضمن استقرار الأسعار ويكون في هذه الحالة عرض = طلب الادخار. وفي حالة التعارض بين قرارات الفرد وقوى السوق تظهر المشكلة الاقتصادية، وهنا تحدث الفجوة بين المعدّلين، والتي تحدد حجم الطلب على الائتمان المصرفي، فإذا كان معدّل الفائدة على القروض أقل من معدّل الفائدة الطبيعي فإن عائد رأس المال يكون أكبر من تكلفة خدمة الدين النقدي، ومن ثم يحدث توسع في المشروعات الاستثمارية التي تساعد على تعظيم الربح، وبالتالي ترتفع الأسعار وتظهر الضغوط التضخمية.

والعكس، إذا كان معدّل الفائدة النقدي أكبر من معدّل الفائدة الطبيعي ينخفض الاستثمار بسبب ارتفاع تكلفته، وبالتالي انخفاض الأسعار والدخول في فترة ركود اقتصادي. تحقيق التوازن النقدي مرتبط بتوفر ثلاث شروط (2) مهمة:

- تساوي المعدّل الطبيعي والمعدّل النقدي ( $R_m = R_n$ )
- طلب الادخار = عرض المدخرات أي الاستثمار = ادخار ( $I = S$ )
- استقرار الأسعار، بمعنى معدّل التغيرات الأسعار عبر الزمن مساوي للصفر ( $P=0$ )

<sup>1</sup> - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل للأخطار مشكلات الرأس مالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، 1997، ص 368.

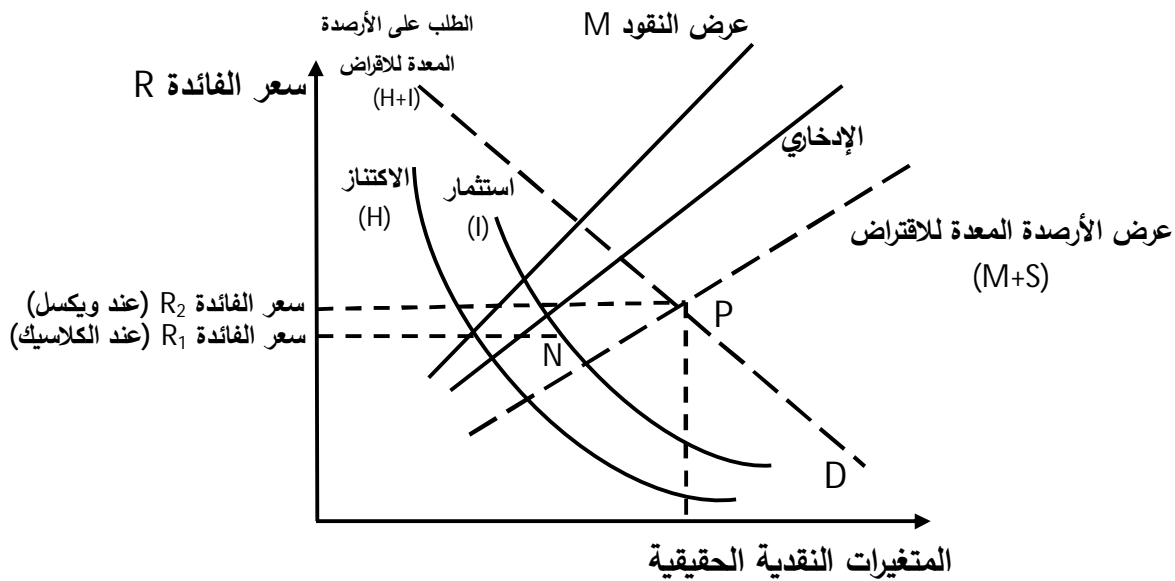
<sup>2</sup> - R. Fillieule, l'école autrichienne d'économie : une autre hétérodoxie, Ed Presse université, Septembre 2010, p 147.



وفي هذه الحالة يكون سعر الفائدة للتوازن النقدي سعر محايد بمعنى أن قيمة معدل الفائدة هي نفسها لا تتغير إذا ما انتقلنا من الاقتصاد النقدي إلى اقتصاد مقايضة، والعكس (أي أن النقود هي غطاء للمعاملات الحقيقية فقط).

السعر النقدي > السعر الطبيعي ← استثمار < ادخار ← ارتفاع الأسعار ← التضخم  
السعر النقدي < السعر الطبيعي ← استثمار > ادخار ← انخفاض الأسعار ← ركود

المنحنى رقم (1-14): التوازن النقدي عند ويكسل



المصدر: بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 36.

حيث الجمع الأفقي للمنحنيين (H+I) يعطينا منحنى الطلب على الأرصدة المعدة للاقتراض، وهو منحنى مرن وله علاقة عكسية بسعر الفائدة. والجمع الأفقي للمنحنيين (M+S) يعطينا منحنى عرض الأرصدة المعدة للاقتراض، وهو منحنى مرن ذو علاقة طردية بسعر الفائدة. وتمثل النقطة (N) نقطة توازن حسب النظرية الكلاسيكية ويكون عندها سعر الفائدة التوازني (R<sub>1</sub>) أما النقطة (P) فهي نقطة التوازن لنظرية ويكسل ويكون عندها سعر الفائدة التوازني (R<sub>2</sub>).

III-2-3) مقارنة أفكار ويكسل مع أفكار بعض الاقتصاديين:

بين ويكسل والتقليديين: عرض ويكسل صورة متطورة لنظرية كمية النقود تبين أن العوامل النقدية لا تؤثر في مستوى الأسعار بصورة مباشرة، كما كان يعتقد الكلاسيك، وإنما تؤثر فيه عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة، أما النظرية الكمية القديمة تؤكد أن زيادة كمية النقود مع ثبات سرعة تداولها وحجم المعاملات والدخل. (وفي حالة التشغيل الكامل)، سوف ترفع الأسعار بنفس النسبة. لأن

زيادة كمية النقود تؤدي إلى وجود أرصدة عاطلة من النقود لدى الأفراد، مما يحفزهم على زيادة أنفاقهم فترتفع الأسعار.

الجدول رقم (1-3): مقارنة بين النظرية الكلاسيكية ونظرية ويكسل

النظرية الكلاسيكية	نظرية ويكسل
<ul style="list-style-type: none"> <li>- اهتمت بالجانب النقدي.</li> <li>- تتنظر نظرة محايدة للنقود أي أن النقود ليس لها أي دور في تحديد سعر الفائدة.</li> <li>- أهملت جانب الائتمان المصرفي.</li> <li>- تجاهلت الاكتناز.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- جمعت الجانب النقدي والحقيقي، وبالتالي هي أكثر واقعية.</li> <li>- لا تعتبر النقود محايدة، بل لها دور رئيسي في تحديد سعر الفائدة.</li> <li>- أخذت في الاعتبار جانب الائتمان المصرفي وأثره على سعر الفائدة.</li> <li>- أخذت بالاعتبار عامل الاكتناز ودوره كأحد مكونات الطلب على الأرصدة.</li> </ul>

#### المصدر: من إعداد الطالبة

- بين ويكسل وكينز: تشابهت أفكار ويكسل مع كينز إلى حد كبير، فكان ويكسل أول من أدخل فكرة الطلب الكلي في التحليل النقدي، وهو يرى أنه يتكون من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وهو أيضا من أوائل الذين فرقوا بين الادخار المقصود والادخار الفعلي كما فعل كينز من بعده، وأظهر أن الادخار المقصود قد يختلف عن الاستثمار المخطط، أما الادخار الفعلي فهو بالضرورة يتعادل مع الاستثمار المتحقق.

- بين ويكسل و ميردال: لم يكن ويكسل الاقتصادي السويدي الوحيد الذي عالج موضوع التوازن والحياد النقدي، بل هناك من شاركه في ذلك وهو البروفيسور ميردال. لم يهتم ميردال إلا بتحليل التوازن النقدي، ومن تم لم يحاول التعمق في مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي. بمعنى أنه أقر بمبدأ حياد النقود، عكس ويكسل الذي ربط بين الأسعار النسبية (Prix Relatifs) والأسعار النقدية (مطلقة) (Prix Absolu). حيث أكد أن الأسعار النسبية دائما ثابتة أما الأسعار النقدية فهي متغيرة، أي لا تتوقف أبدا.

ولذلك فإن نظرية ويكسل لم تغفل أهمية النقود ودورها في النشاط الاقتصادي، وبذلك فهي وإن اعترفت بعدم حياد النقود على مستوى النشاط الاقتصادي، إلا أنها أقرته في حالة واحدة فقط متعلقة بميكانيكية إعادة التوازن.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى عدة انتقادات من طرف اقتصاديين أمثال هانسن أهمها:

- سعر الفائدة غير محدد بطريقة واحدة في هذه النظرية.
- عرض الأرصدة المعدّة للاقتراض قد يتغير ارتفاعا وانخفاضا لكنه ثابت عند السلطات النقدية لأنه يمثل عرض النقود.
- الجمع بين الوحدات النقدية والوحدات الحقيقية غير ممكن في الواقع.

### 3-III) النظرية النقدية لـ "Myrdal" ونموذج التوازن:

يعتبر "Gunnar Myrdal" من الاقتصاديين الذين اهتموا بالعلاقة بين النقود والأسعار في إطار نظرية ويكسل، أي العلاقة الغير مباشرة. ولقد ظهرت أفكار ميردال من خلال كتابه "التوازن النقدي" (1) والذي ترجم إلى الفرنسية والعديد من اللغات الأخرى نظرا لأهميته، ويمثل هذا الكتاب نقطة البداية لنظرية التوازن المؤقتة لميردال، والتي طورت فيما بعد من طرف الاقتصادي "Hicks" هيكس سنة 1939.

بدأ تحليل ميردال بانتقاده لنظرية التوازن عند ويكسل، حيث يرى أن مفهومه للتوازن غير صحيح وبعيد عن العمق، وبذلك رفض الشروط الثلاثة للتوازن واعتبرها غير واضحة (السعر النقدي = السعر الطبيعي، الطلب = العرض، استقرار الأسعار  $(P=0)$ )

حسب ميردال، مفهوم التوازن هو أكثر وضوحا وعمقا من نظرية ويكسل، فهو بداية يفترض وجود عمالة كاملة ومرونة للأسعار. ويتمثل التوازن النقدي لـ Myrdal فيما يلي:

• قيمة السلع الرأسمالية الجديدة (الاستثمارات الجديدة)  $(r_2)$  مساوية لتكلفة إنتاج هذه السلع الرأسمالية  $(C_2) \leftarrow C_2 = r_2$ .

يبين ميردال من خلال هذا الشرط أن المستثمرين سوف يحققون أرباح عادية، ولا يمكنهم تحقيق أرباح إضافية. إضافة إلى أن هذا الشرط يرتبط بالسلع الجديدة فقط، وليس بكل السلع كما افترض ويكسل.

• صافي الاستثمارات الحقيقية  $(R_2)$  مساوية لرأس المال الحر والمتاح (Disponible et Libre)  $(W) \leftarrow W = R_2$ .

حيث يساوي  $(W)$ : صافي الادخار  $(S)$  زائد الحجم النقدي الإجمالي  $(D)$  أي:  $W = S + D$ .

يعتبر العامل  $(D)$  الإضافة الجديدة لميردال، والتي تتمثل في العلاقة بين الأسعار النقدية والتوقعات. ويعرف ميردال العامل  $(D)$  على أنه المفهوم الذي يقيس التوقعات، بمعنى آخر يرتبط  $(D)$

<sup>1</sup> - Alexander Tobon, les prix dans la théorie monétaire de Myrdal, phase université de Paris x-Nanterre, p 04.

بالتغيير المتوقع في قيمة رأس المال، حسب ميردال يحسب العامل (D) لفترة معينة مع الأخذ بعين الاعتبار المداخل والتكاليف طوال فترة حياة السلع الرأس مالية وأيضاً معدلات الفائدة في المستقبل. وبالتالي تغيرات قيمة رأس المال تتمثل في الفرق بين القيمة الحالية لرأس المال الحقيقي وقيمة رأس المال في نهاية الفترة<sup>(1)</sup>.

- فإذا كان هذا الفرق سالب  $0 >$  إذن يمثل (D) ربح إضافي للمستثمر.

- فإذا كان هذا الفرق موجب  $0 <$  إذن يمثل (D) خسارة للمستثمر.

وبالإضافة (D) إلى الادخار (S) (S + D)، يتضح لدينا لماذا اعتبر ميردال رأس المال (W) حر ومتاح بالنسبة للمستثمرين الخواص.

• التغيير النسبي لمستوى الأسعار، حيث اعتبر ميردال أن الأسعار تتغير بشكل تناسبي في

حالة التوازن، عكس ويكسل، والذي افترض استقرار وثبات الأسعار (أي معدل التغيير  $0 =$

$p$ ). إذن حسب ميردال معدل تغيير الأسعار مساوي لـ (K) ثابت، أي:  $(P = K)$ .

حيث: إذا كان  $0 < K$  ← ارتفاع الأسعار

إذا كان  $0 > K$  ← انخفاض الأسعار

إذن تتمثل شروط التوازن عند ميردال فيما يلي:

$$1 \dots C_2 = r_2$$

$$2 \dots R_2 = W \rightarrow R_2 = S + D$$

$$3 \dots P = K$$

يسمح هذا التوازن دائماً بتوفر الشرطين 1 و 2 مهما تغيرت الأسعار، حيث أن أي تغيير تناسبي للمستوى العام للأسعار يبقى هذين الشرطين ثابتين في الاقتصاد الحقيقي (لا يؤثر فيهما). فإذا كان التغيير في معدل كمية النقود ثابت في كل فترة، فإن المستوى العام للأسعار يتغير بشكل تناسبي وهذا التناسب يعني عدم تغيير هيكل الأسعار النسبية، وبالتالي ثبات معدل التضخم عبر الزمن وليس انعدامه كما افترض ويكسل. من خلال ما ذكر نجد أن ميردال اهتم بحيادة النقود أكثر من غيره من الاقتصاديين.

(4-III) نظرية L.V. Mises:

يدعو Mises إلى مراقبة العمليات التضخمية والتي هي مصدر لإعادة الثروة وليس خلقها، وبالتالي يبين مدى خطر التعامل مع كمية النقود التي أدت إلى إنهيار 1929، ولذلك فهو يرى أن

<sup>1</sup> - Alexander Topon, Les prix dans la théorie de Myrdal, Op-cit, p 4.

معيار الذهب هو النظام النقدي الوحيد الناجح، لأن التضخم سببه العجز في ميزان المدفوعات وليس العكس.

حسب Mises يتأثر الطلب على النقود سلبيا مع تعاضم مستوى العجز المالي في الموازنة العامة، وهو العجز الذي أخذ يتلائم في اتساعه مع الانخفاض الحاصل في مستوى العائد النقدي، وعلى أفق درجة التسارع في مستوى الإحلال النقدي بين مختلف الموجودات وفي نطاق بيئة نقدية تضخمية وأسواق سلعية شبه احتكارية تصاعدت فيها الارتفاعات السعرية الذي تعدى فيها التضخم مراحل متقدمة، ولذا فإن نظرية جديدة للسيولة قد انبثقت لتضع كل الموجودات غير النقدية في منزلة (النقد العزيز) الذي ينبغي أن تترتب عليه في هذه الحالة تجد انعكاساتها الفعلية لسوق النقد غير المنظمة وتطبع آثارها على هيكل الفائدة النقدية من خلال (أثر فيشر)<sup>(1)</sup>، وعندها لا بد للفوائد النقدية الاسمية في السوق النقدية غير المنظمة في هذه الحالة أن تماثل تلك التكاليف الضمنية لتغطية المخاطر على الموجودات الناجمة عن التضخم.

#### (IV) النقود والأسعار في النظرية الكينزية:

بظهور الأزمة العالمية لسنة 1929 وما نتج عنها من توقف في الانتاج وارتفاع نسبة البطالة وكساد السلع، وإفلاس العديد من المؤسسات وانخفاض الأسعار التي أثرت على أرباح المستثمرين وبالتالي على دخل الأفراد، أصبحت النظرية الكلاسيكية غير صالحة للتطبيق في ظل هذه الأزمة التي مسّت معظم الدول الرأسمالية الكبرى خاصة الدول الأوروبية.

ولم تكد نتائج هذه الأزمة أن تمضي حتى تعرّض العالم إلى حرب عالمية ثانية والتي حطّمت الاقتصاد العالمي ككل، وفي هذه الفترة السيئة كان من الضروري وجود نظرية أخرى تعالish هذه الظروف الجديدة وتقوم بتقديم تفسير لما يحصل، وإيجاد حل له. وهنا ظهر (J.M. Keynes) من خلال كتابه "النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة" أو "La théorie générale" في سنة 1936<sup>(2)</sup>، لتقوم بوضع أفكار ومبادئ وفروض متناقضة نوعا ما لمبادئ النظرية الكلاسيكية. لقد اهتم كينز بشكل خاص بإبراز الدور الذي تلعبه النقود في التأثير على جميع القطاعات الاقتصادية، بعدما كانت تعتبر عنصر حيادي أو مجرد صورة فقط، وبالتالي انتقل الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار إلى دراسة سلوك النقود وتحليل آثارها على مختلف أوجه النشاط.

قدّم كينز في نظريته تحليلا جديدا للتضخم مناقضا للتحليل الكلاسيكي، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال النظرية النقدية الكينزية.

<sup>1</sup> - M. Burdo, C. Wyplosz, Macroéconomie : à l'échelle européenne, Ed De boeck supérieur, 2006, p 214.

<sup>2</sup> - C. Heckly, éléments de économie pratique Ed M'Hormatton, 1990, p 151.

## 1-IV) التحليل النقدي الكينزي :

يعتبر تحليل كينز "تحليلاً نقدياً بحثاً" لاهتمامه بالنقود وإدخال المتغيرات النقدية في النشاط وإدماجها مع المتغيرات الحقيقية، ومن ثم حصر كينز موضوع نظريته في الفكرة التي تقول أن التغيير في كمية النقود يمكن أن يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية (مستوى العمالة، حجم الانتاج، مستوى الدخل - الادخار والاستثمار)، والتي تنعكس بدورها في التغيير في المستوى العام للأسعار<sup>(1)</sup>. حيث يفسر كينز التغيير في المستوى العام للأسعار الناتج من تغيير كمية النقود على أنه مجرد انعكاس لمستوى العمالة والدخل القومي.

ولتفسير أسباب الأزمة التي وقع فيها الاقتصاد، انطلق كينز من رفضه لقانون ساي للأسواق والذي بمقتضاه يخلق العرض الطلب المساوي له، والصحيح لديه أن الطلب هو الذي يخلق العرض. وبالتالي قد استبدل كينز أداة التحليل الكلاسيكي والمتمثلة في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها بأداة أخرى تعرف بـ"الطلب الفعال"، وهو المتغير المستقل الذي يحدد مستويات الاستخدام والناتج والدخل القومي.

## 1-1-IV) الطلب الكلي الفعال:

حسب نظرية كينز، كل انفاق يتولد عنه دخل إذا زاد الانفاق زاد الدخل، وإذا كان العرض الكلي لعوامل الانتاج مرناً، فإن زيادة الانفاق يتولد عنها زيادة في الاستخدام<sup>(2)</sup>، وبالتالي زيادة الدخل القومي الحقيقي، والانفاق القومي يمثل الطلب الفعال، والذي يشمل كل المبالغ المنفقة من طرف جميع الوحدات الاقتصادية. حيث اعتبر كينز أن الطلب هو المحدد الأساسي للدخل وحجم العمالة ومستوى الانتاج، وبالتالي المستوى العام للأسعار (الطلب الكلي الفعال = الانفاق القومي)

ويتكون هذا الطلب ( $\Delta$ ) عند كينز من طلب على سلع استهلاكية (C) + طلب على سلع استثمارية (I) + طلب حكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية (G).

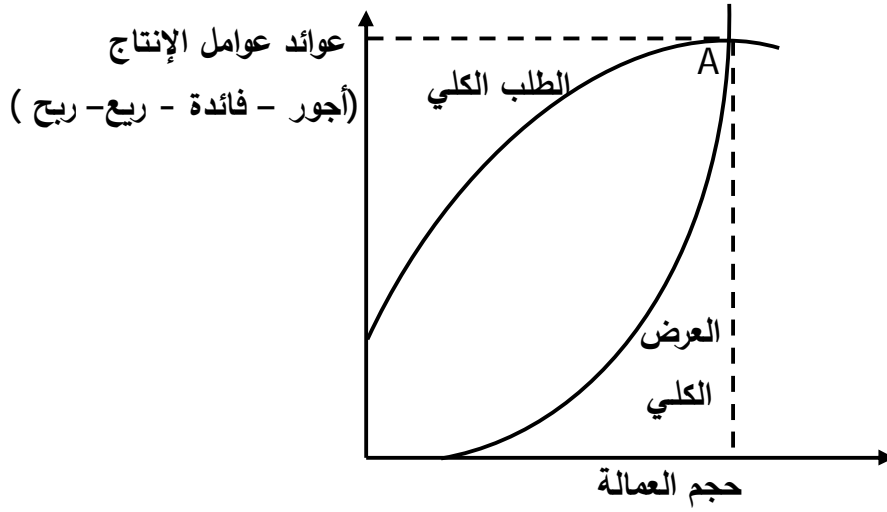
وبالتالي يمكننا أن نعرف الطلب الكلي الفعال بأنه الطلب الحقيقي لجميع الوحدات الاقتصادية، أي الطلب الذي يترجم فعلاً إلى قوة شرائية، ولا يقتصر على مجرد الرغبة في الشراء<sup>(3)</sup>، ويرى بعض الاقتصاديين أن الطلب الكلي ما هو إلا سعر الطلب الكلي والذي يتساوى فعلاً مع سعر العرض الكلي محقق لك وضعا توازنياً خلال المدى القصير، حسب المنحنى التالي:

<sup>1</sup> - د. ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 114.

<sup>2</sup> - J. M. Letolec, Réussir sor licence d'AES, Ed Studyrama, 2005, p 70.

<sup>3</sup> - Hakim Benhamouda, Les pensés uniques en économie, Ed l'Harmattan, 1997, p 125.

المنحنى رقم (1-15): منحنى الطلب الكلي الفعال

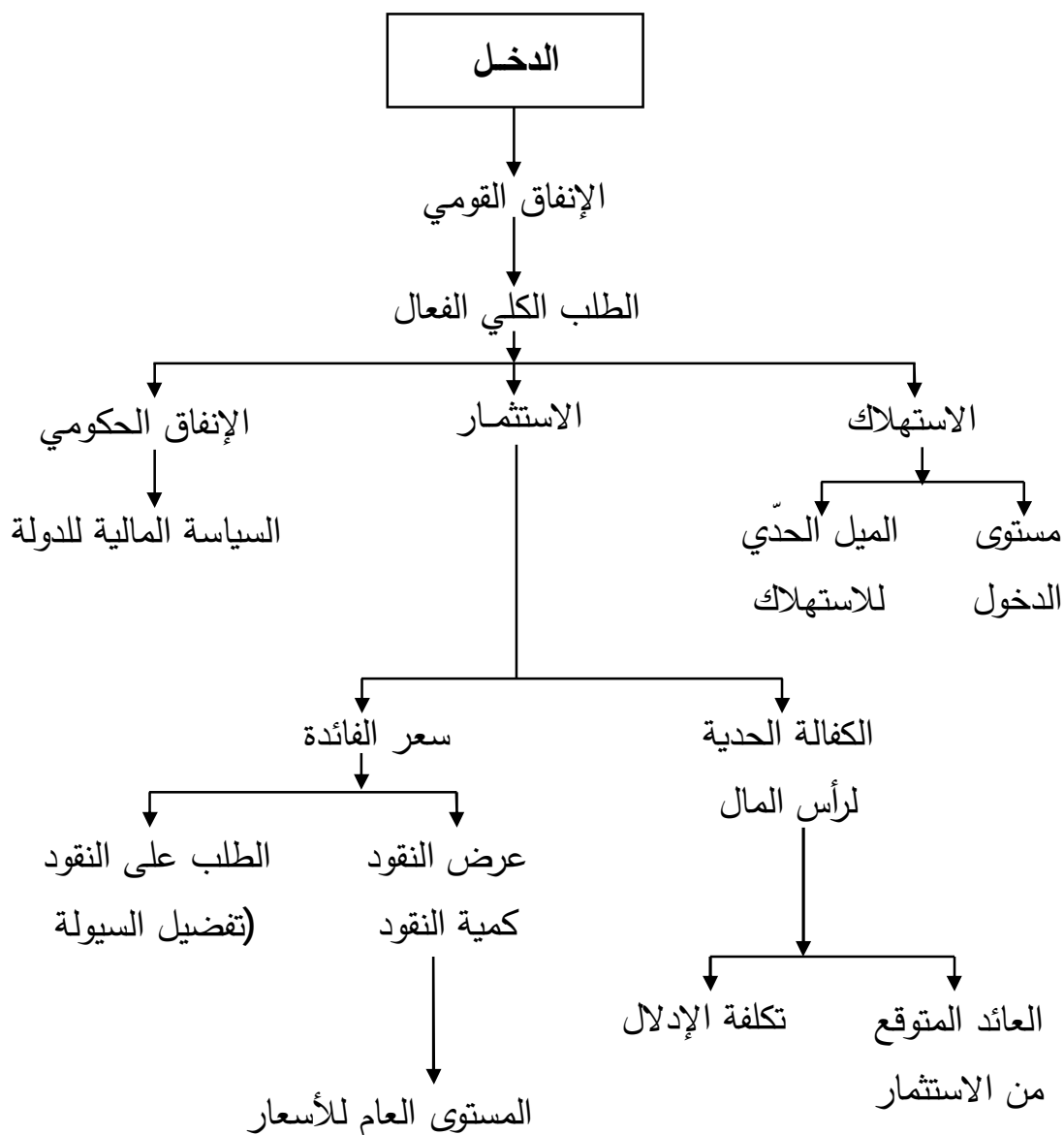


المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 152.

A: تمثل نقطة الطلب الفعال

من خلال تحليل كينز للطلب الكلي الفعال، نجده قد وضع نموذج لتحليل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الدخل ومستوى التوظيف وبالتالي على المستوى العام للأسعار، حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5): تأثير الدخل على المستوى العام للأسعار



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 59.

#### 2-1-IV) تأثير سعر الفائدة على الأسعار:

يؤكد كينز على أن التغير في المستوى العام للأسعار يعود بصفة أساسية إلى تغيرات سعر الفائدة، والتفاوت الذي ينتج بين الادخار والاستثمار، حيث أنه مع تعادل الإدخار والاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يكون مساويا للسعر النقدي<sup>(1)</sup> تستقر الأسعار وتصبح ثابتة، ولكن يرى كينز أنه ليس بالضرورة يكون الادخار مساويا للاستثمار، من الممكن وجود اختلاف بينهما وهذا الاختلاف

<sup>1</sup> - بلعزوني علي، مرجع سابق، ص 241.

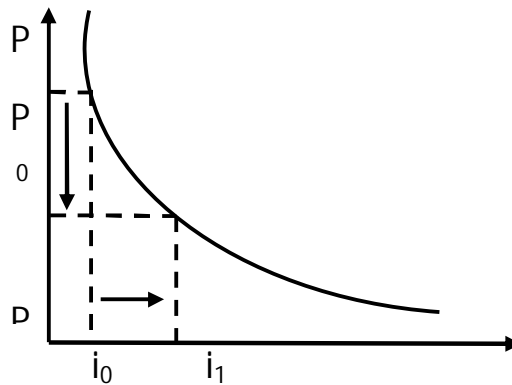


هو الذي يحدد الدخل القومي (مستوى الأسعار)، والذي بدوره يعيد التوازن بين الادخار والاستثمار من جديد. وهنا يمكن التمييز بين حالتين<sup>(1)</sup>:

✓ **الحالة الأولى:** إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار ( $S < I$ ) بسبب انخفاض سعر الفائدة، في هذه الحالة يلجئ المستثمرين إلى تمويل مشاريعهم عن طريق الاقتراض من البنوك، ويؤدي هذا إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية وارتفاع أسعارها وزيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة، وينتج عن ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يشجع بدوره المستثمرين على زيادة استثماراتهم للحصول على أرباح أكثر، وتستمر الأسعار في التضخم.

✓ **الحالة الثانية:** هنا يحدث العكس، يكون سعر الفائدة مرتفع مما يدفع المستثمر إلى التقليل من استثماراته لتفادي الخسائر ويصبح الادخار أكبر من الاستثمار ( $I < S$ )، وينتج عن هذا انخفاض في الطلب ونقص الدخل، وبالتالي انخفاض الأسعار وارتفاع معدلات البطالة<sup>(2)</sup>. ويمكن للسلطة النقدية أن تعالج هذا الوضع عن طريق التحكم في سعر الفائدة وتخفيضه بزيادة عرض النقود. نجد أن سعر الفائدة عند كينز يلعب دورا هاما إلى جانب كمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار حسب المنحنى التالي:

**المنحنى رقم (1-16): العلاقة بين سعر الفائدة والأسعار**



**المصدر:** عمر صخري، مرجع سابق، ص 154.

نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في حالات عدم التوازن، وذلك للتأثير على حجم الطلب الكلي وإعادة التوازن من جديد عن طريق استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية.

• **في حالة الكساد:**

- خفض سعر الفائدة وزيادة المعروض النقدي (التمويل بالتضخم) ⇨ السياسة النقدية التوسعية
- زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب ⇨ السياسة المالية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 242.

<sup>2</sup> - J.Jalladeau, Introduction à la macroeconomie : modélisations de base et redéploiements théoriques contemporains, Ed de Boeck supérieur, 1998, p 285.

## • في حالة التضخم:

- رفع معدل الفائدة وتقييد الاصدار النقدي ⇨ السياسة النقدية الانكماشية.
- خفض الاتفاق الحكومي وزيادة الضرائب ⇨ السياسة المالية.

## 3-1-IV) العلاقة بين كمية النقود والأسعار في نموذج كينز:

يرى كينز أن كمية النقود تؤثر على الأسعار المحلية من خلال التأثير على أسعار الأصول الرأسمالية، حيث تتأثر أسعار الأصول الرأسمالية بكمية النقود، وذلك من خلال زيادة القيمة الضمنية للنقود التي تترتب على الاحتفاظ بالنقود، هذه القيمة الضمنية تتوقف على قدرة المقترضين على سداد ديونهم بما لديهم من مخصصات، وهذا يتوقف بدوره على كفاية ما لديهم من أصول جديدة ترتبت على عمليات الاستثمار<sup>(1)</sup>، وبالتالي يمكننا القول أن أسعار الأصول الرأسمالية ووسائل التمويل غير النقدية ترتفع في حالة انخفاض التدفق النقدي الضمني الذي يمكن المستثمرين من الحصول على نقود نتيجة تصريف منتجاتهم.

كما ربط كينز فكرة تغير أسعار الأصول الرأسمالية ووسائل الدفع الأخرى غير النقدية بالميل الحدي للاستهلاك، موضحاً أن زيادة أسعار الأصول المالية والوسائل غير النقدية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك وفي هذه الحالة يمكن للأسعار أن ترتفع، حيث يتأثر الميل الحدي للاستهلاك بالزيادة في الأجور النقدية كعنصر من عناصر التكاليف.

## 2-IV) نظرية تفضيل السيولة:

على عكس الكلاسيك اعتبر كينز أن النقود سلعة مثل باقي السلع، عليها طلباً مباشراً في حد ذاتها. وبما أن الكلاسيك قد أشاروا إلى أن الطلب على النقود هو طلب مشتق ويكون لغرض المعاملات فقط، أصر كينز على رفض هذه الفكرة وأكد أن الأفراد يمكنهم طلب النقود للاحتفاظ بها على شكل سائل لعدة أسباب، وليس لسبب واحد وهذا ما أطلق عليه "التفضيل النقدي"<sup>(2)</sup>، ولقد احتل هذا المفهوم مكاناً مهماً وواسعاً في النظرية النقدية لكينز وهذا ما ميزه عن نظرية كمية النقود.

<sup>1</sup> - F. Combe, T. Tacheix, l'essentiel de la monnaie, Ed Gualino, 2001, p 105.

<sup>2</sup> - مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص132

## 1-2-IV عرض النقود:

تحدد كمية النقود المعروضة دائماً من قبل السلطات النقدية<sup>(1)</sup>، وهي تتمثل في جميع وسائل الدفع وتتكون هذه الكمية النقدية من نقود ورقية ومعدنية يصدرها البنك المركزي ونقود الودائع التي تخلقها البنوك التجارية<sup>(\*)</sup> (والتي تمثل الآن أكبر نسبة من المعروض النقدي).

ويكون تأثير البنك المركزي على حجم النقود الورقية بشكل مباشر، أما نقود الودائع فهو يستعمل أدوات كثيرة للتحكم فيها (مثل نسبة الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة).

## 2-2-IV الطلب على النقود:

اهتم كينز في تحليله بتفضيل السيولة باعتبارها عامل من عوامل الطلب المباشر أو الطلب الذاتي على النقود، فحسب كينز النقود أصل كامل السيولة، واعتقد كينز أن تفضيل السيولة إنما يرتبط ارتباطاً عكسياً بالتغير في مستوى أسعار الفائدة، مستنداً في ذلك على الواقع العملي، بينما يرى أن ألفريد مارشال قد افترض ثبات الرغبة في السيولة<sup>(2)</sup>. بدأ كينز دراسته للطلب على النقود بالتساؤل عن الأسباب التي تجعل الفرد يحتفظ بأرصدة نقدية سائلة، ووجد أن هناك ثلاث دوافع لتفضيل السيولة وهي:

## • دافع المعاملات:

يقوم الأفراد بالاحتفاظ بالنقود لهدف اتمام معاملاتهم اليومية في الفترة الواقعة بين استلام الدخل وانفاقه، ويرتبط هذا الدافع بوظيفة النقود كوسيط للتبادل، ويتأثر هذا النوع من الطلب (DT) بتأثر مباشر بالدخل (Y)، حيث كلما زاد الدخل يزيد طلب النقود لهذا الغرض، كما يعتبر هذا الطلب غير مرن بالنسبة لـ Rl (معدل الفائدة)  $DT = F(Y)$ .

إذ اعتبر كينز أن دافع المعاملات هو إحدى محددات الطلب على النقود، ولذلك فإن الطلب على النقود لهذا الغرض يتوقف على مستوى الدخل القومي. بمعنى أن زيادة مستوى الدخل القومي سوف يسمح بتحقيق مستوى مرتفع من العمالة، وهذا يؤدي إلى زيادة الانتاج ومن ثم زيادة دخول الأفراد وتولد دخول جديدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات الجارية والتجارية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 290.

\* - فقد افترض أن الوسطاء الاقتصاديين يرغبون دائماً في الاحتفاظ بنسبة ثابتة من الدخل القومي في صورة نقدية سائلة (الرغبة في السيولة).

<sup>2</sup> - O. Kobo, Macroéconomie moderne, Ed l'harmattan, 2007, p 96.

<sup>3</sup> - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 298.

• دافع الاحتياط:

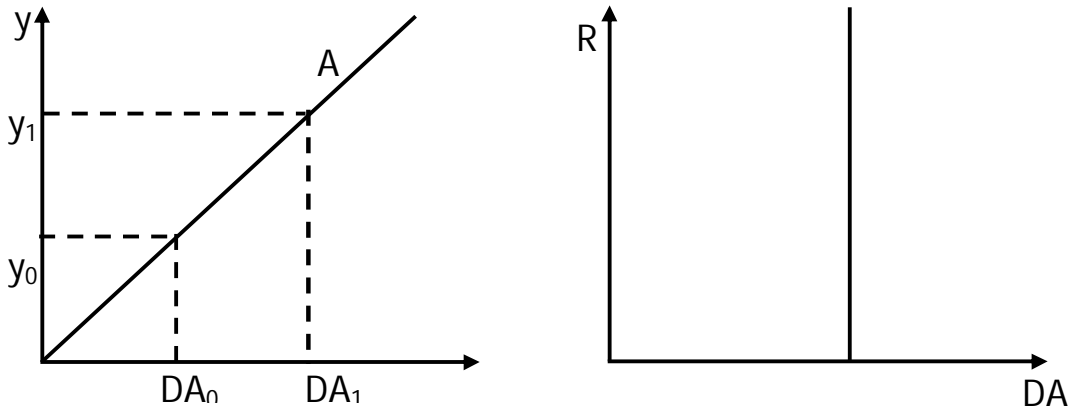
ويقصد به ميل الأفراد للاحتفاظ بالنقود في شكل سائل لمواجهة النفقات الغير المتوقعة والمفاجئة في المستقبل كالمرض والبطالة<sup>(1)</sup>.

ويتوقف هذا الطلب (DP) أيضا على مستوى الدخل  $Dp=F(y)$

نجد أن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط هو دالة لمتغير الدخل.

حيث (DA) هو الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط، ويمكن التعبير عنهم بيانيا كالتالي:

المنحنى رقم (1-17): عدم مرونة DA لسعر الفائدة  
المنحنى رقم (1-18): العلاقة بين DA والدخل y



المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 138.

• دافع المضاربة<sup>(\*)</sup> (Spéculation):

يمثل هذا النوع من الطلب الإضافة الجديدة التي جاء بها كينز، وميزته عن التحليل الكلاسيكي، يرتبط هذا الطلب بكون النقود مخزن للقيمة، حيث يقوم الأفراد بتخصيص جزء من الأرصدة النقدية السائلة لتحقيق الأرباح عن طريق المضاربة في السندات، وذلك باستغلال الفرص الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة، والتي تؤدي إلى تغير أسعار هذه السندات.

يقول كينز أنه يوجد شرط أساسي لنجاح عملية المضاربة عند الأفراد وحصولهم على أرباح أو خسائر وهو عنصر "عدم التأكد"، فمع توفر هذا الشرط يقوم الأفراد بالتوقعات لأسعار الفائدة المستقبلية ومقارنتها مع الأسعار الحالية، وبالتالي اتخاذ القرار المناسب لهم واختيارهم بين الاحتفاظ

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 137.

\* - يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من اسهمهم وسندات في أسواق المال بهدف الحصول على ربح

بالنقود (بيع السندات) مع العلم أن النقود لا تأت بأي فائدة نقدية ولا تتأثر بالتغيرات في سعر الفائدة، أو الاحتفاظ بالسندات.

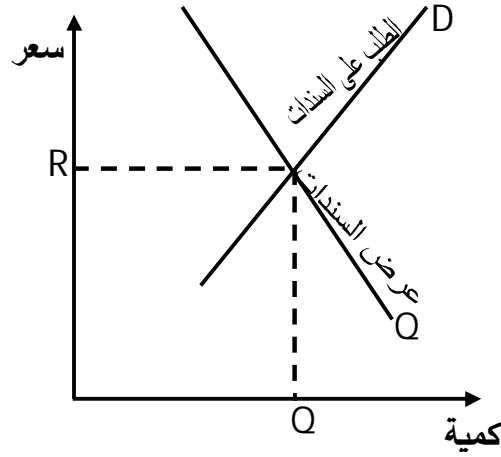
وفي حالة توازن سوق السندات تكون الكمية المطلوبة من السندات مساوية للكمية المعروضة منها<sup>(1)</sup>:

$$D_0 = F(R)^+$$

$$Q_0 = F(R)^-$$

عند التوازن:  $D=Q$

المنحنى رقم (1-19): توازن سوق السندات



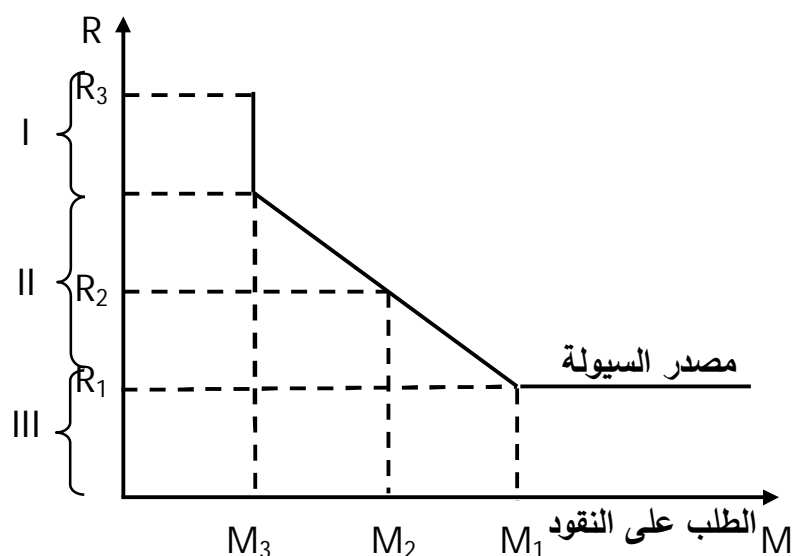
المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 211.

من المنحنى يتبين لنا أن هناك علاقة طردية بين كمية السندات المطلوبة ومعدّل الفائدة، وهناك علاقة عكسية بين كمية السندات المعروضة ومعدّل الفائدة. إذن نستنتج مما ذكر أن الطلب على النقود لغرض المضاربة يتوقف على أسعار الفائدة، حيث تربط بينهم علاقة عكسية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 138.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 122.

المنحنى رقم (1-20): الطلب على النقود لغرض المضاربة:



المصدر: بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 212

في الجزء الأول من الشكل يكون سعر الفائدة  $R_3$  مرتفع جدا مما يدفع الأفراد إلى استثمار أموالهم في شراء السندات، فتكون كمية النقود المطلوبة  $M_3$  أقل ما يمكن وعديمة المرونة<sup>(1)</sup>. وكلما انخفض معدل الفائدة من مستوى  $R_3$  إلى  $R_2$ ، تزيد كمية النقود المطلوبة  $M_3$  إلى  $M_2$  (جزء II).

أما في الجزء III يكون معدل الفائدة  $R_1$  منخفض جدا، فيقرر الأفراد الاحتفاظ بأموالهم فضلا عن استثمارها في شراء السندات فيكون الطلب على النقود مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة، حيث في هذه الحالة لا يجد الأفراد أي فائدة من شراء السندات نظرا لانخفاض سعر الفائدة إلى حد كبير وهذا ما أطلق عليه كينز بـ"مصيدة السيولة"<sup>(\*)</sup>، ومهما زادت كمية النقود المعروضة تذهب مباشرة إلى الاكتناز والتفضيل لدى الأفراد وليس العكس<sup>(2)</sup>.

إن يمكننا توضيح دالة الطلب الكلي على النقود عند كينز كالآتي:

$$D = F(Y, R) \quad \text{حيث: } D = DA + DS$$

D: الطلب الكلي على النقود

DA: الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط

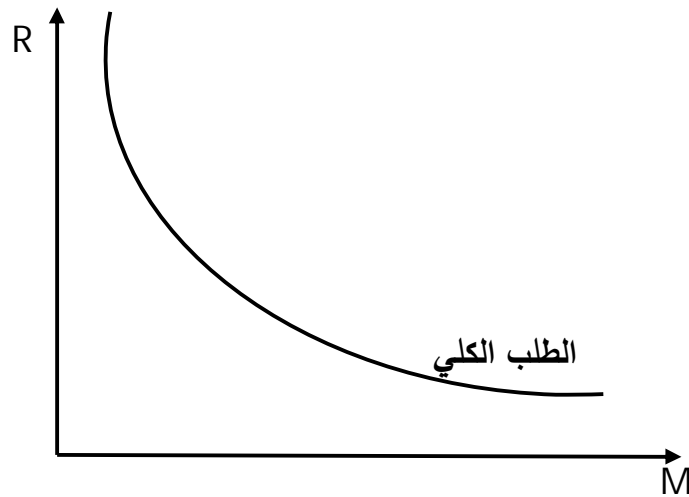
DS: الطلب على النقود لغرض المضاربة.

<sup>1</sup> - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 125.

\* - الفرد الذي يبقى في بطالة هو الفرد الذي يطالب بأجر نقدي يفوق إنتاجه الحدية على هذا الأساس فإن هذه البطالة هي بطالة إرادية وهي وهي البطالة الوحيدة الممكنة في الاقتصاد الكلاسيكي.

<sup>2</sup> - Anne Epaulard, Aude pommeret, Introduction à la macroéconomie, la découverte, Paris, 2002, p 18.

المنحنى رقم (1-21): الطلب الكلي على النقود



المصدر: بلغزوني بن علي، مرجع سابق، ص 212.

3-IV) مراحل تغير الأسعار عند كينز:

أهم النقاط التي اختلف فيها كينز عن النظرية الكلاسيكية هي حالة التشغيل الكامل، والتي كانوا يعتبرونها الحالة العادية والوحيدة في الاقتصاد، في حين يرى كينز أنها حالة واحدة وخاصة من بين عدة حالات، فحسب رأيه يمكن أن يكون الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل. إذن هو يؤكد على وجود البطالة والتي كانوا يرفضونها الكلاسيك ويقولون أنه لا وجود للبطالة وإن وجدت فهي اختيارية<sup>(1)</sup>.

يرى كينز أن مستوى العمالة هو عنصر أساسي لتحديد مستوى الأسعار، وأن هذا التغير في الأسعار الناتج عن التغير في كمية النقود هو مجرد انعكاس لتأثير هذه الأخيرة على حجم التشغيل، وبالتالي ميز كينز بين مرحلتين من مستوى التشغيل بالنسبة لتغير الأسعار.

1-3-IV) المرحلة الأولى: الاستخدام الجزئي لعوامل الإنتاج:

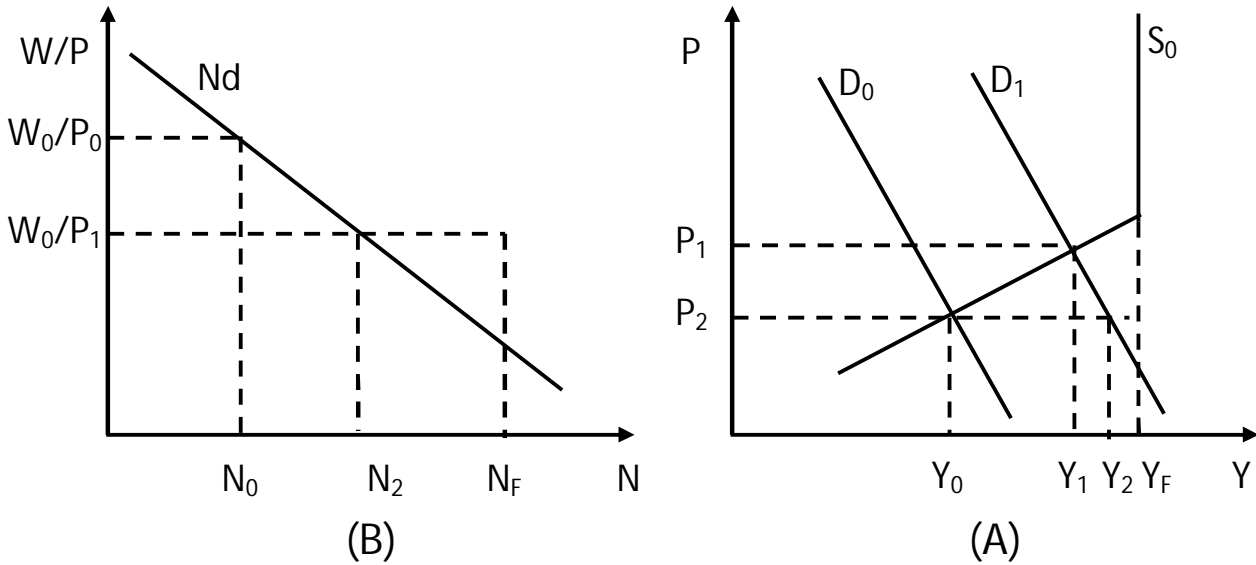
يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل جزء من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل، وفي هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق الوطني وتزيد الدخول ويزيد الإنفاق على الاستهلاك، وهكذا تعكس الزيادة المتتالية في الدخول والإنفاق زيادة في الإنتاج محدثة ارتفاعاً ضئيلاً في الأسعار<sup>(2)</sup>، أي أن فائض الطلب تمتصه أساساً الزيادة في التوظيف والإنتاج. ولكن مع استمرار زيادة الإنفاق، وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل، فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور (تضخم جزئي). ولا يثير هذا النوع من التضخم الكثير

<sup>1</sup> - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 294.

<sup>2</sup> - B. Couvert, F. Herou ; L'entrepreneur chez Keynes, Ed L'harmattan, 2000, p 43.

من المخاوف لأنه يعد حافزا لدى بعض الفروع الانتاجية لزيادة حجم إنتاجها بما يخلقه من أرباح إضافية، ويمكن تفسير ما جاء به كينز حول محددات الأسعار في حالة الاستخدام الجزئي لعوامل الانتاج بيانيا كالتالي:

المنحنى رقم (1-22): أثر زيادة الطلب الكلي على الأسعار في ظل استخدام جزئي



المصدر: ملخصات شوم، مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 223.

بافتراض أن عند مستوى الطلب الكلي ( $D_0$ )، ومستوى عرض كلي ( $S_0$ ) توجد وحدات عمل عاطلة قدرها ( $N_F - N_0$ ) عند مستوى الانتاج الحقيقي  $Y_0$ . فإذا زاد الطلب الكلي خلال سياسة توسعية إلى  $D_1$  فتوجد زيادة قدرها ( $Y_2 - Y_0$ ) عند مستوى الأسعار  $P_0$ ، هذه الزيادة في الطلب من شأنها أن ترفع الأسعار إلى  $P_1$  (شكل A) وأن تخفض الأجر الحقيقي إلى  $W_0/P_1$  (الشكل B)، عندئذ يتم توظيف مدخلات عمل قدرها  $N_1$  بدلا من  $N_0$ ، وتزيد كمية الانتاج المعروضة إلى  $Y_1$ ، ومع ذلك فإن زيادة الانتاج والتوظيف أقل من أن تتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي، حيث أن مدخلات العمل الاضافية يتم توظيفها فقط إذا انخفضت الزيادة في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية.

2-3-IV المرحلة الثانية: الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج:

حيث تكون الطاقات الانتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها، ومن هنا إذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي، فإن هذه الزيادة لا تنجح في إحداث أي زيادة في الانتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات بل ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض الطلب (التضخم البحث) أو (تضخم الطلب)<sup>(1)</sup>.

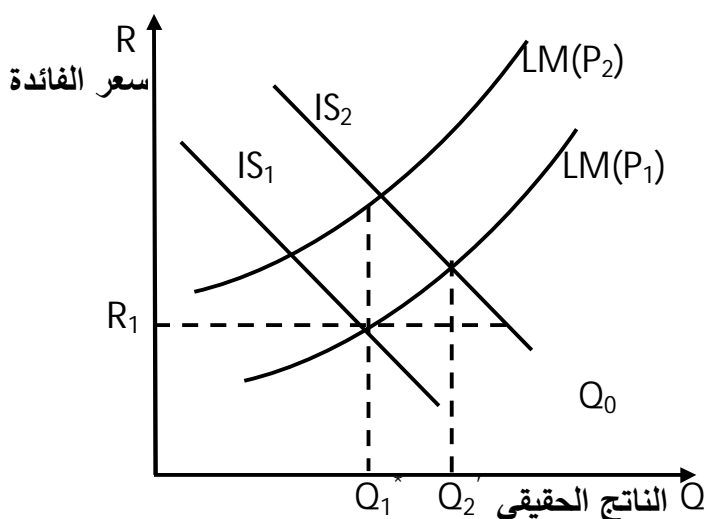
<sup>1</sup> - A. Genard, Economie générale : approche macroéconomique, Ed Deboeck, 2005, p 39.



إذن حسب كينز فإن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الانفاق الكلي (C+I+G) أكبر من قيمة الناتج (Q) عند مستوى الاستخدام الكامل.

ويمكن تفسير هذا التحليل بيانياً كالتالي:

المنحنى (1-23) أثر زيادة الطلب الكلي على أسعار الفائدة في ظل استخدام كامل



المصدر: ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 219.

يفترض الشكل السابق تحقيق حالة الاستخدام الكامل عند مستوى إنتاج  $Q^*$ ، وأن التوازن العام يتحقق عند توازن سوق السلع وسوق النقود في نقطة تقاطع  $LM(P_1)$  مع  $IS_1$ ، حيث عندها يكون الناتج  $Q_1^*$  وسعر الفائدة  $R_1$  ومستوى الأسعار  $P_1$ .

إن زيادة الطلب الكلي متمثلاً في انتقال منحنى  $IS_1$  إلى  $IS_2$ . تؤدي إلى حدوث فائض في الطلب قدره  $(Q_2^* - Q_1^*)$ ، والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وبعبارة أخرى ستتخفف القدرة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض العرض الحقيقي للنقود، وبالتالي انتقال منحنى  $LM(P_1)$  إلى  $LM(P_2)$ ، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر الفائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق<sup>(\*)</sup>.

إذن يمكننا القول أن النظرية الكينزية عند مرحلة الاستخدام الكامل تتفق مع النظرية الكمية والتي تفترض في هذه الحالة ثبات سرعة دوران النقود لتفسير القوى التضخمية، وبالتالي أي زيادة في كمية النقود يترتب عليها ارتفاعاً وبنفس النسبة في المستوى العام للأسعار<sup>(1)</sup>.

\*- في هذه الحالة يتحول LM إلى أعلى بسبب زيادة المطلوب من النقد لغرض المعاملات، ومع افتراض ثبات عرض النقود.  
<sup>1</sup> - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 125.

اختلف كينز عن النظرية الكلاسيكية في عدة نقاط أهمها:

جدول رقم (1-4): مقارنة بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي

التحليل الكلاسيكي	التحليل الكينزي
<ul style="list-style-type: none"> <li>• التركيز على مبدأ "حيادة النقود".</li> <li>• الاعتماد على مبدأ انفصال الاقتصاد النقدي عن الاقتصاد الحقيقي.</li> <li>• وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار.</li> <li>• الأفراد يطلبون النقود لأنها وسيط للتبادل فقط.</li> <li>• العرض هو متغير مستقل والطلب هو متغير تابع.</li> <li>• حالة التشغيل الكامل هي الحالة العادية والوحيد في الاقتصاد الكلاسيكي.</li> <li>• لا وجود للبطالة، وإن وجدت فهي إرادية.</li> <li>• إغفال أثر سعر الفائدة على مستوى الأسعار.</li> <li>• سعر الفائدة هو مكافأة للتخلي عن الاستهلاك.</li> <li>• نادى بحرية الاقتصاد وعدم تدخل الدولة.</li> <li>• استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم.</li> <li>• جاءت أفكار هذه النظرية لتخدم مشكلة التضخم بالدرجة الأولى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التركيز على دور النقود وتأثيرها على المتغيرات الحقيقية.</li> <li>• قام على فكرة اندماج الاقتصاديين (النقدي والحقيقي).</li> <li>• تأثير كمية النقود على المتغيرات الحقيقية (دخل، عمالة، إنتاج).</li> <li>• إدخال وضيفة ثانية للنقود وهي مخزن للقيمة (دافع المضاربة).</li> <li>• العرض هو المتغير التابع والطلب الفعال هو المتغير التابع والطلب الفعال هو المتغير المستقل.</li> <li>• التشغيل الكامل هي حالة واحدة وخاصة فقط من بين عدة حالات.</li> <li>• وجود البطالة.</li> <li>• اهتم بأثر سعر الفائدة على ارتفاع الأسعار (وجود علاقة عكسية).</li> <li>• سعر الفائدة هو مكافأة للتخلي عن السيولة.</li> <li>• ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لاعادة التوازن.</li> <li>• استخدام السياسة المالية لمعالجة التضخم.</li> <li>• جاء كينز بهدف معالجة الكساد العالمي، وبالتالي أفكاره تخدم بالدرجة الأولى مشكلة البطالة والكساد.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الطالبة.

4-IV الفجوة التضخمية كينز:

كان كينز أول من أدخل مفهوم الفجوة التضخمية (écart inflationniste) في دراسته للتضخم، وذلك من خلال كتابه "How to pay for war"<sup>(1)</sup>، وقد ساهم هذا المفهوم في تطوير نظرية التضخم، حيث أصبح الاهتمام منصب أكثر على البحث عن مقياس كمي للضغط التضخمي يساعد بذلك السلطات في وضع سياستها (النقدية والمالية) بهدف تحقيق استقرار الأسعار.

تمثل الفجوة التضخمية عند كينز الفرق بين الطلب الكلي على السلع والعرض الكلي لهذه السلع عند مستوى العمالة الكاملة والذي يسمى فائض الطلب الكلي، أو بمعنى آخر هو انخفاض كمية السلع الموجودة في السوق عن القدرة الشرائية للمستهلكين "فائض في القدرة الشرائية"، حيث يزيد طلب الأفراد على السلع في حين تبقى كمية هذه السلع ثابتة ومحدودة في السوق، وهذا ما يؤدي إلى زيادة سعرها كونها مطلوبة بشدة، وبالتالي تنشأ فجوة تضخمية في السوق وذلك من خلال الإفراط في الطلب على السلع أو الإفراط في عرض النقود<sup>(2)</sup>.

الفجوة التضخمية = الإفراط في الطلب على السلع + الإفراط في عرض النقود

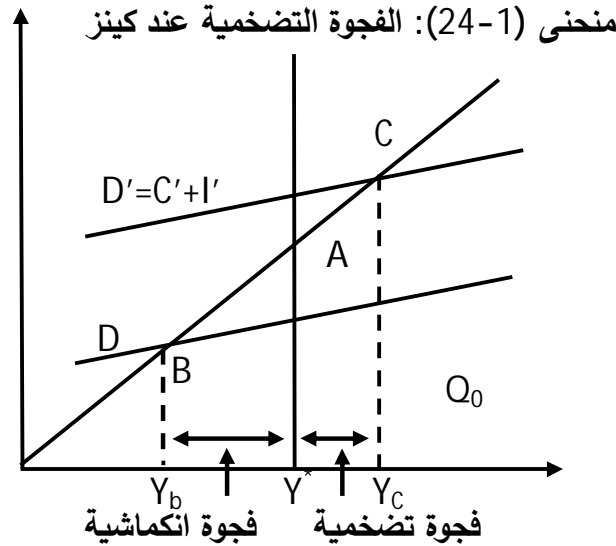
$D', D$ : الطلب الكلي

$Y^*$ : دخل العمالة الكاملة.

$C$ : فائض في الطلب.

$B$ : بطالة.

$A$ : توازن.



المصدر: ضياء مجيب، مرجع سابق، ص 224.

<sup>1</sup> - Gilles Jacoud, Op-cit, p173.

<sup>2</sup> - ضياء مجيب، مرجع سابق، ص 223.

في النقطة A يكون الاقتصاد في حالة توازن (الطلب = العرض) عند دخل التوازن  $Y^*$  (دخل العمالة الكاملة)، إذا زاد الطلب وأصبح  $D'$  فينتقل من النقطة A إلى C نتيجة لزيادة الأسعار، حيث أن زيادة الطلب لن يؤدي إلى زيادة العرض لأن الدخل يكون في الحالة الأقصى له (كل الطاقات المستخدمة)، وبالتالي ترتفع الأسعار لمواجهة الارتفاع في الطلب وتنشأ بذلك فجوة تضخمية.

#### 5-IV) تقييم النظرية النقدية لكينز:

استطاع كينز أن يقدم تحليلاً وتفسيراً كاملاً عن الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي 1929، والتي عجزت النظرية الكلاسيكية عن حلها، فكانت لأفكاره ومبادئه صداً كبيراً على الحياة الواقعية ويظهر ذلك في مواجهة المشاكل التي اعترضت الاقتصاد في ذلك الوقت، ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي جاء بها كينز منتقداً بذلك النظرية الكلاسيكية فيما يلي:

- ✓ اهتم كينز بالطلب المباشر على النقود، ولم يعتبر النقود مجرد وسيط للتبادل.
- ✓ وقد أدخل وظيفة النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)، وهذا ما ميزه عن التحليل الكلاسيكي.
- ✓ أكد كينز أيضاً على أهمية سعر الفائدة كظاهرة نقدية في النشاط الاقتصادي، وتأثيره على الدخل القومي والمستوى العام للأسعار.
- ✓ حسب التحليل الكلاسيكي يتحدد سعر الفائدة بتبادل الإدخار مع الاستثمار، بينما عند كينز يتحدد بالطلب على السيولة وعرض النقود. والدخل القومي هو الذي يحدد بتبادل الإدخار مع الاستثمار.
- ✓ رفض كينز فكرة العمالة الكاملة وثبات الدخل القومي، وقام بدراسته عند كل مستوى من مستويات العمالة.
- ✓ أعطى كينز دور للسياسة المالية (الدولة) للقضاء على البطالة والتضخم، وقال أنه في حالة الانكماش يقتضي الأمر زيادة الإنفاق القومي أي خلق عجز في الميزانية، والعكس في حالة التضخم يجب التخفيض من الإنفاق أي خلق فائض في الميزانية، في حين أن النظرية الكلاسيكية كانت ترى بأن التحكم في كمية النقود هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على البطالة والتضخم، وذلك باتباع سياسة النقود الغالية في حالة التضخم وسياسة النقد الرخيص في حالة الكساد. نجد أن كينز ربط السياسة النقدية والسياسة المالية في إطار واحد.

رغم كل هذه الإيجابيات التي جاء بها كينز، إلا أنه تعرض هو الآخر إلى نقد ومعارضة شديدين من قبل العديد من الاقتصاديين، أهم هذه الانتقادات نجد:

- ✓ لم تختلف النظرية الكينزية كثيراً عن نظرية الكمية، فهي أيضاً تشير إلى تأثير كمية النقود في الأسعار والفرق بين النظريتين هو نوع هذا التأثير، حيث يرى كينز أن كمية النقود تؤثر في الأسعار بطريقة غير مباشرة.
- ✓ لقد كان لحجم التشغيل دور كبير في التأثير على الأسعار عند كينز، وهذا جعل من عنصر الأجور المسؤول الأكبر في ظهور الضغوط التضخمية، إذن يتطلب تثبيت الأجور لمنع ارتفاع الأسعار، ويمكن لهذه الأخيرة أن ترتفع ل3 أسباب:
  - سعي المستثمرين إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وبالتالي أي زيادة في تكاليف الاستثمار تعوض عن طريق رفع الأسعار لاجتناب الخسارة والحصول على أرباح سريعة.
  - تحاول بعض المشروعات تعويض النقص الموجود في هيكلها الإداري، وعدم تطورها مع التكنولوجيا وسوء الإدارة عن طريق رفع الأسعار.
  - تحكّم بعض المشروعات الحديثة في السوق واحتكارها، يؤدي إلى تحديد الأسعار بصفة تحكّمية.
- ✓ إن الظروف التي نشأت فيها النظرية الكينزية جعلت أفكارها متأثرة بالحالة التي سادت آنذاك، ولذلك جاء تحليل كينز محصوراً في دراسة أزمة الكساد على وجه الخصوص، واهتم بظاهرة البطالة وتقديم الحلول المناسبة للوصول إلى العمالة الكاملة، وقد لا تكون أفكار هذه النظرية صالحة في ظروف أخرى مع العلم أنه لم يتعامل مع ظاهرة الضخم.
- ✓ لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق الزيادة في حجم انفاقها، ولكن هذا قد أدى إلى ظهور عجز دائم في الموازنة العامة للدولة، ولتغطية هذا العجز لجأت الدولة لعدة أساليب أثرت على توازن الاقتصاد:
  - زيادة الضرائب على الدخل والثروة ← ضعف الاستثمار.
  - الإفراط في إصدار النقود ← زيادة عرض النقود على الطلب عليها ← اختلال التوازن.
  - زيادة اقتراض الحكومة من الأفراد ← تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام ← سوء تخصيص الموارد.
- ✓ اهتمام كينز بتحقيق العمالة الكاملة، أدى إلى جعل هذا الأخير الهدف الأساسي للحكومات وهذا ما اعتبرته نقابات العمال نقطة ضعف استغلتها للمطالبة الدائمة برفع الأجور.

✓ أعطى كينز أهمية خاصة للسياسة المالية على حساب السياسة النقدية، وهذا ما أدى إلى نقشي ظاهرة التضخم في فترة السبعينيات.

(V) النظريات النقدية الحديثة:

(1-V) النظرية النقدية المعاصرة:

لقد كادت النظرية الكمية الكلاسيكية، التي تربط مستوى الأسعار بكمية النقد، أن تختفي على أثر زحف التحليل الكينزي، الذي حوّل العلاقة السابقة إلى علاقة بين كمية النقد ومعدّل الفائدة، وبالتالي جعل من معدّل الفائدة جسر عبور لأثر النقد إلى حجم الاستثمار، ومنه (من خلال أثر المضاعف) إلى الطلب الكلي فالإنتاج الكلي<sup>(1)</sup>. وطوال هذه السلسلة الكينزية لا يظهر أي أثر صريح على مستوى الأسعار، وهو ما يدل على استبعاد جذري للنظرية الكمية. ذلك أن كينز يعتبر أن مجال تحديد مستوى الأسعار هو سوق السلع والخدمات، أما السعر الذي يتحدّد في سوق النقد فهو معدّل الفائدة (سعر النقد).

قام اقتصاديون النظرية الحديثة بإعادة تمثيل للاتجاه النقدي الحديث، وذلك بتجديد نظرية كمية النقود القديمة وإعطاءها صورة تناسب الواقع المعاصر مع إدخال بعض الأفكار الكينزية، حيث حاولت هذه النظرية، الجمع بين الأفكار التقليدية والأفكار الكينزية لتجد لها منطق وتفسيرات خاصة بها، وتكوّن بذلك فكر معاصر تحت عنوان "النظرية المعاصرة لكمية النقود" أو "مدرسة شيكاغو"<sup>(2)</sup> بزعامة الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" (M. Frideman) ففي عام 1956 كتب فريدمان مقاله الشهير "دراسات في النظرية الكمية في النقد" التي كانت البداية لتطوير نظرية نقدية تركز على النظرية الكمية.

(1-1-V) تحليل نظرية كمية النقود الحديثة:

قدّم فريدمان تفسيراً للتضخم شبيهاً بتفسير نظرية الكمية القديمة ولكن أكثر تطوراً وعمقا منها، حيث يشير إلى أن السبب الرئيسي لظهور التضخم هو كمية النقود، وهو بذلك يعتبر التضخم ظاهرة نقدية، وبالتالي تجد أن فريدمان أعاد من جديد أهمية السياسة النقدية ورفض وجود علاقة بين زيادة الأجور (التكاليف) وارتفاع الأسعار، كما ينكر وجود علاقة بين التضخم والبطالة لا في المدى الطويل ولا في المدى القصير. وقد انطلق تحليل هذه النظرية من مجموعة من الفروض كما يلي<sup>(3)</sup>:

<sup>1</sup> - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 163.

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 120.

<sup>3</sup> - سهير معتوق، السياسة النقدية في الحليل الكينزي والنقدي، مجلة مصر المعاصرة، عدد: 407، 1987، ص 171.

- ✓ تعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص.
- ✓ عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- ✓ تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الانفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة.
- ✓ استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.
- ✓ السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ حصر دور الدولة في أضيق الحدود.
- ✓ سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها. وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود، وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود.
- ✓ الطلب على النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة.

إذن بالنسبة للنقديين، ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها، وبما أن عرض النقود هو متغير خارجي ومستقل، تتحكم فيه السلطات النقدية، اتجه فريدمان إلى الاهتمام على وجه الخصوص بالطلب على النقود باعتباره المؤثر الأساسي في المستوى العام للأسعار، ودراسة محددات الطلب على الكمية النقدية لدى الأفراد<sup>(1)</sup>. ولكن هذا لا يلغي أهمية تغير عرض النقود وتأثيره على مستوى الأسعار، حيث يؤكد فريدمان أنه عند الزيادة في عرض النقود يقوم الأفراد بالتخلص من هذا الفائض عن طريق زيادة انفاقهم مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولذلك يرجع النقديين عملية مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار إلى السلطة النقدية (البنك المركزي)، حيث تعمل هذه الأخيرة على مراقبة كمية النقود وجعل معدلها يتناسب دائما مع حجم الإنتاج وعدد السكان.

#### 1-1-1-V عرض النقود عند فريدمان:

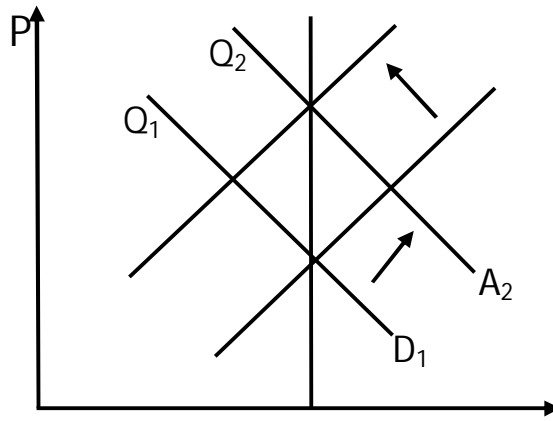
يرى فريدمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة. ويرى النقديون أن التغير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهرى المحدد للنشاط الاقتصادي،

<sup>1</sup> - Gérard Kébabdjian, Les modèles théorique de la macroéconomie, édition Dunod, Paris, 1994, p 121.

والسبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي، وبالتالي تغيرات عرض النقود هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي. يقول فريدمان: "إن معظم أوضاع الإنكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وإن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد"<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى ذلك يعتبر فريدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي  $\left(\frac{\Delta M}{\Delta \text{PIB}}\right)$ <sup>(2)</sup>.

منحنى رقم (1-25): منحنى استجابة مستوى الأسعار للزيادة المستمرة في العرض النقدي



المصدر: رحيم حسين، مرجع سابق، ص 117.

إذن يرى النقديين أن كل زيادة في كمية النقود المعروضة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما جعل فريدمان يقرر بأن التضخم إنما هو، وفي كل الظروف، ظاهرة نقدية، ويعتبر ذلك فرضية رئيسية في تحليله، وبالتالي فإن أي علاج لظاهرة التضخم إنما يبدأ من تقليص معدل نمو الكتلة النقدية، وهذه الفرضية التي يقرها فريدمان ليست نتيجة تحليلات نظرية خاصة، بل هي ملاحظة من الدراسات للعلاقة بين معدل التضخم ومعدل نمو العرض النقدي في كثير من البلدان.

IV-1-1-2) نظرية الطلب على النقود عند فريدمان:

في سنة 1956 طور ميلتون فريدمان نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، فنظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر

<sup>1</sup> - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 189.

<sup>2</sup> - A. Berthous, R. Frydman, Le libéralisme économique : interprétation et analyses, Ed L'harmatton, 1989, p 10.



اتساعاً من التحليل الكلاسيكي. حسب هذه النظرية تختلف طبيعة النقود باختلاف استخدامها وسبب حيازتها وشروط التنازل عنها<sup>(1)</sup>.

يؤكد فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد والأذواق (ترتيب الأفضليات). فقد اعتبر أن الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة (نظرية رأس المال)<sup>(2)</sup> والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائية الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الثروة يتم حيازتها، وبين مشروعات رجال الأعمال الذين تمثل النقود لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزونات.

### الطلب على النقود عند حائزي الثروة النهائيين:

يعتمد الطلب على النقود بالنسبة لحائزي الثروة النهائيين على أربعة متغيرات هي:

- **الثروة الكلية:** هي المحدد الأساسي للطلب على النقود، تشمل كافة العناصر البشرية وغير البشرية، وقد ميز فريدمان بين 5 مجموعات مكونة للثروة:
  - النقود.
  - الأصول النقدية (السندات داخل الدخل الثابت).
  - الأصول المالية (الأسهم)
  - الأصول الطبيعية (رأس المال العيني).
  - رأس المال انشوري.

اعتبر فريدمان الطلب على النقود دالة طردية للدخل الوطني الحقيقي، لأنه كلما زاد الطلب الحقيقي للفرد، يزيد الطلب على الاحتفاظ بالنقود.

- **تكلفة الفرصة البديلة:** إذا قرر الفرد الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل فيكون بذلك قد أضع فرصة الحصول على عائد، إذا ما استثمر هذه النقود في أصل من الأصول وهذا ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة<sup>(3)</sup>. إذا زادت هذه التكلفة سوف تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود السائلة لتجنب الخسارة التي يتعرض لها الفرد، أما إذا انخفضت هذه التكاليف أو انعدمت سوف يحدث العكس، وتتوقف تكلفة الفرصة البديلة على عاملين<sup>(4)</sup>:
  - سعر الفائدة (V.b) ومعدل العائد من الأصول المختلفة (V.e).
  - المستوى العام للأسعار.

<sup>1</sup> - Friedman, Inflation et systèmes monétaires, Original English language édition published by prentice-hall, Inc, Englewood cliffs, New jersey, 1976, U.S.A.

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 121.

<sup>3</sup> - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 193.

<sup>4</sup> - M. Voisin, Monnaie et politique monétaire, Ed Bréal, 2006, p 87.

• ترتيب الأفضليات:

يقول فريدمان أن الفرد لا يقوم بالاختيار بين الأشكال المختلفة للثروة من منطلق العائد فقط، بل يمكنه التفضيل بينهم حسب الأذواق والأفضل في نظر كل واحد منهم، فهناك أفراد لا يحبون المخاطرة وبالتالي يرضون بأقل عائد لا يدر لهم عن مخاطرة.

• **النسبة بين الثروة البشرية والغير البشرية (H):** إن الطلب على النقود يتأثر بأهمية الثروة البشرية من إجمالي العناصر المكوّنة للثروة، حيث كلما ارتفع هذا النوع من الثروات، ارتفع معه الطلب على النقود، وهذا لكون الثروة المادية قابلة للتحويل إلى نقود، بينما الثروة البشرية يصعب تحويلها إلى نقد خاصة عندما ينخفض الطلب على عنصر العمل في أوقات البطالة<sup>(1)</sup>.

**الطلب على النقود عند مؤسسات الأعمال:** هدف كل مؤسسة تقوم بإنتاج سلعة أو خدمة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، لذلك نجد أن عنصر الثروة الكلية ليس له أي تأثير على طلب المؤسسات للنقود. والمتغير المناسب في هذه الحالة هو المعاملات الكلية، القيمة المضافة الصافية، الدخل الصافي، رأس المال الكلي في صورة غير نقدية، أو صافي حقوق الملكية، وقصور البيانات قد يفسر قلة التقديرات التي أجريت بالنسبة لدالة طلب المؤسسات على النقود ومن ثم فإن التقديرات التي تتم تشمل مؤسسات الأعمال وحائزي الثروة النهائيين<sup>(\*)</sup>.

IV-1-1-2) دالة الطلب على النقود عند فريدمان:

توصّل فريدمان إلى أن الطلب على النقود دالة في ثروة الفرد ومعدّل العائد المتوقع لكل أصل من هذه الثروة، وقام بتقديم الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود كالتالي:

$$(I) \dots\dots\dots M = (P, R_b, R_e, 1/P, D_p/D_t, H, W, U)$$

حيث:

P: مستوى الأسعار.

R<sub>b</sub>: عائدات السندات.

R<sub>e</sub>: عائدات الأسهم

1/P, D<sub>p</sub>/D<sub>t</sub>: معدل توقع التضخم

H: النسبة بين الثروة البشرية وغير بشرية.

W: الثروة الكلية.

<sup>1</sup> - قريصة صبحي تادرس، مرجع سابق، ص 285.

\* - كمثال على ذلك: تعتبر معدّلات الفائدة على القروض غاية في الأهمية بالنسبة للمؤسسات، لأن قروض البنوك تمثل إحدى أهم مصادر التمويل التي تستخدمها المؤسسة للحصول على رأس المال في شكل أرصدة نقدية.

U: أدوات المستهلكين (ترتيب الأفضليات).

يمكن التعبير عن الدالة (I) أيضا في صورة حقيقية على النحو التالي:

$$(II) \dots\dots\dots \frac{M}{P} = F(R_D, R_E, 1/P, DP/D_t, Y_P, H, U)$$

في المعادلة (II) نلاحظ أن المتغير التابع هو الطلب على الأرصد الحقيقية، ويعد دالة في الثروة الحقيقية.

يمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف بين الكينزيين والنقديين فيما يلي:

الجدول رقم (1-5): أهم نقاط الاختلاف بين الكينزيين والنقديين

الكينزيين	النقديين
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع.</li> <li>✓ دالة العرض الكلي مرنة في المدى القصير (الإنتاج).</li> <li>✓ دالة الطلب على النقود غير ثابتة وغير مستقرة.</li> <li>✓ الزيادة في كمية النقود لن تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار خاصة في حالة الكساد (مصيدة السيولة).</li> <li>✓ ابتعد عن الاعتراف بأهمية دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، وأعطى أهمية كبيرة للسياسة المالية (ضرورة تدخل الدولة).</li> <li>✓ نجد أن السياسات الاقتصادية التي اقترحها كينز تكون أكثر فعالية عند معالجتها لظاهرة البطالة أكثر من ظاهرة التضخم.</li> <li>✓ عمل كينز على عدم الفصل بين عرض النقود والطلب عليها.</li> <li>✓ اعترف كينز بوجود نوع واحد من أسعار الفائدة يحدّد الطلب على النقود وهو سعر الفائدة على السندات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها.</li> <li>✓ دالة العرض غير مرنة (جمود الإنتاج).</li> <li>✓ دالة الطلب على النقود ثابتة ومستقرة.</li> <li>✓ كمية النقود تؤثر على المستوى العام للأسعار (رفض فكرة مصيدة السيولة).</li> <li>✓ أعاد فريدمان من جديد أهمية السياسة النقدية في معالجة التضخم، وأشار إلى أن دور الدولة ينحصر في أضيق الحدود.</li> <li>✓ أما السياسات الاقتصادية للنقديين نجدها أكثر فعالية عند معالجتها لظاهرة التضخم.</li> <li>✓ قام تحليل فريدمان على الفصل بين الطلب على النقود وعرض النقود، لم يتعرض للبنوك وأشكال خلق الائتمان.</li> <li>✓ أدخل فريدمان كثير من الأصول في دالة الطلب على النقود (تعدّد أسعار الفائدة) تتمثل في السندات والأسهم والأصول المالية والسلع الحقيقية.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الطالبة

2-1-7) تقييم النظرية الكمية المعاصرة:

يمثل تحليل فريدمان خليطاً من أفكار كينز في تحليله للطلب على النقود في النظرية العامة، وتحليل هيكس في مقالته الشهيرة عام 1935 "مقترحات من أجل تبسيط نظرية النقود"، حيث أشار إلى أن هناك ثلاث مجموعات من العوامل يتوقف عليها الطلب على النقود هي: التفضيلات الفردية، الثروة والتوقعات (الأسعار والمخاطر)، وتعد هذه النظرية أكثر واقعية في تفسيرها لظاهرة التضخم مقارنة بنظرية الكمية القديمة، وأيضاً أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية.

يرى العديد من الاقتصاديين أن صياغة المعادلة النهائية لفريدمان تعترضها الكثير من الصعوبات أهمها<sup>(1)</sup>:

- اعتمادها على العديد من المتغيرات.
- يصعب حساب وقياس هذه المتغيرات (كعائد رأس المال البشير، ومتغيرات الأذواق...).
- تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار، ولكن يعصب تطبيقها في المجال العلمي.
- هي صورة موسعة لمعادلة التبادل لفيشر.

يمكن أن نلخص أهم الاختلافات بين النظرية النقدية الكلاسيكية والنظرية المعاصرة فيما يلي:

- ✓ يفترض الكلاسيك وجود حالة التشغيل الكامل، في حين يفترض فريدمان عدم وجود حالة التشغيل الكامل، أي أن حجم الإنتاج عنصر متغير وليس كمية ثابتة كما يرى الكلاسيك.
- ✓ يرى الكلاسيك أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة المباشرة في مستوى الأسعار، بينما يرى فريدمان أن الزيادة في كمية النقود يترتب عليها الزيادة في الدخل والتشغيل، وعندما يقترب الاقتصاد من التشغيل الكامل ترتفع الأسعار.

2-7) مدرسة اقتصاديا جانب العرض:

ظهرت هذه النظرية في أواخر السبعينات، وقد تمتعت بشهرة كبيرة نتيجة لقيامها أساساً على انتقاد النظرية الكينزية، ويظهر ذلك من خلال اسمها "اقتصاديات جانب العرض"، حيث أعطى كينز أهمية كبيرة للطلب الفعال في تحليله للتضخم ولذلك جاءت هذه النظرية لتبين العكس واهتمت بجانب العرض.

<sup>1</sup> - سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص 155.

ضمت هذه المدرسة مجموعة جديدة من الاقتصاديين<sup>(\*)</sup> مثل: آرثر لافر، بول كريج، نورمان تيور، جورج جيلدر، أشكي وأكر دستول، وتبنى الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغان" بقوة تطبيق مبادئ هذه المدرسة في الولايات المتحدة خلال الفترة (1981 - 1989)، كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة "مارغريت تاتشر" خلال الفترة (1979-1990)<sup>(1)</sup>.

لم تتبع هذه النظرية منطق خاص بها ومحدد مثل سابق النظريات، بل كوّنت معظم أفكارها في إطار عام وليس بالاعتماد على الواقع، ويكفي أن نقول أن هذه النظرية جاءت معادية لأفكار كينز حتى يتضح لنا أنها متفقة مع النقيدين وخاصة في تحليلهم للتضخم. سنقوم فيما يلي بتلخيص أهم الأفكار التي قامت عليها هذه المدرسة<sup>(2)</sup>:

- لقد أعادت أهمية قانون ساي للأسواق، والذي مفاده أن كل عرض يخلق طلبه الخاص وأي اختلال بين الطلب الكلي سببه التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ولهذا رفضت تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل يقيد من حرية الأفراد والمؤسسات شأنها في ذلك شأن النقيدين.
- يتفق أصحاب هذه المدرسة مع النقيدين حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية (زيادة عرض النقود بما يفوق معدل النمو الاقتصادي هو المسبب الرئيسي لتضخم الأسعار)، وأن هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم كالسياسة النقدية الإنكماشية، إلا أن هذا الرأي قد تراجع من جانب العديد من أنصار هذه المدرسة، حيث أشاروا إلى ضرورة اتباع سياسة نقدية توسعية محكمة بمعدل نمو ثابت، حتى لا يساهم في حدوث أي ضغوط تضخمية وخاصة بعد التطرق إلى الآثار السلبية للسياسة النقدية على أسعار الفائدة والاستثمار والعرض الكلي.
- إضافة إلى الإفراط في المعروض النقدي أدخلوا رواد هذه المدرسة سبب آخر يمكنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو الضرائب المرتفعة، حيث اعتبروا هذه الأخيرة جزء مهم من التكاليف، وحسب رأيهم إذا ازدادت هذه التكاليف ترتفع الأسعار.
- رفضت هذه المدرسة تحليل فيليبس القائم على العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، فهي ترى أنه لا يوجد تعارض بين زيادة معدل التوظيف واستقرار الأسعار، ويمكن للزيادة في الإنتاج وانخفاض معدل البطالة أن يرتبط بمعدل تضخم قليل وليس بالضرورة العكس، ولذلك يشيرون إلى أن ضعف نمو الإنتاج (عرض) وقلة الاستثمارات هما من الأسباب القوية لظهور التضخم.

\*- لا علاقة لهم بالنظرية الاقتصادية، وهم شخصيات عامة.

<sup>1</sup> - عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 452.

<sup>2</sup> - رانيا عبد المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2005، ص 25.

- حاولت هذه النظرية التخفيف من مشكلة ضعف الإنتاج والاستثمار بهدف مكافحة التضخم الركودي، فاقترحت الاهتمام بفكرة "الحوافز"، حيث تؤثر هذه الحوافز على سلوك العمل اتجاه عملهم واستغلال وقت فراغهم وهذا يؤدي إلى رفع الإنتاجية، كما أن زيادة الدخل تدفعهم إلى زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار وإلى تخفيف الأسعار ومعدل التضخم.
- أشارت هذه المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب، بهدف وضع أسس متينة لاستقرار أسعار الصرف وتخفيض أسعار الفائدة من الضغوط الضخمية.

بالرغم من الأفكار المشتركة بين النقديين ونظرية اقتصاديات جانب العرض، إلا أنه يوجد بعض نقاط الاختلاف بينهم، أهمها إهمال النقديين للجوانب الحقيقية (العرض) واهتمامهم فقط بالجانب النقدي والاعتماد على السياسة النقدية في معالجة التضخم.

ويمكن اعتبار أنه يوجد تكامل بين أفكار النقديين واقتصاديو جانب العرض، فالنقديين يهتمون بالجانب النقدي ويستعملون السياسة النقدية للتأثير في هذا الجانب. أما مدرسة جانب العرض فقد استعملت السياسة المالية (تخفيض الضرائب)<sup>(\*)</sup> للتأثير في الجانب الحقيقي للاقتصاد.

### 3-7) نظرية التوقعات الرشيدة (Les anticipations rationnelles):

كان فريدمان قد أشار إلى مفهوم "التوقعات"<sup>(1)</sup> في نظريته من خلال دراسته لسلوك حائزي النقود، ومع بداية السبعينات أخذت نظرية التوقعات الرشيدة بالظهور في النظرية الاقتصادية، حيث قامت بتطوير وتبيان أهمية التوقعات في التأثير على سلوك الأفراد. ولم يكن فريدمان أول من استخدم هذا المفهوم فقد سبقه في ذلك كينز سنة 1936، وقام باستعماله كعنصر هام في نظريته، كما أعطاه دورا بارزا في تحديده للطلب الفعال ومستوى الإنتاج والتوظيف.

كان الإقتصادي (J. F. Mutch) أول من صاغ هذه النظرية من خلال إصداره لبحث بعنوان (التوقعات الرشيدة ونظرية حركات الأسعار) سنة 1961. وقام (Lucas) بتطويرها سنة 1972<sup>(2)</sup> استخدمت هذه النظرية مفهوم "التوقعات الرشيدة" كعنصر هام في تحليلها لظاهرة التضخم باعتبارها عامل مؤثر في سلوك الأفراد، وكان الإقتصادي (Mutch) أول من حاول تفسير تغيران الأسعار من خلال مفهوم التوقعات الرشيدة.

يمكن تلخيص أهم أفكار هذه النظرية فيما يلي:

\* - يجب على الدولة أن تقوم بتخفيض الضرائب على الاستثمارات والأرباح أكثر من تخفيض الضرائب على الدخل، وذلك لأن هذه النظرية تعتبر أن خفض الضرائب على الدخل وزيادتها على الاستثمار هو الذي يؤدي إلى التضخم.

<sup>1</sup> - رانيا عبد المنعم محمد راجح، مرجع سابق، ص 32.

<sup>2</sup> - رحيم حسين، مرجع سابق، ص 155.

- ✓ تقوم هذه النظرية على الفكرة التي تقول أن كل وحدة من المجتمع تسعى إلى الحصول على أحسن النتائج من مواردها، وعلى هذا الأساس تبني سلوكها الاقتصادي وتستخدم في ذلك مجموعة من المعلومات التي تساعدها على إجراء التوقعات الرشيدة وبالتالي اتخاذ القرار.
- ✓ يقوم الأفراد ببناء توقعاتهم عن اتجاهات الأسعار واتجاهات السياسة المالية والنقدية، وهم عند قيامهم بذلك يعرقلون تحقيق الأهداف المسطرة من قبل السياسات الاقتصادية<sup>(1)</sup>.
- ✓ تركز هذه النظرية في تحليلها على النموذج الكلاسيكي، ولذلك فهي تدافع بشدة على مبدأ حيادة النقود، حيث ترى أن المتغيرات النقدية لا تؤثر على القطاع الحقيقي وأن الإفراط النقدي يؤثر على المستوى العام للأسعار فقط.
- ✓ رفضت هذه النظرية مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فهي ترى أن حرية الفرد وانحصار دور الدولة في القيام بوظائفها التقليدية يقلل من ظهور الأزمات في الاقتصاد.

اعتمدت هذه النظرية في تحليلها لأثر التوقعات على تغيرات الأسعار على نموذج رياضي، يمكن كتابته كالتالي:

$$\left. \begin{array}{l} \text{معادلة العرض } U_t \\ \text{معادلة الطلب } y_t = -bp_t + Cx_t \end{array} \right\} P_t = \frac{1}{a+b} (ap_t + cx_t - y^* - U_t) \dots (1)$$

مع:

$y_t$ : مستوى الدخل.

$y^*$ : مستوى الدخل الذي يتحقق عند معدل البطالة الطبيعي.

$P_t$ : مستوى الأسعار المتوقع.

$x_t$ : عرض النقود.

$U_t$ : الأخطار العشوائية.

نلاحظ أن معادلة العرض تتوقف على انحراف مستوى الدخل عن المستوى الطبيعي، ويكون هذا ناتج عن الفرق بين مستوى الأسعار ومستوى الأسعار المتوقعة والمعبر عنه في المعادلة بـ  $(P_t - P_t^*)$ ، ويمكن التمييز هنا بين ثلاث حالات<sup>(2)</sup>:

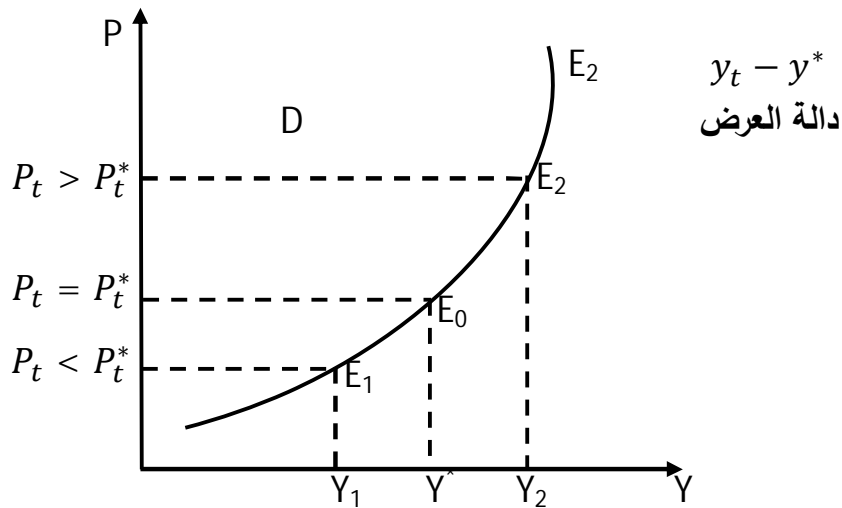
<sup>1</sup> - Sophie Brana, Michel Cazals, Le monnaie, Ed Dunold, 1997, p 59.

<sup>2</sup> - R. Lucas, Tomas Sargent, Rational expectations and economic price, 1981, p 199.

- إذا كان  $P_t - P_t^* = 0$ : توقعات المؤسسة للأسعار صحيحة ( $P_t = P_t^*$ )، وبالتالي تعمل المؤسسة على الإنتاج الطبيعي ويكون مستوى الدخل الفعلي مساوي للدخل الطبيعي  $y_t = y^*$ .
- إذا كان  $P_t - P_t^* > 0$ : الأسعار ترتفع بشكل يفوق توقعات المؤسسة ( $P_t > P_t^*$ )، وهنا تسعى هذه الأخيرة إلى رفع الإنتاج عن المستوى الطبيعي  $y_t > y^*$  ويكون مستوى الدخل أكبر من المستوى الطبيعي.
- إذا كان  $P_t - P_t^* < 0$ : في هذه الحالة يحدث العكس، تكون الأسعار أقل مما كان متوقعا ( $P_t < P_t^*$ ) وهنا تعمل المؤسسة على الإنتاج إلى مستوى أقل من الإنتاج الطبيعي  $y_t < y^*$  ويكون الدخل أصغر من الدخل الطبيعي.

يمكن التعبير عن هذه الحالات في منحنى العرض حسب الشكل التالي:

منحنى رقم (1-26): العرض ومستوى الأسعار المتوقعة



المصدر: R. Lucas, Tomas Sargent, Rational ex pectations and économic plice, 1981, p 199.

إذا كانت معادلة التوقعات على الشكل التالي:

$$P_t^* = E[P_t/I_{t-1}] \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

E: عامل التوقعات

$I_{t-1}$ : مجموع المعلومات المتاحة في الفترة t-1.

يمكن كتابة:



$$P_t^* = \frac{1}{a+b} (ap_t^* + CEEx_t - y^*) \dots \dots \dots (3)$$

وبطرح المعادلة (3) من المعادلة (1) تحصل على:

$$P_t - P_t^* = \frac{1}{a+b} [c(X_t - EX_t) - V_t] \dots \dots (4)$$

وصول هذه النظرية إلى المعادلة (4) هو طبيعي لأنها اعتبرت أن زيادة عرض النقود بدرجة أكبر من توقعات الأفراد  $(X_t - EX_t)$  سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بشكل أكبر مما هو متوقع  $(P_t - P_t^*)$  وهذا ما تبينه المعادلة<sup>(1)</sup> (4).

بإحلال المعادلة (4) في معادلة العرض نحصل على:

$$y_t - y^* = \frac{ac}{a+b} (X_t - EX_t) + \frac{b}{a+b} U_t$$

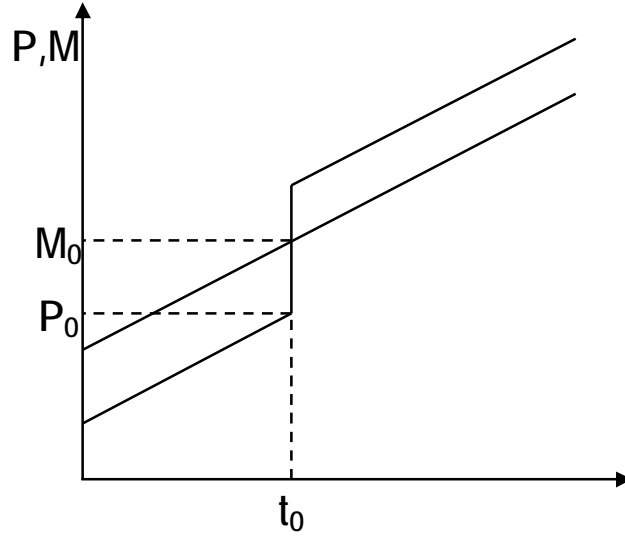
تعبّر هذه المعادلة على أن انحراف مستوى الدخل عن المستوى الطبيعي إنما يعتمد على عدم التناسق الموجود في السياسة الحكومية.

اتفقت هذه النظرية إلى حد كبير مع النقديين فيما يتعلق بتفسيرها للتضخم، حيث ترجع السبب الرئيسي لظهور الضغوط التضخمية إلى الإفراط في العرض النقدي بشكل لا يتناسب مع العرض الكلي للسلع والخدمات، كما أن التوقعات التي يجريها المنتجون والمستهلكون على الأسعار تؤثر حتماً على مستوى الأسعار المحقق في فترة معينة.

قدم لوكس تحليل يعرف بفرضية عدم فاعلية السياسة الاقتصادية، والتي تقول أنه عندما يقوم الأفراد بالتوقعات الرشيدة، فإن السياسات الاقتصادية تحاول أن تتعامل مع الاقتصاد ودفعه باتجاه معين من خلال تكون توقعات مضادة قد تسبب حركة في الاقتصاد إلا أنها لن تحسن الأداء الاقتصادي.

<sup>1</sup> - Hubert Kemp, economie monétaire internationale, economica, Paris, 2014, p 88.

المنحنى رقم (1-27): الكتلة النقدية ومستوى الأسعار (التوقعات الرشيدة)



المصدر: « Analyse Macroéconomique » : U. Kohli, ed, de boesk université, 1999, p 347.

يؤكد أصحاب هذه النظرية على ضرورة تحديد الحكومات للسياسات الاقتصادية بشكل واضح ومعلوم لدى جميع الوحدات، حتى يتسنى لهم القيام بالتوقعات الرشيدة وبالتالي أخذ القرارات المناسبة، فمثلاً إذا علم الأفراد بأن الدولة ستقوم بزيادة عرض النقود في المستقبل سيأخذ الأفراد المعلومة في اعتبارهم عند قيامهم بسلوك اقتصادي بشكل يتناسب مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار، وإذا زاد عرض النقود سيؤثر على المستوى العام للأسعار فقط، وتبقى خطط الإنتاج والمتغيرات الحقيقية بعيدة عن تأثير النقود (حيادة النقود)<sup>(1)</sup> وهذا ما يبينه المنحنى رقم (1-27).

<sup>1</sup> - U. Kohli , analyse macroéconomique, Ed de Boesk université, 1999, p 347.

الشكل رقم (1-6): التسلسل الزمني للمدارس النقدية في الاقتصاد الكلي



المصدر: د. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2009، ص 15.

## خلاصة الفصل:

تعددت آراء المدارس الإقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقود و التضخم. حيث يرجع الإقتصاديون الكلاسيك أن التضخم أساسا ظاهرة نقدية خالصة تتمثل في إرتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج و سرعة دوران النقود.

في حين ترى النظرية العامة لكينز (1936) أن وجود فائض في الطلب (excess demand) يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية يولد الفجوة التضخمية، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الإقتصادية أهمها العرض المتاح و الطلب الفعلي و كمية النقود المعروضة، أسعار الفائدة إضافة إلى مستوى التشغيل، و توضح هذه النظرية أن الزيادة في الطلب الفعلي نتيجة زيادة كمية النقود و انخفاض أسعار الفائدة تسبق دائما ارتفاع الأسعار.

أما مدرسة شيكاغو و على رأسها فريدمان فتري أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى نمو النقود و بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج، أي أن الزيادة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة تسبب ارتفاع في معدلات التضخم، و يتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية و مالية تهدف لتحقيق التوازن بين عرض النقود و حجم الناتج عن طريق تغيير الإئتمان المصرفي و امتصاص فائض القيمة. (بن بوزيان 2007).

# الفصل الثاني

الدراسات التطبيقية للتضخم

## تمهيد:

يعتبر التضخم أحد أهم الإختلالات الوظيفية التي تطبع الحياة الإقتصادية الحديثة، و في ظل عدم وجود علاج شاف منه حتى الآن اهتمت معظم الدراسات الإقتصادية بهذه الظاهرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، و ذلك من خلال دراسة أسبابها و أثارها الإقتصادية على النظام الإقتصادي الكلي و كذا السياسات التي يتعين اتباعها للقضاء عليه و المدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات. و بالرغم من أن بعض الإقتصاديين يرون أن المعدلات المنخفضة للتضخم ضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي، إلا أن النسب المرتفعة للتضخم يمكن اعتبارها بمثابة أزمة إقتصادية ينبغي وضع الحلول الناجعة لها.

لقد تعددت محاولات تفسير التضخم، فبالإضافة إلى التركيز على العامل النقدي من قبل عدة إقتصاديين نجد أن هناك من يعزي التضخم إلى الإختلالات الهيكلية، و هناك من يرى أن التضخم ينشأ نتيجة إرتفاع التكاليف، و هناك من يشخص سبب التضخم في زيادة الطلب الكلي إلى العرض الكلي، إضافة إلى دور العوامل الخارجية (التضخم المستورد) في التأثير على الأسعار المحلية.

و قد تبين منذ نهاية الثمانينيات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف لا تساعد كثيرا في تحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي دفع ببعض الدول الصناعية و النامية لاحقا إلى تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة إستهداف التضخم، تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة (ناجي التوني 2002).

وفي هذا الفصل سنتناول الإطار النظري للتضخم في المبحث الأول الذي يتعرض لمفهوم التضخم، انواعه، اسباب ظهوره،آثاره و السياسات المتبعة لعلاجه إضافة إلى سياسة استهداف التضخم، بينما اهتم المبحث الثاني بالدراسات التطبيقية ذات العلاقة بالتضخم مع التركيز على العلاقة بين النقود و الأسعار. و في المبحث الثالث والأخير سوف نحدد أهم الإختلافات بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

## المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم

رغم إختلاف معظم الإقتصادييين على تعريف ظاهرة التضخم وتصنيفها، ورغم تعدد أسباب ومصادر ظهور الضغوط التضخمية، إلا أنهم متفقون على خطورة التضخم كحالة مرضية مزمنة تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وعلى النتائج المترتبة عنه (الإقتصادية والإجتماعية والسياسية) والتي تمس جميع الوحدات الإقتصادية، لذلك إهتمت جميع الدول بقياس هذه الظاهرة في الإقتصاد بهدف تحديد السياسات المناسبة لمحاربهته ومراقبته بإستمرار، وبالتالي تحقيق إستقرار مستوى الأسعار.

## (1) مفهوم التضخم وأنواعه:

يعتبر التضخم من المفاهيم الإقتصادية التي يصعب تعريفها، على الرغم من انه أقدم و أشهر المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها دول العالم المتقدمة والمتخلفة، وذلك لانه يستخدم لوصف مجموعة من الظواهر التي قد تبدو في بعض الأحيان متعارضة ومتضادة، نذكر من بينها:

✓ الإرتفاع المفرط في الأسعار ← "تضخم الأسعار".

✓ إرتفاع الدخل الحقيقية ← "تضخم الأجور وتضخم الأرباح"

✓ إرتفاع التكاليف ← "تضخم التكاليف"

✓ الإفراط في خلق النقود ← "تضخم نقدي"

و يمكن القول أن هذه الظواهر مستقلة عن بعضها البعض إلى حد كبير، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث إرتفاع في الأسعار دون أن يصحبه إرتفاع في الدخل النقدي، كما أنه من الممكن أن ترفع التكاليف دون أن تؤدي إلى إرتفاع الأرباح.

## 1-1) تعريف التضخم:

لا يمكن تقديم تعريف واحد للتضخم نظرا لتعدد وجهات نظر الاقتصادييين من جهة، وتعدد معايير تحديد المعنى منه من جهة أخرى. فهناك من بنى تعريفه على أسباب ظهور التضخم ومنهم من عرفه من خلال الخصائص والآثار المترتبة عنه، أدى هذا التعدد في المفاهيم إلى وجود تعاريف كثيرة ومختلفة أهمها:

- هو الارتفاع المستمر والملحوظ في أسعار السلع والخدمات والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - André Grimand, Analyse macroéconomique, Montchrestien, Paris, 1999, p 480.

- هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما الناجم عن فائض الطلب عن ما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة<sup>(1)</sup>.
- هو ارتفاع المستوى العام للأسعار كنتيجة لزيادة النقود المتداولة دون زيادة في حجم الانتاج المحلي أو العالمي<sup>(2)</sup>.
- هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عند وجود فجوة بين حجم السلع المتاحة وحجم الدخول المتاح للإنفاق<sup>(3)</sup>.

تتضمن هذه التعاريف الخصائص التالية:

- ✓ أن التضخم حركة، أي عملية آلية يمكن الوقوف عليها خلال فترة طويلة.
- ✓ أنه حركة أسعار، وبذلك يكون المظهر الأساسي للتضخم هو ارتفاع الأسعار.
- ✓ إن هذه الحركة تتصف بالاستمرار الذاتي، فالتضخم ليس ظاهرة عرضية أو وقتية.

#### 2-1 أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً، ويمكن ذكر أهم أنواع التضخم كما يلي:

##### 1-2-1 التضخم المكشوف (الظاهر):

هو الذي يتحقق بشكل زيادة فعلية للأسعار، أي أن الزيادة في الأسعار تكون ظاهرة ومتحققة فعلاً في السوق، وهنا تقعد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، حيث يفضل الأفراد إنفاق دخلهم على شراء السلع والخدمات بدلاً من ادخارها خوفاً من فقدان جزء من قدرتهم الشرائية في المستقبل<sup>(4)</sup>.

##### 2-2-1 التضخم المكبوت (غير ظاهر):

في بعض الحالات قد يشهد الاقتصاد ضغوطاً تضخمية تظهر في زيادة الطلب عن العرض مع بقاء الأسعار ثابتة، وذلك نتيجة لتدخل الدولة من خلال تدعيم وتجميد الأسعار عن طريق قرارات إدارية (الرقابة الإدارية)، في هذه الحالة يصبح لدى الأفراد أرصدة نقدية عاطلة لا يستطيعون إنفاقها على السلع والخدمات لعدم توفر هذه الأخيرة بالكميات اللازمة (زيادة عرض النقود عن احتياجات

<sup>1</sup> - هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 219.

<sup>2</sup> - البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 197.

<sup>3</sup> - الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 6، دار اوائل للنشر، عمان، 2003، ص 249.

<sup>4</sup> - البكري أنس، صافي وليد، مرجع سابق، ص 200.



الأفراد)، وهنا تفقد النقود وظيفتها كوسيط للتبادل وينتظر انطلاق الأسعار نحو الارتفاع بمجرد رفع الرقابة الإدارية من قبل السلطات<sup>(1)</sup>.

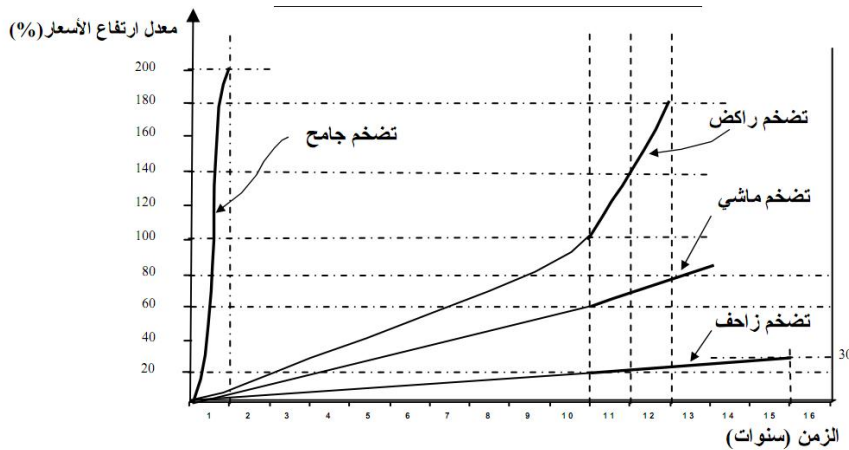
### 3-2-1) التضخم الزاحف:

هو التضخم الذي يتحقق بشكل تدريجي وبصورة بطيئة، ويمثل النوع المعتدل من التضخم حيث تقل ارتفاعات الأسعار وتستغرق فترة زمنية طويلة.

### 4-2-1) التضخم الجامح (المفرد):

هو من أشد الأنواع ضررا وأثارا على البناء الإقتصادي لأي دولة، بل ويمكن أن يؤدي إلى إنهيار النظام النقدي الداخلي وتصبح أفضل وسيلة لمعالجته هي التخلص من النقود المتداولة بإلغائها وإستبدالها بعملة جديدة<sup>(2)</sup>. ولقد شهد العالم هذا النوع من التضخم في العديد من الدول خاصة في فترات ما بعد الحروب، كما حدث في ألمانيا عامي 1921 - 1923، حيث أطلقت الحكومة العنان لمطابع النقود و دفعت بالأسعار والنقود المتداولة إلى مستويات مرتفعة جدا، فخلال الفترة (1921 - 1923) ارتفع مؤشر السعر من 1 إلى 1000.000.000.00 أي أنه لو كان لدى الشخص ما قيمته 300 مليون دولار من السندات المالية الألمانية في بداية عام 1922، فإن هذا المبلغ ما كان يكفي لشراء قطعة صغيرة من الحلوى بعد سنتين.

### منحنى رقم (2-1): أنواع التضخم حسب قوته



المصدر: ضياء مجيد الموسمي، مرجع سابق، ص 216.

وقد قسم كينز أنواع التضخم إلى:

<sup>1</sup> - هاشم فؤاد، مرجع سابق، ص 220.

<sup>2</sup> - الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مرجع سابق، ص 250.

- **التضخم السلعي:** يحدث هذا التضخم في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في النفقات الانتاجية للسلع الاستثمارية على السلع الادخارية مما يترتب عليه تحقيق أرباح معتبرة في قطاع صناعة سلع الاستهلاك<sup>(1)</sup>.
- **التضخم الرأسمالي:** يظهر هذا التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح في قطاعي الاستهلاك والاستثمار<sup>(2)</sup>.
- **التضخم الربحي:** ينتج هذا النوع عن زيادة الاستثمار عن الادخار مما يترتب عليه تحقيق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار<sup>(3)</sup>.
- **التضخم الدخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الانتاج وخاصة أجور العمال<sup>(4)</sup>.

### (II) أسباب التضخم وآثاره:

#### (1-II) أسباب التضخم:

إن إرتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة. فإذا كان إقتصاد دولة معينة مغلق، أي لا يقوم على المبادلات التجارية مع أي دولة أخرى، فإن إرتفاع الأسعار في هذا البلد يكون ناتجا عن عوامل داخلية (محلية) فقط ← تضخم داخلي، و إذا كان الإقتصاد منفتح على الخارج ويقوم بتصدير وإستيراد كل حاجياته من البلدان الأخرى، فإن إرتفاع أسعار هذه الواردات سيؤثر على المستوى العام للأسعار الداخلية، والتضخم في هذا البلد يكون ناتجا عن عوامل خارجية ← تضخم مستورد. ومنه ينتج التضخم عن تفاعل مجموعتين من العوامل إحدهما داخلية والأخرى خارجية.

#### (1-1-II) الأسباب الداخلية:

هناك العديد من الأسباب الداخلية التي تؤدي إلى ظهور القوى التضخمية، والتي جاءت بها مختلف النظريات النقدية المفسرة لظاهرة التضخم<sup>(5)</sup>، وهي تتمثل في ما يلي:

- التضخم الناتج عن الإفراط النقدي.
- التضخم الناتج عن زيادت الطلب الكلي.
- التضخم الناتج عن إنخفاض العرض.

<sup>1</sup> - عناية غازي، التضخم المالي، دار الجيل للنشر، بيروت، 2006، ص 60.

<sup>2</sup> - عناية غازي، نفس المرجع، ص 61.

<sup>3</sup> - الشبول نايف، التضخم في الإقتصاد الأردني، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير، القاهرة، 1981، ص 10.

<sup>4</sup> - الشبول نايف، نفس المرجع، ص 10.

<sup>5</sup> - James E. Meade, Préface de robert M. solow, retour au plein emploi ?, economica, Paris, 1996, P 21.

- التضخم الناتج عن إرتفاع التكاليف الإنتاجية.
- التضخم الناتج عن الإختلالات الهيكلية.
- التضخم الناتج عن ممارسة الحصار الإقتصادي.

#### II-1-1-1) الإفراط النقدي:

يظهر التضخم في حالة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات فتضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها الزيادة في الإنتاج مما ينعكس على الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ويمكن أن يحدث التضخم أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في خلق الائتمان، إذن معظم الأفكار الكلاسيكية والنيو كلاسيكية تؤكد فكرة أن التوسع النقدي هو العامل الأساسي المسبب للتضخم (Goedharo)<sup>(1)</sup>.

#### II-1-1-2) إرتفاع الطلب الكلي:

تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أي عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، ويرجع هذا التحليل للإقتصادي كينز<sup>(2)</sup> في التحليل الكينزي يحصل تضخم الطلب عندما يكون حجم الإنفاق الكلي (C+I+G) أكبر من قيمة الناتج (Q) عند مستوى الإستهلاك الكامل أي:  $Q < C+I+G$

حيث: G: الإنفاق الحكومي      I: حجم الإستثمار الكلي

C: حجم الإستهلاك الكلي      Q: حجم الناتج القومي

ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب خلال فترة سابقة على أنه:  $x=(C+I+G)-Q$

حيث:  $\Delta x$  : تمثل إجمالي فائض الطلب.

في حالة التضخم يعبر عن الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

<sup>1</sup> - benissad M.E/essais d'analyse monétaire avec référence en algérie / 3<sup>ème</sup> édition alger, opu, 1980, p99

<sup>2</sup> - (John Maynard Keynes)، إقتصادي إنجليزي (1883 - 1946) إشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتابا عن الإصلاح فيها وإشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية (1)

## 3-1-1-11) إنخفاض العرض الكلي:

بما أن التضخم يعود إلى إختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، و ما يقابله من معروض السلع عن مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأسباب كثيرة منها<sup>(1)</sup>:

- **تحقيق مرحلة الإستخدام التام:** قد يصل الإقتصاد الوطني لمرحلة من الإستخدام الكامل لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى.
- **عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:** قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع: وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة (غياب التكنولوجيا) ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة، و قد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال والمواد الأولية.
- **النقص في رأس المال العيني:** قد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد بين النقد المتبادل وبين المعروض من السلع والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية، الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

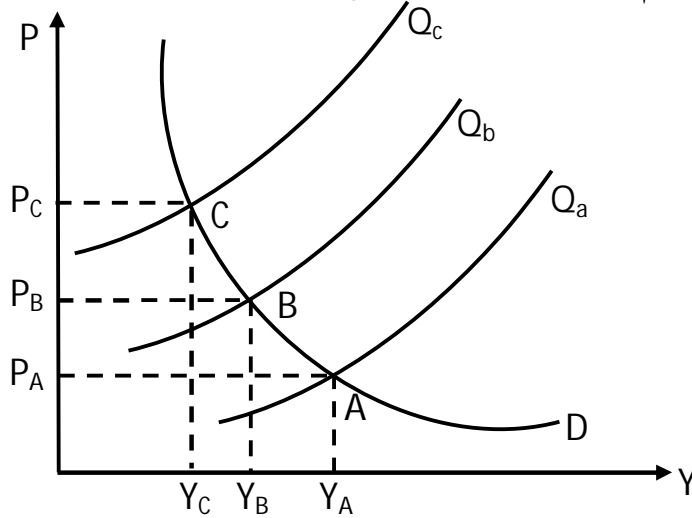
## 4-1-1-11) إرتفاع تكاليف الإنتاج:

قد ينتج التضخم عن زيادة في تكاليف الإنتاج (لأسباب عديدة) مع بقاء الطلب ثابت كارتفاع أسعار الأراضي، إرتفاع أجور العمال و إرتفاع أسعار المواد الأولية. أهم عنصر من عناصر الإنتاج والذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل، إرتفاع الأجور مسؤول بصفة أساسية عن رفع مستوى الأسعار النهائية (تضخم التكاليف)<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - د بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 151.

<sup>2</sup> - Michel Rawhill, Macro économie, théorie et politique, 1968, p 82.

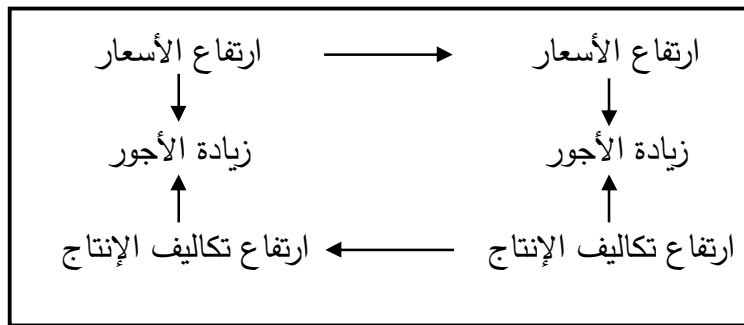
منحنى رقم (2-2): تضخم التكاليف (Inflation par les couts)



المصدر: برنيه سيمون، ترجمة د. عبد القادر إبراهيم، أصول الاقتصاد الكلي، ص 300.

لم يكن هذا النوع من التضخم موجودا في المراحل الأولى من إقتصاديات السوق، وظهر لأول مرة خلال ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين، وقاد إلى تغيير كبير في أنماط سلوك السعر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إرتفعت أجور العمال سنة 1982 بنسبة 5 %، وأشار بعض الإقتصاديين إلى أن المسؤول عن هذا الإرتفاع هي النقابات العمالية<sup>(1)</sup>.

الشكل (1-2): الدورة الخبيثة للتضخم:



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 193.

و خلال السبعينات كانت الصدمات الناتجة عن دفع التكاليف بسبب تغيرات حادة في أسعار النفط، ففي سنة 1990 حدث نقص حاد في أسواق النفط فإرتفعت أسعاره مما أدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ظهور التضخم. وفي كل فترة حدث فيها إرتفاع حاد في أسعار النفط إرتفع المستوى العام للأسعار.

قد يحدث التضخم نتيجة لإشتراك الأسباب السابقة في آن واحد. أي تضخم الطلب وتضخم العرض، و هذا بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات الإنتاج. وفي نفس الوقت ترتفع أسعار

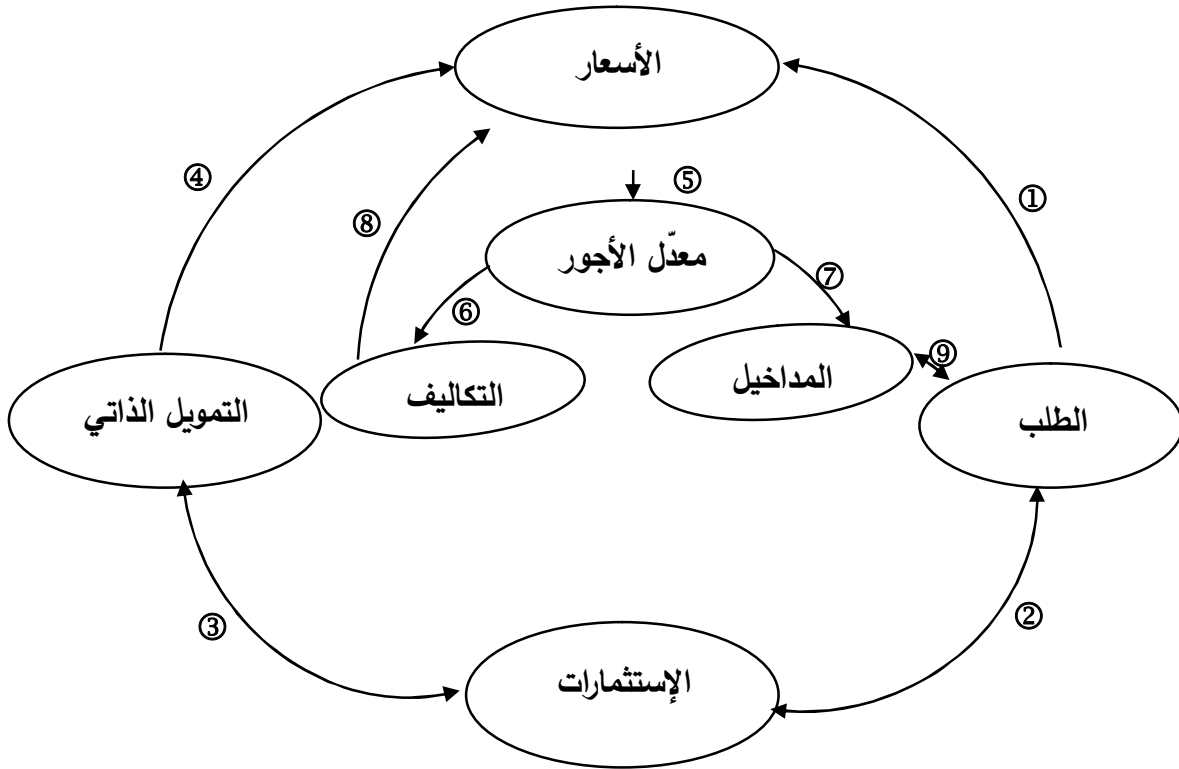
<sup>1</sup> - (بول. سامويلسن) و(وليام د.نور دهاوس) الإقتصاد سنة 2006، ص 618

عناصر الإنتاج من مواد أولية وموارد وأجور وغيرها، ويسمى هذا النوع بالتضخم المشترك<sup>(1)</sup>. وقد تستخدم طرقاً أكثر تعقيداً في معالجته، حيث تتبع سياسات تحد من التوسع النقدي وتزيد من الإنتاجية في آن واحد.

• **تضخم التكاليف وعلاقته بتضخم الطلب:**

تشير نظرية تضخم التكاليف إلى أن ارتفاع التكاليف ينشأ بصفة مستقلة عن زيادة الطلب. فهي ترفض وجود علاقة بين تضخم التكاليف وتضخم الطلب. ولكن يمكننا الملاحظة أن تضخم الطلب ينشأ من جانب المشتري (الطلب)، وتضخم التكاليف ينشأ من جانب البائع (العرض). وهذا يقود إلى أن العوامل التي تحكم الجانبين متشابكة ومترابطة ولا يمكن عزل عوامل جانب عن الآخر، وهذا يؤكد على وجود علاقة قوية بين النوعين.

الشكل (2-2): ارتباط تضخم التكاليف بتضخم الطلب (الدائرة التضخمية)



المصدر: ب برننيه وإ. سيمون، مرجع سابق، ص 56.

إذا افترضنا أن تضخم الطلب هو الذي ظهر أولاً، سيؤدي إلى ظهور تضخم التكاليف على النحو التالي: من خلال الشكل نجد أن تضخم الطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار<sup>①</sup>، في نفس الوقت ارتفاع الطلب يحث المستثمرين على زيادة استثماراتهم<sup>②</sup>، وذلك عن طريق زيادة تمويلهم بواسطة

<sup>1</sup> - إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريفات، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص150.

الإقتراض من البنوك ③، وهذا يتسبب في رفع الأسعار أكثر ④. وبالتالي مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور ⑤، وارتفاع التكاليف ⑥ وزيادة المداخيل ⑦. بسبب ارتفاع التكاليف زيادة الأسعار ⑧، كما أن زيادة الدخل تحث على زيادة الطلب ⑨، مما ينتج عنه ارتفاع جديد في الأسعار، وهكذا تعود الدورة التضخمية من جديد. إذن من الصعب الفصل بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف لارتباطهم القوي، ونظرا للعلاقة الموجودة بين المنتجين والمستهلكين.

### II-1-1-5) التضخم الهيكلي:

إن ظهور الضغوط التضخمية في المجتمعات الرأسمالية والبلدان النامية خاصة، سببها مجموعة من الإختلالات الهيكلية<sup>(\*)</sup>، مثل هيكل الأسعار أو النمو غير المتكافئ بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، التي لا بد أن ينعكس أثرها على الطلب وتؤدي إلى زيادة في الأسعار، تتمثل مظاهر التضخم الهيكلي في البلدان النامية في ما يلي<sup>(1)</sup>:

- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية (مواد الخام).
- التناقض بين القطاعات الإقتصادية المختلفة : مثلا : يعتمد القطاع الزراعي في البلدان النامية على عوامل طبيعية، كالمناخ والآفات الزراعية، لذلك تعتمد السلطات على دعم المزارع باللجوء إلى رفع أسعار المواد الزراعية، فترتفع أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي يدفع بالعاملين في القطاعات الأخرى للمطالبة بزيادة الأجور. ومع الزيادة في النفقات ترتفع الأسعار.
- تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي يمارس أيضا ضغوط تضخمية كالإعانات الإجتماعية والتي لا يقابلها أي إنتاج في حين يزيد الطلب.
- أما مظاهر التضخم الهيكلي في الإقتصاد الرأس مالي تتمثل في :  
• عندما تتعرض المشروعات المكونة للوحدات الإقتصادية الإنتاجية لسوء في التنظيم أو في الإدارة، تعمل على أن تعوض تلك الخسائر عن طريق العوامل الخارجية، فترفع الأسعار بدلا من معالجة هيكل المشروعات و تنظيم الإدارة.
- زيادة النفقات العسكرية في حالة الحرب.
- طريقة التوزيع في البناء الإقتصادي تعتبر أهم مصادر الضغوط التضخمية وخاصة توزيع الدخل بين عوائد الملكية (الأرباح والعوائد) وعوائد العمل (الأجور).

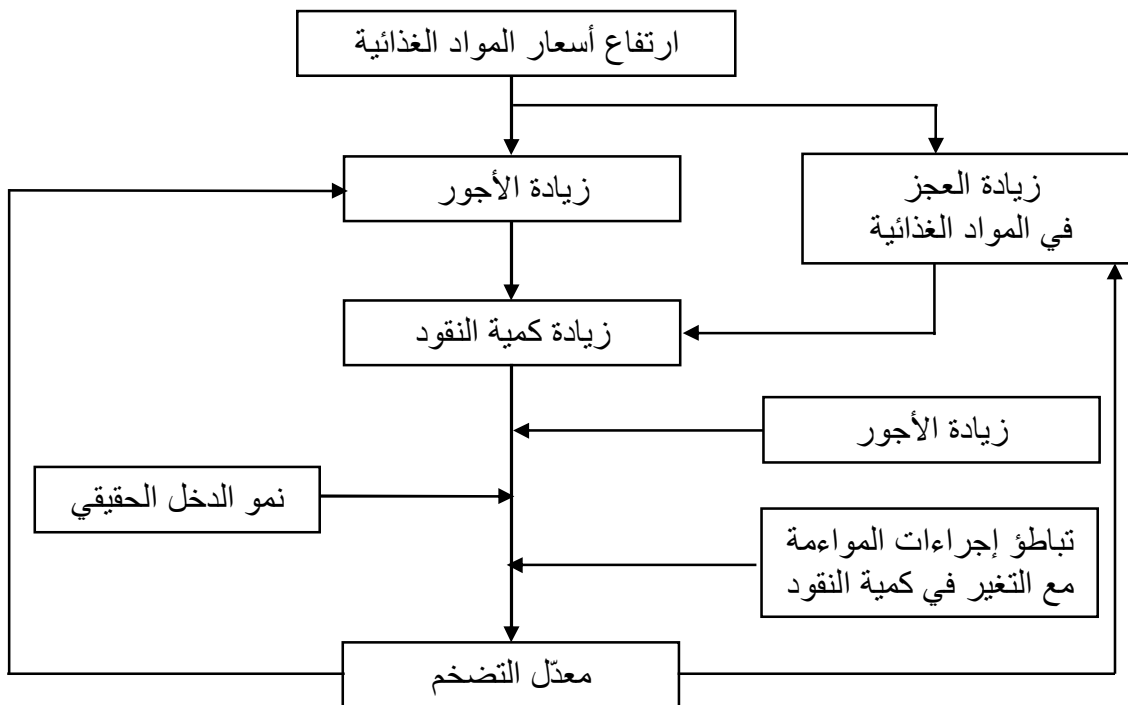
\* - الهيكل الإقتصادي يتمثل في "مجموعة العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الإقتصادية، والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المالية داخل المجتمع".

<sup>1</sup> - Dagum, inflation, « efficacité économique et bien être social une étude de cas, l'argentine », persée revue scientifique, vol10, numéro 39, 1969, p 513.

- داخل نطاق الإقتصاد الرأسمالي نلاحظ أن قطاع الخدمات لا يضيف جديد إلى القيمة المضافة الحقيقية وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع النفقات والأسعار وتحميل المستهلكين عبئ هذا الإرتفاع في الأسعار، و بالتالي ينعكس ذلك على بقية القطاعات وبهذا يرتفع المستوى العام للأسعار في الإقتصاد ككل.

إذن أسباب التضخم الهيكلي تتمثل إما في سلوك العناصر الهيكلية في الإقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل السوق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر.

### الشكل رقم (2-3): مخطط للنموذج الهيكلي للتضخم



المصدر: د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص 52.

### II-1-1-6) التضخم الناتج عن ممارسة الحصار الاقتصادي:

يمارس الحصار الإقتصادي من قبل قوى خارجية، كما يحصل للعراق وكوبا، ولذلك ينعدم الإستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم وبالتالي إنخفاض قيمة العملة الوطنية وإرتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

ويبين محمد كاظم المهاجر أن التضخم الذي صاحب فترة الحصار الإقتصادي الظالم للعراق إنعكس في إعادة توزيع الدخل والثروة بإتجاه الشابين بين الأغنياء والفقراء، فزاد من غنى الطبقة الأولى وأفقر الثانية، حيث أوضح أن الإرتفاع العام للأسعار صاحبه تغير في الأسعار النسبية بنسب مختلفة بين السلع والخدمات، مما أدى إلى إختلاف المداخل التي يتسلمها الأفراد بحسب مواقعهم في العملية



الإقتصادية. ولقد تضرر بشكل خاص موظفو القطاع الإشتراكي والمختلط، وأصحاب الأجور المحدودة.

### II-1-2) الأسباب الخارجية:

تظهر العوامل الخارجية التي تؤثر على مستوى الأسعار المحلية في المبادلات التجارية التي تتم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والتي تدخل في تركيبها الصادرات، الواردات، سعر الصرف وتخفيض العملة.

### II-1-2-1) التضخم المستورد:

يحدث نتيجة العلاقات الإقتصادية المتبادلة بين دول العالم، وكلما كان تأثير العوامل الخارجية على الأسعار المحلية كبير كلما زاد التضخم المستورد.

و عادة يقاس التضخم المستورد في أي بلد بدرجة إنفتاحه على العالم الخارجي وحجم المبادلات التجارية التي يقوم بها. فكلما كانت درجة إنفتاح البلد كبيرة كلما كان تأثير التضخم المستورد فيها مرتفع. و من جهة أخرى إذا كان التضخم عال جدا في الدول الكبرى (الرأس مالية) فسينتقل هذا التضخم إلى الدول المتعاملة معها (كالدول المتخلفة) بصورة قوية من خلال الصادرات والواردات.

#### • الواردات:

تعتبر الواردات أهم مسار لإنتقال التضخم المستورد عند معظم الدول المتخلفة و ذلك للأسباب التالية:

- زيادة الإعتماد الغذائي على الخارج
- إعتماد التشغيل في كثير من قطاعات الإقتصاد القومي على المواد الخام و الأولية و الوسيطة المستوردة.
- إرتفاع نسبة المكون الأجنبي في البرامج الإستثمارية المحلية.

يعرف هذا النوع من التضخم على أنه الإرتفاع المستمر و المتسارع في أسعار السلع و المواد المستوردة من الخارج كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية... إلخ، مما ينعكس على إرتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي تستورد الدول و خاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي<sup>(1)</sup>، نظرا لأن الدول الصغيرة ذات الإقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد

<sup>1</sup> - إسماعيل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص152

الأسعار، كما حدث بعد سنة 1973، فنتيجة لإرتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة بسبب تضاعف أسعار النفط، إرتفاع أسعار هذه السلع في الدول النامية والعربية المستوردة لها.

#### • الصادرات:

عندما يكون التضخم العالمي مرتفع، تزيد المنافسة على السلع المصدرة حيث يزيد حجم الصادرات وأسعارها، زيادة أسعار الصادرات سوف يؤدي من جهة إلى زيادة الدخول النقدية و أرصدة الصرف الأجنبي أي تدفق العملة الأجنبية<sup>(\*)</sup>، و بالتالي زيادة السيولة في الإقتصاد (عرض النقود) . فينعكس ذلك على الأسعار الداخلية، ومن جهة أخرى زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي وبالتالي إرتفاع الطلب الكلي الداخلي عن العرض وظهور تضخم الطلب. و يمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي<sup>(1)</sup>.

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج الوطني الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

#### II-1-2) سعر الصرف وتخفيض العملة:

سعر الصرف هو سعر عملة أجنبية بمفهوم العملة الوطنية، ويتم تحديده بمقابلة العرض والطلب في السوق (كباقي السلع)، ويتحدد سعر الصرف عادة من خلال حجم المبادلات التجارية (M-X)، حيث يرتبط طرديا مع أسعار الصادرات و عكسيا مع أسعار الواردات.

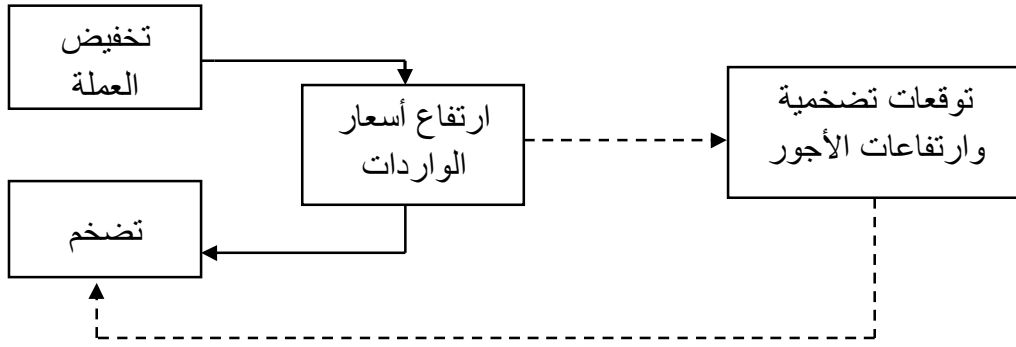
زيادة سعر الصرف يؤدي إلى إنخفاض أسعار الواردات والعكس صحيح، فإذا قامت الدولة بتخفيض العملة بسبب العجز في ميزان المدفوعات وضعف طاقتها على الإستيراد. فإن ذلك يعرضها لإستيراد التضخم بسبب إرتفاع أسعار الواردات بنفس نسبة تخفيض العملة<sup>(2)</sup>. إن أثر تخفيض العملة يكون سلبيا في المدى القصير، حيث تزيد أسعار الواردات وبالتالي إرتفاع الأسعار المحلية وظهور التضخم. ويكون لها أثر إيجابي في المدى الطويل حيث زيادة الصادرات (النتيجة عن تخفيض العملة) بسبب إنخفاض أسعارها تؤدي إلى إنطلاق النشاط الإقتصادي، ولكن هذا الأثر لا يظهر في معظم الوحدات الإقتصادية.

\*- يمكن أن ينتج هذا التدفق أيضا عن الحركات الذاتية لرؤوس الأموال الناتجة عن الفروقات في معدل الفائدة بين الأسواق المالية وتوقعات إعادة تقييم العملة الوطنية.

<sup>1</sup>- إسماعيل عبد الرحمن، حوبي محمد موسى عريفات ، مرجع سابق ص 152.

<sup>2</sup>- ب.برنبيه وا. سيمون، مرجع سابق، ص 427.

الشكل: رقم (2-4): آثار تخفيض العملة

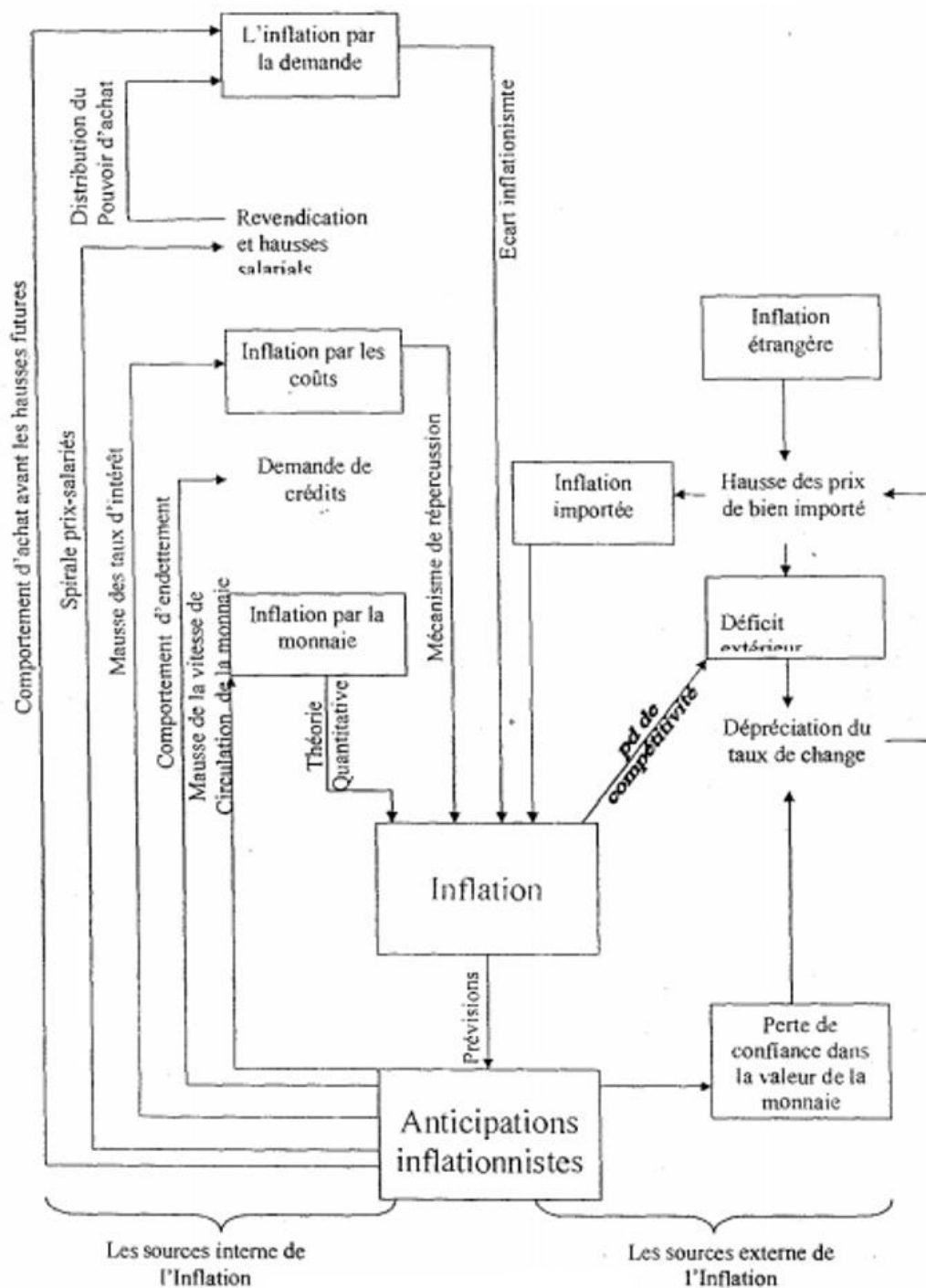


المصدر: ب. برنييه وإ. سيمون، ترجمة: د. الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الإقتصاد الكلي، ص 429

من خلال ما ذكر نجد أن التضخم المستورد ينتقل إلى الدول المختلفة من خلال الميزان التجاري (M-X) وتختلف قوة تأثيره حسب درجة إنفتاح البلد على العالم الخارجي من جهة وعلى الدول التي يتعامل معها (درجة التضخم فيها) من جهة أخرى، كما أن إختلاف الظروف الإنتاجية والإقتصادية والعلاقات التجارية من بلد إلى آخر تؤثر على مسار إنتقال التضخم إلى هذه البلدان.

لقد قمنا بدراسة كل العوامل الداخلية والخارجية للتضخم والمؤثرة فيه، ولكن هذا لا يعني أن كل واحدة منهما تؤثر على التضخم بصفة مستقلة، فهما مرتبطان ببعضهما البعض والعوامل الداخلية تؤثر بالعوامل الخارجية أيضا وهذا ما يظهر في المخطط التالي:

الشكل (2-5): مصادر التضخم (Les sources de l'inflation):



المصدر: Parquez, Alain 1975, « Monnaie et Macroéconomie » édition economica, Paris , p 59.

## (2-11) آثار التضخم:

رغم أن التضخم ظاهرة نقدية إلا أن آثاره تشمل كل القطاعات و تتجاوز خاصيته النقدية، فنجد أنه يؤثر على البناء الإقتصادي و الإجتماعي وعلى التنمية الإقتصادية العامة. ويجب أن نلاحظ أنه يمكن أن يكون للتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع، و تأثيرات إيجابية على فئات أخرى في آن واحد، و بالتالي فإن التكلفة الإجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على الضرر والإنتفاع الناتجين عنهما<sup>(1)</sup>.

## (1-2-11) آثار التضخم على النشاط الإقتصادي:

تختلف الآثار الإقتصادية للتضخم باختلاف أنواعه، فإذا كان التضخم ضعيف سينتج عنه آثار أقل خطورة من التضخم القوي في الإقتصاد، و يقوم التضخم بالتأثير على العناصر التي تدخل في بناء الإقتصاد (جهاز الأسعار، الهيكل الإنتاجي، هيكل التسويق والتوزيع، الجهاز النقدي الداخلي) وتغيير أدائها الوظيفي.

## (1-1-2-11) الآثار في جهاز الأسعار:

يظهر التضخم في البداية عندما يحدث إختلال في الأسعار النسبية فينعكس أثره على الأسعار المطلقة ويميل بها إلى الإرتفاع، وبالتالي يفقد هذا الجهاز كفاءته فيما يخص توزيع وتخصيص الموارد في الإقتصاد، حيث أن إرتفاع أسعار بعض السلع يؤدي إلى زيادة المداخيل (أرباح و أجور) للقطاعات المنتجة لهذه السلع بنسبة أكبر<sup>(\*)</sup>، في حين تحصل القطاعات الأخرى على ربح متواضع، و نتيجة لذلك سوف يتجه الإستثمار إلى القطاعات الأولى (للحصول على ربح أكبر) على حساب القطاعات الثانية والتي ستعرف تدهورا. وبذلك نجد أن تدهور جهاز الأسعار ينعكس على جهاز الدخل ويفقد هذا الأخير وظائفه كمنظم ومصحح لعرض عناصر الإنتاج.

## (2-1-2-11) الآثار في هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الإقتصادي التي لا تقيد التنمية في مراحلها الأولى، لأن الإرتفاع في مستوى الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للإستهلاك، سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والإستثمارية والتي هي أساسية لتحقيق النمو الإقتصادي، ويمكن أن نتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد، إذ أنها تتحمل عبء إرتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة إرتفاع النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية كما

<sup>1</sup> - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 115 .

\* - إرتفاع الأسعار وضعف ثقة الأفراد بالعملة يؤدي إلى تزايد سرعة تداول النقود نتيجة الهروب من العملة وبالتالي تدهور قيمتها.

أنها تحتاج لفترة طويلة نسبياً حتى تظهر نتائج أعمالها، وبالنتيجة يعاني الإقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة.

### 3-1-2-II الأثار في هيكل التسويق والتوزيع:

التضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة، فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق وتقوى الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج، ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق، ويزيد ذلك من تضخم الأسعار، فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد قطاع تجاري مكلف (لا يوجد قيمة حقيقية للسلع)، ولكنه يرفع من القيم النقدية لأسعار السلع<sup>(1)</sup>.

### 4-1-2-II الأثار في الجهاز النقدي الداخلي:

الإرتفاع في الأسعار يعني إختلال في الوظائف الحقيقية للنقود، وهذا يؤثر في السوق النقدية والمالية، و يظهر تأثيره أيضاً على الجهاز النقدي الداخلي فيما يلي:

- تدهور قيمة العملة: إن إرتفاع الأسعار<sup>(\*)</sup> معناه فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، خفض قدرتها على شراء السلع والخدمات، وهذا يعني تدهور قيمتها. وهكذا فإن إستمرار التضخم يدفع إلى هجرة الأموال الأجنبية والأموال الوطنية على السواء، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة سواء بالنسبة للعملة الأجنبية أو بالنسبة للذهب<sup>(2)</sup>.
- زيادة الإستهلاك وخفض الإدخار: التضخم يعني التحول إلى الإستهلاك على حساب الإدخار (والذي هو تضحية عن إستهلاك حالي في مقابل إستهلاك مستقبلي) عندما يشعر الشخص أن هناك خطورة على الثروة المخزنة نقدياً، ولذلك سوف يعدل الأفراد عن الإدخار و بالتالي يفضل الإحتفاظ بالسلع بدلاً من النقود خوفاً من إنخفاض قيمتها أكثر في المستقبل ويتعلق الأمر هنا بضعف وظيفة النقود كمخزن للقيمة.
- فقدان النقود لوظائفها: إضافة لفقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة فهي تفقد أيضاً وظائفها الأخرى وخاصة كوسيط للتبادل وأداة للدفع. ففي حالة التضخم يكون مستوى الأسعار مرتفع فيزيد عرض النقود من طرف البنك المركزي، وتوسع البنوك التجارية في خلق الإئتمان وذلك لمواجهة الإرتفاع المتزايد للأسعار، دون أن يقابل الزيادة في كمية النقود زيادة في النشاط الإقتصادي، وبالتالي يصبح حجم النقود في الإقتصاد أكبر من الإحتياجات الحقيقية<sup>(\*)</sup>. وهنا

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 91.

\* - إرتفاع الأسعار وضعف ثقة الأفراد بالعملة يؤدي إلى تزايد سرعة تداول النقود نتيجة الهروب من العملة وبالتالي تدهور قيمتها.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1992، ص192.

\* - في هذه الحالة يقوم الأفراد بالإحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة، لأنهم لا يستطيعون إنفاقها بسبب عدم وجود السلع والخدمات.

تفقد النقود فعاليتها كأداة للدفع ووسيط للمبادلة. ويتخلص منها الأفراد عن طريق اللجوء إلى السلع والخدمات، ويفقد البنك المركزي السيطرة والرقابة على خلق الائتمان ويخضع لرغبات الحكومة ويتوسع في الإصدار النقدي الجديد.

- المضاربة في السوق المالية: في ظل التضخم يتجه الأفراد إلى المضاربة على أسهم وسندات المؤسسة القائمة بالفعل و التي تحقق أرباحا متزايدة بحكم إرتفاع أسعار الأسهم والسندات الخاصة بالصناعات الأساسية والتي تحقق منتجاتها ذات المستويات من الأرباح<sup>(1)</sup>.
- إنخفاض الإستثمار: عندما يحدث التضخم وتنخفض قيمة النقود تترتب عدة نتائج تحدد قرارات المستثمرين والمدخرين، فالسلع التي ترتفع أسعارها بسرعة تستطيع أن تجذب المستثمرين نظرا لما تحققه من هوامش ربحية مرتفعة مقارنة بنظيراتها. في فترات التضخم تقوم السلطات النقدية برفع سعر الفائدة لمحاولة تعويض التناقص في قيمة العملة وجذب الإدخارات، وهذا سوف يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإقتراض وبالتالي إنخفاض الإستثمار وعدم كفاية المدخرات للقيام بالإستثمارات اللازمة ومواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الإستهلاكية. إضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤثر سلبا على جلب الإستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات، المواد الأولية وأجور العمال مما يترتب عليها إرتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم.

إن يتأثر النمو الإقتصادي للمشروعات (الإستثمار) وقيمتها بمعدلات التضخم وبتحسين هذه القيمة وفقا للمعادلة التالية<sup>(2)</sup>:

$$f(t) = -c + e^{- (l+g) t} [(1-t) f(t) e^{gt} + tc]$$

حيث أن:

f(t) : قيمة الإستثمار

g : معدل التضخم

-c : كلفة الإستثمار

e-(l+g) : معامل الخصم

egt : القيمة الإسمية للموجودات

<sup>1</sup> - Michael Rocking, Macroéconomie, Ellipes édition, Paris, 2008, p 58.

<sup>2</sup> - Bremmer, Venzia, 1998, P1521 .

## II-2-2) أثر التضخم على الأشخاص الإقتصاديين:

إن التضخم لا يعني تخفيض القوة الشرائية بقدر ما هو تخفيض القدرة الشرائية(\*) لحائزي النقود، وهذا الإنخفاض في القدرات الإقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة، حتى أن البعض إعتبر الظاهرة جريمة إجتماعية، فتأثيره في توزيع المداخل ليس محايدا حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الإقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء<sup>(1)</sup>. فإرتفاع الأسعار وإنخفاض القوة الشرائية للنقود يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين وإستفادة المدينين خاصة على المدى الطويل. وفي ظل ظروف أخرى قد تضر الظاهرة ببعض المدينين وتساعد الدائنين فالأمر مرتبط أيضا بنسبة التضخم المتوقعة<sup>(2)</sup>.

## II-2-3) أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني:

بداية يمكن التمييز بين نوعين من الدخول الوطنية<sup>(3)</sup>:

- الدخل الوطني النقدي: هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بنسبة.
- الدخل الوطني الحقيقي: يتألف من مجموع السلع و الخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

خلال فترة التضخم يرتفع الدخل النقدي بإستمرار وبمعدلات تفوق إرتفاع الدخل الحقيقي، وكلما إقترب الإقتصاد من مستوى التشغيل الكامل، يتضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى، ولا يمكن زيادته إلا في المدى الطويل. ولذلك في أوقات التضخم يتركز الإهتمام حول الدخل الحقيقي، لأن إرتفاع الأسعار بإستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود.

و يمكن التمييز بين عدة حالات للدخل الحقيقي<sup>(4)</sup>:

- إنخفاض الدخل الحقيقي: في حالة بقاء الدخل النقدي ثابتا مع إستمرار إرتفاع الأسعار.
- إنخفاض الدخل الحقيقي ولكن بدرجة أقل من الحالة السابقة: ويكون ذلك في حالة إرتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من معدل إرتفاع الأسعار.

\* - هي القيمة الحقيقية للنقود مقاسة بحجم سلة المشتريات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبلغ نقدي محدد .

<sup>1</sup> بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص 237 .

<sup>2</sup> علوان زياد، النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1982، ص 212 .

<sup>3</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 153 .

<sup>4</sup> - مروان عطوان ، مرجع سابق ، ص 189 .



- إرتفاع الدخل الحقيقي: في حالة إرتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل إرتفاع الأسعار، ويتحدد معدل الدخل الحقيقي بمدى إرتفاع الدخل النقدي من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى.
- بقاء الدخل الحقيقي ثابتا: عندما يرتفع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل إرتفاع الأسعار.
- ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخل كما يلي:
- أصحاب الدخل الثابتة:

يمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخل الثابتة(\*) من خلال النظر إلى دخولهم و التي تعتبر بسيطة مقارنة إلى دخول أخرى، في حالة إرتفاع الأسعار تبقى هذه الدخل ثابتة دون تغيير، فيؤدي ذلك إلى إنخفاض القدرة الشرائية للأفراد (إنخفاض الدخل الحقيقي).

- أصحاب الأجور: تشكل هذه الفئة معظم العمال وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغيير بنفس إتجاه تغيير الأسعار نظرا لوجود الإتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية، لكن عادة ما يكون معدل إرتفاع الأجور النقدية أقل من معدل إرتفاع الأسعار، فأصحاب الأجور أقل تعرض لإنخفاض القوة الشرائية.
- أصحاب المشروعات: فهم الذين يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية، حيث أن إرتفاع الأسعار تؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية، وبالتالي تزيد القدرة الشرائية لهذه الفئة بنسبة كبيرة.

ويمكن قياس القدرة الشرائية للفرد من خلال العلاقة التالية:

$$G = \frac{\text{indice de revenu}}{\text{indice de prix}} \times 100 \quad \text{G: تمثل القدرة الشرائية}$$

مثال: إذا كان معدل التضخم في فترة معينة 9%، و إنتقل دخل الفرد من 1000 دج أي (زيادة إسمية في الدخل قدرها 50%) .

$$G = 50 / 09 \times 100 \Rightarrow G = 37\% \quad \text{إذن:}$$

الدخل الحقيقي لهذا الفرد هو 50% بالقيمة الإسمية، ولكن بالقيمة الحقيقية أصبح 37% فقط .

#### 4-2-11 أثر التضخم على توزيع الثروة:

يرتبط هذا العامل بالعامل السابق والذي يتعلق بالدخول النقدية، فإذا تعرض الفرد إلى نقص في دخله الحقيقي، فإنه سيلجئ إلى التصرف في ثروته بالبيع بهدف تحسين مستوى معيشته أو الإحتفاظ بنمط إستهلاكي معين، فيقوم أصحاب الأراضي والعقارات بالبيع بأسعار مرتفعة تفوق

\* - وعادة تضم هذه الفئة أصحاب الدخل من ملكية الراضي والعقارات السكنية، والفوائد على الإستثمارات (فوائد السندات)

الإرتفاع في الأسعار وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروة على المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا، مما يؤدي إلى إختلال العلاقات الإجتماعية وتعميق الصراع بين القوى الإجتماعية المختلفة (نقابات عمالية وأصحاب المؤسسات)، والذي يطفو على السطح بين الحين والآخر متخذا شكل الإضطرابات العمالية من جانب العمال، وتعطيل الإنتاج وزيادة الطاقة غير المشغلة في الإقتصاد القومي.

من خلال ما ذكر يمكن القول أن التضخم يلحق الظلم بمعظم فئات المجتمع مما ينتج عنه آفات إجتماعية كالرشوة والفساد الإداري وإفتعال الأسواق السوداء... إلخ، إضافة إلى زيادة معدل الرشوة بنوعيتها، أي هجرة الكفاءات بسبب إنخفاض مستوى الدخل حيث يسعى معظم الموظفين وخريجي الجامعات إلى البحث عن إمكانيات أحسن وأجور مرتفعة خارج البلد، وأيضا إرتفاع الهجرة غير الشرعية للشباب بهدف البحث عن فرص عمل خارج البلد والتي يمكن أن تؤدي إلى الضياع والموت.

II-2-5) أثر التضخم على المتغيرات الإقتصادية:

II-2-5-1) أثر التضخم على التنمية الإقتصادية:

حسب كينز، وجود معدل تضخم في الإقتصاد يساعد على عملية التنمية والإنتعاش، فإذا زاد عرض النقود وكانت هناك موارد إنتاجية عاطلة فلا ينتج عن إصدار النقود إرتفاع في الأسعار، وإنما تزيد كمية الإنتاج وحجم الإستثمار والإستهلاك نتيجة لزيادة الدخل<sup>(1)</sup>، ولكن يرى بعض الإقتصاديين أن هذا التصور غير صحيح و ذلك لأسباب التالية:

- حتى وإن زاد الطلب على السلع بزيادة كمية النقود، فلن يؤدي ذلك إلى زيادة حركة الإنتاج وذلك لأن الموارد العاطلة الموجودة في الإقتصاد بحاجة إلى مدة كبيرة لإنتاج، ولن تقوم بالتحرك مباشرة بعد زيادة الطلب (لن تستجيب مباشرة) و بالتالي زيادة الطلب ينتج عنه زيادة في الأسعار.
- معظم الدخل التي يحصل عليها أصحاب المشروعات في فترات التضخم لا تتجه إلى الإستثمار في مشاريع مفيدة للتنمية بل على العكس ستنذهب إلى الإستهلاك والإستثمار في مشاريع غير ضرورية<sup>(2)</sup> كالمضاريات على الأراضي والعقارات.

إختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الإقتصادي، يرى فريق من الإقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الإقتصادية المستقبلية الأمر الذي يؤثر على قرارات الإستثمار ويؤخرها، كما يقلل من الحافز على الإدخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة إنخفاض دخولهم الحقيقية، ويرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الإقتصادي، حيث

<sup>1</sup> بناني فتيحة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، السياسة النقدية والنمو الإقتصادي، سنة 2008، ص 11 .

<sup>2</sup> Potric Villieu, inflation et accumuelation du capitake, en annales économie et de statistique, N° 27, 1992, P 76 .

يتوقع أن يرتفع الأسعار في فترة معينة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الإستثمارات ويزيد التشغيل، وتنخفض البطالة وتظل صحة رأى من الرأيين محكومة بنوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع بدون شك سيضر بالنمو الإقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صوبت بسياسات إقتصادية حكيمة.

• الآثار الإيجابية على النمو الإقتصادي:

في دراسة أجريت على البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي يشير (Gouche et philips) <sup>(1)</sup> إلى أن معدلات التضخم المنخفضة تؤثر تأثيرا إيجابيا في النمو الإقتصادي، حيث تشير معظم الآراء إلى أن التضخم التدريجي المحكوم لضمان إرتفاع متسلسل في الأسعار يعد أحد العوامل الإقتصادية المحفزة لتحقيق نمو إقتصادي متسارع، و ذلك من خلال تشجيع الإستثمار وتحويل المدخرات الصغيرة إلى رأس مال نقدي، وتسهيل عملية تخفيض الضغط من جانب الديون القائمة، ومن تم خلق طريق إضافي للتوسع في الإئتمان <sup>(2)</sup>.

• الآثار السلبية على النمو الإقتصادي:

تمارس المعدلات المرتفعة من التضخم دورا فعالا في تخفيض معدلات النمو الإقتصادي من خلال تأثيرها في تقييد الإستثمار الذي يعد العامل المحدد للتنمية. فإرتفاع معدلات التضخم، وما يسببه من إنخفاض لقيمة النقود سيدفعان بالوحدات الإقتصادية لشراء الأصول المالية أو الإحتفاض بالحسابات الإدخارية الذي ينعكس في نقص التمويل اللازم للإستثمار، فإنخفاض نسب الإدخار، كما يبين (Sidrauskis) <sup>(3)</sup> يؤدي إلى انخفاض كمية رأس المال ، وبالتالي تنخفض معدلات النمو، إضافة إلى ذلك يعتبر التضخم وسيلة لبقاء المؤسسات الأقل إنتاجية والتي تختص في إنتاج السلع ذات الأسعار المرتفعة.

و من جانب آخر، يؤثر التضخم سلبيا في الإقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره في الكفاءة الإقتصادية عن طريق تعبئة الموارد الإقتصادية و إمكانية إستخدامها بفعالية، حيث أوضح (Honsen et cooley) <sup>(4)</sup> أن إنخفاض كمية العمل المستخدم إستجابة للتغير الحاصل في نسب التضخم سيؤدي إلى إنخفاض العائد على رأس المال، ومن تم إنخفاض مستوى الإنتاج.

<sup>1</sup> بناني فتيحة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، السياسة النقدية والنمو الإقتصادي، سنة 2008، ص 11 .

<sup>2</sup> عمر صخري، مبادئ الإقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985 ص 181.

<sup>3</sup> Potric Villieu, inflation et accumulation du capitale, en annales économie et de statistique, N° 27, 1992, P 76 .

<sup>4</sup> Frédérique bec, "analyse macroéconomie", édition la découverte, France, 2000, p 381.

وقد أظهرت العديد من الدراسات الارتباط الدقيق بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الإقتصادي، حيث أكدت الدراسة التي أجراها البنك الدولي على 128 دولة للفترة (1960-1992) <sup>(1)</sup> أن إرتفاع معدلات التضخم في حدود 20% و25% سنويا قد سبب إنخفاضا خفيفا في معدلات النمو، إلا أن إرتفاع معدلات التضخم بنسبة 30% قد أدى إلى إنحدار واضح في معدلات النمو، وأصبحت معدلات النمو سالبة عند مستويات التضخم التي تزيد عن نسبة 35% ، وعند حالات إرتفاع الأسعار بما يزيد عن 40% لمدة سنتين، فإن أزمة التضخم تؤدي إلى حالة الركود الإقتصادي.

#### II-2-5 (2) أثر التضخم على معدل الفقر:

يعد التضخم أحد المتغيرات المفسرة للفقر في الإقتصادات العالمية ، وخاصة تلك التي تسارعت معدلاته فيها، فهو يشكل عاملا رئيسيا مهماً يمكن أن يساهم في رفع معدلات الفقر وزيادة شدته في البلدان التي تعاني من تضخم قوي، وتشير معظم الأفكار الإقتصادية في تفسيرها آلية تأثير التضخم في الفقر <sup>(2)</sup> إلى وجود قناتين رئيسيتين هما:

#### • معدل النمو الإقتصادي :

تؤكد معظم التجارب الدولية قدرة النمو الإقتصادي السريع والمتواصل في الحد من الفقر، حيث أن تقليص معدلات الفقر يتطلب موارد إقتصادية لايمكن توافرها دون تحقيق معدلات نمو مستمرة و مرضية، فمعدل النمو الإقتصادي يعد العامل الأكثر فعالية في تحقيق معدلات منخفضة من الفقر.

إلا أنه في البلدان النامية، والتي تتميز بوجود الإختلالات المتأصلة في بنيتها الهيكلية ، تصبح السيطرة على المعدلات المنخفضة من التضخم و إستثمارها لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الإقتصادي أمر صعب وغير مؤكد ، كما إن الفقراء في البلدان النامية هم أكثر حساسية إتجاه التضخم مما هو عليه في البلدان المتقدمة، وبالتالي كلما كان معدل التضخم مرتفع ، إنخفض معدل النمو الإقتصادي و إرتفع معدل الفقر و العكس صحيح.

معدل التضخم مرتفع ← إنخفاض معدل النمو ← إرتفاع معدلات الفقر.

معدل تضخم منخفض ← إرتفاع معدل النمو ← إنخفاض معدلات الفقر.

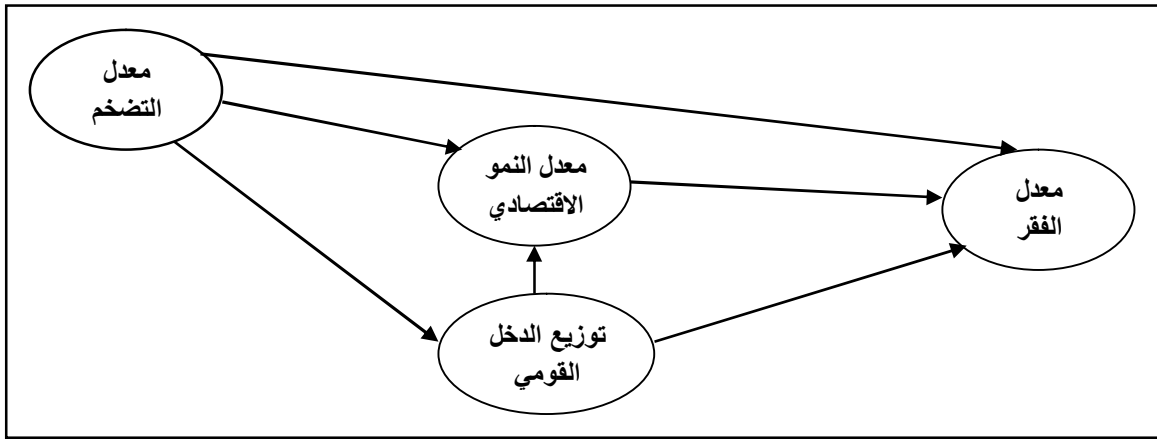
<sup>1</sup> Kathline schubert , "macroéconomie, comportement et croissance", 2 eme édition, vubut, France, 2000, p214.

<sup>2</sup> أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث علمية، العراق سنة 2008، عدد 42، ص 73 .

• التفاوت في توزيع الدخل :

يتضح مدى أهمية الدور الذي يمكن أن يمارسها التباين في توزيع الدخل في توسيع دائرة الفقر ، حيث أشارت معظم الدراسات الإقتصادية إلى أن سوء توزيع الدخل والثروات شكل أحد العوامل التي ساهمت تاريخياً في ظهور الفقر وتعميقه، وإن أي محاولة لتقليص التباين يقود إلى تخفيض معدلات الفقر بصورة واضحة ، وبالتالي فإن إختلال التوازن في التغييرات الإقتصادية ، التي تعمل على إعادة توزيع الدخل بإتجاه تعزيز التباين ، ينعكس سلباً على الفقر فتزيد معدلاته.

الشكل رقم(2- 6): التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتضخم في معدلات الفقر



المصدر: أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، مصدر سابق ، ص79.

II-2-5-3) أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

ينشأ عن التعامل التجاري بين دولة وأخرى مجموعة من العمليات الإقتصادية تتمثل في إنتقال سلع وخدمات ورؤوس الأموال، وكذلك الهبات الممنوحة من بقية دول العالم، وجميع هذه المعاملات التي تعبر حدود الدولة يتم إلتقاطها وتلخيصها في ميزان المدفوعات، وهو يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والإقتصادية في رسم سياستها الإقتصادية وقد زادت أهميته نتيجة الإرتفاع الملحوظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية.

يمارس التضخم تأثير سلبي ومباشر على ميزان المدفوعات، حيث أن إرتفاع الأسعار الداخلية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والسلع المستوردة، وبالتالي يرتفع سعر الواردات وحجمها في حين ينخفض حجم الصادرات وهذا يحدث عجز في ميزان المدفوعات. إضافة إلى أن

إرتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة تكلفة سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية فيقل حجمها (1).

نجد أن حالة ميزان المدفوعات يمكن أن تحدد لنا ما إذا كان الإقتصاد يحتوي على تضخم أم لا .

$$0 = X - M \text{ توازن}$$

$$0 = X - M \text{ فائض}$$

$$0 = X - M \text{ عجز وجود التضخم}$$

يمكن إستنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن تم يزيد الميل الحدي للإستيراد وتقل مقدرة الإقتصاد الوطني على التصدير، وتنخفض قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، وبالتالي تختل معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير.

#### II-2-4-5) أثر التضخم على سعر الفائدة:

إن إرتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة المعروض النقدي يؤثر في معدل الفائدة عن طريق التأثير في المعدل المتوقع للتضخم، فإذا توقع الأفراد إرتفاع الأسعار في المستقبل، سوف يرتفع المعدل المتوقع للتضخم وبالتالي يزيد معدل الفائدة.

↑ سعر الفائدة ← معدل التضخم ↓ ← التحكم في التضخم.

↓ سعر الفائدة ← معدل التضخم ↑ ← عدم التحكم في التضخم.

تتخذ بعض الإجراءات من أجل تشجيع أصحاب الديون المتضررين من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة بإعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الإسمي والحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر (2) كما يلي:

$$r = 1 - F \text{ حيث } r : \text{ معدل الفائدة الحقيقي، } 1 : \text{ معدل الفائدة الاسمي، } F : \text{ معدل التضخم}$$

<sup>1</sup> د - زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 265 .

<sup>2</sup> عبد المجيد الغزالي، سعر الفائدة أو معدل الربح كآلية لإدارة النشاط الإقتصادي المعاصر، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع عشر، الجزائر العاصمة. 30 نوفمبر 1990، ص 07 .

## II-2-5) أثر التضخم على سعر الصرف:

يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار إلى ضعف قدرة الدولة على منافسة السلع الأجنبية، مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة الطلب على عملات الدولة الأخرى وانخفاض الطلب على العملة المحلية من قبل دول أخرى على مستوى التجارة الخارجية بما يعرف بتناسب القوى الشرائية، في هذه الحالة يتحدد سعر الصرف بين عملتين انطلاقاً من القوى الشرائية لكل عملة. أما ارتفاع الأسعار في أسواق التجارة الخارجية فإنه يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وأسعار صرف العملات، ففي هذه الظروف يصعب التحكم في الأسعار بل يستحيل السيطرة عليها.

إذن ارتفاع معدل التضخم في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي تدهور سعر صرفها، أي يوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم و سعر الصرف.

## II-2-6) الآثار الإيجابية للتضخم:

تتحقق الآثار الإيجابية للتضخم عندما يكون هذا الأخير في حدود بسيطة ومعقولة ومنها:

- ✓ الإرتفاع المحدود في الأسعار يؤدي لزيادة أرباح المنتجين وخاصة عندما لا ترجع الزيادة لإرتفاع التكاليف، مما تحفز على زيادة الإنتاج ، ويساهم هذا في معالجة مشاكل البطالة.
- ✓ تستخدم الدول النامية التضخم كأسلوب لتمويل التنمية، ويجب أن يكون إرتفاع الأسعار في الحدود التي لا تمثل خطراً على إستمرار عملية التنمية.
- ✓ يستفيد من التضخم أصحاب الأسهم في الشركات الكبيرة، حيث ترتفع قيمة السهم.
- ✓ يستفيد المزارعون من التضخم، حيث تزداد أسعار المنتجات الزراعية والمواد الأولية في حين أن نفقات الإنتاج في الزراعة لا تزداد بنفس النسبة على الأقل في المدى القصير، مما يعني زيادة دخولهم الحقيقية.

## (III) السياسات الاقتصادية لمعالجة التضخم:

تتدخل الحكومات لمحاولة القضاء على التضخم بإستعمال العديد من السياسات، والتي إقترحتها مختلف النظريات المفسرة لهذه الظاهرة، فتعددت السياسات الموجهة للحد من آثار التضخم، أو حتى التقليل من نتائجه لتعدد أسباب ظهور هذا الأخير، وهي:

- ✓ السياسة النقدية
- ✓ السياسة المالية
- ✓ سياسة المداخيل والرقابة على الأسعار.

فإلى أي مدى نجحت هذه السياسات في الحد من ظاهرة التضخم؟

## 1-III) السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية من أهم وأقدم السياسات التي عرفت، حيث ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطورت من خلال مختلف النظريات التي إهتمت بدراسة النقود باعتبار هذه الأخيرة محور عمل السياسة النقدية. وكانت النظرية الكلاسيكية أول من أشارت إلى ضرورة التحكم في المعروض النقدي لتجنب ظهور التضخم، ثم جاء بعد ذلك فريد مان ليطور هذه النظرية ويؤكد على أهمية السياسة النقدية في معالجة المشاكل الإقتصادية وخاصة التضخم بعد أن أهملتها النظرية الكينزية. ركزت كل هذه النظريات على مدى تأثير النقود على النشاط الإقتصادي، وعن كيفية هذا التأثير إن وجد، وكيفية معالجة المشاكل التي تتجم عن سوء تطبيق السياسات النقدية من تضخم وكساد، وخاصة بعد أزمة الكساد التي حدثت عام 1929.

تمثل السياسة النقدية أحد أهم أشكال سياسات الإستقرار التي تستخدمها الدول بهدف مواجهة الإختلالات الإقتصادية (بطالة، تضخم)، والمحافظة على الإستقرار النقدي الداخلي (إستقرار الأسعار) والخارجي (إستقرار سعر الصرف) وبالتالي تحقيق التوازن الكلي، وتختلف درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الإستقرار النقدي من إستقرار لآخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الإقتصادية السائدة، وبالتالي تفاوت درجة التقدم الإقتصادي، فإذا كنا في حالة إقتصاد مخطط بعيد عن المنافسة، تكون السياسة النقدية سهلة بقدر وظيفة النقود لكونها تتجه إلى تنمية الكتلة النقدية ووسائل الدفع بقدر نمو الإنتاج الوطني، أما إذا كان في إقتصاد رأس مالي يخضع لمتغيرات السوق، حيث تتحد الأسعار بتفاعل قوى العرض والطلب، فإن التسيير النقدي غير سهل بسبب بعض الصدمات التي قد تلحق بالإقتصاد حيث جزء منها يمكن التحكم فيه وتوجيهه عن طريق سياسة نقدية محكمة.

## 1-1-III) مضمون السياسة النقدية:

يقوم البنك المركزي بإعتباره المسؤول الرئيسي لإستقرار النظام النقدي بإتباع "سياسة نقدية إنكماشية" للقضاء على التضخم، وتتمثل هذه السياسة في إتخاذ إجراءات معاكسة لحالة التضخم أي تخفيض المعروض النقدي لكي تنخفض الأسعار بشكل يسمح للإقتصاد بالتخلص من هذه الحالة، وبالتالي تكون سياسة البنك المركزي والحكومة بالنسبة لخلق النقود بتقليص وسائل الدفع بهدف إنخفاض مستوى الأسعار<sup>(1)</sup>، ولكن قد تكون نتائج هذه السياسة عكسية فتسود حالة إنكماش وكساد (بطالة) وهذا التعارض قد يجعل البنك المركزي في مواقف صعبة.

يرى بعض الإقتصاديين أمثال ماكنون و شو (MaKinson, choux) أنه لنجاح السياسة النقدية الإنكماشية في مكافحة التضخم، يجب أن يصل سعر الفائدة إلى أعلى مستوى بشكل لا يمكن تجاهله

<sup>1</sup> J.Baily, G.Coire, A.Figliuzzi et V.Lelièvre, «Economie monetaire et financière », Ed Bbréol, 2006, p 217.



من قبل رجال الأعمال فيقومون بالتقليل من إستثماراتهم و أيضا إرتفاع تكلفة الإقتراض سوف تقل بدورها من التوسع في تقديم القروض من قبل البنوك وبالتالي الحد من خلق الإئتمان، من جهة أخرى سعر الفائدة المرتفع يدفع الأفراد إلى بيع كل السندات والإحتفاظ بالأموال لديها وهكذا تقل كمية النقود المتداولة في الإقتصاد.

### III-1-2) تعريف السياسة النقدية:

تعددت التعاريف التي أعطاها الإقتصاديون للسياسة النقدية نذكر من بينها:

- تعريف "Ein Zing": "إنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"<sup>(1)</sup>.
- تعريف "G.L.Bash": "إنها ما تقوم بها الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي، سواء أن كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"<sup>(2)</sup>.
- تعريف كانت "Kent": "هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف إقتصادي، كهدف الإستخدام الكامل"<sup>(3)</sup>.
- "فوزي القيسي": "هي التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطات النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الإقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان و إستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية".

### III-1-3) أهداف السياسة النقدية:

عملت السياسات النقدية عبر العالم منذ نشأتها على تحقيق عدة أهداف تصبو كلها في النهاية إلى تحقيق الهدف الأهم وهو النمو الإقتصادي، تتمثل هذه الأهداف في أهداف أولية، وسيطة ونهائية<sup>(4)</sup>.

#### III-1-3-1) الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية كبداية لإستراتيجية السياسة النقدية، يقوم البنك المركزي من خلالها بالتأثير على الأهداف النهائية، وهي عبارة عن صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات هي:

<sup>1</sup> زكرياء الدوري، السامرائي: البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، أردن، 1987، ص 85.

<sup>2</sup> Jean-pierre patat , Monnaie, institution financière et positifque monétaire, 4eme édition, economica, France p79, 2002

<sup>3</sup> غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بالعربي، إقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، أردن، 2002، ص 79.

<sup>4</sup> بلعوز علي، مرجع سابق، ص 102.

- مجتمعات الإحتياطات النقدية: تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية، إحتياطات الودائع الخاصة و الإحتياطات الغير المقترضة.

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة والتي تحتوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، إضافة إلى الإحتياطات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الإحتياطات الإجبارية الإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما إحتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى، أما الإحتياطات غير المقترضة فتساوي الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات المقترضة<sup>(1)</sup>.

- ظروف سوق النقد: تتكون هذه المجموعة من الإحتياطات الحرة، معدل الأرصد البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، و نعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان، ومدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى<sup>(2)</sup>. تمثل الإحتياطات الحرة، الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الإحتياطات التي إقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الإقراض.

و قد إستعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة و الأوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء الممتازين ومعدل الفائدة على قروض البنوك<sup>(3)</sup>.

### III-1-3-2) الأهداف الوسيطة:

تعرف الأهداف الوسيطة بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كمستوى الإنتاج والدخل<sup>(4)</sup>، و يشترط في الأهداف الوسيطة أن تعكس بشكل جيد الأهداف النهائية، و أن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة و سهلة الإستيعاب من طرف الأفراد، وتتضمن هذه الأهداف مستوى معدلات الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية.

- **معدلات الفائدة:** تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى تحقيق معدل فائدة حقيقي كهدف وسيط للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة أهمها طبيعة العلاقات بين معدلات الفائدة و النقود، حيث يتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما تعتبر من أهم

<sup>1</sup> B.Affilé, C.Gentil, « Les grandes questions de l'économie contemporaine », ed l'étudiant, 2007, p70.

<sup>2</sup> B.londais, « leçons de la politique monétaire », Ed de boeck superieur, 2008, p 175.

<sup>3</sup> B.londais, « leçons de la politique monétaire », Ed de boeck superieur, 2008, p 178.

<sup>4</sup> A.N.Gakosso, « corruption, fraude, evasion Fiscale et croissance », Ed L'Harmattan, 2009, p59.

محددات سلوك العائلات و المستثمرين فيما يخص الإدخار والإستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الإهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، والمشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وأنه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل إقتصاد السوق، إلى جانب عرض وطلب رؤوس الأموال، وكذا إرتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغيير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد.

تتمثل أنواع معدلات الفائدة فيما يلي (1):

- المعدلات الرئيسية: وهي المعدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي، و يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- معدلات السوق النقدية، يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والقابلة للتداول كسندات الخزينة وشهادات الإبداع.
- معدلات التوظيف في الأجل القصير.
- المعدلات المدينة وهي التي تطبق على القروض الممفوحة.

#### • سعر صرف النقد:

يعتبر سعر الصرف مؤشر هام على الأوضاع الإقتصادية لبلد ما، حيث تعمل السلطات النقدية على إستقرار سعر الصرف لضمان إستقرار وضعية البلاد إتجاه الخارج، عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على إستقرار سعر صرف عملتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات تصعب السيطرة والتحكم في هذا الهدف (2).

#### • المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق (3).

بالنسبة للنقديين فإن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، وذلك لعدة مزايا أهمها:

- تفادي حدوث عدم إستقرار من جانب عرض النقود.

<sup>1</sup> Jacques-henri david, philippe. Jaffré, « la monnaie et la politique monétaire » 3<sup>eme</sup> édition, economica, France, 1990, p99.

<sup>2</sup> P.cliche, « gestion budgétaire et dépenses publiques : discription comparée des processus, évolution et en jeux budgétaires du quebec », Ed presse de l'université du quebec, 2009, p 58.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 64 .

- التقليل من الإضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي.
- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

### III-1-3) الأهداف النهائية:

تؤثر السياسة النقدية بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى أهداف نهائية تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الإقتصادية العامة، فحسب النظرية الكلاسيكية الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو إستقرار الأسعار ومكافحة التضخم، و لكن بعد أزمة الكساد 1929 ظهرت أفكار جديدة (نظرية كينزية) منها تحقيق العمالة الكاملة ومعدل مرتفع من النمو و توازن ميزان المدفوعات وغيرها<sup>(1)</sup>.

#### • الإستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار المحلية:

يعتبر استقرار الأسعار من أهم و أقدم أهداف السياسة النقدية، نظرا لأهمية التضخم والبطالة، ففي حالة عدم التأكد (تقلبات أسعار السلع و الخدمات) يصعب التخطيط للمستقبل مما يؤثر على النمو الإقتصادي إضافة إلى الإضرار بالأمن و الإستقرار الإجتماعي<sup>(2)</sup>

#### • تحقيق العمالة الكاملة

يعتبر هذا الهدف مهم لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يسبب مشاكل إجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية ، والسبب الثاني يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع ينتج عنه يد عاملة غير مشغلة ( ضياع عناصر الإنتاج) والتي تعتبر مورد إقتصادي هام.

#### • تحسين ميزان المدفوعات

يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكثر من النفقات للعالم الخارجي و تسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونهما الذهبي و إحتياجاتها من العملة الصعبة<sup>(3)</sup>.

#### • تحقيق معدلات نمو مرتفعة:

يعتبر النمو الإقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الإقتصاد الكلي، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من

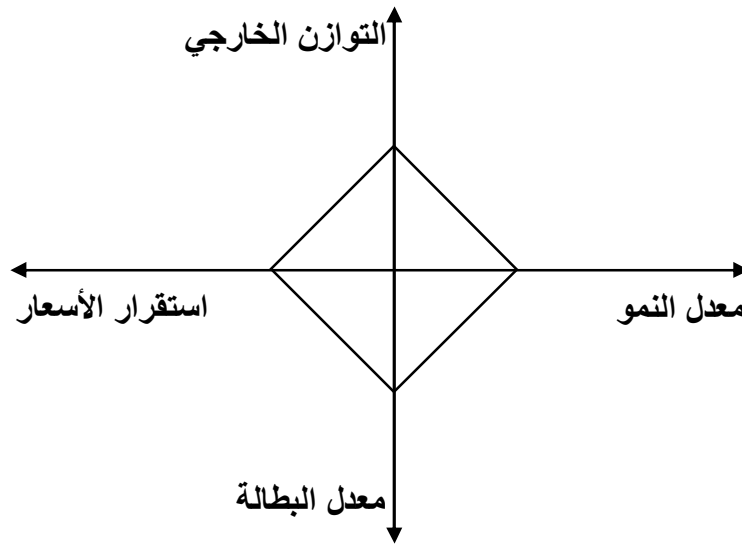
<sup>1</sup> Marie de la place, « monnaie et financement de l'économie », Ed dunod, 2003, p 118.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 140 .

<sup>3</sup> Frédéric MishKin ,Monnaie,banque etMarchésFinan cières,7<sup>ème</sup>édition,France 2004p516 .

هذه العوامل يتمثل في الإستثمار و ذلك عن طريق العمل على تحقيق معدلات فائدة مخفضة<sup>(1)</sup>، طبعاً دون أن يكون هذا سبب في إحداث تضخم و إلا كانت النتيجة عكسية، ويرتبط هذا الهدف بأهداف نهائية أخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث أن النمو الإقتصادي يكون سبب في إمتصاص الفائض من العملة، إلى جانب أن إستقرار الأسعار وتحسين ميزات المدفوعات عاملان أساسيان في تحقيق النمو الإقتصادي .

الشكل رقم (2-7): الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري)



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 56.

#### III-1-4) أدوات السياسة النقدية:

إن الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية و التي تعمل على تنظيم كمية النقود المتداولة في المجتمع لتقادي ظهور الأزمات الإقتصادية (تضخم - إنكماش) يعتمد على إستعمال مجموعة من الأدوات و الوسائل منها أدوات كمية و أخرى كيفية (نوعية)، من خلال هذه الأدوات يقوم البنك المركزي بالتأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع و بطبيعة الحال تختلف هذه الأدوات من إقتصاد إلى آخر و ذلك حسب مدى تقدم و تطور كل بلد، ومدى تناسق الجهاز المصرفي وكذلك قوة الإقتصاد وتكامله.

#### III-1-4-1) السياسات الكمية:

إن دور الأدوات الكمية في ضبط التضخم يتمثل في إمكانية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في رفع معدل الإستثمار و الإدخار ورفع معدلاتها بالنسبة للدخل القومي في الإقتصاد.

1 عبد المطلب عبد الحليم السياسات الإقتصادية الكلية، المكتبة زهراء الشرق، مصر، 1998، ص 288 .

عرفت السياسات الكمية بالوسائل التقليدية التي بدأت البنوك القديمة بإستخدامها، ولذلك إعتبرت هذه الأدوات الأكثر شيوعا و إستعمال نظرا لفعاليتها في التأثير الغير المباشر على الكتلة النقدية وسعر الفائدة<sup>(1)</sup>، وهي تتمثل في:

• سياسة إعادة الخصم:

لقد كانت هذه السياسة من أقدم السياسات التي إستخدمها البنك المركزي حيث لعبت دورا هاما في السيطرة على حجم الإئتمان قبل الحرب العالمية الأولى.

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية"<sup>(2)</sup>، حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الإقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الإئتمان، أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الإئتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم أقل من سعر الفائدة السائد في السوق أو يكون قريبا منه.

في حالة إتباع البنك المركزي سياسة نقدية إنكماشية للقضاء على التضخم فإنه يقوم برفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة على القروض بإعتبار أن هناك علاقة طردية بين سعر البنك وسعر الفائدة، حيث أن زيادة تكلفة الإقتراض تقلل من القروض الممنوحة للبنوك التجارية، ومنه تلجأ هذه الأخيرة إلى رفع سعر الفائدة وأسعار الخصم للمتعاملين معها فيقل بدوره إقتراضهم لها، وهكذا يكون البنك المركزي قد قام بالحد من قدرة البنوك على التوسع في الإئتمان فتقلص بذلك حجم الكتلة النقدية في الإقتصاد.

تطبيق سياسة إعادة الخصم تعطي أثرا فعالا في الحد من تقاوم الضغوط التضخمية في البلدان الرأس مالية المتقدمة، وذلك من خلال تأثرها على هيكل أسعار الفائدة، و يعد تطبيق هذه السياسة كأداة من أدوات السياسة النقدية بهدف الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان أقل فعالية في البلدان النامية، حيث أن إقتصاديات هذه البلدان تتسم بتخلفها وعدم تطور أسواقها النقدية والمالية ومحدودية التعامل فيها، وكذا عدم شيوع تعاملها بالأوراق التجارية، كما أن إعتقاد الأفراد في تسوية مدفوعاتهم في البلدان النامية على إستخدام النقود المادية وقلة إعتادهم على نقود الودائع يعكس محدودية أنشطة الجهاز المصرفي فيها، وبالتالي محدودية إتباع هذه السياسة في الحد من كمية النقود المعروضة في الإقتصاد.

<sup>1</sup> M.De la place, « monnaie et financement de l'économie », Ed Dunod , 2003, p 139.

<sup>2</sup> سليمان مجدي، علاج التضخم والركود في الإسلام، مرجع سابق، ص 1071 .

ولكي تكون هذه السياسة ذات فعالية كبيرة يجب توفر عدة عوامل أهمها<sup>(1)</sup>:

- إتساع سوق النقد عامة وسوق الخصم خاصة.
- مرونة الطلب على الائتمان.
- أن يكون البنك المركزي هو المحور الرئيسي للبنوك التجارية من أجل حصولها على الموارد النقدية.
- أهمية سعر الفائدة في العمليات التجارية والصناعية.
- مستوى النشاط الإقتصادي السائد أثناء تغيير سعر البنك.
- الكتلة النقدية لا تتأثر كثيرا بتغيرات معدل الفائدة خاصة في مرحلة التضخم.
- سياسة السوق المفتوحة: أول من إستخدم هذه الأداة هو بنك إنجلترا كوسيلة إضافية بهدف تفعيل معدل إعادة الخصم<sup>(2)</sup> عام 1931.

تعتبر هذه السياسة من أكثر الأدوات شيوعا و إستعمالا وذلك نتيجة لفعاليتها الكبيرة في التأثير على المعروض النقدي، حيث إتفق كل من "فريد مان" و"كينز" على نجاعة وأهمية هذه الأداة لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على الكتلة النقدية ومن ثم على حجم الائتمان.

من خلال هذه السياسة يقوم البنك المركزي بالتحويل إلى السوق النقدية من أجل التحكم في حجم السيولة، وذلك بمحاولة إمتصاص الفائض من الكتلة النقدية المتوفرة في الإقتصاد (في حالة التضخم) أو زيادتها (في حالة الإنكماش)، و يكون هذا بواسطة بيع أو شراء الأوراق المالية<sup>(3)</sup> (أسهم - سندات) والتجارية، ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى عرض كل ما لديه من أوراق مالية للبيع ويقوم الأفراد بشرائها، هذا يترتب عنه سحبهم للودائع التجارية الموجودة في بنوكهم التجارية مما يدفع هذه الأخيرة إلى التقليل من القروض الممنوحة و الإستثمارات، ومن ثم يكون البنك المركزي قد قام بالحد من قدرة البنوك على منح الائتمان.

ترجع أهمية هذه السياسة ومدى فعاليتها في محاربة التضخم إلى عدة أسباب:

- تعود الرقابة الكاملة على حجم العمليات إلى البنك المركزي.
- يمكن التحكم في حجم الأوراق المالية، أي يمكن للبنك المركزي أن يقوم ببيع أو شراء أوراق مالية بحجم صغير أو حجم كبير.

<sup>1</sup> M.Montoussé, « analyse économique et historique des sociétés contoporaines », Ed, Bréal 2007, p 240.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 360.

<sup>3</sup> Jacques-Henri David, Philippe jaffré, damonnaie et la politique monétaire, 3<sup>eme</sup> édition, France, 1990, P109

- سهولة وسرعة عكس عمليات السوق، يمكن للبنك أن يعكس استخدام هذه الأداة من شراء إلى بيع دون تعقيد.
  - ممارسة عمليات السوق بسرعة كبيرة لا تحتوي على تأمينات إدارية.
  - تقوم عمليات السوق بالتأثير في سوق النقود من خلال أسعار الفائدة.
- ولكي تكون هذه السياسة ناجحة بشكل كبير، يجب توفر عوامل تساعد على تحقيق أهدافها:

- وجود سوق مالي متطور ومتقدم
- أن يكون حجم التعاملات في السوق المالي كبير جدا.
- الإعتماد على الجهاز المصرفي في تسوية التعاملات المالية.
- وجود جهاز مصرفي أكثر تنظيم تطور .

تتميز عملية تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية بمحدودية فعاليتها، وذلك يرجع إلى ما تعانيه إقتصادياتها من تخلف أسواقها المالية وأجهزتها المصرفية وضيق التعامل فيها، حيث أن قيام البنوك المركزية ببيع الأوراق المالية بهدف تخفيض كمية النقود المتداولة، يمكن أن يؤدي إلى زعزعت المراكز المالية للبنوك التجارية بما يؤدي إلى زعزعة الثقة في الأوراق المالية في المستقبل وكفائتها في إعادة التوازن إلى الإقتصاد القومي.

#### سياسة معدل الإحتياطي القانوني:

تقوم البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة محددة من إجمالي ودائعها على شكل رصيد نقدي لدى البنك المركزي، وتسمى هذه النسبة "بمعدل الإحتياطي القانوني".

يستطيع البنك المركزي التحكم في قدرة البنوك على خلق الإئتمان بواسطة التغيير في نسبة الإحتياطي القانوني إما بالزيادة (في حالة التضخم) أو بالنقصان (في حالة الإنكماش)، حيث تلعب هذه النسبة دورا هاما في التأثير على حجم الإئتمان (مضاعف الإئتمان).

إذا كان البنك المركزي أمام حالة التضخم و إرتفاع في الأسعار، يلجأ إلى رفع معدل الإحتياطي القانوني، هذا يؤدي إلى تجميد جزء كبير من الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية مما تحول دون إستخدامها في الإقراض وهكذا تخفض من خلقها للإئتمان وتقلص بالمقابل الكتلة النقدية في الإقتصاد، كما أن قيام البنوك المركزية برفع نسبة الإحتياطي القانوني دون أن يكون للبنوك التجارية فوائض نقدية لتغطية الزيادة في إحتياجاتها النقدية القانونية، يلزم البنوك التجارية على إستدعاء بعض القروض لدى عملائها والتشديد على منح الإئتمان<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> الروبي نبيل ، مرجع سابق، ص 434 .



مثال: إذا قام البنك المركزي بفرض إحتياطي قدره 10% على البنوك التجارية، وقام فرد معين بإيداع مبلغ قدره 2000 دج في إحدى البنوك.

فعلى هذا البنك الإحتفاظ بمبلغ 200 دج لدى البنك الجزائري كرسيد نقدي، ولا يستطيع الإقراض إلا في حدود 800 دج.

إذا زادت نسبة الإحتياطي إلى 20%، يصبح على البنك الإحتفاظ بمبلغ 400 دج لدى البنك المركزي كإحتياطي، بينما يكون عليه إقراض مبلغ 600 دج فقط، إذن نلاحظ أنه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني كلما إنخفض مضاعف الإئتمان ومنه ينخفض حجم التوسع في الإئتمان<sup>(1)</sup>.

في البداية إقتصرت الهدف من إستخدام هذه الوسيلة على حماية حقوق أصحاب الودائع والمدخرات لدى البنوك التجارية من سوء إستخدامها والأخطار التي قد تتعرض لها أنشطة البنوك التجارية ومخاطر إفلاسها، وتعتبر هذه السياسة أحد الأدوات الفعالة وخاصة في محاربتها للتضخم، وقد إحتلت أهمية أكبر على وجه الخصوص في الدول النامية، حيث إعتبرتها من أكثر الأدوات فعالية نتيجة لضيق حجم أسواق النقد والمال وأسواق الخصم وكذلك ضعف الجهاز المصرفي في هذه الدول، حيث تعتمد فعاليتها على القرارات التي تتخذها البنوك المركزية بهدف تحقيق الإستقرار النقدي في إقتصادياتها القومية<sup>(2)</sup>. وهذا ما جعل أثر سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة أقل بكثير من تأثير نسبة الإحتياطي.

من النتائج التي يمكن الوصول إليها هي أنه إذا أردنا تفعيل الوسائل الكمية للسياسة النقدية يجب إتباع ما يلي:

1- إستعمال كلا من سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة في آن واحد للحصول على رقابة نقدية إئتمانية فعالة.

2- التغيرات في نسبة الإحتياطي القانوني تكون لها آثار مربكة خاصة في حالة عدم إستمراريتها وتواصلها، أدى هذا إلى الإعتقاد أنه يجب إستعمالها على نطاق ضيق، ويتم اللجوء إليها فقط في حالة إتباع سياسة نقدية إنكماشية.

### III-1-4-2) السياسات الكيفية:

في ظل تطور النظام الإقتصادي، ومع تعقد نشاطاته أصبح على البنوك المركزية إستخدام سياسات تؤثر على أنواع معينة من الأنشطة الإقتصادية التي تعاني من عدم الإستقرار، وليس على النشاط الإقتصادي ككل كما كان الحال بالنسبة للسياسات الكمية وتعرف هذه السياسات بالأدوات الكيفية،

<sup>1</sup> A.Benassy-quéré, B.coeuré, P.jacquet, j.pisoni-Ferry, « politique économique », Ed de Boeck supérieur, 2004, p 234.

<sup>2</sup> الشبول نايف، مرجع سابق، ص 50 .

فبينما كانت السياسات الكمية تهدف إلى التحكم في حجم الإئتمان بصفة عامة وإنصب تأثيرها على جانب العرض من هذا الإئتمان، نجد أن السياسات الكيفية تقوم على التمييز بين عدة أنواع من الإئتمان والقروض، وهي تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال وإستثمارها، كما يهتم البنك المركزي من خلال هذه السياسات بتنظيم الإنفاق بإستعمال عدة وجوه<sup>(\*)</sup> بغض النظر عن مقدمي الإئتمان (بنوك-مؤسسات مالية). قد يلجأ البنك المركزي إلى إستخدام السياسات الكيفية لتفادي المساوئ والعيوب التي يمكن أن تنتج من إستعمال الأدوات الكمية، أو رغبة منه في الوصول إلى أهداف لا يمكن للوسائل الكمية تحقيقها بالشكل المطلوب، كما يمكن إستخدام هذه السياسات جنب إلى جنب مع السياسات الكمية.

تتضمن الأدوات الكيفية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من إنفاق والإستثمارات المنتجة من خلال إصدار التوجيهات إلى البنوك التجارية<sup>(1)</sup> والتي تتضمن:

- تحديد حجم الإئتمان
  - تحديد شروط منح الإئتمان
  - تحديد الأوجه التي يخصص الإئتمان لتمويلها ونوعية الإستثمارات التي تساهم البنوك التجارية في تمويلها والقروض التي تقدمها لعملائها.
  - تخفيض توجيه الإئتمان إلى القطاعات الأقل إنتاجية وتحويله إلى المشروعات الإنتاجية التي تكفل الإستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية العاطلة كما يساهم في رفع معدلات الإنتاجية ورفع مستوى الدخل القومي بهدف تحقيق الإستقرار. و يتوقف نجاح هذه الوسائل على:
  - تأكد البنوك التجارية من أن القروض التي منحها إتجهت إلى القطاعات المحددة والمتفق عليها مع المقرضين.
  - مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى وعدم منافسته لهم في وظائفها المعتادة لكسب إحترامهم.
  - مدى التعاون بين البنوك والبنك المركزي.
- يمكن تلخيص أهم الأدوات الكيفية المستعملة من طرف البنوك المركزية عبر العالم فيما يلي:

- سياسة تأطير القرض (السوق التمويلية).
- الودائع الخاصة.

\*- تقوم السياسات الكيفية بالتأثير على حجم الائتمان من جانب الطلب.

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 190.

- تخصيص التمويل.
- تنظيم القروض الاستهلاكية.
- الإقناع الأدبي.
- سياسة معدلات الفائدة.
- سياسة سعر الصرف
- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.
- الودائع المشروطة من أجل الإستيراد.

### • سياسة تأطير القرض:

يقوم البنك المركزي بتحديد سقف تمويلي لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزه<sup>(1)</sup> خلال منحهم القروض للمستثمرين بهدف الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله يتماشى مع التوسع النقدي المخطط له، وهكذا يضمن توزيع وتنويع أمثل للإستثمار وبشكل مفيد للكل، ويقوم البنك المركزي بفرض غرامة كعقاب للبنوك التي تتجاوز هذه السقوف التمويلية، كذلك من بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير القرض، تحديد الهامش المطلوب من أجل المضاربة في أسواق الأوراق المالية، ففي أوقات التضخم و إرتفاع الأسعار، يرتفع الهامش الذي يجب على الأفراد المضاربين سداده للأوراق المالية المشتراة، وتخفض هذه النسبة في حالة الكساد<sup>(2)</sup>.

### • الودائع الخاصة:

من خلال هذه السياسة يقوم البنك المركزي بإقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمدة عنده تمنح عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الإحتياطي القانوني، ويهدف هذا الإقتطاع إلى التقليل من عمليات الإئتمان التي تقوم بها المصارف عن طريق التقليل من أرصدها<sup>(3)</sup>.

### • تخصيص التمويل:

من خلال هذه السياسة يتجه البنك الى توزيع الإستثمارات بشكل هادف، وهو يضمن بذلك تخصيص التمويل في القطاعات التي تحقق إلفاهية الإقتصادية، كما يستطيع البنك تحديد نسبة معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية مثلا إذا كانت تعاني من إنكماش مما يتطلب إنعاشها، ويمكن

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 116 .

<sup>2</sup> - إسماعيل محمود هاشم، مرجع سابق، ص 91 .

<sup>3</sup> - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الردين، سنة 1994، ص 214 .

للبنك المركزي أن يساعد البنوك التجارية بإعادة التمويل وهذا بهدف تشجيع تخصيص التمويل للقطاعات المعنية.

### • تنظيم القروض الإستهلاكية:

تتسم إقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الإستهلاكي، وخاصة عند زيادة عملية البيع بالتقسيط، والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلعة وسداد بقية القيمة بالتقسيط، وفي ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط وظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الإستهلاكية والسلع المعمرة كالسيارات والأثاث... إلخ، يتدخل البنك المركزي من خلال مراقبته للإئتمان الإستهلاكي بهدف الحد من الطلب على المواد الإستهلاكية، فيمكنه اللجوء إلى فرض حد أقصى للأموال التي تستخدم في شراء سلع الإستهلاك، أو يشرط على الأفراد دفع جزء كبير من قيمة السلع مقدما وتخفيض مدة التقسيط و رفع قيمتها بهدف تخفيض حجم الطلب عليها<sup>(1)</sup>.

### • الإقناع الأدبي:

بعدها أصبحت البنوك المركزية أكثر تطورا و تنظيما، لجأت مؤخرا إلى التأثير على حجم الإئتمان من خلال الإتصال الشخصي بينها وبين مسؤولين من البنوك التجارية للتكلم معهم ومناقشتهم بدون صفة رسمية ومحاولة إقناعهم بتنفيذ السياسة التي يريدونها دون اللجوء إلى إجراءات قانونية، وقد إستخدمت بريطانيا هذا الأسلوب عام 1946 عندما أمتت بنوك إنجلترا<sup>(2)</sup>.

وتتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، وكذا على مدى إستقلالية قراراته، ويكون الإقناع الأدبي (سياسة المصارحة) من خلال الصحف والمجلات و خطب المسؤولين في المناسبات المختلفة، وهذه السياسة في غالب الأحيان لا تكون فعالة إلا إذا دعمت بوسائل أخرى كتغيير معدل إعادة الخصم ونسبة الإحتياطي، وقد نجحت هذه الأداة في كثير من الدول المتقدمة.

### • سياسة معدلات الفائدة:

هدف البنوك التجارية هو أن تكون إستثماراته مربحة، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تتجاوز الفوائد والعملات المقبوضة الفوائد المدفوعة وكلفة إعادة التمويل ومجموع التكاليف الأخرى<sup>(3)</sup>، و زيادة أرباح هذه البنوك معناه زيادة مقدرتها على منح الإئتمان، ولذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الإقتصاد من خلال وضع حد أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن

<sup>1</sup> مجيد ضياء، مرجع سابق، ص 272 .

<sup>2</sup> حسن أحمد عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر 2008 ص 241.

<sup>3</sup> عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 214.

للبنوك التجارية تجاوزها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يفرض البنك المركزي معدلات فائدة محددة على البنوك، ويكون التأثير على هذه المعدلات عن طريق معدل الفائدة المصرفي الأساسي (Taux de Base)، هذا الأخير الذي يتأثر بمعدلات الفائدة في السوق النقدي.

وتقوم الدول المتقدمة بإعتماد سياسة سعر فائدة منخفض من أجل تنشيط الإستثمارات، لكن هذه السياسة كانت في كثير من الأحيان سببا في ظهور ضغوط تضخمية أدت إلى جمود إقتصادي منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، مما إستدعى إجراءات أخرى لمواجهة التضخم عن طريق إقرار زيادات متتالية لمعدلات الفائدة الدائنة<sup>(1)</sup>.

#### • سياسة سعر الصرف:

يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات من أجل تحسين ميزان المدفوعات، و يقوم برفع سعر صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الإستيراد من الخارج ويعتبر إستقرار سعر الصرف سبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية<sup>(2)</sup>.

#### • قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو إستثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الإقتصاد عندما تعجز البنوك التجارية عن ذلك<sup>(3)</sup>.

#### • الودائع المشروطة من أجل الإستيراد:

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم ذلك إلى الإقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها للإقتصاد خاصة في فترات التضخم.

تتمثل عيوب و مساوئ السياسات الكيفية فيما يلي:

- إحلال إرادة السلطة النقدية محل قوى السوق في توزيع الإئتمان بمختلف وجوه إستخدامه.

<sup>1</sup> - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني 2000 ص 258.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، بيروت 1998.

<sup>3</sup> Instraction n° 02-2002 du 11 avril 2002 portant introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.

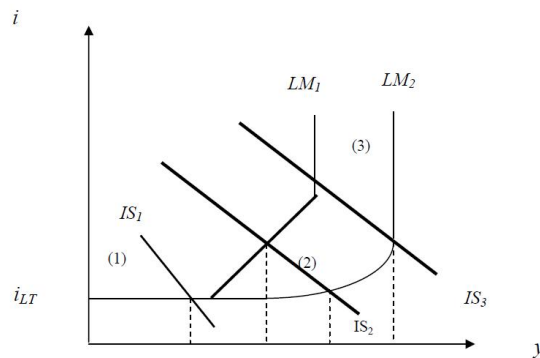
- تعمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك التجارية نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤثرات الواجب إحترامها، وهذا من شأنه معاقبة البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.
- تعمل هذه الأساليب على الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى، هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.
- تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات.
- انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الإئتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم الأغراض المحددة لها.
- يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات.

### III-1-5) فعالية السياسة النقدية:

يمكن للسياسة النقدية التأثير في العرض النقدي بطريقة غير مباشرة عن طريق التحكم في الإصدار النقدي، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على قدرة البنوك في منح الإئتمان و بالتالي على النقود التي يخلقها الجهاز المصرفي عن طريق عمليات السوق المفتوحة، تغيير سعر الخصم ونسبة الإحتياطي القانوني.

يمكن إيضاح أثر السياسة النقدية التوسعية أو الإنكماشية من خلال المنحنى التالي:

### منحنى رقم: 2 - 3: فاعلية السياسة النقدية



المصدر: jean-pierre, « monnaie, institutions financière et politique monétaire, 4<sup>eme</sup> édition, Economoca, France, 1987, p297.

المنطقة (1): تسمى بالمنطقة الكينزية.

المنطقة(2): تسمى بالمنطقة الوسطى.

المنطقة(3): تسمى بالمنطقة الكلاسيكية.

يوضح الشكل السابق تأثير السياسة النقدية على الدخل، فإذا حدثت زيادة في عرض النقود في المنطقة الكلاسيكية معناه يوجد فائض في الأرصد النقدية يريد الأفراد التخلص منها، عن طريق شراء السندات التي يزيد الطلب عليها فترتفع الأسعار، وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة هذا ما يشجع الإستثمار وزيادة الدخل، وهكذا تكون السياسة النقدية كاملة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية. وإذا حدثت الزيادة في النقود في المنطقة الوسطى، ستؤدي إلى زيادة الدخل ولكن أقل من الزيادة التي حدثت في المنطقة الكلاسيكية، بسبب ميل الأفراد بالإحتفاظ بجزء أقل من النقود لأغراض المضاربة، أما في المنطقة الكينزية فإن السياسة النقدية تصبح ضعيفة المفعول، لأن كمية النقود المعروضة لا تؤثر على سعر الفائدة، وبالتالي الإستثمار والدخل لا يؤثران بالسياسة النقدية، ولذلك تكون هنا فعالية السياسة المالية أكبر في معالجة حالات الكساد و إستعادة حالة التشغيل الكامل<sup>(1)</sup>.

لقد إعتبر النقديون أن فعالية السياسة النقدية أقوى من فعالية السياسة المالية، حيث إعتقد فريد مان أن السياسة النقدية تأثر على الدخل من خلال المتغيرات الأخرى، فالإستهلاك قد يتغير بتغير سعر الفائدة ويتناسب عكسيا معه<sup>(2)</sup>. ولذلك كلما إرتفع سعر الفائدة ضحى المستهلك بجزء من دخله للإدخار، والزيادة في عرض النقود تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة وزيادة الإستهلاك الذي يدعم الطلب الكلي وبالتالي يتزايد المستوى التوازني للدخل، وبالتالي فالسياسة النقدية تكون فعالة حتى في ظل مصيدة السيولة، إذا كان الإستهلاك دالة في الثروة.

### III-1-6) تقييم السياسة النقدية:

لقد شغلت السياسة النقدية حيزا كبيرا في معالجتها للتضخم أكثر من أية أزمة إقتصادية أخرى، وذلك بإستعمال وسائل متعددة منها الأدوات الكمية التي تعمل على تنظيم عرض الإئتمان بشكل يتماشى مع السياسة الإنكماشية، أما الأدوات الكيفية فهي تعمل على تنظيم الطلب على الإئتمان أي تحديد الكيفية التي تتبعها البنوك التجارية عند منح الإئتمان، ولكن رغم الأهمية الكبيرة التي حظت بها هذه السياسة إلا أن تطبيقها لا يخلو من بعض السلبيات والعيوب أهمها:

- إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة القروض الممنوحة للأفراد وبالتالي ظهور مشاكل أخرى .
- بيع البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى إنخفاض أسعارها و بالتالي إرتفاع أسعار الفائدة مما سيعرض أصحابها إلى خسارة وهذا سينعكس سلبا على السياسة النقدية.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 24.

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسى، مرجع سابق، ص 176 .

• عند قيام البنك بتقليص الكتلة النقدية قبل الوصول إلى العمالة الكاملة سترتفع أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى انخفاض حجم الإستثمارات ومنه انخفاض الإنتاج مع بقاء الأسعار مرتفعة، أما إذا أراد البنك أن يترك الأسعار مرتفعة إلى أن يصل الإقتصاد إلى العمالة الكاملة، فإنه سيواجه مشكلة تحديد مستوى العمالة الكاملة<sup>(1)</sup>.

لقد ضلت السياسة النقدية لمدة طويلة هي السياسة الرئيسية في نظر الدول المتقدمة فيما يخص مكافحة التضخم، وذلك بفضل الكلاسيك الذين أثبتوا أن أدوات السياسة النقدية لها الفعالية الكاملة في إعادة التوازن.

### III-1-7) إستهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية:

ترى معظم البنوك بأن إستقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف الأول والأساسي الطويل المدى للسياسات النقدية. حيث تبين منذ نهاية الثمانينات أن التأثير في التضخم بشكل غير مباشر (الوسائل الكمية) عن طريق التحكم في سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة... إلخ لم تكن فعالة في تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي دفع إلى ضرورة وجود أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على إستخدام أدوات مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل الدولة المتقدمة أو الدولة النامية.

تبني العديد من دول العالم في أوائل التسعينات سياسة نقدية جديدة تستخدم فيها الأدوات النقدية وتستهدف تحقيق معدلات تضخم منخفضة في المستقبل، بعد ان فشلت معظم السياسات في تحقيق الهدف النهائي للحد من التضخم في ظل المتغيرات التي تطرأ على الإقتصاد المحلي والعالمي. وتسمى هذه السياسة النقدية حالياً "بسياسة إستهداف التضخم (inflation targeting policy)"<sup>(2)</sup>، ويتم في هذه السياسة تحديد معدل تضخم معين ينبغي الوصول إليه، وتستخدم معدلات الفائدة للوصول إلى هذا المعدل، وقد بنيت هذه السياسة على إفتراض أن سعر الفائدة يتناسب عكسياً مع معدلات التضخم، وعلى هذا الأساس يتم رفع معدل الفائدة في المدى القصير في حالة تجاوز التضخم المعدل المحدد. وإذا تراجعت معدلات التضخم يتم تخفيض سعر الفائدة للحد من إمكانية تباطؤ الإقتصاد.

يعتبر إستهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية إستراتيجية جديدة أقدمت عليها مجموعة من الدول منها المتقدمة والصاعدة لإعطاء مزيد من الشفافية والمصداقية للسياسة النقدية، حيث تمثل توجه بديل لسياسات إستهداف سعر الصرف والمجاميع النقدية. كما أن تبني إستهداف التضخم هو نتيجة لبعض الصعوبات التي واجهتها البنوك المركزية في تطبيق هذه السياسات (سعر الصرف -

<sup>1</sup> Stephen Gecchetti, "Finoncial Structure Macroéconmic Stability Monetarypolicy", NBER Working Paper N: 8345 (National Bureau of economic Reseaen.combridge USA. 2001).

<sup>2</sup> بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر، بحوث الإقتصادية وعربية، 2008 ص 39.



المجمعات النقدية). فقد تبين من خلال عدة دراسات أن ضعف العلاقة بين عرض النقود، الأسعار<sup>(1)</sup> والدخل، كان حافزا إضافيا لتبني إستهداف التضخم، فهذا يعني أن هناك تغيرات جديدة قد طرأت على النظرية النقدية متجاوزة بذلك أسس وفرضيات النظرية الكلاسيكية التي تبين بأن التضخم هو دائما وفي أي مكان ظاهرة نقدية.

### III-1-8-1) تعريف سياسة إستهداف التضخم:

تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية معينة. يمكن تعريف هذه الساسية كمايلي:

- تعريف "EserTutar" يعرف إستهداف التضخم سنة 2002 بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الإقرار الضاهر بأن تخفيض وإستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية<sup>(2)</sup>.
- تعريف Stone.AS.carer : يبدأ إستهداف التضخم بالتسليم بأن أي بنك مركزي يفنقر لسياسة صرف واضحة أو قاعدة نقدية يعد تلقائيا أنه يطبق سياسة إستهداف التضخم، ويضيف بأن هذا الصنف ملتزم بوضوح لهذه السياسة<sup>(3)</sup>.

تعرضت هذه التعاريف لعدة مشاكل وإنتقادات من قبل الإقتصاديين أمثال "Truman" سنة 2003<sup>(4)</sup>، من خلال طرح السؤال التالي:

هل تعتبر البنوك المركزية مستهدفة للتضخم، إذا لم يكن هناك إعلان صريح لذلك؟ فكل دولة يمكن أن تعتبر مستهدفة له حتى بعد 20 سنة من وجوده.

- لقد ظهرت مؤخرا جهود يتزعمها عدد كبير من الإقتصاديين أمثال "LarsSvensson" 1997، تعرف إستهداف التضخم على أنه قاعدة مثالية لسياسة نقدية (PolicyRule)<sup>(5)</sup>.

توجه إلى هذا التعريف مجموعة من الإنتقادات من قبل العديد من الإقتصاديين أمثال "MishKin" و "Tnuman"، الذي يرى أن إستهداف التضخم كإطار لسياسة نقدية يسبق في البداية تطبيق قواعد مثالية للسياسة النقدية.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، طبية عبد العزيز، وجع سابق 2008 ص 42 .

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، طبية عبد العزيز، مرجع سابق ص 41 .

<sup>3</sup> Esertutar, inflation targeting in Devloping contries, Faculty of the virgimia polytechnicinstitute and state university, 2002, p1 .

<sup>4</sup> Kennech N , Kuttner , A snapshot of inflation Targeting inits Adolesence ; 2004, P7 .

<sup>5</sup> Diagnostic prévis et analyses économiques (DPAE), « leclilage d'inflation à travers léxpérience des pays Latino-amairians », direction général du trésor et de lapolitique Economique N° 105, mars 2010, p 03.

- يعرف الأستاذ أحمد الشناوي 2004 إستهداف التضخم بأنه بعد من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم. ويتحدد إستهداف التضخم مباشرة كإستهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق إستقراره في الأجل الطويل، بحيث يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية<sup>(1)</sup>.
- تعتبر سياسة إستهداف التضخم أسلوب جديد أو حديث لإدارة البنوك المركزية لسياساتها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة كإستهداف وسيط للسياسة النقدية، أما الهدف النهائي لها فهو تحقيق إستقرار الأسعار في الأجل الطويل، وقد ظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينات، في نيو زيلندا عام 1990<sup>(2)</sup>.

### III-1-8-2) أسباب تبني سياسة إستهداف التضخم:

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور هذه السياسة نذكر منها<sup>(3)</sup>:

- إرتفاع التضخم في بداية الثمانينات أدى إلى إنخفاض معدل النمو الإقتصادي، وإنخفاض الموارد الإقتصادية.
- عدم إستقرار العلاقة بين المجمعات النقدية والتضخم، مما أدى إلى التخلي عن سياسة الإستهداف النقدي لصالح سياسة إستهداف التضخم.
- يوجد مشكل في التحديد الإحصائي الدقيق للمجمعات النقدية كإستهدافات وسيطية، إن إيجاد حل لهذه المشكلة أصبح مستعصيا في محيط يتميز بإتساع الإبتكارات المالية إلى جانب عدم الإتفاق على المجمع الأكثر دلالة على التضخم.
- يحدد البنك المركزي معدل للتضخم في فترة معينة، حيث يتفادى مشاكل تضارب الإستهدافات. والتي تمثل قيود أمام البنك المركزي في إدارة السياسة المالية.
- تطرح سياسة الإستهداف النقدي مشكلة المحافظ المالية لأعوان الإقتصاديين نتيجة تغيرات في أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل، مما يؤدي إلى الإختلاف في تشكيلة المجمعات النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم.
- إن تأثير سياسة الإستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال فترات تأخر زمنية تكون غير محددة نتيجة لعدم إستقرار الإستهدافات الوسيطة للسياسة

<sup>1</sup> إسماعيل أحمد الشناوي، إستهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس، 2004 .

<sup>2</sup> A.chokri, I.frikha, « la portée de la politique de ciblage d'inflation : approche analitique pour le cas tunisien » article panoeconomicus 2011, p 92.

<sup>3</sup> د. رجاء عزيز بندر، إستهداف التضخم، دراسة لتجاربه بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ص 05 .

النقدية، وكذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي والعرض الكلي في النشاط الإقتصادي، تضعف قدرة السياسة النقدية في بلوغ أهدافها بشكل دوري مما ينتج عنه إنحرافات في معدلات التضخم. وهذا يتطلب ضرورة تدخل الدولة لإزالة هذا الإنحراف من خلال أدوات السياسة النقدية المناسبة.

### III-1-8-3) شروط تطبيق سياسة إستهداف التضخم

إن فعالية سياسة إستهداف التضخم تتعلق بمدى إمكانية السلطة النقدية التحكم في المعدل أو المدى المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل. ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط: الشروط العامة والشروط الأولية، تدل الشروط العامة على مدى وجود إستهداف التضخم في البلد من عدمه، وتشير الشروط الأولية إلى فعالية السياسة النقدية<sup>(1)</sup>.

#### • الشروط العامة لإستهداف التضخم:

هي تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول إنها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم.

يحدد "Frederic S-Mishkin"<sup>(2)</sup> خمسة شروط عامة وضرورية لقيام سياسة إستهداف التضخم

و هي:

- ✓ إلزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محددين بإطار زمني معين، وتستخدم هذه البلدان عدة وسائل لنشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي، وهي تتمثل أساسا في شكل دوريات وتقارير رسمية عن التضخم وبيانات صحافية ومطبوعات، ففي البرازيل على سبيل المثال يجرى نشر قرارات لجنة السياسات النقدية التابعة للبنك المركزي التي تجتمع كل خمسة أسابيع فورا بعد إجتماعها الأول، وينشر محضر الإجتماع في ظرف أسبوع<sup>(3)</sup>.
- ✓ إلزام مؤسساتي بأن إستقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الإلتزام أو التعهد بتحقيق الهدف.

<sup>1</sup> E.croce, M.S.Khan, « Régimes monétaire et ciblage d'inflation », Revue Finance de développement, septembre, 2000, p44.

<sup>2</sup> Frédéric.S.Mishkin, Imflation Targeting, july 2001 . P2 .

<sup>3</sup> العودة للأساسيات، الإتجاه نحو إستهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، عدد 2، جوان 2003 ص 25 .

- ✓ إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات، وليس فقط المجمعات النقدية و إستعمالها في إتخاذ قرارات السياسة النقدية، ويجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل محلي<sup>(1)</sup>.
- ✓ زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للإتصال بالجمهور والأسواق وخطط وأهداف السلطة النقدية.
- ✓ إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل<sup>(2)</sup>.

يضيف إسماعيل أحمد الشناوي شرط آخر إلى الشروط المذكورة، يتمثل في أن يعتمد البنك المركزي على أسلوب النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم المستهدف، الأمر الذي يضمن أن يعتمد وضع أدوات السياسة النقدية على تقدير الضغوط في المستقبل، وبالتالي يمكن التحكم في معدل التضخم المستهدف.

#### • الشروط الأولية لإستهداف التضخم:

تتمثل الشروط الأولية في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة إستهداف التضخم فاعلية أكبر في تطبيقه، وعلى عكس الشروط العامة، فإن إستهداف التضخم يمكن أن يكون فعالاً حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه، و توجد ثلاث شروط أولية لفعالية سياسة إستهداف التضخم:

#### \* إستقلالية البنك المركزي:

تعتبر الإستقلالية الكاملة للبنك المركزي من أهم متطلبات سياسة الإستهداف، وتعني الإستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه وتعديل الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها، و تشير ضمناً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي، وفي الوقت نفسه عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة، أو الإبقاء على سعر صرف إسمي معين، كما يجب أن لا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الإقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق إستقرار الأسعار. كما يجب أن لا يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من البنك المركزي، وعدم إعطاء ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي، بل يجب أن تكون الإجراءات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية.

<sup>1</sup> إسماعيل أحمد الشناوي، مرجع سابق ص 15 .

<sup>2</sup> إسماعيل أحمد الشناوي، مرجع سابق ص 17 .

## \* إمتلاك إستهداف وحيد:

يتمثل الشرط الثاني لتبني إستهداف التضخم إنعدام إستهدافات إسمية أخرى، مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الإسمي، تتعارض مع تحقيق إستقرار الأسعار. معناه وجود هدف وحيد وأساسي هو تحقيق معدل تضخم منخفض.

إذا حدث تضارب بين الأهداف يصعب على السلطة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحها للجمهور بطريقة مؤثرة. ولتقادي هذا التعارض من المطلوب تبني نظام سعر صرف مرن إلى الحد الذي يكون فيه للتضخم الأولوية في حالة حدوث أي تعارض<sup>(1)</sup>.

## \* وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، حيث يعتقد "Jonsson<sup>3</sup>" أنه يجب أن تكون السياسة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم، وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه، والتحكم فيه وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة. لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفاعلية في حالة إنحراف المعدل عن قيمته في المستقبل، ولا بد أيضا أن تكون هناك أسواق مالية لرأس المال المتطورة للإستخدام الأنجع لتلك الأدوات لتظهر آثارها في النشاط الإقتصادي.

لقد تبنت بعض الدول سياسة إستهداف التضخم، لكنها لم تستوفي أحد الشروط السابقة لفاعلية سياسة الإستهداف، حيث تشير دراسة "Mishkin, Schmidt, Hebbel"<sup>(2)</sup> إلى أن هناك بعض الدول النامية تبنت سياسة إستهداف التضخم إلى جانب إستهداف سعر الصرف مثل التشيلي خلال التسعينيات، وأن بنك إنجلترا قد إستهدف التضخم قبل حصوله على الإستقلالية الكاملة، كما أن بعض البنوك المركزية لم تنشر تقارير دورية عن معدلات التضخم المحققة حتى عام 2001. إذا إستوفت أي دولة للشروط العامة كاملة، وللشروط الأولية بصفة جزئية أو كاملة، يمكنها تطبيق سياسة إستهداف التضخم.

## III-1-8-4) تقييم سياسة إستهداف التضخم:

من خلال تجارب وتطبيقات الدول المستهدفة للتضخم، نجد أنه يوجد مزايا وإنتقادات عديدة لهذه السياسة، حيث نجحت هذه الدول في تحقيق فوائد إيجابية<sup>(3)</sup>، كما أنها واجهت مشاكل تتعلق بتطبيق سياسة إستهداف التضخم.

<sup>1</sup> Eser tutar. inflation Targeting indeveloping contries and Applicability Tothe Tarkich Economy, OP-Cit, PP5-6 .

<sup>2</sup> إسماعيل أحمد الشناوي، مرجع سابق ص 16 .

<sup>3</sup> د- رجاء عزيز بندر، مرجع سابق، ص 14.

## • مزايا سياسة إستهداف التضخم:

تتمثل أهم إيجابيات هذه السياسة في ما يلي:

- ✓ يرى مؤيدي هذه السياسة أنها تحسن من فرص النمو الإقتصادي بسبب توفيرها الإستقرار المستمر في معدلات التضخم وإبقائها عند مستويات منخفضة، وهذا يمنح للمستثمرين القدرة على تحديد الأسعار وتكلفة الإقراض المستقبلية.
- ✓ يوفر هذا النظام إستقلالا للسياسة النقدية من تبعية السياسات النقدية الخارجية، ويجعلها تركز على الأولويات والمتغيرات الإقتصادية المحلية.
- ✓ تساعد سياسة إستهداف التضخم على تقادي التقلبات الكبيرة في الدخل القومي نتيجة لتزايد الثقة في توقعات الجمهور وعملاء السوق لمعدل التضخم في المستقبل.
- ✓ إستقرار العلاقة بين مستوى الأسعار والأجور في المستقبل في ظل الإستقرار الإقتصادي، مما يؤدي إلى جعل التوقعات التضخمية أكثر دقة ويجنب ذلك الإقتصاد صدمات الطلب والعرض الكلي.
- ✓ تستطيع السلطة النقدية مواجهة الصدمات (الطلب والعرض) الإقتصادية، والتركيز على المتغيرات الحقيقية كمعدل النمو ومستوى التشغيل لأن إستهداف التضخم يتيح حرية أكبر للسلطة النقدية في مواجهة التقلبات الدورية في النشاط الإقتصادي<sup>(1)</sup>.
- ✓ لا يحتاج هذا الأسلوب إلى تعديل متكرر بإعتباره يركز مباشرة على هدف كمي أو مدى للتضخم.
- ✓ تستطيع السياسة النقدية التكيف مع الإرتفاع المؤقت في معدل التضخم والذي لا يؤثر في تحقيق المعدل المستهدف، كذلك فإن السلطة النقدية تستطيع إستخدام كل المتغيرات المتاحة لتحديد أفضل أداء للسياسة النقدية.
- ✓ خلق الشفافية واليقين وتفهم أكبر لدى كافة عملاء السوق لتوجهات السياسة النقدية، مما يؤدي لخلق مصداقية البنك المركزي وقدرته على الوفاء بالتزاماته.
- ✓ يعطي هذا النظام القدرة على تخفيض وقوع البنك المركزي في مشكلة التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية التوسعية.
- ✓ إستخدام سياسة إستهداف التضخم كمقياس أو معيار لمدى فاعلية السياسة النقدية بشكل أكثر دقة من إستخدام سياسة نقدية تقليدية، تعطي السياسة الأولى إمكانية مقارنة الفجوة بين التضخم المحقق والمستهدف، بحيث يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية في المستقبل من حيث درجة مرونتها أو تشدها في تحقيق أهدافها.

<sup>1</sup> F.Mishkim, « Monnaie, Banque et marchés Financiers », Ed, Peas on Education France, 2010, p611.

و الجدول التالي يبين أهم الإختلافات بين السياسة النقدية التقليدية وسياسة إستهداف التضخم.

الجدول 2- 1 : أهم إختلافات السياسة النقدية عن سياسة إستهداف التضخم

أوجه الإختلاف	السياسة النقدية التقليدية	سياسة إستهداف التضخم
تاريخ الظهور	ظهرت في القرن التاسع عشر	ظهرت في أوائل التسعينات من القرن العشرين
الهدف النهائي	هناك عدة أهداف نهائية(سبق رؤيتها)	إستقرار الأسعار في المدى الطويل
نوع الإستهداف	إستهداف سعر الصرف أو الإستهداف النقدي	معدل أو مدى أو سقف تضخم مستهدف
الشروط	لا تعتمد على شروط محددة	تعتمد على شروط عامة و أخرى أولية
طبيعة الإستهداف	إستهداف غير مباشر للتضخم	إستهداف مباشر للتضخم
الأفق الزمني	غير مرتبط بأفق محدد	مرتبط بأفق محدد
التوقعات	لا تعتمد على التوقعات المستقبلية	لها ميزة النظرة المستقبلية
المراجعة	لا تعتمد على مراجعة معدل التضخم	تعتمد على مراجعة معدل التضخم المستهدف من خلال تقليص الفجوة بين ما هو مستهدف وما هو محقق.
الإستقلالية	ليست ضرورية لأداء السياسة النقدية ولكنها هامة لبلوغ الأهداف.	شرط ضروري لإدارة السياسة النقدية وفق هذا الإطار.
المصداقية والشفافية	لا تتطلب الكثير من المصداقية و الشفافية على الرغم من أهميتها.	تتطلب مصداقية و شفافية كبيرة في تحقيق الهدف النهائي.
الفعالية	لا يوجد معيار أدق وواضح لقياس الفعالية	معدل التضخم يمثل معيار أدق لقياس فعالية السياسة النقدية من خلال مقارنة الفجوة بين المعدل المحقق والمستهدف.
العلاقة بين الدائرة النقدية والحقيقية	ترتبط بقنوات إبلاغ السياسة النقدية.	علاقة مباشرة بين الأدوات و معدل التضخم المتوقع.
إستخدام الأدوات	تكون بعد ظهور الضغوط التضخمية.	تكون قبل ذلك، أي عند التنبؤ بوجود التضخم.
مبدأ النسبية	ترتبط متغيرات الدائرتين بمبدأ السببية	يعوضه مبدأ التنبؤ وتوجيه الأدوات المباشرة.
التنبؤ بالصدمات	لا يمكن التنبؤ بحجم الصدمات وقوتها	يمكن التنبؤ بالصدمات وفق نماذج إحصائية تنبؤية.
توجهات السياسة النقدية	لا يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية	يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية

المصدر: ناجي التوني، إستهداف التضخم والسياسة النقدية 6 (WWWarab.apiorg/ developeping-bridg pdf).

• الانتقادات الموجهة لسياسة الاستهداف:

تتلخص أهم إنتقادات هذه السياسة<sup>(1)</sup> فيمايلي:

- عدم مرونة البنوك المركزية في حالة ظهور هزات إقتصادية عنيفة والتي تحد بشكل كبير من النشاط الإقتصادي.
  - يعد إستهداف التضخم معقدا في طبيعته، قائم على التقديرات والتنبؤات التي يمكن أن تخطئ في بعض الأحيان.
  - لا يمكن أن يكون إستهداف التضخم الإطار الوحيد الذي يحسن أداء البنوك المركزية لأهدافها، توجد عدة دول لا تطبق هذه السياسة، قد تمكنت من تخفيض معدلات التضخم وحافظت على إستقرار الأسعار في المدى الطويل كألمانيا والإتحاد الأوروبي.
  - يمثل إرتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية في الفترة الأخيرة وبصورة كبيرة تحديا لسياسة إستهداف التضخم، حيث أن إرتفاع الأسعار يولد ضغوطا على البنوك المستهدفة فتقوم بالمبالغة في التشدد النقدي مما يؤدي إلى تباطئ الإقتصاد.
  - يسمح إستهداف التضخم بتقديرات أكثر من اللازم.
  - يؤدي الإكثار من التوقعات إلى زيادة عدم إستقرار الدخل.
  - يعمل على تخفيض النمو للإقتصادي.
  - تسبب مرونة سعر الصرف التي يتطلبها إستهداف التضخم عدم إستقرار مالي، فلا يمكن تجنب تقلبات سعر الصرف خاصة إذا كانت كبيرة وغير متوقعة.
  - يؤدي التركيز على معدل رقمي معين إلى تقليل قدرة مرونة البنك المركزي على تنفيذ سياسته النقدية.
  - تواجه الدول النامية مشكل إتساع الإنحرافات عن المعدل المستهدف نتيجة تكرر أخطاء كبيرة، وبالتالي وجود صعوبات لدى البنك في توضيح أسباب الإنحرافات عن الهدف مما يقلل من حصوله على المصدقية اللازمة<sup>(2)</sup>.
- رغم كل هذه الإنتقادات إلا أنه لا يمكن إنكار دور هذه السياسة في تحقيق إستقرار الأسعار في المدى الطويل، إذا ما تم التطبيق الجيد لها بإحترام الشروط العامة والأولية مع الإعتماد على نموذج إحصائي فعال لتقدير التوقعات التضخمية في المستقبل إستنادا إلى المعطيات الإقتصادية والنقدية الدقيقة، و مراعاة للظروف السائدة في الإقتصاد العالمي.

<sup>1</sup> ناجي التوني، إستهداف التضخم والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 08 .

<sup>2</sup> P.Bengevin, « L'Abc du ciblage d'inflation », en Bref, Service d'information et de recherche parlementaire Bibliothèque du parlement. PRB 06-43F, 26 mars 2007, p 02.



## III-2) السياسة المالية:

إن إعتبار كينز أن السياسة المالية فعالة في محاربة التضخم راجع لتشخيصه لهذه الظاهرة على أنها إختلال بين التيار الإنفاقي والتيار السلعي، بعبارة أخرى يفترض كينز أن إرتفاع الأسعار مصدره زيادة الطلب الكلي (الإنفاق) بالنسبة للعرض الكلي (تضخم جذب الطلب)، ولذلك نجد أن السياسة المالية تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي عن طريق الميزانية العامة للدول من خلال تأثيرها على الإستهلاك (C)، الإستثمار (I)، النفقات العامة (G) والصادرات (X) بإعتبارهم مكونات الطلب الكلي، ويؤدي التغيير في إحدهما إلى التأثير حتما على الطلب الكلي الفعال<sup>(1)</sup>.

## III-2-1) مفهوم السياسة المالية:

يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد إستهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الإقتصاديون اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظرا لأن إختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين إتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث أثارا متعارضة فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيق والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.

ظهرت محاولات عديدة لتعريف السياسة المالية أهمها:

- إنها عملية تغيير حجم الإنفاق الحكومي أو الإيراد العام للدولة (إحدى جانبي الميزانية) وهذا حسب ما تتطلبه حالة الميزانية بهدف إعادة توازنها (النفقات=إيرادات)<sup>(2)</sup>.
- إنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة<sup>(3)</sup>.
- و يعرفها البعض بأنها سياسة إستخدام الأدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الإدخار والإستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الإقتصادية<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر، والتوزيع، الطبعة الثانية، لبنان، 2004، ص 115.

<sup>2</sup> ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 199.

<sup>3</sup> سمير حسون، مرجع سابق، ص 117.

<sup>4</sup> محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

- كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الإقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على إستقراره العام وتنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة<sup>(1)</sup>.
- هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقدير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات.

تتفق كل هذه التعريفات على أن السياسة المالية هي وسيلة تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الإقتصادي بهدف تحقيق التوازن و إستقرار الأسعار ودفع عجلة التنمية وتحقيق العدالة الإجتماعية و توزيع العادل للدخول والثروات، عن طريق إستخدام الإيرادات والنفقات العامة.

### III-2-2) أنواع السياسة المالية هي:

يوجد نوعين من السياسة المالية:

#### III-2-2-1) السياسة المالية للتمويل بالعجز:

تكون من خلال إستخدام الطرق التالية:

- التوسع في النفقات العامة من خلال زيادة الدولة من نفقاتها على الخدمات الإجتماعية وعلى المشروعات العامة، وزيادة الإعانات على ذوي الدخل المحدود والعاطلين.
- التسريع في سداد جزء من القروض العامة، حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الإستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام.
- تخفيض الإيرادات الضريبية بهدف بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإستهلاك.

حسب كينز فإن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام هي أكبر من فعالية تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الإستثمار في حالة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة الضرائب.

#### III-2-2-2) السياسة المالية للتمويل بالفائض:

تمثل عكس النوع الأول تماما وتتمثل أساليب تطبيق هذا النوع فيما يلي:

- زيادة الإيرادات الضريبية خاصة في أوقات التضخم بهدف إمتصاص القوة الشرائية للأفراد.
- التوسع في إصدار القروض العامة عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للأفراد.

<sup>1</sup> عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية، دار النهضة العربية 1980، ص 343 .

- الحد من الإئتمان المصرفي من خلال تحكم البنك المركزي في كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة وبالتالي التأثير على حجم الإستثمار.

### III-2-3) أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية كغيرها من السياسات الإقتصادية إلى تحقيق التوازن في الإقتصاد من جميع جوانبه، وتتمثل هذه الأهداف في (1):

1- **التوازن المالي:** ويقصد به إستخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغرارة.

2- **التوازن الإقتصادي:** معناه الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الوازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معاً للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، مع إستغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه، إضافة إلى تحقيق العمالة الكاملة أو التشغيل الكامل في الإقتصاد.

3- **التوازن الإجتماعي:** و يقصد به وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانيته، وضمان التوزيع العادل لمستوى الإنتاج المحقق.

4- **التوازن العام:** وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (الإستهلاك، الإستثمارونفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق أهمها الضرائب، القروض، الإعانات، والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات.

### III-2-4) مختلف وجوه السياسة المالية:

تستخدم السياسة المالية مجموعة من الوسائل للتأثير على مكونات الطلب الكلي (2):

- الإستثمار: أكد بعض الإقتصاديين على أن الإستثمار هو مصدر هام لظهور التضخم، ولكن التخفيض منه بهدف محاربة التضخم ينتج الكثير من المساوئ مقارنة بالمنافع المنتظر تحقيقها منه أهمها:
- ✓ إلى التخفيض من الإنتاج وزيادة البطالة، وهتان المشكلتان محل إهتمام الحكومة ولا تسعى إلى تقاومهما.
- ✓ نقص القدرة الإنتاجية مما يقلل من إنتاج السلع والخدمات، وهذا ما يدفع إلى ظهور بعض الضغوطات التضخمية الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي.

<sup>1</sup> سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وكالة المطبوعات، طبعة 1، الكويت، 1973، ص 162.

<sup>2</sup> د. سامي خليل، "النظريات والسياسات النقدية والمالية"، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، 1982 ص 424.

- ✓ استثمار الإنتاجية يدفع إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج وهذا يساعد على تخفيض الأسعار .
- الإستهلاك: يعتبر التأثير على الإستهلاك أسهل من التأثير على باقي المتغيرات، لإرتباطه بدخل الأفراد، وأي تغيير في هذا الأخير سيؤدي إلى تغيير الإستهلاك سواء بالزيادة أو النقصان. تفضل الدولة التأثير على الإنفاق الإستهلاكي أكثر من الإنفاق الإستثماري، وذلك لأن الطلب الإستهلاكي له أثر فعال وقوي مقارنة بالطلب الإستثماري.
- الإنفاق الحكومي: يعتبر من أهم مكونات الطلب الكلي الفعال، حيث تستطيع الدولة من خلاله التأثير على حجم الإنفاق الكلي بدرجة أوسع من باقي المكونات، فهي تسعى إلى تخفيضه في فترات الإنتعاش وزيادته في فترات الإنكماش.
- الصادرات: وهي من أصعب المتغيرات التي يمكن للدولة التأثير عليها وذلك لإرتباطها بالميزان التجاري، فقد تصل الحكومة إلى تحقيق إستقرار الأسعار من خلال الصادرات (بتخفيضها مثلا) ولكن بإحداث خلل في الميزان التجاري، الأمر الذي يدفعها إلى رفع نسبة الصادرات لإعادة التوازن، وهذه مشكلة بالنسبة لكثير من الدول.

### III-2-5) أدوات السياسة المالية:

تعتمد السياسة المالية على سياسات جزئية ومباشرة لتحقيق أهدافها المذكورة سابقا وتتمثل هذه السياسات في:

### III-2-5-1) سياسة الإنفاق العام:

تؤثر سياسة الموازنة على الظروف الإقتصادية السائدة من خلال الإنفاق الحكومي، ففي حالة التضخم تسعى الدولة إلى إتباع سياسة مختصرة تقوم فيها بتخفيض الإنفاق العام بهدف تخفيض مستوى الأسعار، وهذا ما ينتج فائض في الميزانية (الإيرادات < النفقات) قد تستخدمه الدولة في تسديد ديونها القديمة، أو الجديدة أو تجنبها للاقتراض بشكل كامل (في الوقت الحالي وفي المستقبل)<sup>(1)</sup>.

تعتبر النفقات العامة وسيلة هامة للتأثير على الأسعار<sup>(2)</sup>، وهي تشمل:

- الإستثمار العام: تقوم من خلاله الدولة بتلبية الحاجات العامة للمجتمع (كالتعليم، الصحة، الرياضة...)، كما تحاول التخفيض من البطالة.
- الإعانات: تهدف إعانات المشاريع إلى تشجيع الإستثمارات الخاصة في بعض المشاريع الضعيفة.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق الافرس، الحكومة والفقراء، والإنفاق العام، ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص26.

<sup>2</sup> مجيد الموسمي، مرجع سابق، ص 230 .

- تحويلات الأسر: وهي عبارة عن عمليات تخصيص تهدف بها الدولة إلى إعادة توزيع الدخل.
  - مشتريات الدولة من السلع وإستعمالها في الخدمات الإجتماعية.
  - الأجور والرواتب: التي تدفعها الدولة والتي تستخدمها في محاربة البطالة الناتجة عن محاولة تخفيض إرتفاع الأسعار. إضافة إلى بعض النفقات الأخرى كتعويضات البطالة.
- ومن هنا يتبين أن النفقات العامة يمكنها أن تؤدي إلى إرتفاع الأسعار، ولهذا تلجأ الدولة إلى التقليل منها في فترات التضخم وزيادتها في حالة الكساد.

### III-2-5-2) سياسة الضرائب:

تعتبر الضرائب من أهم المتغيرات التي تستخدمها الدولة للرقابة على التضخم والإنكماش، ففي حالة الإنتعاش تسعى السياسة المالية إلى زيادة الضريبة على الدخل للتخفيض من الطلب الإستهلاكي والضريبة على الأرباح للتخفيض من الطلب الإستثماري، حيث أن رفع معدل الضريبة على الدخل يؤدي إلى تخفيض دخول الأفراد مما يدفعهم إلى التقليل من إستهلاكهم المعتاد وتحويله إلى الإيداع، أما إرتفاع التكاليف الضريبية للإستثمار قد تؤدي إلى ضعف الإنتاج بمختلف أنواعه، وهذا لأن الأرباح التي يتحصلون عليها سوف تتجه معضما إلى الضرائب<sup>(1)</sup>.

تتحدد السياسة الضريبية للحكومة بما يتفق وأهداف السياسة الإقتصادية العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة أو فلسفتها الإقتصادية والإجتماعية، وتعتبر الجداول المختلفة لضريبة الدخل من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا مميزا في إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي، كما أن هيكل الضرائب الجمركية يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على حجم وهيكل الواردات، بالإضافة إلى اعتبارها أدوات هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعة الوطنية<sup>(2)</sup>.

### III-2-5-3) سياسة عجز الميزانية:

تكون هنا ميزانية الدولة في حالة عجز (قيمة النفقات تفوق قيمة الإيرادات)، ومن الممكن أن يكون هذا ناتج عن عدة أزمات تؤدي بدورها إلى إنخفاض حجم الإيرادات (أزمات البترول) أو إنخفاض نسبة الضرائب أو إرتفاع معدلات الإنفاق، وبطبيعة الحال قد يولد هذا العجز ضغوط تضخمية بمعدلات عالية في الإقتصاد، وفي هذه الحالة تكون الدولة مجبرة على تحقيق فائض في الميزانية العامة بشكل سريع، لذلك نجدها تحرص على تمويل هذا العجز بعدة طرق للتخفيف من حد التضخم، يمكن إجمالها في ثلاث طرق وهي:

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 156 .

<sup>2</sup> عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص 132.

- إصدار القروض: تقوم الدولة بطرح أسهم وسندات القرض للإكتتاب فيها من قبل الجمهور ، فترتفع ديونها مع كل إصدار جديد، بمعنى آخر تقوم بجلب مدخرات الأفراد وسحبها من القطاع الخاص مما ينتج عنه عدم زيادة الطلب الكلي الفعال بسبب إمتصاص الفائض من القوة الشرائية الموجودة في الأسواق، وإذا أرادت الدولة جذب الإدخار الخاص بكميات أكبر عليها الرفع من سعر الفائدة على السندات بنسبة أكبر من المعدل الموجود في السوق، وتصبح بذلك منافسة للمشروعات التي تسعى إلى تمويل إستثمارها
- زيادة نسبة الضرائب: لكي تقوم الدولة برفع مستوى الإيرادات قد تلجأ إلى زيادة نسبة الضرائب أو إستحداث ضرائب جديدة، بهدف تقليص عجز الميزانية، وقد أظهرت هذه السياسة تأثيراً ملموساً على حجم الإنفاق وبالتالي الطلب الفعال.
- الإصدار النقدي: قد لا تنجح الدولة في التخلص من العجز بشكل كامل، في هذه الحالة يمكنها اللجوء إلى البنك المركزي، حيث يقوم هذا الأخير بخلق نقود جديدة بمقدار العجز التوازني وطرحه للتداول في الإقتصاد.

### III-2-6) حدود وسلبيات السياسة المالية:

قد لا تعطي السياسة المالية النتائج المنتظرة منها بشكل سريع وفعال، وهذا بسبب بطئ وجمود وسائلها، حيث أن البطئ في اتخاذ القرارات قد يحد من عمل سياسة الموازنة، ويعود هذا البطئ وعدم المرونة إلى التعقيدات الإدارية فالموازنة تتوقف على تصديق البرلمان، ولذلك تحاول بعض الدول تجاوز هذه المشكلة باتخاذ إجراءات تساعد على ذلك مثلاً: قامت فرنسا سنة 1969 بتخصيص جزء من الاستثمارات والقروض لاحتياطي العمل الطارئ (FAC) لاستعمالها عند الحاجة.

كما أن الاجراءات المتخذة بواسطة الضرائب لا تعطي نتائج مباشرة لأن دفع الضرائب الحالية تتم في السنة الموالية، ولهذا نجد أن سياسة الموازنة ينقصها المرونة.

إن اعتماد كينز على السياسة المالية بدرجة كبيرة في معالجة التضخم، واهماله الشبه التام للسياسة النقدية أدى إلى ظهور مشكلة التضخم بشكل كبير في الاقتصاد، مما أدى لانتقاد هذه السياسة من طرف النقديين، وخاصة انتقاد سياسة تمويل العجز والوسائل التي لجأت إليها الدولة لمواجهة هذا العجز، حيث يرى النقديين أن عدم الحذر في استخدام هذه الوسائل قد يؤدي إلى نتائج عكسية:

- تؤدي زيادة نسبة الضرائب إلى ضعف الاستثمار وضعف الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار، وارتفاع معدل البطالة.

- تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام يؤثر سلبا على عملية التخصيص الأمثل للموارد.

- ينتج عن الإصدار النقدي لتمويل العجز المفرط في عرض النقود وارتفاع الأسعار، وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية، لذلك يؤكد فريدمان على أنه يجب القضاء على العجز في الميزانية بصفته المصدر الأساسي لنمو الكتلة النقدية في الاقتصاد، وذلك بالتقليل من الإنفاق العام الموجه إلى التوظيف الحكومي، إعانات البطالة، الدعم السلعي، مساعدة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

### III-3) العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

إعتبرت الدولة أن السياسة المالية هي الوسيلة المفضلة للقضاء على التضخم، هذا لايعني أنها تلغي تماما دور السياسة النقدية وإنما إعتبرتها ذات فعالية أقل ولذلك إتخذتها كسياسة مكملة أو مساعدة لسياستها، فهي ترى أن حجم الإئتمان يؤثر على حجم الإنفاق، والعكس صحيح، حيث يرى كينز أنه لكي تصبح عملية تقليص حجم الكتلة النقدية في المجتمع (في حالة التضخم) ممكنة يجب العمل على إمتصاص فائض الطلب (الفجوة التضخمية) عن طريق تخفيض مكونات الطلب الكلي الفعال<sup>(1)</sup>.

تمثل السياسة النقدية والمالية أحد الركائز الأكثر دعامة للسياسة الإقتصادية، وغالبا تضع الدولة أهدافا للسياسة الإقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين. نظرا لهذه الأهمية التي تتمتع بها كل من السياستين، وفإن التنسيق بينها وبين أهداف كل منها، أصبح ضرورة حتمية لامفر منها<sup>(2)</sup> هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين، الأمر الذي يضعف من فعاليتها، لذلك يجب التنسيق بينهما بسبب الإختلافات والتعارض فيما بينهما:

- السياسات المالية واسعة النطاق، بينما السياسات النقدية محدودة تنحصر في القطاعين المالي والمصرفي.
- السياسات المالية بطيئة ومتصلبة، بينما تكون أدوات السياسة النقدية سريعة ومرنة ويمكن تغييرها في أوقات قصيرة نسبيا.
- تهدف السياسة المالية إلى علاج حالات الإنكماش ولكنها غير فعالة تماما في علاج التضخم بينما تحد السياسات النقدية من حالات التضخم وعلى العكس فإن أثرها ضعيف في التوسع الإقتصادي.

<sup>1</sup> د. ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف، جامعة الموصل، 1988، ص 327.

<sup>2</sup> ناظم محمد نوري، مرجع سابق، ص 325.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الإقتصادية كالضغوط التضخمية، التي تتمثل في إنخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي نظرا لوصول الإقتصاد حالة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج. ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي والحد من التضخم، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي:

- تقوم السلطة النقدية بإمتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن تم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الإئتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية إلى الأفراد والمشروعات، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد و البنوك، أو القيام بالإقتراض من الأفراد بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي تخفيض الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري.
- كما تقوم السلطة المالية وفي نفس الوقت بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخل بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة والغير مباشرة، والتخفيض من حجم الإعانات.
- ومن هنا يتضح أن كل من السياسة النقدية والمالية تسعى إلى تحقيق هدف واحد وهو القضاء على التضخم من خلال خلق توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي. لهذا يستوجب التنسيق والملائمة بين السياستين حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه والمسطر في سياستها الإقتصادية العامة.

#### III-4) سياسة المداخل والرقابة على الأسعار:

##### III-4-1) سياسة المداخل:

تعتبر هذه السياسة من أقل السياسات التي لم تختلف عليها النظريات النقدية للتضخم، لأنه يتم تطبيقها في كل مكان وفي أي زمان ولفترة طويلة وتحقق نتائج ملموسة وحقيقية، فبينما كانت السياسة المالية والنقدية تهدفان إلى التأثير على الطلب الكلي في محاربتها للتضخم، إتجهت سياسة المداخل إلى التأثير على إرتفاع تكاليف الإنتاج (جانبا العرض)، لذا أعتبرت سياسة مكاملة ومصححة للسياسة المالية والنقدية وتوجه هذه السياسة أساسا لمكافحة التضخم وتصحيح الأثر التوزيعي الناتج عنه.

يمكن تعريف سياسة المداخل<sup>(1)</sup> على أنها مجموعة من لإجراءات تعمل على تقييد معدل الزيادة في الأجور النقدية، كما تسعى إلى تخفيض ضغط النقابات العمالية وأصحاب المشروعات على قوى السوق، وذلك عن طريق إقناعهم بالإلتزام بتعريفه الأجور (خط الأجور) وتثبيتها. من خلال هذه

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 106 .



السياسة تتدخل الدولة لتحديد أسعار عناصر الإنتاج (خاصة العمل) بهدف المحافظة على إستقرار أسعار السلع والخدمات.

### III-4-1-1) وسائل سياسة المداخيل:

تقتضي هذه السياسة تعيين ضوابط غير تضخمية لتزايد المداخيل الاسمية، ظهرت هذه السياسة نتيجة لـ:

- تنظيم الطلب باستخدام السياسات النقدية والمالية غير كاف، ولا يمنع من تسارع معدل التضخم.
- تمثل المداخيل (الأجور - الأرباح والفوائد) عناصر هامة في تكاليف الإنتاج وفي تحديد أسعار السلع والخدمات.

تعتمد سياسة المداخيل على ظابط رئيسي وهو تقدم الإنتاجية.

مثال: إذا كان ربح الإنتاجية 5% وكانت المداخيل الاسمية تزيد بنسبة 12%، فإن الأسعار ترتفع بنسبة 7% (7=5-12)، أما الدخل الحقيقي فلا يتزايد سوى بنسبة 5% .

تستخدم سياسة المداخيل وسيلتين للتحكم في معدل الدخول النقدية<sup>(1)</sup> هي:

- المفاوضات الوطنية: تكمن هذه الوسيلة في التفاوض على تحديد نسبة زيادة المداخيل النقدية لمختلف الفئات (أجور، أرباح، فوائد، مداخيل إجتماعية وزراعية....) وذلك لفترة معينة.
- المبادئ المرشدة: بواسطة هذه الوسيلة تقوم الحكومة بأخذ قرار يخص تحديد الأسس العامة المتعلقة بالمداخيل والأسعار، والتي تساعد على عدم ظهور التضخم، وتوفير كل الشروط لضمان التطبيق الجيد لهذه الأسس والمبادئ، كإتشاء منظمات تسهر على تطبيق هذه الأسس بصفة جيدة ( منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE).

وقد سعت هذه النظرية إلى الفصل أو عدم الربط بين المداخيل والأسعار لتقادي اللولب التضخمي (أجور - أسعار)، وكانت أول تجربة في هذا الخصوص سنة 1983 قامت بها كل من إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا واليونان، وبدلاً من قيام السلطة بضبط الأجور لتقادي الأسعار، إتجهت إلى زيادة هذه الأجور على أساس الهدف التضخمي التي تريده، وذلك عن طريق المفاوضات والمشاورات حول الأجور والإتفاق مع أصحاب المشاريع و النفقات وإرشادهم إلى الطريق الصحيح.

<sup>1</sup> برنيه وسميون، مرجع سابق، ص 146 .

## III-4-1-2) حدود سياسة المداخيل:

قد تبدو لنا هذه السياسة بسيطة في أساسها وسهلة التطبيق لكنها تصطدم بعدة عقبات ومشاكل عند تطبيقها أهمها<sup>(1)</sup>:

- هل تستخدم هذه السياسة الإنتاجية الكلية لكل عناصر الإنتاج أو فقط إنتاجية العمل، فقد إكتشفت العديد من الدول أن هناك فرق كبير بين النتائج المتحصل عليها من خلال إستخدام إنتاجية العمل أو الإنتاجية الكلية (في فرنسا سنة 1962 كانت الإنتاجية الكلية 2,77% وإنتاجية العمل 3,09%)
- هل علينا أن نقيس إرتفاع الدخل على أساس المعدل الوسيط للإنتاجية الوطنية أو على أساس المعدل بالنسبة للفرع.
- إختلاف الأجور في القطاع العام عن القطاع الخاص، حيث نجد أن الأجور في القطاع الخاص تزيد بقيمة أكبر من الأجور في القطاع العام.

من خلال إستعمال سياسة المداخيل في العديد من البلدان، لوحظ أنها تؤثر في التضخم لمدة قصيرة (تأثيرها مؤقت) لا تتجاوز السنتين، وذلك لإعتبارها سياسة إجتماعية وسياسية بالدرجة الأولى أي أن مسؤولية نجاحها تقع بشكل كبير على الأفراد والوحدات الإقتصادية، ولذلك يجب أن تكون مطالبهم معتدلة فيما يخص زيادة دخولهم (أجور - أرباح).

## III-4-2) سياسة الرقابة على الأسعار:

يعد الإعتماد على قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن في سوق السلع وتحقيق الإستقرار محدود الفعالية، خاصة في الإقتصاديات التي تعاني من تقاوم الضغوط التضخمية، ولذلك تلجأ الحكومة إلى إستخدام أدوات جديدة تهدف من خلالها إلى تحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار، وتعد الرقابة على الأسعار من أهم الأدوات والتي يرجع الهدف من إستخدامها إلى وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الإرتفاع في مستويات الأسعار، بحيث تحدد الأسعار إداريا بما يعمل على توفير السلع الأساسية بأسعار تناسب القدرة الشرائية لمختلف فئات المجتمع، ويتم تحديد أسعار السلع الإستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم كبار المنتجين والمستثمرين بأسعارها، بهدف حماية الأفراد من الإحتكار.

لقد تعرضت هذه السياسة إلى عدة إنتقادات أهمها:

- عرقلة السير الطبيعي لأقتصاد السوق (عدم تحديد السعر حسب آلية العرض والطلب)
- تركيز هذه السياسة على آثار الت ضخم أكثر من تركيزها على أسبابه كالتركيز على:
- تحديد المنافسة بواسطة الأسعار.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 108 .

- تخفيض الأرباح والتمويل الذاتي.
- التخفيض الغير الأمثل للموارد.

ولذلك تكون هذه السياسة ضعيفة في المدى المتوسط مقارنة بالمدى الطويل.

- استخدام هذه السياسة قد يؤدي إلى إنتشار حالات التعامل في السوق السوداء، و تخزين السلع لحين إرتفاع أسعارها.
- استخدام الدولة لسياسة تقنين الإستهلاك من خلال الإعتماد على نظام البطاقات في توزيع السلع، يؤدي إلى فقدان النقود لوظيفتها كوسيط للتبادل.

### III-5) علاج التضخم وفق برامج صندوق النقد الدولي:

يعتمد صندوق النقد الدولي في تشخيصه لظاهرة التضخم، باعتبارها ظاهرة نقدية ناتجة عن الإفراط في عرض النقود، وينظر إلى الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية على اعتبار أنها ناتجة عن فائض الطلب نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات على مقدرة العرض الحقيقي.

كما يرى الصندوق بأن التضخم يعد نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لما يمارسه من تشويه في جهاز الأسعار من خلال وضع مجموعة من القيود والضوابط التي تحد من كفاءة جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوي العرض والطلب.

ويرى الصندوق أيضا بأن المبالغ التي ترصدها الدول النامية في موازنتها لدعم أسعار سلع الإستهلاك من أجل تخفيف حدة المعاناة على محدودي الدخل تعد من أكثر الجوانب تأثيراً في أداء جهاز السعر، هذا بالإضافة إلى محدودية نطاق التعامل في الأسواق النقدية والمالية والذي يرجع إلى انخفاض مدخرات الأفراد بسبب نقص الوعي الإدخاري لديهم، مما يساهم في زيادة معدلات الانفاق الإستهلاكي وهجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج نظرا للدور الذي تمارسه الإدارة السيئة للموارد المالية للدولة. إضافة إلى إغفالها للدور الرئيسي والهام الذي تلعبه أسعار الفائدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وبما يكفل زيادة معدلات التشغيل ورفع الطاقة الإنتاجية وزيادة العرض الحقيقي من السلع، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض فائض الطلب وتحقيق استقرار الأسعار.

تتمثل أهم السياسات التي تتضمنها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهدف علاج الاختلالات (التضخم) فيما يلي<sup>(1)</sup>:

<sup>1</sup> - معتوق سهير محمود، سياسات التثبيت الاقتصادي، مصر المعاصرة، عدد 420، القاهرة، أبريل سنة 1990، ص 81.

- التحكم في كمية النقود: تخفيض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد من خلال تخفيف حجم الانفاق العام بهدف تقليص العجز في الموازنة العامة.
- تخفيف القيمة الخارجية للعملة الوطنية: وذلك بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات.
- تحرير التجارة الخارجية: عن طريق إلغاء كافة القيود والضوابط التي تقف دون تحرير التجارة الخارجية والتي تساهم في زيادة عمليات التبادل من خلال تنشيط حركة الصادرات والواردات بين مختلف الاقتصاديات الدولية.
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص: سواء أن كان القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي، ويكون ذلك عن طريق إزالة كافة العوائق والتعقيدات التي تحول دون الزيادة في حجم نشاط تلك المشروعات.
- تحرير الأسعار: بحيث تتحدد أسعار السلع والخدمات بناء على تفاعل العرض والطلب، وذلك بهدف الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والتي تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية نتيجة الدعم الذي تخصصه الدولة بهدف تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية.

## المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للتضخم

إن الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يعد الشغل الشاغل للأفراد والحكومات، الأمر الذي أدى إلى ظهور دراسات نظرية وتطبيقية تهدف إلى البحث عن أسباب التضخم في العديد من الدول المتقدمة منها و النامية، و ذلك لمحاولة ايجاد حلول لهذه الظاهرة و التحكم فيها، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية توسعت البحوث والدراسات حول التضخم و كان التوجه الأول و الأساسي لمعظم النظريات آنذاك هو العامل النقدي، حيث كانت نظرية كمية النقود تؤكد على أن زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي دائما و في كل مكان إلى ارتفاع الأسعار.

و لكن سرعان ما ظهرت أفكار و اتجاهات حديثة تختلف عن النظرية النقدية و التي ترجع ظهور التضخم إلى أسباب أخرى (غير نقدية) كالنظرية الكينزية (جانب الطلب) والنظرية الهيكلية (جانب العرض) و العوامل الخارجية (التضخم المستورد).

## 1. الدراسات التطبيقية للعلاقة بين النقود و الأسعار:

تعتبر العلاقة بين النقود و الأسعار الحلقة الأخيرة و الأهم في إستراتيجية السلطة النقدية، إذ يؤدي التفاعل بين هذين المتغيرين دورا مهما في ديناميكية النشاط الاقتصادي والتأثير على الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، و لهذا نالت دراسة هذه العلاقة اهتماما كبيرا من قبل الإقتصاديين و الباحثين سعيا للوصول إلى تحديد طبيعة و اتجاه هذه العلاقة باستخدام الأساليب القياسية، و بالتالي إعطاء مؤشرات مهمة لصناع القرار في كيفية وضع و توجيه السياسات الاقتصادية بما يتناسب مع أهداف السلطة النقدية.

يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت أثر عرض النقود على الأسعار إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية.

## 1-1 الدراسات العربية:

## • دراسة (د.حسين العمر، 2007):

ناقشت هذه الدراسة محاولة التعرف على العوامل المؤثرة في التضخم المحلي في الكويت خلال الفترة (من 1972 إلى 2004)، و قد تم اختيار ثلاث متغيرات محتملة للتأثير على سلوك التضخم و هي الرقم القياسي لأسعار الواردات ليمثل التضخم المستورد، رصيد النقد المحلي و الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ليمثلان العوامل الداخلية. و باستخدام نموذج التكامل المشترك توصلت الدراسة إلى أن التضخم المحلي يتأثر أساسا برصيد النقد المحلي فقط.

• دراسة (بوحسون، 2013):

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النقود و التضخم في الجزائر خلال الفترة (من 1970 إلى 2012)، ولتوضيح هذه العلاقة في المدى الطويل تم استخدام نموذج التكامل المشترك وتضمن النموذج عدة متغيرات هي معدل التضخم (كمتغير تابع)، الكتلة النقدية ( $M_2$ )، معدل السيولة، الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، أسعار البترول و مكمش الناتج الداخلي الخام. أظهرت النتائج أن الكتلة النقدية و معدل السيولة يسببان التضخم في الجزائر.

• دراسة (شواقفة، 2011):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين عرض النقود ( $M_2$ ) بالمفهوم الواسع ومستوى الأسعار ( $P$ ) و الناتج المحلي الحقيقي ( $GDP$ ) في الأردن و ذلك من حيث اتجاه و حجم التأثير بين هذه المتغيرات باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة (1993-2009)، اشتملت منهجية الدراسة على اختبار الاستقرارية و اختبار التكامل المشترك الذي يتضمن تقرير امكانية وجود علاقة طويلة الأجل تقيد حركة متغيرات الدراسة و نموذج تصحيح الخطأ ( $VECM$ ). أظهرت النتائج وجود تأثير قوي لعرض النقود على النشاط الاقتصادي والأسعار في الأجل الطويل، كذلك تبين من نتائج تقدير التكامل المشترك باستخدام طرق التقدير المختلفة ( $DOLS, CCR, FMOLS$ ) إلى أن تغير عرض النقود بنسبة 10% تؤدي إلى تغير نسبته 5 إلى 6 نقاط مئوية في المدى الطويل.

• دراسة (صالح، 1993):

قام الباحث في هذه الدراسة بتقدير نموذج للتضخم بدولة الكويت مستخدماً طريقة المربعات الصغرى و معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمقياس للتضخم المحلي ومتغيرين مستقلين هما معدل النمو في رصيد النقد الشامل و معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الواردات و ذلك للفترة من عام 1970 إلى عام 1987، و قد خلصت الدراسة الى أن كلا المتغيرين يؤثران بصورة معنوية في سلوك التضخم و أن أثر معدل النمو في رصيد النقد أكبر من أثر معدل التغير في أسعار الواردات.

• دراسة (د. بن بوزيان، 2007):

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النقود و الأسعار في كل من الجزائر و تونس بهدف معرفة إذا كان التضخم ظاهرة نقدية، وهذا باستعمال طريقة التكامل المشترك لإختبار وجود علاقات في المدى الطويل و طريقة جرانجر لإختبار اتجاه العلاقات السببية بين النقود والأسعار في هذين البلدين.

استخدم الباحث بيانات شهرية لكل من مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) و الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M<sub>2</sub>) خلال الفترة (من جانفي 1995 الى ديسمبر 2001)، توصلت النتائج الى وجود علاقة تكامل مشترك بين النقود و الأسعار في البلدين، وهذا ما يتوافق مع المدرسة النقدية.

• دراسة (الهنداوي، 2005):

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى تأثير كل من العرض النقدي و حجم التسهيلات الائتمانية كأهداف وسيطية للسياسة النقدية في الأردن على مؤشر الانتاج الصناعي (كمتغير معبر عن الإنتاج القومي) لمعرفة أي منهما قادر على نقل التغير في أدوات السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي، و ذلك باستخدام نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي ( Vector Auto régression ) للفترة (من 1981 الى 1998)، توصل الباحث في دراسته إلى أن حجم التسهيلات الائتمانية و العرض النقدي (M<sub>2</sub>) استطاعت نقل الأثر النقدي إلى القطاع الحقيقي من خلال التأثير على أسعار الفائدة و بالتالي التأثير على الأهداف النهائية من إنتاج و تشغيل و مستوى عام للأسعار. كما توصلت الدراسة إلى أن دالة العرض النقدي أظهرت انكماشاً خلال الفترات التي طبق فيها برنامج التصحيح الهيكلي.

• دراسة (د.محمد رمضان 2013):

قام الباحث في هذه الدراسة بقياس العلاقة الكمية بين التضخم معبراً عنه بالمخفض الضمني للنتاج المحلي الاجمالي (كمتغير تابع) و بعض المؤشرات الاقتصادية مثل عرض النقود بالمعنى الضيق، أسعار صرف الدينار الليبي للدولار و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (من 1992 الى 2008) في ليبيا.

وقد قام الباحث بتحويل القيمة الحقيقية للمتغيرات المذكورة إلى قيم لوغارتمية لتحديد مرونة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أظهرت النتائج أنه يوجد علاقة طردية بين عرض النقود و مستوى التضخم في ليبيا و أن زيادة عرض النقود بمقدار 100% سيؤدي الى ارتفاع التضخم بمقدار 65%.

2-1 الدراسات الأجنبية:

▪ دراسة (Schwartz and Friedman 1963):

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النقود و التضخم في المدى الطويل من خلال دراسة التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1867-1960)<sup>(1)</sup>. توصل الاقصاديان إلى أن تغيرات النقود تؤدي إلى تغير الناتج الحقيقي، فالإنخفاض الكبير لعرض النقود يؤدي الى الانكماش الحاد و هذا ما فسر أزمة الكساد العالمي خلال الفترة (1929-1933)، و بالتالي يؤثر عرض النقود

<sup>1</sup> : Macroéconomie, G.Mankiw, Ed De Boeck 2003, p106.

بدرجة كبيرة على الدخل و الأسعار (حسب النظرية الكلاسيكية) كما أنه يمكن لزيادة عرض النقود أن تؤدي إلى زيادة مؤقتة في النشاط الاقتصادي (على المدى القصير) إلى أن يتم تعديل الأسعار والأجور و من تم يعود النشاط الاقتصادي إلى وضعه السابق، أي إمكانية وجود علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل باتجاه واحد من عرض النقود إلى مستوى الأسعار.

▪ دراسة (Jordan, Anderson, 1968):

حاولا اختبار العلاقة بين النقود و الناتج و الأسعار في سانت لويس، ولذلك سميت المعادلة المستخدمة في التحليل القياسي بمعادلة سانت لويس (st. Louis equation)، حيث قاما بإجراء تحليل قياسي من خلال تقدير انحدار الناتج القومي باستخدام عرض النقود و الإنفاق الحكومي إضافة إلى متغير الاتجاه الزمني كمتغيرات مستقلة، فتوصلت النتائج إلى أن السياسة النقدية (الممثلة بالرصيد النقدي) أكثر فاعلية من السياسة المالية (الممثلة بالإنفاق الحكومي) في التأثير على النتائج والأسعار، وبالتالي النقود ليست حيادية في الأجل القصير، فالصدمة النقدية تحدث أثرا في الإنتاج وهذا التأثير يسبق حدوث التأثير في معدل التضخم.

▪ دراسة (s.Mohsin, A.Brillemdourg, 1979):

قام الباحثان باختبار العلاقة السببية بين النقود و الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (من 1870-1975)، وهذا باستعمال تعديل النقود (أو الأسعار) بالنسبة للقيم الماضية والحاضرة والمستقبلية للأسعار (والنقود) فإذا كانت النقود تسبب الأسعار فمعاملات كل القيم المستقبلية للنقود يجب أن تكون مساوية للصفر في التعديل. نتائج هذا الاختبار بينت أن هناك اتجاه وحيد للعلاقة السببية من النقود نحو الأسعار، في حين توصلت دراسة (Jones, 1989) من خلال اختبار جرانجر أن اتجاه العلاقة السببية بين النقود والأسعار في أمريكا خلال الفترة (1950-1986) صحيحة في كلا الاتجاهين، حيث استخدم لذلك قياسين للنقود (M1، M2) وقياسين للأسعار (CPI، WPI)<sup>(1)</sup>.

▪ دراسة (Darrat, 1986):

قام بدراسة حول المغرب، تونس، وليبيا استعمل في دراسته الطريقة المقترحة من طرف (Sargon, 1976) لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين النقود والأسعار في هذه الدول في الفترة (من 1960-1980) فبينت النتائج أن هناك اتجاه وحيد للعلاقة من النقود نحو الأسعار في الدول الثلاث<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> Brillembourg, A. and Mohsin Skhan (1979), the relationship between money, income, and prices: has money matterd historically? A note, journal of money, credit and banking, Vol. M, issuez, p 358-365.

<sup>2</sup> Darrat. A.F. (1986), "the demand of money in some Major OPEC Membres: regression estimates and stability results, applied Economics 18, february 1986, pp 127".



▪ دراسات (Buch، 1998) و (Korhonen، 1998) و (Nikolic، 2000):

تناولت هذه الدراسات محددات التضخم في روسيا باستخدام نموذج المعادلة الواحدة وأسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ، توصلت هذه الدراسات إلى أن عرض النقود هو المحدد الرئيسي للتضخم في روسيا (تميل هذه الدراسات إلى فرضية عدم وجود مصدر آخر للتضخم بجانب العامل النقدي) .

▪ دراسة (Metin، 1995):

استخدمت هذه الدراسة سلسلة زمنية طويلة تمتد من 1948 إلى 1988 لتحليل ظاهرة التضخم في تركيا ، أخذت هذه الدراسة في الاعتبار عدة عوامل اقتصادية كمصادر للتضخم ومنها عوامل دفع التكلفة والعوامل المالية. توصلت النتائج إلى أن عرض النقود يؤثر على المستوى العام للأسعار في المدى القصير بينما لا يوجد تأثير لعوامل دفع التكاليف.

▪ دراسة (Swagel and Iouganis، 2001):

قام الباحثان بتقدير متجهة الانحدارات الذاتية (var) لفحص تجربة 53 دولة خلال الفترة (1964-1998) باستخدام خمس متغيرات لتفسير التضخم هي نمو النقود، أسعار الصرف، فجوة الإنتاج، دورات الأعمال ، التغيرات في أسعار السلع النفطية وغير النفطية وما تحقق من تضخم في الماضي ، توصلت الدراسة إلى أن نمو النقود يفسر ثلثي التباين في التضخم (75%) في المدى القصير والطويل<sup>(1)</sup>.

▪ دراسة (Halo، 1999):

قام الباحث باختبار العلاقة السببية بين النقود والأسعار في (14) دولة أوروبية بالإضافة إلى كندا وأمريكا واليابان ، وقد دلت النتائج على وجود علاقة سببية في معظم الدول تتجه من النقود إلى الأسعار .

▪ دراسة (Darbha and Roy، 2000):

قام الباحثان بدراسة التفاعلات بين النقود والنواتج والأسعار في الهند ، ووجد بأن التغيير في عرض النقود يؤدي إلى تغيير الأسعار في نفس الاتجاه في حين أن (cheng and sharma، 2010) قاما بدراسة نفس العلاقة في الهند ووجد بأن عرض النقود (M3) سبب تغير الأسعار في المدى القصير فقط .

<sup>1</sup> Iouganis, P. and P. Swagel, 2001, "Sources of Inflation in Developing Countries" IMF Working Paper No. WP/01/198, p2.

▪ دراسة (Suleman، 2009):

تناولت الدراسة اختبار العلاقة بين عرض النقود (M2) والتضخم والإنفاق الحكومي في المدى الطويل وتأثيرها على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (من 1977 إلى 2007). توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب لعرض النقود على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، كما أنه يوجد علاقة بين عرض النقود والتضخم في باكستان .

▪ دراسة (chimobi، 2010):

اختبر العلاقة السببية بين النقود والأسعار في نيجيريا ووجد أن عرض النقود كان له تأثير سلبي وقوي على الأسعار .

▪ دراسة (Worren weber and G.McC andless، 1991):

حاولت هذه الدراسة التأكد من صحة النظرية الكمية للنقود، فقامت باختبار العلاقة بين معدل النمو السنوي للكتلة النقدية ومعدل التضخم في (110) دولة خلال الفترة (من 1960 إلى 1990) ، وقد توصلت إلى نتائج تتوافق بدرجة كبيرة مع النظرية الكمية في معظم الدول المعنية بالدراسة .

▪ دراسة صندوق النقد الدولي (1996):

تعدّ الدراسات المتعلقة بالنقود والأسعار من الدراسات الاقتصادية المتخصصة والتي تتبناها مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال التركيز على تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة. حيث توصل إلى أن ارتفاع مستوى الأسعار في الدول النامية خلال الفترة (1960-1990) سببه الأساسي نمو الكتلة النقدية ومعدلات الصرف الإسمية، ومنه يظهر التضخم في المدى المتوسط بسبب تمويل عجز الميزانية في هذه الدول.

II الدراسات التطبيقية لمحددات التضخم :

أظهرت الدراسات في العديد من الدول أن العامل النقدي ليس السبب الوحيد في ظهور التضخم، بل يوجد عوامل أخرى (اقتصادية، هيكلية، خارجية) تساهم في تغذية الضغوط التضخمية إلى جانب الأسباب النقدية.

تناولت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية موضوع التضخم من عدة جوانب، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

## 1-11 الدراسات العربية :

\* دراسة (الميطري، 2003):

استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الارتدادي لمعرفة تأثير العوامل الاقتصادية لكل من عرض النقود والإنفاق الحكومي وأسعار الواردات على التضخم في دولة الكويت، أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يلعب الدور الأكبر في التأثير على التضخم ويليه في ذلك أسعار الواردات وعرض النقود، وجميع هذه العوامل ذات تأثير إحصائي معنوي موجب بمعنى وجود علاقة طردية بين تلك العوامل ومستوى التضخم في الكويت .

\* دراسة (لوني، 1990):

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية والتضخم خلال الفترة من (1960-1985) في المملكة العربية السعودية لتوضيح هذه العلاقة ثم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد فقط، وتضمنت معادلة التضخم العوامل الاقتصادية لكل من التضخم المتوقع والتضخم العالمي وعرض النقود واتجاه الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية والاستثمارات الحكومية في مشاريع أخرى. أظهرت النتائج أن عامل الاستثمارات في البنية الأساسية تساعد على خفض مستوى التضخم العالمي ذو تأثير ايجابي على التضخم في السعودية بينما لم يلاحظ أي تأثير لعامل عرض النقود على التضخم .

\* دراسة (محمد كمال، 2011):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة من (1996 إلى 2008)، اعتمدت منهجية البحث على استخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد والارتباط ، توصلت النتائج إلى وجود تأثير إحصائي للمتغيرات (إجمالي النفقات العامة ، النفقات الجارية ، صافي الإقراض ، الأجور والرواتب ، النفقات التحويلية) على الرقم القياسي لأسعار المستهلك وبشكل طردي .

\* دراسة (د.بن رفدان، 2009):

هدفت هذه الدراسة إلى بحث محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (1970-2008) باستعمال طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير وتحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية، يستخدم البحث بيانات سنوية ومجمعة (Panel Data) لعدة عوامل اقتصادية هي مستوى التضخم، معدل نمو عرض النقود ومعدل سعر الصرف الاسمي، معدل التغيير في أسعار النفط، معدل نمو حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص التضخم العالمي ، معدل نمو الطلب التجمعي الكلي، أظهرت النتائج أنه يوجد ثلاث عوامل تؤثر في مستوى التضخم هي

معدل التغير في سعر النفط ومعدل التغير في سعر النفط ومعدل عرض النقود ومستوى التضخم العالمي<sup>(1)</sup>.

\* دراسة (د. الجراح، 2011):

قامت هذه الدراسة بتحديد أهم العوامل المسببة للتضخم في السعودية خلال الفترة من 1970-2007 وباستخدام نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ، تتضمن النموذج متغيرات داخلية وخارجية هي التضخم (متغير تابع)، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الوطني، معدل نمو عرض النقود، مؤشر الإنتاج الصناعي للدول الصناعية، المؤشر العالمي لأسعار الصادرات، مؤشر درجة الانفتاح، معدل نمو الأسعار الحقيقية للنفط وسعر الصرف الاسمي، أظهرت النتائج أهمية العوامل الخارجية في تفسير معدلات التضخم في المدى الطويل والقصير وبمستوى معنوية (1%) مما يدل على قوة تشابك الاقتصاد السعودي مع الاقتصاد العالمي.

\* دراسة (مهران، 2006):

تناولت هذه الدراسة تحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر على معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت بيانات مجمعة للدول المعنوية (panel data) خلال الفترة من (2002-2005)، تتضمن النموذج المتغيرات التالية :

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التغير في سعر الصرف الفعلي، معدل النمو في عرض النقود، معدل التضخم العالمي، إيرادات الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمديونية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية توصلت الدراسة إلى أن التضخم المحلي يتأثر بدرجة كبيرة بالتضخم العالمي ومعدل النمو في عرض النقود والإيرادات الحكومية<sup>(2)</sup>.

\* دراسة أحمد والمشهداني والطائفي، 2003:

تناولت هذه الدراسة تأثير تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي خلال الفترة من (1980-2002)، تتضمن نموذج الدراسة عدة متغيرات اقتصادية ونقدية هي: الرقم القياسي لأسعار المستهلك بوصفه يعكس حالة التضخم (متغير تابع)، سعر الصرف، سعر الفائدة، عجز أو فائض الموازنة العامة، إجمالي الدين الخارجي، العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، حالة عدم الاستقرار والفساد (ممثّل في مؤشر إدراك الفساد).

<sup>1</sup> د. محمد بن عبد الله الجراح، "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011.

<sup>2</sup> حاتم مهران، "التضخم في مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي"، السودان، API/WPS 0702. ص 07.

باستخدام عدة نماذج قياسية لمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد، أظهرت النتائج معنوية كل من سعر الصرف وعجز الموازنة والعجز في ميزان المدفوعات وحالة عدم الإستقرار في التأثير في معدلات التضخم في الأردن ، كما أظهر التحليل معنوية هذه المتغيرات باستثناء حالة الاستقرار في التأثير في معدلات التضخم في تركيا .

\* دراسة (الجناني، 2012):

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الأهمية النسبية لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية في التأثير على معدل التضخم والنشاط الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2003-2011)، استخدم الباحث لتحقيق هذا الهدف متجهة الانحدار الذاتي (var) وتحليل التباين (VDC) ومعادلة (st.louis) ودالة الإستجابة الفورية وقد تضمن نموذج البحث ست متغيرات هي عرض النقود بالمفهوم الواسع، الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (ليمثل معدل التضخم)، سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار، معدل الفائدة ، توصلت النتائج إلى أن السياسة النقدية (عرض النقود) أكبر وأكثر قابلية على التنبؤ وأسرع من السياسة المالية في التأثير على معدل التضخم وعلى نمو الناتج الحقيقي في العراق.

♦ دراسة (المصبح، 2006)

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في التضخم في سورية، ويستخدم البحث في قياس هذا الأثر أسلوب التكامل المشترك واختبار السببية، وقد تم تحديد المتغيرات المؤثرة في التضخم (الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك) بالاستناد إلى الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع، وقد تمثلت في عرض النقود، مؤشر الركود الاقتصادي، أسعار الواردات والناتج الداخلي الخام. توصل البحث إلى أن هناك أثر طويل الأجل بين عرض النقود والتضخم في سوريا، وكذلك تبين أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل وقصيرة الأجل متجهة من هذا المؤشر إلى مؤشر التضخم.

♦ دراسة (العزي، 2014)

قامت هذه الدراسة بالبحث عن أسباب التضخم في البحرين للأجلين القصير والطويل باستخدام أدوات التحليل الكمي، توصلت الدراسة إلى أن التضخم في البحرين في الأجل الطويل يعتمد على المتغيرات النقدية منها العرض النقدي ومعدل الصوف الأجلي ومعدل الفائدة بالإضافة إلى متغيرات السياسة المالية المتمثلة في حجم الإنفاق الحكومي وفي الأجل القصير يعتمد التضخم على العرض النقدي والإنفاق الحكومي والأسعار العالمية للسلع والخدمات لأهم الشركاء التجاريين.

## ♦ دراسة (قوري، 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الاقتصاد الجزائري على فترة زمنية مدروسة تمتد من (1970-2012) باستعمال متجهات الانحدار الذاتي المتعدد، تحليل التباين ودوال الاستجابة اللحظية وقد بينت النتائج أنه في إطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم يضم المتغيرات النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية، معدل الفائدة وسعر الصرف والمتغيرات الغير نقدية والمتمثلة في الناتج الداخلي الخام، كتلة الأجور، الارادات، النفقات وقيمة الواردات أن كتلة الأجور تعتبر المحدد الرئيسي للتضخم في الأجل القصير إلى جانب الواردات، الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية والانفاق الحكومي على الترتيب، أما في الأجل المتوسط والبعيد فنجد أن الكتلة النقدية، الواردات، الأجور والارادات هي المحددات الأساسية للتضخم في الجزائر.

## II - 2 الدراسات الأجنبية :

## ▪ دراسة (Billmeir and Bonato، 2002):

ركز الباحثان في هذه الدراسة على أثر انتقال أسعار الصرف في كرواتيا والمدى الممكن أن تغذي فيه تحركات أسعار الصرف مستوى الأسعار فيها، استخدم الباحثان تحليلين مختلفين خلال الفترة من (1994-2001) تمثل التحليل الأول في الانحدار الاتجاهي حيث صدمة أسعار الصرف تغذي أسعار الجملة وأسعار التجزئة، وكانت النتائج أن مؤشر أسعار الجملة أكثر استجابة لتحركات أسعار الصرف من مؤشر أسعار التجزئة أما التحليل الثاني الانحدار الاتجاهي المترابط (cointegrated var) توصل إلى أن أثر انتقال أسعار الصرف على المدى الطويل لم تظهر على مؤشر أسعار الجملة ولكن ظهرت على مؤشر أسعار التجزئة، يعود السبب في اختلاف النتائج إلى أن استخدام التحليل الثاني أظهر العلاقة كجزء من مخرجات المتغيرات الكلية وليس كعلاقة سببية كالتحليل الأول .

## ▪ دراسة (dhakal and kandil، 1994):

ناقشت هذه الدراسة أهم محددات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام نموذج متجه التقهقر الذاتي، تضمن هذا النموذج أهم العوامل الاقتصادية التي تتفاعل مع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأمريكي بينت نتائج هذه الدراسة أن التغير في عرض النقود والأجور وعجز الميزانية وأسعار الطاقة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في مستوى التضخم.

## ▪ دراسة (juselius، 1992):

استخدمت هذه الدراسة أسلوب التكامل المشترك لمعرفة الانحرافات التي تتم لحالات الثبات في التضخم وذلك في المدى الطويل لبعض القطاعات الاقتصادية مثل النقدية والعمالية والقطاع الأجنبي

، توصلت الدراسة إلى أن عامل التوسع في الطلب في هذه القطاعات يؤدي إلى حدوث التضخم في اقتصاد الدانمارك .

▪ دراسة (Mohanty and klau،2001):

تناولت هذه الدراسة اقتصاديات (14) دولة ناشئة ( ponal data )، اتضح من خلال هذه الدراسة أن التوسع في عرض النقود وجانب الطلب يؤثران في التضخم في بعض الدول فقط (تأثير ضعيف) ، وأن تأثير أسعار النفط على التضخم يختلف من دولة إلى أخرى (بسبب اختلاف الدول في الاستجابة لصددمات أسعار النفط) وأن التضخم في تلك الدول يتأثر بدرجة كبيرة بعوامل العرض منها أسعار الصرف وأسعار الواردات والصددمات التي تحدث في القطاع الزراعي .

▪ دراسة (cotao and terones،2001):

قامت هذه الدراسة بتحليل أسباب ظاهرة التضخم في (23) دولة ناشئة (ponal data) خلال الفترة من (1980-2000) ، ركزت هذه الدراسة على معرفة العلاقة بين نسبة العجز المالي إلى إجمالي الناتج المحلي والتضخم في المدى الطويل وتوصلت النتائج إلى أنه بانخفاض نسبة العجز المالي إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة (1 %) يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى التضخم بنسبة تتراوح بين 1.5% و 6% .

▪ دراسة (stollery and kardazy،1998):

اختبرت هذه الدراسة محددات مستوى أسعار السلع المحلية والمستوردة في (33) قطاعا صناعيا في السوق الكندية خلال الفترة (من 1976-1989) وجدت هذه الدراسة أن تكلفة إنتاج السلع يلعب دورا رئيسيا في تحديد أسعارها (هذه النتيجة تتفق مع نظرية جانب العرض).

▪ دراسة (Groen،2004):

استخدمت هذه الدراسة نظام مكون من خمس عوامل اقتصادية هي : الائتمان الفعلي للشركات ،الناتج الحقيقي ،أسعار الأسهم الحقيقية ،سعر الفائدة في المدى القصير والتضخم لكلا من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.ثم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي الذي يحدد الصدمات الدائمة والمحددة في النظام ،توصلت هذه الدراسة إلى أن عوامل الائتمان الحقيقي للشركات وأسعار الأسهم تؤثر على مستوى التضخم في الدولتين.

♦ دراسة (Rutasitara،2004)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة المحددات التي تؤثر على التضخم في تنزانيا، مع التركيز بشكل خاص على التغيرات في أنضمة وسياسات سعر الصرف، حيث أن التغيير المستمر في السياسة

النقدية والتغيرات الحديثة التي حدثت في سعر الصرف المدار، أدت للانتقال إلى سعر الصرف منذ عام 1986 إلى 2002، وقد استخدم الباحث لتقدير أثر التغير لأنظمة سعر الصرف وأثرها على التضخم بيانات ربيعية من عام 1976 إلى 1995، حيث أشار النموذج لوجود تأثير لسعر الصرف الموازي إلى التضخم في بداية عام 1990، مقارنة مع سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل الدولة، ونتيجة استخدام السياسات المالية والنقدية، واصلاحات سعر الصرف والتطور البطيء في نمو الناتج المحلي الإجمالي واستقرار سعر الصرف المحلي تراجع معدل التضخم في تنزانيا.

توصلت الدراسة إلى:

- أن سعر الصرف الاسمي الثابت هو المفضل وذلك بسبب أنه يؤدي لتثبيت معدّل التضخم السنوي وعدم ارتفاعه بشكل كبير، وكذلك يحد من التضخم المستورد.
  - يتأثر التضخم السنوي في تنزانيا بكلا من أسعار السلع الأجنبية المستوردة والتغيير في سعر الصرف، إضافة إلى التغيرات في أسعار السلع الحرة والمدارة في تنزانيا.
- دراسة (cueorguiev، 2003):

قام الباحث بدراسته في رومانيا خلال الفترة (1999-2003) في محاولة منه لتقديم توصيات لمتخذي قرارات السياسة النقدية حول أثر انتقال أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين والمنتجين مستخدماً تحليل var ومعتمداً في نمودجه على أسعار الواردات ، وجد الباحث في دراسته أن انتقال أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين وأسعار المنتجين كانت سريعة وكبيرة وتتراوح بين (60 % و70%) لأسعار المستهلكين اعتماداً على سعر الصرف المعياري .

- دراسة (ciccorelli and mojon، 2008):

أظهرت هذه الدراسة أن التضخم في الدول الصناعية هو ظاهرة عالمية ،حيث يؤثر التضخم العالمي بحوالي 80% من مكونات تباين معدلات التضخم في (22) دولة صناعية خلال الفترة (من 1960-2008) ،كما قامت دراسة (bovrio and filordo، 2007) باختبار أثر العولمة من خلال العوامل الخارجية على مستوى التضخم المحلي لعدد كبير من الدول واتّضح أن أسعار الواردات والنفط تؤثر بشكل كبير على التضخم .

- دراسة (khan and schimme lpfennig، 2006):

فحصت هذه الدراسة العلاقة المزدوجة بين نموذج النقديين والهيكلين لشرح ظاهرة التضخم في باكستان وذلك باستخدام دعم أسعار القمح لتوضيح بعض القيود على جانب العرض ،توصلت الدراسة إلى أن العوامل النقدية ذات تأثير كبير على التضخم بينما يظهر تأثير عوامل جانب العرض في المدى القصير فقط.



▪ دراسة (Belaich، 2003):

حدّد الباحث في نموذج أسعار النفط و الإنتاج كعوامل رئيسية تعبّر عن الصدمات الداخلية و الخارجية على انتقال آثار أسعار الصرف إلى مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار تجار الجملة خلال الفترة الزمنية (2000-2001) في البرازيل. توصل الباحث في دراسة إلى أن أسعار الصرف لم تؤثر في الأسعار المحلية مقارنة مع دول لاتينية مشابهة، بل كان أثر انتقال أسعار الصرف مشابه لأثر ذلك في الدول الكبرى، كما توصلت الدراسة إلى أن انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين كان محدودا ولكن سريعا بينما كان أثر ذلك على أسعار المنتجين أكبر و أكثر سرعة و يرجع ذلك إلى انخفاض مستوى النشاط الإقتصادي في البرازيل<sup>(1)</sup>.

▪ دراسة (Lane، 1997) و (Romer، 1993):

توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى أن درجة انفتاح الإقتصاد على العالم الخارجي تؤثر سلبا في معدلات التضخم، فكلما كان البلد أكثر انفتاحا من حيث نسبة وارداته إلى الناتج المحلي كان أقل عرضة للتوسع النقدي غير المتوقع و من تم تتخفص معدلات التضخم فيه.

▪ دراسة (younes، 2007):

بحثت هذه الدراسة علاقة الإئتمان الموجه للقطاع الخاص مع النمو الإقتصادي والتضخم في دولة بنجلادش خلال الفترة (1990-2006) باستخدام بيانات ربع سنوية. وجدت هذه الدراسة من خلال اختبار العلاقات السببية أن زيادة الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص لا يؤثر في النمو الإقتصادي بينما يؤثر زيادة النمو الإقتصادي في معدل الإئتمان المصرفي، كما بينت الدراسة أن الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص يسبب التضخم في بنجلادش.

▪ دراسة (Dibooglu and Kutan، 2005):

قاما بدراسة على بيانات بولندا و هنغاريا، ووجدا أن الهزات التي حدثت في ميزان المدفوعات هاتين الدولتين كانت مهمة في شرح التحركات التي حدثت في مستويات الأسعار المحلية و خاصة في هنغاريا، وتوصلا أيضا أن تدهور سعر الصرف بسبب عجز ميزان المدفوعات أدى إلى تضخم الأسعار المحلية عن طريق ارتفاع أسعار الواردات .

<sup>1</sup> مشهور هذلول "العوامل المؤثرة في إنتقال أثر أسعار الصرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن"، أطروحة لنيل الدكتوراه،

## المبحث الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:

لقد كان للدراسات والأبحاث السابقة أهمية كبيرة في توضيح العلاقة بين النقود والأسعار وتأكيدها واقعا في العديد من الدول لتوافق بذلك آراء النظرية النقدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بينت مختلف هذه الدراسات أنه يوجد أسباب عديدة إضافة إلى عرض النقود تساهم في تغذية الضغوط التضخمية مثل سعر الصرف، أسعار الواردات، أسعار الصادرات (كمصادر خارجية)، ارتفاع الطلب الكلي، زيادة تكاليف الإنتاج، النفقات الحكومية، الناتج المحلي الإجمالي و معدلات الفائدة (كمصادر داخلية).

تقوم هذه الدراسة باتباع خط مماثل لمعظم الدراسات التطبيقية السابقة من حيث تحديد العوامل التي تؤدي دورا في التأثير على معدل التضخم في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، و لذلك سنحاول بناء نموذج قياسي قائم على النظرية الاقتصادية و دراسة (metin, 1995) وكذلك دراسة الجناني (2012) بالإضافة إلى دراسة (قوري، 2014) ودراسة (بوحسون، 2014)، وبالتالي تضمن نموذج الدراسة المتغيرات التالية:

مؤشر أسعار الاستهلاك كممثل للتضخم، الكتلة النقدية بمفهومها الواسع، الناتج الداخلي الخام، سعر الفائدة الرئيسي وسعر الصرف الاسمي. مع إضافة الرقم القياسي لأسعار الواردات ليمثل التضخم المستورد نظرا لأهمية هذا المتغير كسبب من أسباب ارتفاع الأسعار المحلية في الجزائر، تونس والمغرب و التي تعتمد بشكل كبير على واردات السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية (بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي في هذه الدول)، فقد لاحظنا من خلال تقييم تطور التضخم في الدول الثلاث أن ارتفاع الأسعار العالمية وخاصة أسعار السلع الغذائية في الآونة الأخيرة أثر سلبا على الأسعار المحلية في هذه الدول. وبهذا نكون قد جمعنا بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في النموذج المقدر.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة (المذكورة والغير مذكورة) فيما يلي:

- سيتم اختبار العلاقة بين النقود والأسعار في الجزائر، تونس والمغرب على شكل دراسة مقارنة ، ولذلك يتضمن نموذج الدراسة ست متغيرات محتملة للتأثير على معدل التضخم بالنسبة للدول الثلاث إضافة إلى المتغير التابع هو مؤشر أسعار الاستهلاك والذي يمثل معدل التضخم. والهدف هو تحديد أسباب التضخم في هذه الدول إذا ما تبين أنه لا يوجد علاقة بين النقود والأسعار في إحدى الدول الثلاث أو كلها.

- تضمن البحث سلسلة زمنية طويلة (من 1970-2013)، فوجود بيانات أكثر يعطي مصداقية أكبر للنتائج التي يتم الحصول عليها وهذا ما يعزز أيضا مصداقية ما يبنى على هذه النتائج من استنتاجات، بالإضافة إلى استخدام بيانات تغطي سنوات حديثة.
- تعتبر الدراسة الحالية مساهمة في الكتابات العربية للأدب الاقتصادي التجريبي المتعلق بالعلاقة موضوع الدراسة، بسبب قلة هذه الدراسات، باللغة العربية.
- إضافة إلى تنوع طرق التحليل المستخدمة بين استخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ واستخدام تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية واختبار السببية لجرانجر.

## خلاصة الفصل

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية كلية و بالتالي فهو يعكس تفاعل العوامل الاقتصادية الكلية التي تشكل التوازن الداخلي و الخارجي و تعكس أثر العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، و يعرف التضخم بأنه الإرتفاع المستمر والمتواصل في معدلات زيادة الأسعار العامة للسلع و الخدمات و الأصول. و يعرفه آخرون بأنه الزيادة المستمرة في كميات النقود المطلوبة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات.

يمكن التمييز بين مصدرين للتضخم هما المصادر الداخلية و المصادر الخارجية، تقسم المصادر الداخلية إلى عوامل ناشئة من جانب الطلب تغذيها السياسات المالية و النقدية التوسعية و عوامل ناشئة من جانب العرض والناجمة من ارتفاع تكاليف الإنتاج (الجراح 2011)، وهناك نوع آخر يعرف بالتضخم المستورد، و يندرج تحت ما يعرف بالمصادر الخارجية للتضخم و الذي ينتقل من الدول الصناعية إلى الدول النامية عبر الواردات.

ويحدث التضخم تشوهات أساسية في الاقتصاد و يعيد توزيع الدخل بطريقة عشوائية لصالح أصحاب الدخل المفتوحة بينما تتآكل القيم الحقيقية للأصول النقدية ودخول أصحاب الدخل المحدود. و ينتج التضخم مناخا من عدم اليقين يصعب معهما اتخاذ القرارات الاقتصادية و يتعطل الإستثمار و يتراجع الإنتاج و الإنتاجية.

وقد تم في هذا الفصل الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي أسهمت بدور كبير في إبراز دور و أهمية التضخم في تحقيق معدلات نمو منخفضة، حيث تمت دراسة مختلف الابحاث و الدراسات، التي تخصصت في التحليل والتقييم للعوامل المحددة للتضخم بالأخص أثر عرض النقود في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، حيث كان لهذه المراجع والدراسات دور متميز في ضبط الإشكالية و اختبار الفرضيات.

# الفصل الثالث

الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود والأسعار  
في الجزائر - تونس - المغرب خلال الفترة  
(1970-2013)

### مقدمة:

يهدف الاقتصاد القياسي إلى تحليل واختبار النظريات الاقتصادية، ولا يمكن عدّ النظرية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز الاختبار الكمي والعددي، ويجب أن يكون النموذج مفسّر للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، كما تساهم أساليب الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية.

بد تعرضنا في الفصول السابقة إلى الدراسات النظرية والتطبيقية للعلاقة بين النقود والأسعار، سوف نحاول في هذا الفصل إبراز طبيعة هذه العلاقة وتحديد مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على التضخم في كل من الجزائر، تونس والمغرب من خلال استعمال طريقة التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر .

لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، يتناول المبحث الأول تطوّر معدلات التضخم في الدول الثلاث خلال فترة الدراسة، ويهتم المبحث الثاني بعرض مختلف الخصائص النظرية للنموذج القياسي المستخدم، ويخصص المبحث الثالث للدراسة القياسية، حيث حاولنا اختبار وجود علاقة سببية بين النقود والأسعار في المدى الطويل في الدول الثلاث بمساعدة برنامج Eviews.

**المبحث الأول: تطور معدل التضخم في الدول الثلاث خلال الفترة (1970-2013)**

التضخم ظاهرة اقتصادية مست اقتصاد دول المغرب العربي وبدرجات متفاوتة، وفي نفس الدولة اختلفت معدلات التضخم من فترة لأخرى وسنحاول في هذا المبحث التطرف إلى تطور هذه الظاهرة في الجزائر المغرب وتونس.

**1- تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)**

لغرض دراسة تطور التضخم في الجزائر ، يجب تقسيم هذه الدراسة إلى مرحلتين، وفقا لما شهده الاقتصاد الجزائري من تحولات :

**1-1 المرحلة الأولى (من 1970 الى 1989):**

اتبعت الجزائر منذ الإستقلال سياسة التخطيط المركزي، وقد تميز هذا المنهج بإنشاء مؤسسات عمومية ضخمة في أغلب القطاعات كالخدمات والصناعة، وحددت الأسعار مسبقا عن طريق نظام ضبط الأسعار<sup>(1)</sup> ونظام إستغلال الموارد المحددة سابقا، ولم تكن السياسة النقدية مستقلة عن باقي البرامج التنموية، فقد كان البنك يقوم بإصدار النقود بأمر من الحكومة وبدون دراسة دقيقة، وذلك لتلبية حاجات مختلف القطاعات، فنتج عن ذلك وجود أرصدة نقدية عاطلة وكبيرة في المجتمع دون أن يقابلها زيادة في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية والتي تمثلت في زيادة الطلب عن عرض السلع (تضخم كامن)، كما هو مبين في الجدول (3.1).

**الجدول رقم (3-1): تطور معدل التضخم والكتلة النقدية خلال الفترة ( 1970-1989 )**

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الكتلة النقدية M2 (مليار دينار)	13.07	13.92	18.13	20.36	257.8	33.74	43.6	519.5	674.5	796.7	935.6
معدل التضخم (%)	6.5	2.6	3.6	6.17	4.6	8.2	9.4	12	17.5	11.3	9.5
السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988			
الكتلة النقدية M2 (مليار دينار)	1091.5	1378.9	165.9.2	194.7.1	2238.6	2270	2578.9	299.9			
معدل التضخم (%)	14.7	6.5	6.0	8.1	10.5	12.4	7.4	5.9			

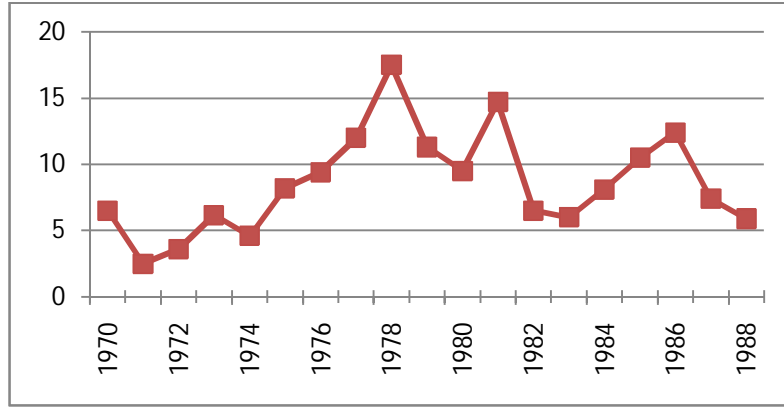
**المصدر:** بيانات البنك العالمي (www.data world bank .org)

من خلال الجدول يتضح أن حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989) عرف تطورا ملحوظا ومستمرًا، حيث تضاعفت 23 مرة من 1970 إلى 1989، مما يعكس عدم وجود

<sup>1</sup> - Bounoua. C, Systhème de prix et développement économique le cas algérien, 1967-1991, thèse doctorats en science économique, France, 1992, p

سياسة نقدية واضحة تعمل على تحقيق الاستقرار في معدل التضخم من خلال ضبط صارم للسيولة المحلية .

**منحنى رقم (3-1) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)**



**المصدر : اعتمادا على بيانات البنك العالمي .**

من خلال المنحنى يتضح أن التضخم كان يقدر سنة 1970 بـ 6,6% ثم بلغ ذروته في هذه المرحلة سنتي 1985 و1986 حيث قدر على التوالي بـ 10,48% و12,37% وكان ذلك بسبب الإصدار النقدي لمواجهة عجز الميزانية نتيجة انهيار أسعار البترول في ذلك الوقت والتي وصلت إلى 15,30 دولار للبرميل.

**2- المرحلة الثانية ( من 1990-2013 ) :** تمثل هذه الفترة مرحلة الإصلاح المالي والنقدي بما ينسجم ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث بدأت الجزائر في أولى الإصلاحات في الجهاز المصرفي سنة 1990 من خلال إصدار قانون " النقد والقرض "، والذي حول النظام من إداري تخطيطي إلى نظام نقدي يترأسه البنك المركزي بصفة مستقلة عن الدولة هدفه الأساسي هو المحافظة على إستقرار الأسعار من خلال التحكم في الكتلة النقدية كإحدى السياسات الفعالة في الحد من التضخم باعتبار أن العامل النقدي من أهم الأسباب المؤدية إلى التضخم، إضافة إلى تطبيق إصلاحات التحرير المالي (تحرير سعر الفائدة) والذي يهدف إلى تحقيق نوع من الإستقرار النقدي من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية وجعله يقترب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام بما يخدم التوازنات الاقتصادية ويخفض من معدل التضخم<sup>(1)</sup>.

شهد معدل التضخم في هذه المرحلة ارتفاعا ملحوظا، حيث تضاعف المستوى العام للأسعار ( 5.5 ) مرة مع نهاية سنة 1998 مقارنة بسنة 1989 ، وعلى الرغم من أن معدلات نمو الكتلة النقدية (M2) خلال نفس الفترة قد بلغت أعلى نسبة لها ( 24.1% ) سنة 1992، إلا أن معدلات التضخم

<sup>1</sup> بن بريكة زهرة، "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية"، جامعة بسكرة، سنة 2013، ص 141.



كانت في كل سنة تتجاوز معدل نمو الكتلة النقدية، مع العلم أن معدلات النمو الحقيقي لم تكن سالبة، وهو ما يفسر وجود عوامل أخرى أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة.

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترات متتالية كما يلي :

• **الفترة ( 1990-1993 ):** عرف التضخم تزايد مستمر خلال هذه الفترة حيث بلغ سنة 1992 معدل ( 31.7 % )، وهو أكبر معدل عرفه الإقتصاد منذ الإستقلال وذلك للأسباب التالية :

- ارتفاع حجم الكتلة النقدية ( من 343 مليار دينار سنة 1990 إلى 627.4 مليار دينار سنة 1993 ) بسبب التوسع في الإصدار النقدي بهدف تمويل عجز الميزانية وصندوق إعادة التقييم .

- وجود فائض في الطلب الداخلي .

- جمود العرض الداخلي للسلع والخدمات .

- ارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة تكلفة العمل ( الأجور ) .

- الانخفاض القوي للدينار الجزائري المحدث للتصدي للاتلاف الحاصل في التبادل الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة

• **الفترة ( 1994-1996 ):** في هذه الفترة قامت الجزائر بإبرام إتفاقية مع (FMI)،

وكان برنامج التعديل الهيكلي يهدف إلى التحكم في التضخم من خلال السيطرة على الإفراط النقدي ، ولذلك نجد أن الكتلة النقدية (M2) في سنة 1995 انخفضت إلى نسبة (10.5%) ورغم ذلك نجد أن معدلات التضخم في السنوات 94-95-96 كانت مرتفعة، حيث بلغ في سنة 1995 معدل ( 29.8 % ) وذلك بسبب :

- تنفيذ بنود الإتفاقية والمتمثلة في تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية.

- إلغاء دعم المنتجات الغذائية أدى إلى ارتفاع أسعارها بـ 100% ما بين (1994-1995) و 60% ما بين (1995-1996).

- الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي .

- تخفيضات القروض الموجهة للإقتصاد ، والتي لم يكن لها مقابل انتاجي.

- **الفترة ( 1997-2000 ) :** في هذه الفترة انخفضت معدلات التضخم، حيث وصلت إلى (5%) سنة 1997 و ( 2.6 % ) سنة 1999 و ( 0.3 % ) سنة 2000 ، وهي أقل نسبة عرفها الإقتصاد الجزائري وذلك للأسباب التالية :
  - نجاح السياسات النقدية والمالية التي طبقتها الحكومة بهدف ضبط نمو الكتلة النقدية .
  - التحكم في السيولة واعتدال وتيرة التوسع النقدي، حيث قدرت الكتلة النقدية (M2) سنة 1998 ب 1199.4 مليار دينار مقابل 1000.3 مليار دينار سنة 1997 .
  - تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة .
  - ارتفاع الواردات والذي أدى إلى امتصاص نسبة من الزيادة في الطلب المحلي .
  - الانكماش الإقتصادي واليأس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القوة الشرائية وتراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة والتي قدرت ب ( 32% ) سنة 1999.
  - قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة الإسمية إلى ( 16 % ) خلال سنة 1995 ، مما أدى إلى تقليص الكتلة النقدية وانخفاض معدل التضخم في 1996 إلى ( 18.7 % ) وإستمر في الإنخفاض طوال هذه الفترة، ما نتج عنه تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لأول مرة سنة 1997<sup>(1)</sup>.

- **الفترة ( 2001-2007 ) :** لقد كان فائض السيولة خلال هذه الفترة الوضع الذي ميز الإقتصاد الجزائري، فباتجاه أسعار المحروقات نحو الإرتفاع في بداية السداسي الثاني لسنة 1999، تضاعفت الكتلة النقدية (M2) من سنة 1999 إلى سنة 2013 بحوالي 6.54 مرة، حيث بلغت 10460.2 مليار دينار سنة 2013 مقابل 1366.7 مليار دينار سنة 1999، وكنتيجة لذلك إرتفعت معدلات التضخم حيث بلغت في سنة 2004 ب (4%) وساهم في ذلك عدة عوامل وهي :

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية ونمو إحتياطات الصرف .
- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أقرته الدولة في أبريل 2001، حيث خصص له (520 مليار دينار) لمدة ثلاث سنوات .
- تنفيذ برنامج دعم النمو في اطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2005-2009)، مما أدى إلى إستمرار تزايد حجم الكتلة النقدية (M2)، فإنتقلت من 3794.3 مليار دينار سنة 2005 إلى 6718.8 مليار دينار سنة 2009، ورغم ذلك

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003 - 2004.

عرفت هذه الفترة انخفاض في معدلات التضخم ( 1.4% سنة 2005، 2.3% سنة 2006 و 3.7% سنة 2007).

- **الفترة (2008-2013):** عرفت الكتلة النقدية في سنة 2009 أضعف نسبة لها نتيجة تداعيات الأزمة العالمية على الوضعية المالية لشركات قطاع المحروقات ، إلا أن معدل التضخم في هذه السنة ارتفع إلى (5.7%) وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم المستورد منذ سنة 2008، حيث أدت الأزمة العالمية إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة<sup>(1)</sup>، ورغم عودة التوازنات في الدول الأخرى بعد سنة 2009 وتراجع الأسعار الداخلية فيها، إلا أن مستوى الأسعار في الجزائر استمر في الارتفاع، ولم ينعكس إنخفاض الأسعار في الدول الأخرى على انخفاض الأسعار في الجزائر، حيث بلغ معدل التضخم في سنة 2012 الذروة التاريخية (8.9%) وذلك للأسباب التالية<sup>(2)</sup>:

- ارتفاع حجم الكتلة النقدية من 7545.2 مليار دينار في سنة 2010 إلى 9666.1 مليار دينار سنة 2012.

- ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه.

- ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة .

### **الجدول رقم (2-3): تطور معدل التضخم والكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2013)**

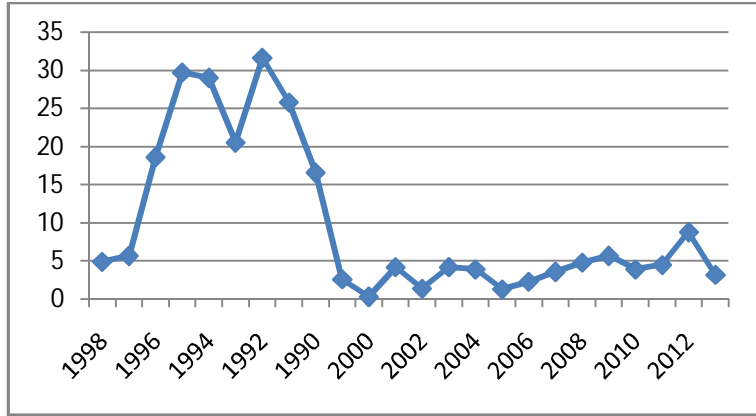
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الكتلة النقدية M2 (مليار دينار)	3433,2	4147,4	5444,5	5841,8	6759,2	7398,9	8482,5	10031,4	11994,8
معدل التضخم (%)	16,6	25,8	31,6	20,5	29	29,7	18,6	5,7	4,9
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية M2 (مليار دينار)	13667,7	15599,1	22966,4	27273,9	31693,2	34859,8	37943,9	45342,2	56159,5
معدل التضخم (%)	2,6	0,33	4,2	1,4	4,2	3,9	1,3	2,3	3,6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013			
الكتلة النقدية M2 (مليار دينار)	64961,8	67188,4	75452,8	88951,6	96661,5	10460,2			
معدل التضخم (%)	4,8	5,7	3,9	4,5	8,8	3,2			

**المصدر: بيانات البنك العالمي (www.data world bank .org)**

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2009، لتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، ص54.

<sup>2</sup> التقرير السنوي 2012، لتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، ص70.

(منحنى رقم (2-3): تطور معدلات التضخم خلال الفترة "1990-2013").



**المصدر : اعتمادا على بيانات البنك العالمي .**

نجد أن العوامل النقدية ليست السبب الوحيد في ظهور التضخم في الجزائر خلال هذه المرحلة بل يوجد أسباب أخرى (مؤسسية، هيكلية، اقتصادية) ساهمت في تفاقم ظاهرة التضخم مثل تحرير أسعار الفائدة وسعر الصرف .

### II- تطور التضخم في المغرب خلال الفترة (1970-2013) :

يتطلب تقييم التضخم في المغرب تقسيم الدراسة إلى ثلاث مراحل أساسية :

**II-1 المرحلة الأولى (من 1970 إلى 1982):** ينتهج المغرب منذ الإستقلال سياسة إقتصاد السوق، حيث تضمن الدولة حرية المبادرة الخاصة والاستثمارات الخارجية وقد إعتد في ذلك على سياسة تدخلية سعت إلى تأدية دور المحرك الأساسي في الإقتصاد من خلال المقاولات العمومية، اتبعت المغرب هذا التوجه الليبرالي وتبني سياسات اقتصادية واجتماعية طموحة مع تدبير عشوائي حيث اتجهت الإستثمارات نحو مشاريع ذات طابع رفاهي وليس بنيوي مما أدى إلى ظهور الاختلالات على المستوى الكلي في الإطار الداخلي والخارجي:

#### • الإطار الداخلي:

- ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ حوالي 17,55% سنة 1973.
- ارتفاع عجز الموازنة واللجوء إلى السوق المالية الداخلية والبنوك لتمويل هذا العجز، ما ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.
- انخفاض الانتاج الفلاحي نتيجة عوامل طبيعية سيئة (الجفاف) أدى إلى وجود مشاكل إجتماعية تمثلت في الهجرة بأعداد كبيرة من القرى إلى المدن وبداية اضطرابات عمالية نتيجة جمود الأجور.

• الإطار الخارجي:

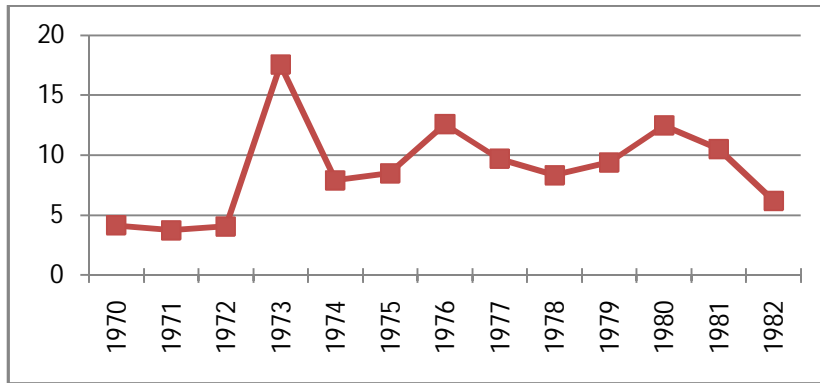
- تفاقم أزمة المديونية الناتجة عن اللجوء المتزايد للقروض في الأسواق المالية والدولية.
- زيادة أعباء الميزان التجاري نتيجة إندلاع أزمة النفط الثانية في سنة 1979.
- تآكل مخزون الصرف، قيمته بالدولار 1,5 مليار سنة 1982 مقابل 3 مليار سنة 1979

**الجدول رقم (3-3) تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (1970-1982)**

السنوات	1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	1962	1961	1960
معدل التضخم (%)	3.75	4.15	1.27	2.94	0.43	-0.74	-1.01	3.48	4.02	5.69	5.09	1.76
السنوات	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971
معدل التضخم (%)	6.20	10.52	12.49	9.40	8.33	9.71	12.59	8.50	7.91	17.55	4.08	3.75

المصدر: بيانات البنك العالمي.

**منحنى رقم (3-3) تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (1970-1982):**



المصدر: اعتمادا على بيانات البنك العالمي

- تميزت هذه الفترة بارتفاع معدل التضخم الذي انتقل من (4,15%) سنة 1970 إلى (17,55%) سنة 1973 ثم إلى (12,59%) سنة 1976 كل هذا يمكن أن يفسر بعدة عوامل أهمها:
- ✓ توسع واضح في الطلب على القروض الأجنبية بفعل الحاجة إلى استثمارات الضخمة لمشاريع كبيرة لبناء السدود والموانئ والمطارات.
  - ✓ ارتفاع النفقات العمومية للدولة.
  - ✓ فرض رسوم جمركية عالية لحماية الصناعة المحلية والتي كانت تكلفتها عالية.
  - ✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية كالطاقة (التضخم المستورد)
  - ✓ انهيار الأسعار العالمية للفوسفات، لاسيما وأن المغرب يعتبر ثاني ابلدان المنتجة للفوسفات ويحتل المركز الأول في تصديره.

**\* المرحلة الثانية (من 1983 إلى 1994):** بدأ المغرب في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي (SAP) في

سنة 1983 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بعد أن وصلت أزمة المديونية وعجز الموازنة إلى أقصى حد وتراجعت المؤشرات الكلية و ارتفعت معدلات التضخم.

استهدف هذا البرنامج القيام بعدة اصلاحات مالية و اقتصادية أهمها(1):

- تقليص النفقات العمومية بهدف تخفيض الطلب وتحقيق استقرار الأسعار .
  - اصلاح النظام الضريبي.
  - تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص و تبني الخوصصة كحل للأزمة.
  - تحرير التجارة الخارجية ورفع الحماية الجمركية و الإنفتاح على الواردات .
  - تخفيض قيمة العملة و تصحيح معدلات الصرف.
  - تسريع وتيرة التخصيص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- كان الهدف الأساسي لبرامج التقويم الهيكلي إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية في المغرب و تحقيق نمو قوي و متواصل عبر تسريع إدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، إلا أنه كان لهذه الاصلاحات آثار سلبية على الاقتصاد تمثلت في:
- ✓ خلق الضغوط التضخمية و ارتفاع الأسعار خاصة أسعار السلع المستوردة (حيث قدر معدل التضخم سنة 1983 ب (12,4 %).
  - ✓ ارتفاع معدلات البطالة.
  - ✓ عدم التكافؤ في توزيع المداخيل.
- يمكن اجمال أهم أسباب ارتفاع التضخم خلال هذه الفترة في:
- تقليص الإعتمادات الموجهة إلى القطاعات الإجتماعية.
  - إلغاء الدعم المقدم للسلع الاستهلاكية الأساسية.
  - تخفيض قيمة العملة بنسبة 23% لتشجيع الصادرات.
  - تحرير الإقتصاد من خلال تقليص مراقبة الأسعار و تحرير المبادلات الخارجية.
  - مرور البلاد بفترة جفاف أدت إلى انخفاض المحصول الزراعي وارتفاع أسعار المواد الغذائية.
  - تحقيق الإنتعاش الإقتصادي، وارتفاع إيرادات الدولة خلال هذه الفترة بسبب نمو قطاع السياحة و تحويلات المغتربين في الخارج.
  - زيادة إنفاق الأسر و الطلب على العقارات، حيث نما الإستهلاك الحقيقي للأفراد بنسبة 4,5% سنويا خلال هذه الفترة.

<sup>1</sup> د.مصطفى مهدي حسين، "مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكيف الاقتصادي للبلدان النامية"، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 18، العدد 69، 1997، ص 117.

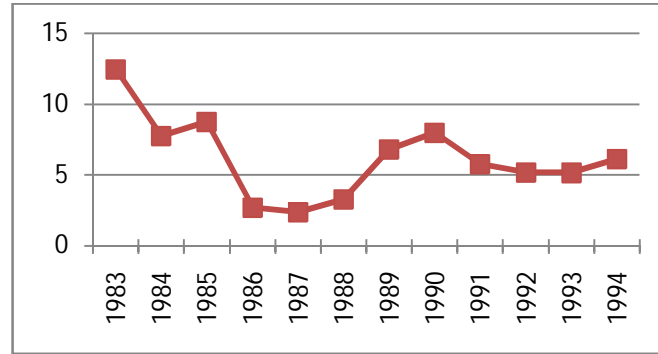
- تطبيق برنامج التخصيص المغربي سنة 1993، و الذي شمل بيع 114 شركة عامة، و زيادة حركة الإستثمارات و التدفقات المالية إلى المغرب.

**الجدول رقم (3-4) تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (1983-1994):**

السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1994
معدل التضخم (%)	12.44	7.72	8.73	2.69	2.36	3.25	6.78	7.98	5.74	5.18

**المصدر: بيانات البنك العالمي**

**منحنى رقم (3-4): تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (1983-1994)**



**المصدر: اعتمادا على بيانات البنك العالمي**

**\*المرحلة الثالثة (من 1995-2013):** تميزت هذه المرحلة بالتوجه إلى السيطرة على التضخم والذي يمكن تبريره بما يلي<sup>(1)</sup>:

- إتباع الدولة سياسة تقشفية صارمة لهدف وقف تدهور عجز الموازنة.
- تخفيض النفقات الحكومية .
- إعادة تأهيل المؤسسات الانتاجية .
- اتباع سياسة صارمة للمداخيل مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية.

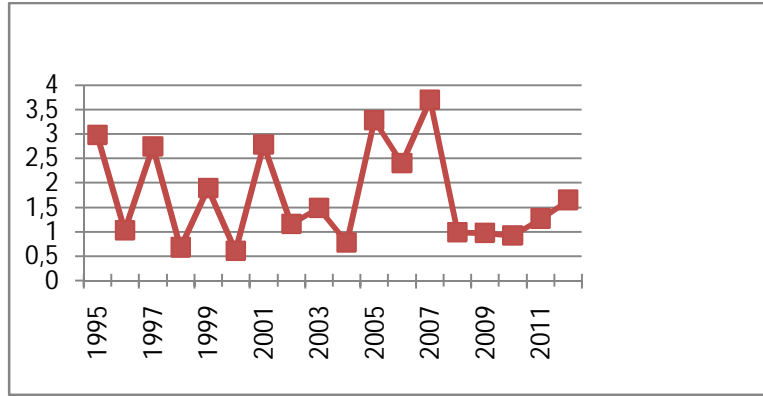
**الجدول رقم (3-5) تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (1995-2013)**

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم (%)	2.98	1.03	2.75	0.68	1.89	0.61	2.79	1.16	1.49
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم (%)	0.98	3.28	2.4	3.70	0.99	0.98	0.92	1.27	1.65

**المصدر: بيانات البنك العالمي**

<sup>1</sup> صباح صالح البديري، "تماذج صندوق النقد الدولي لتوجيه سياسات الاقتصاد في البلدان المقترضة"، دراسة رقم (766)، هيئة التخطيط الاقتصادي، وزارة التخطيط بغداد، 1996، ص 26.

## منحنى رقم (3-5) تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (1995-2013)



المصدر: اعتمادا على بيانات البنك العالمي

انخفضت معدلات التضخم بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة من (1,6%) في سنة 1994 إلى (0,92%) سنة 2010، حيث يعتبر معدل التضخم في المغرب الأكثر انخفاضا بمنطقة شمال إفريقيا و ذلك بمتوسط (1%) خلال الفترة (2000-2007)، وقد بلغ سنة 2009 (0,98%) في ظل سياق يتسم بانخفاض سريع و جوهري للنشاط على المستوى العالمي و اكبته تراجع في أسعار المواد الأولية. فبالنسبة للمغرب من الممكن أن يشجع انخفاض أسعار البترول النمو بشكل مباشر حتى و إن كان الركود العالمي الناتج عن انخفاض هذه الأسعار سيتسبب في تقليص الصادرات<sup>(1)</sup>.

### III- تطور التضخم في تونس خلال الفترة (1970-2013):

يمكن تقسيم دراسة التضخم في تونس إلى ثلاث مراحل:

#### III-1 المرحلة الأولى (من 1970-1986):

اتبعت تونس منذ الإستقلال سياسة إشتراكية تهدف إلى تطبيق مخططات تنمية و إقامة أقطاب صناعية و سياحية كبرى، و قد تميزت هذه المرحلة بتكفل الدولة لوحدها بالمجهود الإنمائي و إنجاز حجم من الإستثمارات العمومية يفوق القدرة المالية للبلاد، و هذا ما أدى إلى ضرورة تعديل المسار الإقتصادي و الإنتاج و التصدير، ولكن رغم كل الجهود والمحاولات عرفت هذه الفترة أزمة إقتصادية نتيجة تراجع المؤشرات الإقتصادية الكلية وإختلال التوازنات العامة للبلاد، حيث شهدت نهاية هذه الفترة:

- نفاذ الإحتياطي من العملة الأجنبية.
- تفاقم العجز الجاري للمدفوعات الخارجية.

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2009، بنك المغرب، ص 25.



➤ بلوغ مؤشرات المديونية أرقاما قياسية، حيث بلغت نسبة التداين 58% و نسبة خدمة الدين 26,3%.

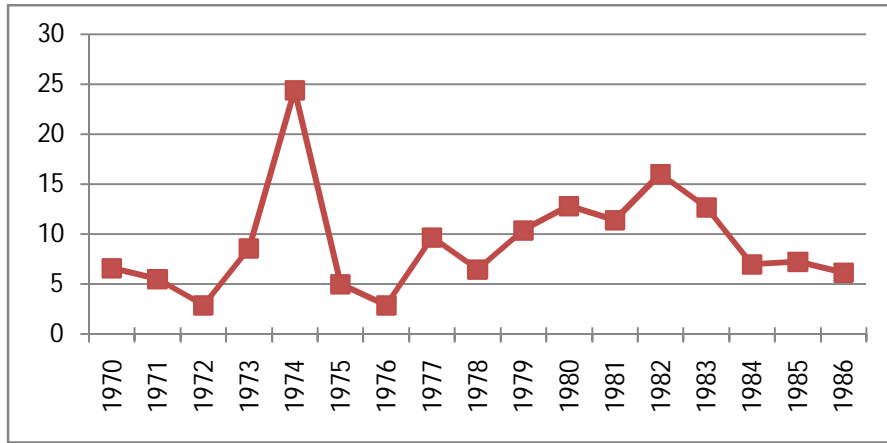
➤ ارتفاع نسبة التضخم إلى رقمين على مدى سنوات متتالية، حيث بلغت سنة 1980 معدل 12,78%.

### جدول رقم (3-6): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (1970-1986)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
معدل التضخم (%)	6.59	5.48	2.88	8.56	24.39	4.99	2.89	9.65	6.46
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	
معدل التضخم (%)	10.38	12.78	11.41	16	12.70	6.98	7.25	6.16	

المصدر: بيانات البنك العالمي

### منحنى رقم (3-6): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (1970-1986)



المصدر: اعتمادا على بيانات البنك العالمي

### III-2 المرحلة الثانية (من 1987-2009):

انطلقت هذه المرحلة سنة 1987 لإنقاذ البلاد من مظاهر الفوضى و الاضطرابات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية و الصعوبات و المشاكل و محاولة التحول إلى إقتصاد السوق من خلال تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للإقتصاد الذي يهدف إلى إعادة الإعتبار للجدوى الإقتصادية و إعطاء ديناميكية أكبر لآليات السوق التي تضمن الإستغلال الكامل للإمكانيات. اعتمدت تونس مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية أهمها<sup>(1)</sup>:

<sup>1</sup> عبدالعزيز شرابي، "برنامج التصحيح الهيكلي وأشكال التشغيل في البلدان المغاربية"، في ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص 82.

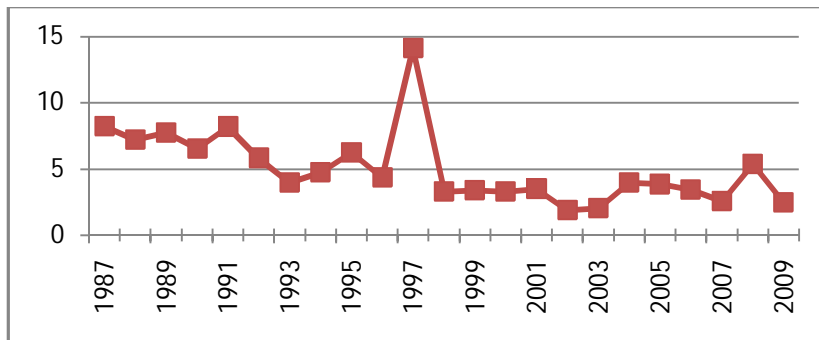
- ❖ تشجيع المبادرة الخاصة، وذلك عن طريق تحرير الأسعار و التجارة الخارجية والإستثمار من القيود الإدارية.
  - ❖ إصلاح النظام الجبائي في اتجاه تخفيف العبئ على مؤسسات الإنتاج.
  - ❖ إقرار التحويل الجاري للدينار التونسي.
  - ❖ تعصير الجهاز البنكي و تطوير السوق المالية و إرساء بنية تحتية متطورة.
  - ❖ إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام و الخاص بتخلي الدولة عن القطاعات والخدمات التي يمكن للقطاع الخاص تأمينها بأكثر نجاعة وجودة.
- وقد ساهمت مجمل هذه الإجراءات في تحقيق نتائج إيجابية خلال هذه الفترة ،حيث كان إنعكاسها إيجابيا على النمو الاقتصادي في البلاد (تحقيق نمو في الناتج المحلي بمعدل 5% سنويا )، ومكنت أيضا من التحكم في التضخم المالي بجعله ينقلص إلى مستوى يضاهي المستويات المسجلة في البلدان الصناعية مع التقليل من المديونية الخارجية وتطوير الصادرات<sup>(1)</sup>.

**جدول رقم (3-7): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (1987-2009)**

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم (%)	8.22	7.19	7.74	6.54	8.19	5.82	3.97	4.73	6.24	4.35
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم (%)	14,12	3,27	3,36	3,28	3,50	1,88	2,02	3,95	3,84	3,43
السنوات	2007	2008	2009							
معدل التضخم (%)	2,57	5,83	2,47							

**المصدر: بيانات البنك العالمي.**

**منحنى رقم (3-7): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (1987-2009).**



**المصدر: اعتمادا على بيانات البنك العالمي**

<sup>1</sup> د. عبد الفتاح العموص، "النماذج التآلفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: أسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة للتجربة التونسية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد التاسع، خريف 1997، ص 11.

### III- 3- المرحلة الثالثة من (2010-2013):

تميزت هذه المرحلة بإندلاع الثورة التونسية سنة 2010، وكننتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه البلاد إستقرت نسبة التضخم في مستوى مرتفع نسبيا مقارنة بالمرحلة السابقة، فقدّر معدل التضخم سنة 2008 ب (5%) مقابل (2%) سنة 2005، وقد ساهم في هذا المنحنى المتصاعد للتضخم عدة عوامل<sup>(1)</sup> :

- التوسع النقدي المعتمد من طرف البنك المركزي وذلك بهدف دعم النشاط الإقتصادي وتغطية إحتياجات الجهاز المصرفي من السيولة.
- إرتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة (خاصة المنتوجات الغذائية).
- تواصل إنخفاض سعر صرف الدينار، حيث بلغ سعر الدينار أمام اليورو 2.128 وأمام الدولار 1.607 سنة 2013، وذلك نتيجة التدهور المستمر للأسس الاقتصادية .
- الارتفاع الشديد لكتلة الأجور مع تراجع الإنتاجية والذي تزامنت مع زيادة تكاليف المؤسسات .
- هزة الطلب المتأتي من ليبيا (خاصة الطلب على السلع الغذائية).
- أدى تقادم عجز الميزانية بالتزامن مع إرتفاع الأسعار الدولية للطاقة ولبعض المواد الأساسية بالدولة إلى تعديل أسعار بعض المواد المؤطرة لمواجهة الزيادة غير المسبوقة لأعباء الدعم.
- الاضطرابات على مستوى مسالك التوزيع.
- تطور أسعار المواد الغذائية الطازجة وأسعار المواد المصنعة.

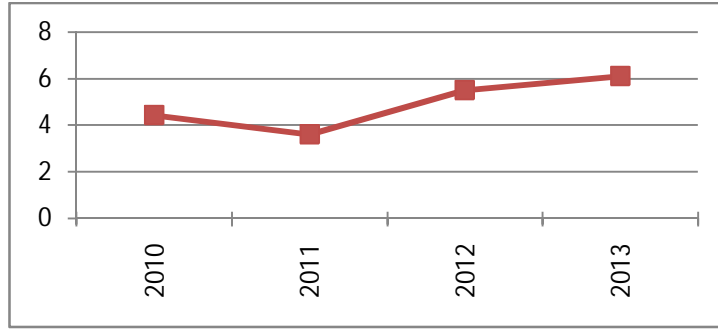
#### **جدول رقم (3-8) تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (2010-2013)**

السنوات	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم (%)	4,42	3,60	5,50	6,10

#### **المصدر: بيانات البنك العالمي**

<sup>1</sup> - Chokri. A, frikha. I, la portée de la plitique de ciblage d'inflation : Approche analitique et empirique pour le cas tunisien, articles panoeconomicus, 2011, p 22-28.

**منحنى رقم (3-8) تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (2010-2013)**

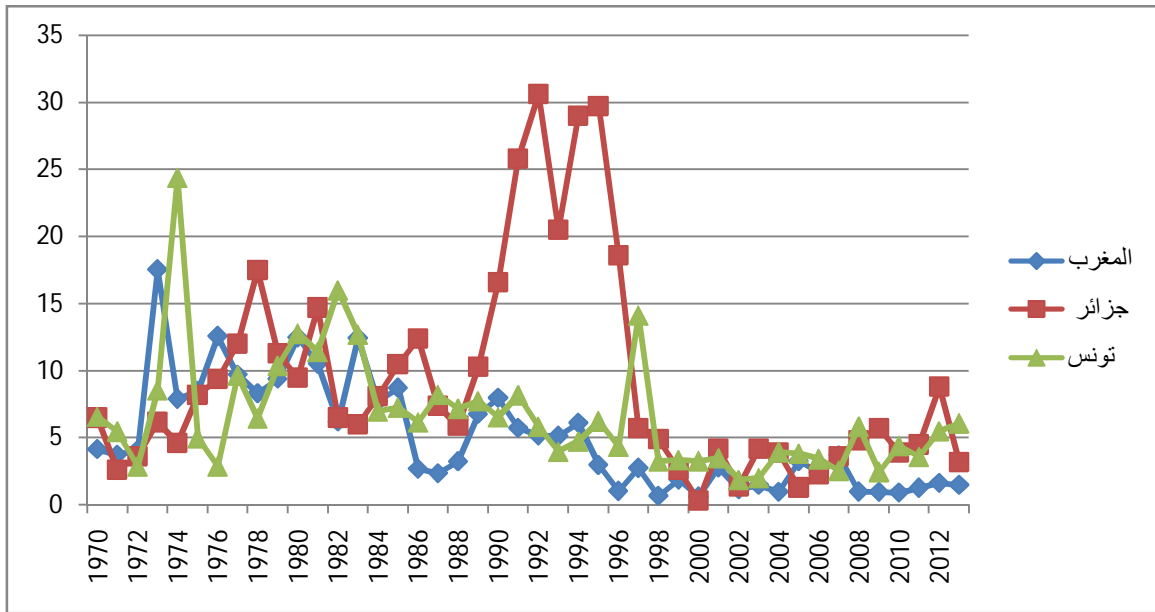


المصدر: اعتمادا على بيانات البنك العالمي

دفعت الضغوط التضخمية المتزايدة بالبنك المركزي التونسي إلى تشديد سياسته النقدية في سنة 2013 وذلك من خلال التخفيف في المقاربة التوسعية المعتمدة منذ الثورة، وعلى هذا الأساس تم الترفع لنسبة الفائدة الرئيسية ثلاث مرات متتالية بحيث قدرت سنة 2013 ب(4.5%).

وجد أن التضخم من بين أهم المؤشرات الدالة على سلامة السياسة النقدية للدول، ويوضح المنحنى التالي تطور معدل التضخم في الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة (2013/1970)

**المنحنى رقم (3-9) تطور التضخم في الدول الثلاث خلال الفترة (2013-1970)**



المصدر: اعتمادا على بيانات البنك العالمي

من خلال المنحنى نلاحظ استقرار نسبي لمعدلات التضخم في كل من المغرب وتونس خلال فترة الدراسة، أما الجزائر فقد عرفت تذبذبات عديدة في معدلات التضخم.

### المبحث الثاني: الإطار النظري لنموذج التكامل المتزامن (Cointegration)

في المدى القصير قد تكون معظم المتغيرات الاقتصادية الكبرى متباعدة وغير مستقرة، لكنها تتكامل في المدى الطويل وتصبح متقاربة (وجود قوى اقتصادية مثل آلية السوق وتدخل الحكومة تعيدها إلى التوازن وتضمن وجود علاقة بينهم في المدى الطويل)، أي يوجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها، هذه العلاقة تسمى بعلاقة التكامل المتزامن. وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لا بد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار وذلك بإدخال اختبار الجذر الأحادي واستعمال نماذج تصحيح الأخطاء (MCE).

#### (I) أدبيات التكامل المتزامن:

تقتض كل الدراسات السابقة وجود سلاسل زمنية غير مستقرة خاصة سلاسل متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية، فكان كل من "Granger" و "Newbold"<sup>(1)</sup> سنة 1974 أول من وضع أسس اختبار التكامل المتزامن متخطين مشكل الانحدار الزائف في حالة السلاسل غير المستقرة، وقد اعتمد كأول خطوة على مقارنة (Box و Jenkins) (1970) والتي تركز على مفاضلة المتغيرات من أجل رفع الجذور الوحودية، إلا أن هذه المقاربة تحتوي على مشكل احتمال فقدان معلومات السلاسل الزمنية في المدى الطويل.

بدأ حل هذا المشكل سنة 1983 من طرف (Granger, Weiss) بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) المقترح من طرف (Sargan, 1964) والسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات العرضية توجهها مشتركا. وفي سنة 1985 وضعت الأفكار الأساسية الخاصة بهذا المفهوم من طرف (et Engle Granger)، حيث أثبتنا أن السلاسل الزمنية التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء لنتتج سلاسل زمنية تربط بينها علاقة تكامل مشترك، وفي سنة 1986 قدم (Granger) طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن.

#### (II) مفهوم التكامل المتزامن:

يسمح تحليل التكامل المشترك بتحديد العلاقة الحقيقية الموجودة بين متغيرين. ويعرف التكامل المتزامن على أنه التعبير الاحصائي لعلاقة التوازن الطويل الأجل<sup>(2)</sup>، فإن وجد متغيران (X) و (Y) يتصفان بخاصية التكامل المتزامن فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل

<sup>1</sup> - Arthure Chamentier, Cour des series temporelles, Théorie et application (Paris, Université Paris -Dauphine, Polycopie non publier, 2004, p : 6-14.

<sup>2</sup> - Eric Dor, Econométrie, (Paris, Pears onéducation, France, 2004), p 202 - 208.

بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في المدى القصير، تتمثل هذه الانحرافات في البواقي ( $\varepsilon_t$ ) (حد الخطأ العشوائي) حيث:

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha - bx_t$$

ويعرف أيضا بأنه تصاحب (association) بين سلسلتين زمنتيتين ( $y_t, x_t$ ) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن<sup>(1)</sup>.

ويعرف التكامل المتزامن أيضاً بأنه: "ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة متكاملة رتبة المتغيرات المستعملة"<sup>(2)</sup>.

تكون السلسلتين الزمنتيتين ( $x_t$ ) و ( $y_t$ ) متكاملتان زمنياً إذا تحقق الشرطان التاليان:

✓ أن تكون السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة.

✓ أن تكون سلسلة البواقي ( $\varepsilon_t$ ) تشكل سلسلة مستقلة من درجة أقل.

فإذا وجدت سلسلتين متكاملتان من الدرجة الأولى على الشكل:

$$x_t \rightarrow I(1)$$

$$\Rightarrow y_t = \alpha + bx_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$y_t \rightarrow I(1)$$

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك، إذ كانت البواقي ( $\varepsilon_t$ ) سلسلة مستقرة أي متكاملة من

$$\varepsilon_t \rightarrow I(0) \text{ على الشكل: } \varepsilon_t = y_t - \alpha - bx_t$$

ونتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختيار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي

( $\varepsilon_t$ ) باستخدام اختبار الاستقرار (مثل اختبار ADF).

### (III) مراحل اختبار التكامل المتزامن:

يتحقق اختبار التكامل المتزامن عن طريق المرور بعدة اختبارات متسلسلة، والتي لا تصح

التالية منها حتى نتأكد من صحة الأولى. ولاختيار التكامل المتزامن نمر بمرحلتين:

#### 1-III اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن وهذه

المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية<sup>(3)</sup> ونقول عن سلسلة زمنية بأنها

مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص الاحصائية التالية<sup>(4)</sup>:

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2005، ص 42.

<sup>2</sup> - Régie Bourbonnais, Économétrie, Donad, 5<sup>ème</sup> édition, Paris, 2003, p 277.

<sup>3</sup> - Régie Bourbonnais, Économétrie, Donad, 5<sup>ème</sup> édition, Paris, 2003, p 265.

<sup>4</sup> - Herlin, Economie appliqué des series temporelles, université de paris, Dauphine, 2003, p 35.

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن، أي  $E(y_t)$  مستقل عن الزمن  $(t)$ .
- ثبات التباين عبر الزمن، أي  $Var(y_t)$  مستقل عن الزمن  $(t)$ .  $(var(y_t) < \infty)$ .
- أن يكون التغاير  $(cov)$  بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير أي:

$$cov(y_t y_{t+k}) = E[(y_t - \bar{y})(y_{t+k} - \bar{y})] = y_k$$

تعتبر دراسة الاستقرار أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن لأن غيابهما يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية، وتعد اختبارات جذر الوحدة (the root test of stationary)<sup>(1)</sup> كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرار ولذلك يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، ويعد هذا أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبار التكامل المشترك وإلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل. وهناك العديد من الطرق التي تستخدم في اختبار الاستقرار أهمها اختبار "Dickey-Fuller" (ADF)، اختبار "Philips Perron" (PP) واختبار "Kwaitkowski, Philips, Schmidt, Shin" (KPSS).

### III-1-1) اختبار "Augmented Dickey Fuller":

المعروف أن اختبار ADF (1981)<sup>(2)</sup> جاء على إثر القصور الذي ميز اختبار DF والذي افترض أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها في حين أن الواقع أثبت عكس ذلك، ولذا فإن اختبار ADF أخذ في الحسبان أثناء إعداد النماذج القاعدية وجداول الاختبارات فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينها<sup>(3)</sup>. ويستعمل اختبار ADF طريقة المربعات الصغرى (MCO) لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس.

$$\Delta x_t = P x_{t-1} - \sum_{j=2}^P dj \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta x_t = P x_{t-1} - \sum_{j=2}^P dj \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta x_t = P x_{t-1} - \sum_{j=2}^P dj \Delta x_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

مع العلم أن:  $P = dj - 1$  و  $\varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta_\varepsilon^2)$

<sup>1</sup> - Dickey Da, Fuller W.A, Distribution of the estimators for autoregressive time series, 1979, p 431, with a unit root, journal of the american statistical association.

<sup>2</sup> - Herlin, Économie appliqué des séries temporelles, université de paris, Dauphine, 2003, p35.

<sup>3</sup> - Régis Bourbonnais, Michel Terraza, Analyse des séries temporelles en économie, Paris, Presse universitaires de France, 1<sup>er</sup> édition, 1999, p 79 - 80.

حيث:

P: عدد التأخرات في النماذج، تحدد باستعمال معامل Akaike Chwartz

$\Delta x_t$ : التفاضل الأول للمتغير X

يقوم اختبار ADF على الفرضيتين:

الفرضية العدمية:  $H_0: d_j = 1$  ← وجود جذور وحدية.

الفرضية البديلة:  $H_1: d_j < 1$  ← عدم وجود جذور وحدية

نقوم بتقدير المعلمة ( $d_j$ ) في النماذج السابقة لنتحصل على  $d_j$  (ADF) ونقوم بمقارنتها مع القيمة الجدولية الإحصائية ( $td_j/student$ )، فإذا كانت  $td_j$  أكبر من القيمة الجدولية لـ ADF تقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وعدم استقرار السلسلة الزمنية، وإذا كانت  $td_j$  أصغر من قيمة ADF ترفض الفرضية العدمية أي عدم وجود جذور وحدية وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية.

III-1-2) اختبار "Phillips-Perron":

يتم استخدام اختبار PP (1988)<sup>(1)</sup> في حالة وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية أو عدم تجانس تباينات الأخطاء  $E(\varepsilon_t \varepsilon'_t) \neq \delta_\varepsilon^2$  في نموذج DF.

يعتمد تقدير اختبار PP على نفس نماذج DF ولكنه يختلف عنه في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس (Les erreurs heteroscedastiques) وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لاحصاءات DF، وقبل هذا يتعين تحديد عدد فترات الإبطاء P المحسوبة بدلالة عدد المشاهدات<sup>(2)</sup>،  $P = 4(n/100)^{2/9}$ .

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) (Autoregressive)، بينما اختبار PP قائم على افتراض أكثر عمومية وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (Autoregressive interated Moving Average) ARIMA، ولذا فإن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً وفي حالة تضارب الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP. ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل<sup>(3)</sup> هي:

<sup>1</sup> - Phillips Perron, Testing for a unit roots un time series regression, Biometrika vol 75, 1986, p 102.

<sup>2</sup> - Régis Bourbonnais, Michek Terraza, Analyse des séries temporelle en économie, Paris, Presse Universitaire de Francon 1<sup>er</sup> édition, 1993, p 80.

<sup>3</sup> - Georges Bresson et Alain poirote, économétrie des séries temporelles, Paris : Presses universitaire de France, 1<sup>er</sup> édition, 1995, p429.



(1) التقدير بواسطة (OLS) للنماذج الثلاث القاعدية لاختبار ADF مع حساب الاحصائيات الموافقة.

(2) تقدير التباين قصير المدى  $\Delta^{12} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^{12}$  حيث:  $\varepsilon_t^1$  تمثل البواقي.

(3) تقدير المعامل المصحح  $S_1^2$  المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^1 \varepsilon_{t-1}^1 + 2 \sum_{i=1}^L \left(1 - \frac{i}{L+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \varepsilon_t^1 \varepsilon_{t-1}^1$$

(4) حساب احصائية PP:

$$K = \frac{\hat{\sigma}^2}{s^2} \text{ مع } t_{\hat{\sigma}} = \sqrt{K} \times \frac{(\hat{\sigma}^1 - 1)}{\hat{\sigma}_0^1} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}^1 \hat{\sigma}^1}{\sqrt{K}}$$

تكون هذه الحصائية مساوية لـ 1 في الحالة التقريبية عندما يكون  $\varepsilon_t^1$  تشويشا أبيض. وتقرن هذه الاحصائية مع القيم الجدولية (القيم الحرجة لمackinnon) بنفس طريقة اختبار ADF.

(2-III) اختبارات التكامل المشترك:

بعد تحقق الشرط الأول والمتمثل في الاستقرار، نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى العادية وباستعمال عدة طرق أهمها طريقة Engel and Granger وطريقة Johanson.

(1-2-III) طريقة Johanson:

يفضل أسلوب الإمكانية العظمى (اختبار جواهانسن) "Maximun Likelihood procedure" المقترح من قبل (Johanson, 1991)<sup>(1)</sup> عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجهة للتكامل المشترك، ولا تقتصر ميزة الاختبار على حالة المتغيرات المتعددة فقط، بل أثبت (Gonzolo, 1990) من خلال تجارب بواسطة طريقة مونت كارلو<sup>(2)</sup> تفضيل منهج جوهانسن على أسلوب أنجل وجرانجر ذي الخطوتين حتى في حالة نموذج بمتغيرين.

يقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta y_t = A_0 + A y_{t-p} + A_1 y_{t-1} + A_2 \Delta y_{t-2} + \dots \dots A_{p-1} \Delta y_{t-p-1} + \varepsilon_t$$

حيث: P: عدد التأخرات.

<sup>1</sup> - Robert. F. Engel c.w ; j granger, cointegration and error correction, representation estimation and testing, econometrica vol 56, N°02, 1987, p 251 6 275.

<sup>2</sup> - Régis Bour Bonnais, Op cit, p 285 – 290.

من أجل  $P=1$  يصبح النموذج كالتالي:  $\Delta y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$

من أجل  $P=2$  يصبح النموذج كالتالي:  $\Delta y_t = A_0 + A \Delta y_{t-2} + \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$

من أجل  $P=3$  يصبح النموذج كالتالي:  $\Delta y_t = A_0 + \Delta y_{t-3} + \Delta y_{t-2} + \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة  $A$  تساوي الصفر (رتبة المصفوفة  $r = 0$ ) نستطيع القول أنه ليس هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وبالتالي لا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء ونقوم بوضع نموذج (Var). وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي  $K(r=k)$  فهذا معناه أن كل المتغيرات مستقرة ومشكل التكامل المتزامن غير مطروح، أما إذا كانت رتبة المصفوفة محصورة بين  $1$  و  $K$  ( $1 \leq r \leq K$ )، فإنه يوجد  $r$  لعلاقة تكامل متزامن ويمكن تمثيل ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، أي أن رتبة المصفوفة ( $r$ ) تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن.

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن إجراء اختبارين:

(1) اختبار الأثر (trace) لاختبار فرضية أن هناك على الأكثر  $Q$  من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد  $r=Q$ ، وتحسب احصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -r \sum_{i=r+1}^k Ln(1 - \lambda_i)$$

حيث:

$h$ : عدد الملاحظات.

$r$ : رتبة المصفوفة.

$K$ : عدد المتغيرات.

$\lambda_i$ : القيم الخاصة للمصفوفة.

(2) اختبار القيمة الذاتية القصوى ( $\lambda_{max}$ ) الذي تحسب احصائيته وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -r Ln(1 - \lambda_{n+1})$$

يرتكز اختبار Johanson على الفرضيات التالية:

$H_0: r > 0$  ← إذا كانت رتبة المصفوفة  $A$  تساوي الصفر

إذا تم رفض هذه الفرضية نمر للاختبار التالي، أي أن (القيم الحرجة الجدولية  $\lambda_{trace} >$ )

$H_0: r > 1$  ← إذا كانت رتبة المصفوفة  $A$  تساوي واحد.

إذا تم رفض هذه الفرضية نمر إلى الاختبار الذي يليه.

$H_0: r > 2$  ← إذا كانت رتبة المصفوفة A تساوي اثنين.

وإذا تم رفض هذه الفرضية نمر إلى الاختبار الذي يليه وهكذا إلى غاية الوصول إلى الاختبار الأخير. إذا تم رفض كل الفرضيات نقوم باختبار  $H_0: r = k$ .

### III-2-2) نموذج تصحيح الخطأ:

أكد (Engle and Granger) (1987) أن كل السلاسل التي تربطها علاقة تكامل متزامن يكون بالإمكان تمثيلها بواسطة نموذج تصحيح الأخطاء، إذا توفرت العلاقة البسيطة التالية:

$$y_t = B_0 + B_1 X_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث:  $y_t \rightarrow I(1)$  و  $X_t \rightarrow I(1)$ .

(y) يمثل المتغير التابع و (x) المتغير المفسر.

إذا كانت المتغيرات y و x في حالة توازن يكون الفرق يساوي الصفر ( $G=0$ )، وعندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن ويمكن القول أن هذه القيمة (G) تقيس البعد عن التوازن بين y و x ويعرف ذلك بخطأ التوازن (Diséquilibrum)<sup>(1)</sup>، ففي حالة تواجد خطأ التوازن افتراض أن (y) لها علاقة مع (x) ومع القيم المتباطئة من y و x، ويمكن تمثيل ذلك بنموذج تصحيح الخطأ في المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \delta_0 \Delta x_t - u(y_{t-1} - \sigma - B X_{t-1}) + u_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث تمثل: ( $\Delta$ ): الفروق الأولى.

( $u_t$ ): حد تصحيح الخطأ.

توضح المعادلة (2) أن التغير في (y) يعتمد على التغير في (x) وكذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن، وهذا يتضمن أنه عندما تكون القيمة ( $y_{t-1}$ ) أعلى من القيمة التوازنية فإن قيمة ( $y_t$ ) سوف تنخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ، ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ (u) أي أن النموذج يقيس الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة (y) للعودة إلى الوضع التوازني ولذلك يسمى نموذج تصحيح الخطأ، وتقيس كل من ( $B, \delta_0$ ) معامل الأجل القصير والأجل الطويل بينما تقيس (u) سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل.

<sup>1</sup> - خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي (باستخدام EViews)، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2012، ص 199 - 202.

(IV) اختبارات السببية:

يهدف اختبار السببية الذي اقترحه (Granger 1969) وطوره (Sims 1972) إلى تحديد ما إذا كان التغير في المتغير (x) يؤدي إلى حدوث التغير في المتغير (y)<sup>(1)</sup>.

ويقال أن X تسبب في Y لو أن التنبؤ بقيم Y عن طريق القيم السابقة للمتغير X بالاضافة إلى القيم السابقة للمتغير Y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير y فقط. إذا كان X وY يتصفان بخاصة التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين X وY في نموذج السببية، بالاضافة إلى القيم السابقة لكل من X وY.

(1-IV) اختبار Granger:

في سنة 1969 قدم Granger اختباره للسببية والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر على الآخر، ويرتكز اختبار Granger على المعادلات التالية<sup>(2)</sup>:

$$\Delta x_t = \sum_{j=1}^n a_j^* \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta y_{2t} = \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta x_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta x_t = \sum_{j=1}^n c_j^* \Delta x_{t-1} + \sum_{j=1}^n d_i^* \Delta y_{2t-1} \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

$$\Delta y_{2t} = \sum_{j=2}^p e_j^* \Delta M_{2t-1} + \sum_{j=1}^n h_i^* \Delta x_{t-1} \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

DX: يمثل التفاضل الأول للمتغير X.

Δy: يمثل التفاضل الأول للمتغير y.

n: عدد التأخرات الذي غالبا ما يساوي 4.

نلاحظ أن المعادلة (1) هي معادلة مختزلة للمعادلة (3)، والمعادلة (2) هي معادلة مختزلة للمعادلة (4).

<sup>1</sup> - Granger C.W.J, Investigating causal relation by econometric models and Gross-Spectral Methods, econometrica, vi37, 1969, p 424 - 429.  
<sup>2</sup> - Jean Marie Dufouri, Econométrie, causalité et analyse des politiques, (canorda, Université de Montréal, 2006, p 7).

يقوم اختبار granger على الفرضيتين التاليتين<sup>(1)</sup>:

- الفرضية العدمية  $H_0 : d_i = 0$
  - الفرضية العدمية  $H_0 : h_i = 0$
- إذا تم قبول الفرضيتين معا، فإن  $X$  و  $Y$  مستقلين عن بعضهما.
- إذا تم رفض الفرضيتين معا، فإنه يوجد علاقة سببية في الاتجاهين.
- إذا تم رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية العدمية الثانية، فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من  $(x)$  إلى  $(y)$ .
- أما إذا تم قبول الفرضية الأولى ورفض الفرضية الثانية، فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من  $(y)$  إلى  $(x)$ .

---

<sup>1</sup> - Christian Gourierous, Alain Monfort, séries temporelles et modèles dynamique, 2<sup>ème</sup> édition, Paris, economica, 1995, p360.

### المبحث الثالث: العلاقة بين النقود والأسعار في الجزائر - تونس والمغرب

حفلت الأدبيات الاقتصادية بدراسات كثيرة حول العلاقة بين النقود والأسعار، وتناولت هذه الدراسات دولا متقدمة ونامية مختلفة في هيكلها الاقتصادية ومتباينة في درجات نموها الاقتصادي. وهدفت هذه الدراسات البحث عن المتغيرات والعوامل التي تسبب ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى سعيها لتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات والتضخم في الأجل القصير وفي الأجل الطويل على حد سواء، ونهجت تلك الدراسات اتجاهين مختلفين يندرج أولهما في إطار الاقتصاد القياسي الكلاسيكي لتقدير نموذج قياسي بمعادلة انحدار واحدة، وينتمي الثاني إلى الاتجاه الحديث في تحليل السلاسل الزمنية واختبار استقرارها وتكاملها المشترك.

وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي قمنا باستخدام أسلوب التكامل المشترك ومنهجية السببية لـ Granger لتحليل العلاقة بين النقود والأسعار.

#### 1. تحديد المتغيرات وصياغة النموذج:

رغم اختلاف نماذج محدّدات التضخم في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى إلا أن هناك اتفاق عام على أن متغير عرض النقود ( $M_1, M_2, M_3, \dots$ ) يعتبر المحدّد الرئيسي للتضخم في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.  $cpi_t = f(M_t)$

وهذه الصياغة تم استخدامها بشكل واسع في الدراسات التطبيقية السابقة في مختلف الدول مثل دراسة (Chimobi، 2010) ودراسة (Worren and Adnpress، 1991) إضافة إلى دراسة (د. بن بوزيان، 2005). وتضيف بعض الدراسات التطبيقية متغيرات تفسيرية أخرى بجانب عرض النقود، تختلف طبيعة هذه المتغيرات حسب منهج الدراسة والدول محل الدراسة، ومن بين هذه المحدّدات نجد الناتج الداخلي الخام، معدّل الفائدة، سعر الصرف، مؤشر أسعار الواردات، حجم الصادرات، أسعار النفط والبترو، النفقات الحكومية، الانفتاح الخارجي، معدل الطلب التجميعي الكلي، المديونية العامة... إلخ. ولذلك نجد أنه لا يوجد معايير محدّدة لاختيار الصياغة الدالية ونوعية المتغيرات في تقدير محدّدات التضخم.

وبالنسبة للدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب وتونس) فقد تقتضي الموضوعية في التحليل الاقتصادي النظر إلى ظاهرة التضخم في هذه الدول كظاهرة مركبة، بمعنى أنها لم تتشكل بتأثير عامل واحد فقط كالزيادة الكبيرة في كمية النقود، بل أنها ظاهرة ترتبط بمجموعة عوامل نقدية، حقيقية وخارجية.

وعلى ضوء ما تقدم واعتمادا على عدّة دراسات واستناد إلى خصائص اقتصاديات الدول الثلاث تم اختيار نموذج قياسي قائم على النظرية الاقتصادية ودراسة (METIN، 1995) ودراسة (الجناني، 2012) إضافة إلى دراسة (مهران، 2006) ودراسة (قوري 2014).

استنادا إلى الدراسات التطبيقية والنظرية تم تصميم نموذج الدراسة وفقا للصيغة التالية:

$$cpi = f(M_2, GDP, T_C, T_R, P_M)$$

$$CPI_t = B_0 + B_1^*M_{2t} + B_2^*GPD_t + B_3^*T_{Ct} + B_4^*T_{Rt} + B_5^*Pm_t + \varepsilon_t$$

حيث:

CPI: مؤشر أسعار الاستهلاك

M<sub>2</sub>: الكتلة النقدية بمفهومها الواسع.

GDP: الناتج الداخلي الإجمالي

T<sub>C</sub>: سعر الصرف الاسمي

T<sub>R</sub>: معدّل الفائدة الرئيسي (سعر الخصم).

P<sub>m</sub>: مؤشر أسعار الواردات.

B<sub>0</sub>، B<sub>1</sub>، B<sub>2</sub>، B<sub>3</sub>، B<sub>4</sub>، B<sub>5</sub>: تمثل معاملات النموذج (المراد تقديرها)

ε<sub>t</sub>: حد الخطأ العشوائي، وهو يتضمن المتغيرات التي لم ترد بالنموذج أو تأثير التغيرات العشوائية فيه.

وكأي نموذج، يفترض هذا النموذج ما يلي (Wernerheim, 2000):

- أنّ CPI دالة خطية في كل من M<sub>2</sub>, GDP, T<sub>C</sub>, T<sub>R</sub>, P<sub>m</sub>
- أنّ القيمة المتوقعة لحد الخطأ تساوي الصفر وتباينه ثابت بمعنى:

$$VAR(ei) = E^2, E(ei) = 0$$

- إن الخطأ يكون مستقلا عن المتغيرات المستقلة بالنسبة لكل مشاهدة.
- أن يكون حد الخطأ موزعا توزيعاً طبيعياً.
- أن تكون درجات الحرية موجبة.

## II. تعريف متغيرات النموذج:

تفترض الدراسة أن التضخم في الدول الثلاث يتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي ممثلاً بعدة

متغيرات مستقلة.

### • المتغير التابع:

مؤشر أسعار الاستهلاك: تعد الأرقام القياسية من أهم الأدوات التي تصور واقع الأسعار واتجاهاتها خلال فترة زمنية محدّدة بما يوضح التغير في الأسعار وما تتبعه من تغيرات على القوة

الشرائية للنقود. ولقد جرت العادة على اعتماد الرقم القياسي لأسعار المستهلك لقياس التغير النسبي في المستوى العام للأسعار (التضخم)، لأن سلة المستهلك تمثل المعروض من السلع والخدمات المنتجة منها محليا والمستوردة. وسوف يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسنة الأساس 2010 (2010 = 100) في الدول الثلاث.

#### • المتغيرات المستقلة:

**الكتلة النقدية بمفهومها الواسع:** التضخم في طبيعته ظاهرة نقدية تنمو وتتغذى بالتوسع النقدي، وقد أوضحت الدراسات التطبيقية لحالة التضخم في العديد من الدول بأن ارتفاع معدلات عرض النقود تعتبر من أهم مصادر ارتفاع الأسعار المحلية (DARRAT, 1986) (HALO, 1999). تتكون الكتلة النقدية  $M_2$  من التحصيلات النقدية والإيداعات البنكية وأشباه النقود (ودائع لأجل time deposits(TD)).  $(M_2 = M_1 + TD)$ .

**الناتج المحلي الإجمالي:** يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع السلع والخدمات التي تم إنتاجها من قبل الوحدات الاقتصادية في بلد معين. وخلال فترة محددة، التغير في الناتج المحلي هو المؤشر الأكثر استخداما وعلى نطاق واسع لقياس النمو الاقتصادي. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الناتج المحلي المحسوب بالأسعار الثابتة بناء على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2000 = 100).

**معدل الفائدة الرئيسي (سعر الخصم):** هو سعر الفائدة الذي تقتض به البنوك التجارية من البنك المركزي، وهو أيضا عمليات خصم الأوراق التجارية والمالية لدى البنك المركزي (سعر إعادة الخصم)، وفي معظم الدول يعد معدل الخصم سعر الفائدة الأساسي، أي المعدل الذي يتحدد بناء عليه هيكل معدلات الفائدة الأخرى، لذلك تعد معدلات الخصم أحد المؤشرات الدالة على اتجاه سياسة النقدية فإذا كان المعدل مرتفعا فإن ذلك يعني أن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية متشددة بهدف تخفيض نسبة السيولة في السوق وتخفيض معدل التضخم والعكس صحيح. وغالبا ما يكون البنك المركزي حريصا عند الإعلان عن أي تغييرات في معدل الخصم لكي لا يغدي التوقعات المستقبلية حول اتجاهات النشاط الاقتصادي.

**سعر الصرف الاسمي:** يعتبر تدهور سعر الصرف من أهم محددات التضخم في المدى القصير والطويل، فهناك علاقة سببية قوية متبادلة من اتجاهين تفيد بأن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى رفع معدلات التضخم، ويؤدي ارتفاع معدل التضخم بدوره إلى المزيد من تدهور سعر الصرف (Billmeir and Bonato, 2002). وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على سعر صرف قيمة العملة الوطنية للدول الثلاث بالدولار الأمريكي.



مؤشر أسعار الواردات (التضخم المستورد): يقيس هذا المؤشر تغيرات أسعار ما يتم استيراده من سلع وخدمات منتجة خارج الاقتصاد الوطني. يعتبر ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة من أهم العوامل المؤثرة على ديناميكية ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة وخاصة إذا كانت كمية السلع والخدمات المستوردة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي السلع والخدمات المستهلكة (دراسة ciccorelli and Mojon، 2008)، سوف يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار الواردات بسنة الأساس = 100 (2005).

### III. منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إذا كان التضخم ظاهرة نقدية في الجزائر، تونس والمغرب من خلال قياس العلاقة الكمية بين التضخم معبّراً عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك والمؤشرات الاقتصادية ( $P_{M_t}$ ,  $T_C$ ,  $T_R$ ,  $GDP_t$ ,  $M_2$ )، خلال الفترة (1970 - 2013)، باستخدام بيانات سنوية مستقاة من المصادر التالية:

- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.
- بنك الجزائر.
- بنك المغرب.
- الديوان التونسي للإحصائيات.

لاختبار العلاقة بين النقود والأسعار في الدول الثلاث، نقوم باتباع الخطوات التالي:

#### (1) اختبار الجذور الوحدية:

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، وسنعمد في هذه الدراسة على اختبار ADF و PP لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

#### (2) تحديد فترة الإبطاء الزمنية:

نقوم بتحديد فترات الإبطاء الزمنية اعتماداً على عدّة معايير إحصائية تهدف كلها إلى تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة.

### 3) اختبار التكامل المشترك:

لتقدير علاقات المدى الطويل نستخدم أسلوب جوهانسن المتعدد المتغيرات، فهو أفضل من أسلوب الخطوتين المقترح من قبل (Engle and Granger) والذي يفترض أن متجه التكامل المشترك وحيد عكس أسلوب جوهانسن الذي يسمح باختبارات متعددة حول متجهات التكامل المشترك.

### 4) تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه:

نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) والذي يستعمل كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، فهو يستخرج الفروقات أو الأخطاء  $e_t$  بين القيم الفعلية للمتغير التابع (CPI) والقيم المقدرة في النموذج التكاملي، ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد.

### 5) اختبار جودة نموذج تصحيح الخطأ الموجه:

سنقوم في هذه المرحلة بعدة اختبارات احصائية لتقييم نموذج تصحيح الخطأ والهدف من ذلك التأكد من جودة وكفاءة النموذج، تتمثل هذه الاختبارات في:

- دراسة استقرارية النموذج
- اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء
- اختبار عدم ثبات التباين
- دراسة استقرارية بواقي النموذج المقدر

### 6) تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية:

في هذه المرحلة نستخدم دوال الاستجابة الدفعية (impulse réponse fonction) لمعرفة كيف يستجيب المتغير التابع (CPI) لصدمة في المتغيرات المستقلة، أما بالنسبة لتحليل التباين (Variance décompostion) فهو يقدم معلومات تتعلق بالأهمية النسبية لكل صدمة في تفسير تصرف مؤشر أسعار الاستهلاك.

### 7) اختبار السببية لـGranger:

وفي الأخير ولمعرفة وجود أي علاقة قصيرة المدى نعتمد على اختبار السببية test granger-causality، حيث اقترح granger معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية.

IV. دراسة أثر تغيرات كمية النقود على مستوى الأسعار في الجزائر، تونس والمغرب:

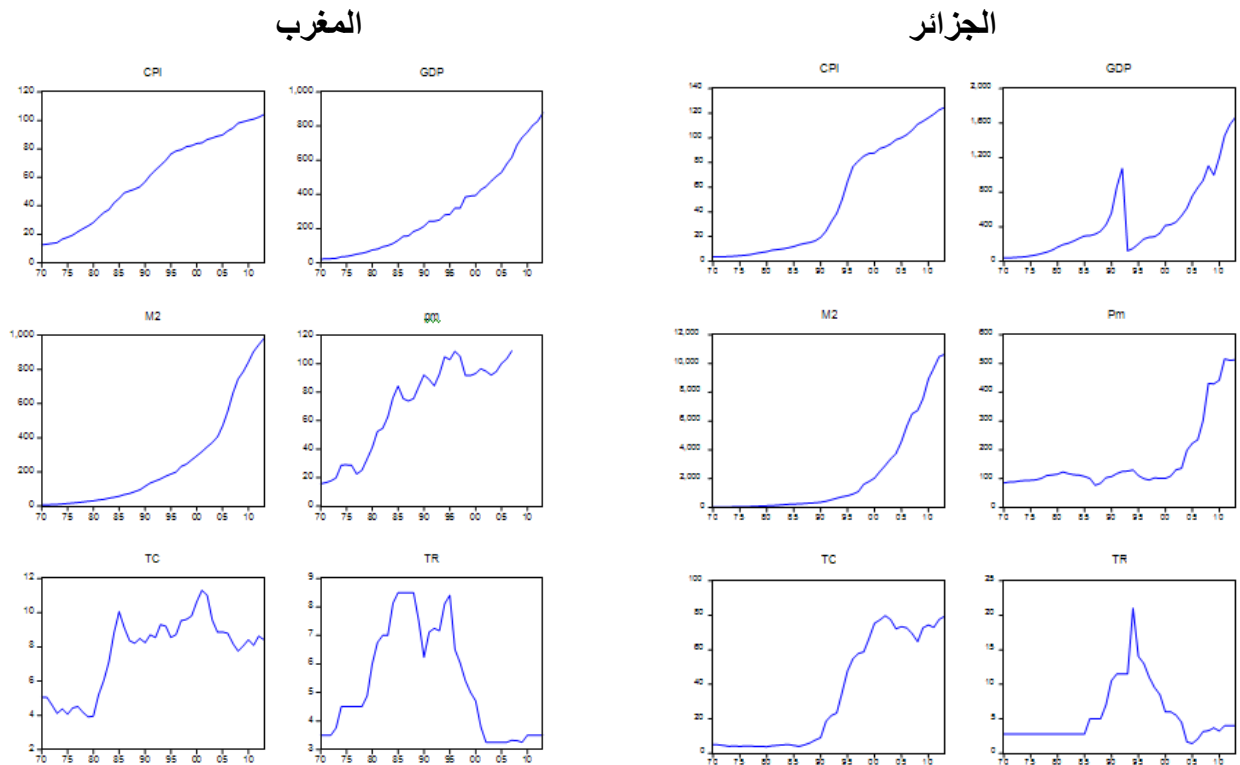
1-IV) اختبار خصائص السلاسل الزمنية:

لتجنب مشكلة الارتباط الزائف (supurious regression) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الناتجة من عدم استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج القياسي، وقبل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لابد من تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من استقرارها عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها. يشترط استخدام طريقة التكامل المتزامن أن تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة.

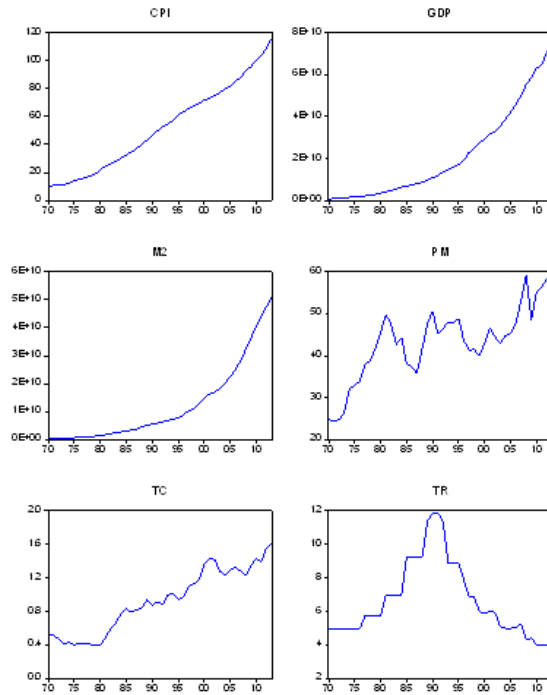
1-1-IV) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل تطبيق اختبارات جذر الوحدة (ADF و PP) للسلاسل الزمنية محل الدراسة، قمنا باختبار مدى استقرارها من خلال منحنيات السلاسل الزمنية والتمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي (corrélogrammes).

الشكل (1-3): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية في الدول الثلاث



## تونس



من خلال التمثيل البياني يتضح أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وتملك اتجاه عام، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال *corrélogrammes* (أنظر الملحق رقم 2، 1 و3)، حيث نجد أن معظم معاملات الارتباط الذاتي البسيط تقع خارج مجال الثقة (95%) في الفجوات الأولى بالنسبة لجميع المتغيرات، وبالتالي معاملات تختلف معنويًا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، كما أن إحصائية (Ljung - Box) بدرجة تأخير قدرها 20 هي 0,00 أي أقل من 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم أي أن المسار لا يمثل تشويشاً أبيض (White noise) ومنه السلاسل الزمنية غير مستقرة بالنسبة للدول الثلاث.

## 2-1-IV اختبار الجذور الوحدية:

تؤكد الاختبارات السابقة أن السلاسل الزمنية الأصلية للمتغيرات محل الدراسة كانت كلها غير مستقرة، ولتحديد درجة تكاملها تم اعتماد كل من اختبار (ADF) واختبار (PP). نتائج اختبارات (ADF) و (PP) في الدول الثلاث موضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (3-9): اختبار الجذور الوحدية في حالة الجزائر

Variable	Teste : ADF		Teste : PP	
	level	1 <sup>er</sup> dif	Level	1r diff
CPI	-0,549* [0,870] (1)	-5,625* [0,000] (0)	-0,582* [0,987]	-5,625* [0,000]
M <sub>2</sub>	1,493* [0,999] (1)	-3,711* [0,008] (0)	-7,141* [1,000]	-7,238* [0,000]
GDP	-0,037* [0,956] (0)	-6,544* [0,000] (0)	-0,660* [0,989]	-6,664* [0,006]
T <sub>C</sub>	-0,291* [0,917] (1)	-3,885* [0,004] (0)	-0,153* [0,936]	-3,778* [0,006]
T <sub>R</sub>	-0,291* [0,917] (1)	-3,885* [0,004] (0)	-0,153* [0,936]	-3,778* [0,006]
PM	-1,2285* [0,226] (0)	-5,528* [0,000] (1)	-2,188* [0,213]	-6,370* [0,000]

القيم الحرجة لاختبار ADF: -3,59 عند (1%)، -2,93 عند (5%) و-2,60 عند (10%)  
القيم الحرجة لاختبار PP: -3,59 عند (1%)، -2,93 عند (5%) و-2,60 عند (10%).  
الجدول رقم (3-10): اختبار الجذور الوحدية في حالة المغرب

Variable	Teste : ADF		Teste : PP	
	level	1 <sup>er</sup> dif	Level	1r diff
CPI	-3,7481* [0,823] (0)	-3,9652* [0,003] (0)	-0,6188* [0,855]	-3,9552* [0,003]
M <sub>2</sub>	-3,4762* [0,174] (0)	-9,4981* [0,000] (0)	-3,2997* [0,127]	-10,5056* [0,000]
GDP	-5,8089* [1,000] (1)	-8,1205* [0,000] (1)	-7,3494* [1,000]	-5,1508* [0,000]
T <sub>C</sub>	-1,7314* [0,408] (1)	-4,1413* [0,002] (0)	-1,4085* [0,569]	-4,0040* [0,003]
T <sub>R</sub>	-1,3509* [0,596] (1)	-4,6464* [0,000] (0)	-1,2461* [0,645]	-4,6440* [0,000]
PM	-1,2285* [0,651] (0)	-4,4502* [0,001] (0)	-1,2357* [0,648]	-4,2386* [0,002]

القيم الحرجة لاختبار ADF هي -4,19 عند (1%)، -3,52 عند (5%) و-3,19 عند (10%)  
القيم الحرجة لاختبار PP هي -4,18 عند (1%)، -3,51 عند (5%) و-3,18 عند (10%).

الجدول رقم (3-11): اختبار الجذور الوحدية في تونس

Variable	Teste : ADF		Teste : PP	
	level	I <sup>er</sup> dif	Level	Ir diff
CPI	-1,5038* [0,991] (2)	-10,5480* [0,000] (0)	-3,9056* [1,000]	-10,7013* [0,000]
M <sub>2</sub>	-5,0137* [1,000] (6)	-7,8308* [0,000] (0)	-12,2302* [1,000]	-7,8418* [0,000]
GDP	-12,2980* [1,000] (0)	-11,2125* [0,000] (0)	-19,3106* [1,000]	-15,2630* [0,000]
T <sub>C</sub>	-0,3703* [0,979] (0)	-5,4228* [0,000] (0)	-0,2669* [0,973]	-5,3667* [0,0001]
T <sub>R</sub>	-0,9435* [0,7645] (0)	-5,4755* [0,000] (0)	-1,0872* [0,7124]	-5,4755* [0,000]
PM	-1,8325* [0,3602] (0)	-6,7609* [0,000] (0)	-1,7811* [0,384]	-6,7839* [0,002]

القيم الحرجة لاختبار ADF هي -3.60 : عند (1%)، -2,93 عند (5%) و-2,60 عند (10%)  
القيم الحرجة لاختبار PP هي -3,59 : عند (1%)، -2,93 عند (5%) و-2,60 عند (10%).  
\* تشير إلى رفض الفرضية العدمية.

[] القيم بين العارضتين تمثل احتمال قبول الفرضية العدمية.

( ) القيم بين الأقواس تمثل عدد التأخيرات المناسبة آليا وفق معيار (SIC) بحد أقصى قدره 9 فترات.

يتضح من الجداول أعلاه أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات غير ساكنة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم (t) المقدرة باستخدام ADF و PP وفي الدول الثلاث أكبر من القيم الجدولية الحرجة مما يعني أنها غير معنوية إحصائيا، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تتضمن وجود جذور وحيدة. إلا أنه عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات تبين أنها تصبح معنوية، أي أن جميع قيم (t) المقدرة أصغر من القيم الجدولية الحرجة، مما يعني إمكانية رفض الفرضية العدمية، وبالتالي السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات وفي الدول الثلاث مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى ويمكن كتابتها:

$$\begin{array}{ll} \text{CPI} \rightarrow I(1) & \text{TC} \rightarrow I(1) \\ \text{M2} \rightarrow I(1) & \text{TR} \rightarrow I(1) \\ \text{GDP} \rightarrow I(1) & \text{PM} \rightarrow I(1) \end{array}$$

ومنه يمكن إجراء المرحلة الثانية من اختبار التكامل المشترك.

2-IV) تحديد فترات الإبطاء الزمنية:

يتم عادة استخدام ثلاث اختبارات لتحديد فترة الإبطاء الزمنية والتي تحقق أفضل تقدير لنموذج الدراسة هي:

AIC : Akaike information criterion.

HQ : Hanan – Quinn information criterion.

SC : Schwarz information criterion.

وتستخدم الصيغ التالية لإيجادها:

$$AIC(m) = \log \det \sum_k^h (m) + \left(\frac{2}{T}\right) mk^2$$

$$HQ(m) = \log \det = \left(\sum_k^h (m)\right) + \left(\frac{2 \log \log T}{T}\right) mk^2$$

$$SC(m) = \log \det = \left(\sum_k^h (m)\right) + \left(\frac{\log T}{T}\right)^T mk^2$$

ويتم اختيار فترة الإبطاء المثلى على أساس أقل قيمة للاختبارات أعلاه.

نتائج اختبارات (AIC، HQ و SC) في الدول الثلاث مبنية في الجداول التالية:

الجدول رقم (3-12): تحديد فترة الإبطاء الزمنية في الجزائر

Log	AIC	SC	HQ
0	58,16870	58,41947	58,26002
1	42,84539*	47,08698*	45,97082
2	45,331161	47,46838	45,39551
3	44,20841	47,60995	44,58038*

المصدر: اعتمادا على مخرجات Eviews

الجدول رقم (3-13): تحديد فترة الإبطاء الزمنية في المغرب

Log	AIC	SC	HQ
0	37,24818	37,51481	37,34022
1	26,49103	28,35744*	27,13531*
2	26,11838	29,58458	27,31491
3	25,76206*	30,82805	27,51084

المصدر: اعتمادا على مخرجات Eviews

الجدول رقم (3-14): تحديد فترة الإبطاء الزمنية في تونس

Log	AIC	SC	HQ
0	109,2325	109,483	109,3238
1	92,6465	94,4019*	93,2857*
2	92,4938	95,7537	93,6800
3	92,2353*	96,9999	93,9703

المصدر: اعتمادا على مخرجات Eviews

يتضح من الجداول رقم (3-12) و(3-13) و(3-14) أن المعايير الثلاث اختارت فترة واحدة، وعليه سوف يتم التقدير لاختبار التكامل المشترك في إطار فترة زمنية واحدة في الدول الثلاث.

#### 3-IV) اختبارات التكامل المشترك:

يسمح اختبار Johanson بحساب عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات ( $M_2$ ,  $CPI$ )، في المدى الطويل، ويقوم هذا الاختبار على حساب  $\lambda_{trace}$  و  $\lambda_{Max}$ ، فإذا كانت هذه الأخيرة أكبر من القيم الحرجة نرفض الفرضية العدمية  $H_0$ .

$H_0$ : عدم وجود علاقة تكامل.

$H_1$ : وجود علاقة تكامل مشترك.

1-3-IV) نتائج اختبار Johanson في حالة الجزائر: باستعمال برنامج Eviews تمكنا من استخراج الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): اختبار Johanson للتكامل المشترك في الجزائر

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.760772	138.6772	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.554348	78.60296	69.81889	0.0084
At most 2	0.427065	44.65781	47.85613	0.0968
At most 3	0.232672	21.26456	29.79707	0.3413
At most 4	0.214393	10.14124	15.49471	0.2700
At most 5	0.000160	0.006706	3.841466	0.9342

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.760772	60.07424	40.07757	0.0001
At most 1 *	0.554348	33.94515	33.87687	0.0491
At most 2	0.427065	23.39326	27.58434	0.1573
At most 3	0.232672	11.12331	21.13162	0.6350
At most 4	0.214393	10.13454	14.26460	0.2032
At most 5	0.000160	0.006706	3.841466	0.9342

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level



يتضح من الجدول أعلاه أن:

الفرضية الأولى ( $r=0$ ): قيمة  $\lambda_{trace} = 138,677$  أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% (95,75)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$ ، أي وجود علاقة تكامل مشترك. نفس النتيجة نتحصل عليها بالنسبة للفرضية الثانية ( $r=1$ ).

أما فيما يخص الفرضية الثالثة ( $r=2$ ) والرابعة ( $r=3$ ) والخامسة ( $r=4$ ) والسادسة ( $r=5$ )، فإن قيمة  $\lambda_{trace}$  أصغر من القيمة الحرجة عند 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم  $H_0$ ، أي عدم وجود تكامل مشترك.

نستنتج أنه يوجد علاقتين من التكامل المشترك بين المتغيرات، وقد أعطى اختبار القيمة الذاتية العظمى  $\lambda_{max}$  نفس نتائج اختبار الأثر. ومما سبق يتضح أن هناك علاقات توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل فهي تظهر سلوكاً مشابهاً.

ويمكن التعبير عن المتجه التكاملي الأول والذي يمكن تقديره باستخدام نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$CPI = -2,06 + 0,006M_2 + 0,08GDP + 0,67T_C - 0,32T_R + 0,07P_M + \varepsilon_t$$

(2,59)      (-7,12)      (-5,02)      (-1,96)      (+0,17)

القيم بين قوسين تشير إلى احصائية (t- statistics).

يتضح من التقديرات الواردة في المعادلة أعلاه أن جميع المتغيرات أخذت إشارة مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية وكلها معنوية عند 5% باستثناء معلمة أسعار الواردات.

- يوجد علاقة ايجابية واضحة بين الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك حسب ما تظهره إشارة المعلمة (B1)، وهو ما يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية وكذا العديد من الدراسات التي تؤكد على أن النقود هي المؤشر الأساسي في تغير الأسعار (Blejer et Leiderman، 1981)، حيث إذا زادت كمية النقود بـ 1% يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 0,006 وحدة.
- يظهر أن العلاقة ايجابية بين الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر أسعار الاستهلاك تتماشى مع نظرية (Mundell and Tobxin، 1965) التي توقعت وجود علاقة ايجابية بين معدل التضخم ومعدل تراكم رأس المال، وهذا بدوره يعني ضمناً وجود علاقة ايجابية مع معدل النمو الاقتصادي. حيث أن زيادة الناتج المحلي في الاقتصاد هو مظهر من مظاهر الاستقرار

الاقتصادي لأنه يؤدي إلى تعظيم أرباح المستثمرين (زيادة الدخل) وزيادة الطلب الكلي مما يسمح بظهور التضخم، وتشير النتائج إلى أن زيادة الناتج المحلي بمعدل 1% يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الأسعار بـ0,08 وحدة.

- تدل الإشارة الموجبة في معامل متغير سعر الصرف الاسمي أنه يوجد علاقة طردية بين كل من سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك وهو ما يتوافق مع العديد من نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال، فارتفاع سعر الصرف الاسمي (تدهور قيمة العملة) يؤدي إلى رفع أسعار الواردات (سلع استهلاكية واستثمارية) مما يساهم في زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية، حيث إذا زاد سعر الصرف الاسمي بـ1% يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بـ0,67 وحدة.
- تدل الإشارة السالبة في معامل متغير سعر الفائدة أن العلاقة بين كل من معدل الفائدة الرئيسي ومؤشر أسعار الاستهلاك هي علاقة عكسية فارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستهلاك وارتفاع مستوى الادخار، وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي. إضافة إلى تدني معدل الاستثمار (نتيجة ارتفاع تكلفة الأموال المقترضة) وانخفاض الناتج الداخلي الخام وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة معدل الفائدة بـ1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك بمقدار 0,32 وحدة.
- وبالنسبة لمعلمة متغير أسعار الواردات فهي لا تتصف بالمعنوية الاصحائية عند 5% مما يعني أنها لا تمارس أي تأثير على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.

#### 2-3-4 نتائج اختبار Johanson في حالة المغرب:

باستعمال برنامج Eviews تحصلنا على الجدول التالي:

#### الجدول رقم (3-16): اختبار (Johanson) للتكامل المشترك في المغرب

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.765085	133.7774	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.570729	81.63022	69.81889	0.0043
At most 2 *	0.536171	51.18620	47.85613	0.0235
At most 3	0.362241	23.52960	29.79707	0.2210
At most 4	0.171946	7.337014	15.49471	0.5388
At most 5	0.015015	0.544641	3.841466	0.4605

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.765085	52.14713	40.07757	0.0014
At most 1	0.570729	30.44402	33.87687	0.1217
At most 2 *	0.536171	27.65660	27.58434	0.0489
At most 3	0.362241	16.19259	21.13162	0.2138
At most 4	0.171946	6.792373	14.26460	0.5140
At most 5	0.015015	0.544641	3.841466	0.4605

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

تشير نتائج اختبار الأثر  $\lambda_{trace}$  الواردة بالجدول رقم (3-16) إلى رفض فرضية العدم ( $h=0$ ) والتي تتضمن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر وقدرها (133,77) أكبر من القيمة الحرجة (95,75). نفس النتيجة نتحصل عليها بالنسبة للفرضية الثانية ( $r=1$ ) والفرضية الثالثة ( $r=2$ )، أما فيما يخص الفرضية الرابعة ( $r=3$ ) و الخامسة ( $r=4$ ) و السادسة ( $r=5$ ) فإن قيمة  $\lambda_{trace}$  أصغر من القيمة الحرجة عند 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم  $H_0$ ، أي عدم وجود تكامل مشترك وبالتالي نستنتج أنه يوجد ثلاث علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات. أما بالنسبة لاختبار القيمة الذاتية العظمى  $\lambda_{max}$  فقد أظهر وجود علاقة تكامل مشترك واحدة فقط.

مما سبق يتضح أن هناك علاقات توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات، أي أنها لا تبعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل فهي تظهر سلوكا مشابهاً.

يمكن التعبير عن المتجه التكاملي الأول والذي يمكن تقديره باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على النحو التالي:

$$CPI = -5,34 - 0,03M_2 - 0,02GDP + 4,13T_C - 3,00T_R + 1,31P_M + \varepsilon_t$$

$$(0,16) \quad (-6,13) \quad (4,76) \quad (2,34) \quad (-8,16)$$

القيم بين قوسين تشير إلى احصائية (t-statistic).

يتضح من التقديرات الواردة في المعادلة أعلاه أن جميع المتغيرات أخذت إشارة مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية وكلها معنوية عند 5% باستثناء معلمة الكتلة النقدية ( $M_2$ ) والتي أخذت إشارة سالبة وهي غير معنوية إحصائياً مما يعني أنها لا تمارس أي تأثير على مؤشر أسعار الاستهلاك في المغرب.

- يظهر أن العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار الاستهلاك تتماشى مع نظرة (Taoufik et Patrick، 1991) و (Barro، 1990)، والتي تتضمن وجود علاقة عكسية بين نمو النشاط الاقتصادي وتسارع الأسعار، حيث تكون العلاقة المتبادلة بين معدل

التضخم ونمو الناتج المحلي سلبية، فبانخفاض معدل الناتج بـ10% يزيد معدل التضخم بـ0,8% وهذا من منطلق الدراسات السابقة. وتشير النتائج إلى أن زيادة الناتج المحلي بـ1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك بـ0,02 وحدة.

- تدل الإشارة الموجبة في معامل سعر الصرف الاسمي على وجود علاقة طريفة بين كل من سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك وهي نفس النتيجة المتحصل عليها في الجزائر، حيث بزيادة سعر الصرف الاسمي بـ1% يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بـ4,13 وحدة.
- يوجد علاقة عكسية واضحة بين معدل الفائدة ومؤشر أسعار الاستهلاك، حيث إذا زاد معدل الفائدة بـ1% ينخفض مؤشر أسعار الاستهلاك بـ3,00 وحدة.
- أما بالنسبة لمعلمة أسعار الواردات فقد جاءت موجبة ومعنوية تدل على العلاقة الطردية بين التضخم المستورد والتضخم المحلي، حيث تؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع الأسعار المحلية بشكل مباشر عن طريق زيادة تكاليف السلع الاستهلاكية المستوردة، وبشكل غير مباشر من خلال زيادة الطلب على السلع المحلية البلدية، وكذلك عن طريق زيادة تكاليف الإنتاج المحلية التي تعتمد على السلع المستوردة في الإنتاج. وتشير النتائج إلى أن زيادة أسعار الواردات في المغرب بـ1% تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بـ1,31 وحدة.

### 3-3-IV) نتائج اختبار Johanson في تونس:

باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على الجدول التالي:

#### الجدول رقم (3-17): اختبار Johanson للتكامل المشترك في تونس

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.763787	153.1137	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.658226	92.50683	69.81889	0.0003
At most 2	0.408613	47.41538	47.85613	0.0550
At most 3	0.292222	25.35345	29.79707	0.1492
At most 4	0.203194	10.83721	15.49471	0.2217
At most 5	0.030413	1.297164	3.841466	0.2547

Trace test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.763787	60.60684	40.07757	0.0001
At most 1 *	0.658226	45.09145	33.87687	0.0016
At most 2	0.408613	22.06193	27.58434	0.2172
At most 3	0.292222	14.51625	21.13162	0.3242
At most 4	0.203194	9.540041	14.26460	0.2439
At most 5	0.030413	1.297164	3.841466	0.2547

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

تشير  $\lambda_{trace}$  والقيمة الذاتية العظمى  $\lambda_{Max}$  الواردة بالجدول رقم (3-17) إلى رفض فرضية العدم ( $r=0$ ) والتي تتضمن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر وقدرها (153,31) أكبر من القيمة الحرجة (95,75). نفس النتيجة نتحصل عليها بالنسبة للفرضية الثانية ( $r=1$ )، أما فيما يخص الفرضية الثالثة ( $r=2$ ) والرابعة ( $r=3$ ) والخامسة ( $r=4$ ) والسادسة ( $r=5$ )، فإن قيمة  $\lambda_{trace}$  وأصغر من القيمة الحرجة عند 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم  $H_0$ ، أي عدم وجود تكامل مشترك وبالتالي نستنتج أنه يوجد علاقات تكامل مشترك عددها اثنان بين المتغيرات في الأجل الطويل.

ويمكن التعبير عن المتجه التكاملي الأول والذي توصلنا إليه من خلال اختبار نموذج

تصحيح الخطأ ECM على النحو التالي:

$$CPI = 2,83 + 9,55M_2 - 9,89GDP + 73,9T_C - 7,49T_R + 0,71P_M + \varepsilon_t$$

(8,00)      (-9,39)      (+5,99)      (-8,44)      (3,49)

القيم بين قوسين تشير إلى احصائية (t-students).

يتضح من التقديرات الواردة في المعادلة أعلاه أن جميع المتغيرات أخذت إشارات مطابقة لافتراض النظرية النظرية الاقتصادية وكلها معنوية عند 5%.

- يوجد علاقة ايجابية وقوية بين الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك وهو ما يتوافق مع النظرية النقدية لفريدمان ومؤيديه، فزيادة الكتلة النقدية بـ 1% يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بمقدار 9,55 وحدة.
- يظهر أن العلاقة العكسية بين الناتج المحلي ومؤشر أسعار الاستهلاك تتماشى مع النتيجة المتحصل عليها في المغرب، حيث أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار بـ 9,89 وحدة.
- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك (نفس النتائج المتحصل عليها في الجزائر والمغرب)، حيث أن زيادة سعر الصرف الاسمي بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بـ 73,9 وحدة.
- الإشارة السالبة لمعلمة سعر الفائدة تدل على وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة ومؤشر أسعار الاستهلاك، فزيادة معدل الفائدة بـ 1% ترتفع الأسعار بمقدار 7,49 وحدة.
- أما بالنسبة لمعلمة أسعار الواردات فقد جاءت موجبة ومعنوية تدل على العلاقة الطردية، حيث أن زيادة أسعار الواردات بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بـ 0,71 وحدة.

4-IV) تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VCEM):

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة التالية والمتمثلة في تصميم نموذج متجه إحدار ذاتي، حيث وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يعني إمكانية إضافة حد تصحيح الخطأ (ECT)، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل في النموذج المقدر. وقد أشار (Joulfaian and Jones 1991) إلى أن القيم المتباطئة للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية، بينما يمثل حد تصحيح الخطأ أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا.

نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الدول الثلاث مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): نتائج نماذج تصحيح الخطأ في الدول الثلاث

	الجزائر	المغرب	تونس
ECT	-0,03	-0,04	-0,01
$\bar{R}^2$	0,78	0,52	0,60
F-Statisti	22,34	4,61	5,60

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معلمة حد تصحيح الخطأ في النماذج الثلاث سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة ومؤشر أسعار الاستهلاك. وتدل قيمة معاملات التحديد  $\bar{R}^2$  على جودة النماذج ومقدرتها على تفسير التغيرات في مستوى الأسعار، كما أن قيمة F (وهي أكبر من القيمة الجدولية عند  $\alpha = 5\%$  في الدول الثلاث) توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 10% بين متغيرات النموذج المفسرة ومؤشر أسعار الاستهلاك (أنظر الملاحق رقم 8،9 و10).

5-IV) الاختبارات الاحصائية لتقييم نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM):

لتقييم مدى قوة نموذج تصحيح الخطأ الموجه ثم الاعتماد على عدّة اختبارات احصائية

منها:

- دراسة استقرارية النموذج من خلال اختبار (Roots of characteristic polynominal).
- اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء (مضاعف لانجرنج LM)
- اختبار عدم ثبات التباين. (Test d'indépendance sérielle du multiplicateur de lagrange).
- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبقاقي من خلال (Corrélogramme) والتمثيل البياني للأخطاء.

1-5-IV) اختبار استقرارية النموذج المقدر:

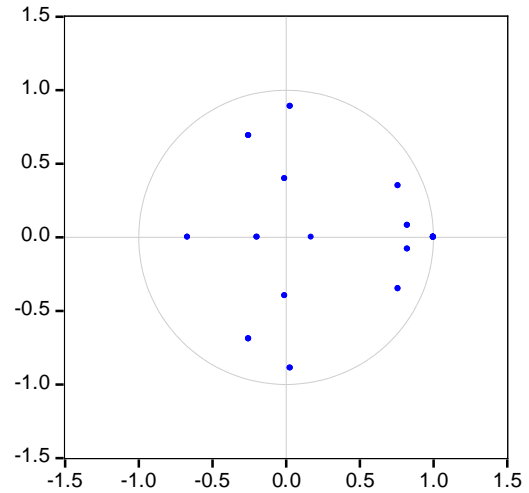
يمكن التحقق من استقرار نموذج تصحيح الخطأ بواسطة اختبار (Roots caraceristic polynomial) والذي يمكن الحصول عليه من خلال برنامج Eviews.

الجدول رقم (3-19): اختبار عدد الجذور  
الوحيدة في النموذج المقدر في الجزائر

الشكل رقم (3-2): اختبار استقرار  
النموذج المقدر في الجزائر

Root	Modulus
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
0.029138 + 0.889240i	0.889717
0.029138 - 0.889240i	0.889717
0.761187 - 0.349562i	0.837615
0.761187 + 0.349562i	0.837615
0.823907 - 0.080747i	0.827855
0.823907 + 0.080747i	0.827855
-0.254154 - 0.689848i	0.735177
-0.254154 + 0.689848i	0.735177
-0.667500	0.667500
-0.008382 - 0.398414i	0.398503
-0.008382 + 0.398414i	0.398503
-0.197174	0.197174
0.171198	0.171198

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



VEC specification imposes 4 unit root(s).

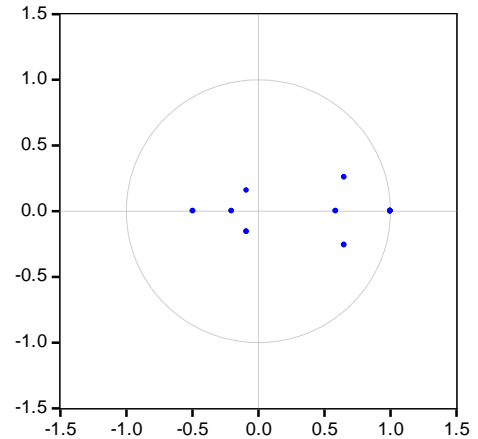
الجدول رقم (3-20): اختبار عدد الجذور الوحيدة  
في النموذج المقدر في المغرب

الشكل رقم (3-3): اختبار استقرار  
النموذج المقدر في المغرب

Roots of Characteristic Polynomial  
Endogenous variables: CPI GDP M2 PM TC TR  
Exogenous variables:  
Lagspecification: 1 1  
Date: 03/28/15 Time: 13:04

Root	Modulus
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
0.651713 - 0.256742i	0.700462
0.651713 + 0.256742i	0.700462
0.587335	0.587335
-0.494163	0.494163
-0.201222	0.201222
-0.088161 - 0.156219i	0.179379
-0.088161 + 0.156219i	0.179379

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



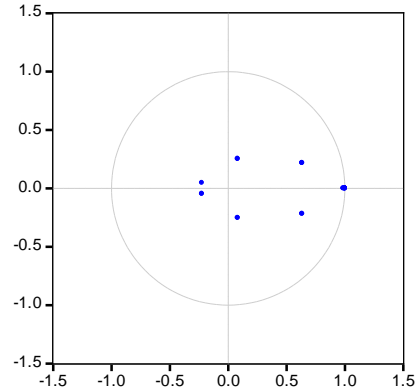
VEC specification imposes 5 unit root(s).

الشكل رقم (3-4): اختبار استقرار النموذج المقدر في تونس

الجدول رقم (3-21): اختبار عدد الجذور الوحيدة في النموذج المقدر في تونس

Root	Modulus
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
0.986979	0.986979
0.634013 - 0.217745i	0.670362
0.634013 + 0.217745i	0.670362
0.082944 - 0.253533i	0.266755
0.082944 + 0.253533i	0.266755
-0.224278 - 0.046370i	0.229021
-0.224278 + 0.046370i	0.229021

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



VEC specification imposes 4 unit root(s).

يوضح الشكل رقم (3-2) و (3-3) و (3-4) أن نموذج تصحيح الخطأ المقدر في الدول الثلاث يحقق شرط الاستقرارية (ECM Satisfies stability condition)، إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، مما يعني أن النماذج الثلاث لا تعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

وتؤكد الجداول رقم (3-19) و (3-20) و (3-21) أن النماذج المقدره تحقق شرط الاستقرارية، حيث أن عدد الجذور التي تساوي الواحد في الأشكال تساوي عدد المتغيرات الداخلية في النموذج وعددها ستة ناقص عدد علاقات التكامل.

✓ بالنسبة للجزائر و تونس: عدد الجذور يساوي أربعة (عدد المتغيرات (6) - عدد علاقات التكامل (2)).

✓ بالنسبة للمغرب: عدد الجذور الوحيدة يساوي خمسة (عدد المتغيرات (6) ناقص عدد علاقات التكامل (1)).

يؤكد هذا الاستقرار على وجود علاقة طويلة الأجل ومستقرة بالنسبة للمتغيرات.

2-5-4 اختبار الارتباط التسلسلي:

يمكن التأكد من أن النماذج المقدره لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء (serial correlation) من خلال القيام باختبار مضاعف لاجرنج (LM).



الجدول رقم (22-3): اختبار الارتباط التسلسلي في الجزائر

Lags	LM-Stat	Prob
1	19.00450	0.9911
2	48.15642	0.0847
3	38.29436	0.3658
4	73.40082	0.2124
5	44.37145	0.1595
6	69.13438	0.1257
7	46.18332	0.1191
8	45.60464	0.1310
9	74.59587	0.0902
10	38.13473	0.3726
11	46.61249	0.1108
12	43.53302	0.1815

Probs from chi-square with 36 df.

الجدول رقم (23-3): اختبار الارتباط التسلسلي في المغرب

Lags	LM-Stat	Prob
1	28.67409	0.8023
2	33.33256	0.5961
3	37.46254	0.4019
4	32.99368	0.6123
5	41.75233	0.2350
6	33.05883	0.6092
7	31.51102	0.6820
8	30.91458	0.7090
9	34.84236	0.5235
10	42.30254	0.2174
11	49.60478	0.0651
12	40.45239	0.2801

Probs from chi-square with 36 df.

الجدول رقم (24-3): اختبار الارتباط التسلسلي في تونس

Lags	LM-Stat	Prob
1	41.92224	0.2295
2	27.00100	0.8608
3	42.45520	0.2127
4	32.36636	0.6421
5	38.05517	0.3760
6	50.14495	0.0588

Probs from chi-square with 36 df.

يتضح من الجداول أعلا رفض فرضية وجود الارتباط التسلسلي في سلسلة البواقي للدول الثلاث عند مختلف الفجوات (وعددها 12 بالنسبة للجزائر والمغرب و5 بالنسبة لتونس) باحتمالات تفوق 0,05 درجة، حيث أن إحصائية اختبار LM في الجداول الثلاث أقل من القيم الحرجة، مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية، أي خلو النماذج الثلاث من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

(3-5-IV) اختبار عدم ثبات التباين:

لاختبار مشكلة عدم تباين تجانس الخطأ للنموذج المقدر تم تنفيذ اختبار white.

الجدول رقم (3-25): اختبار عدم ثبات التباين في الجزائر

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
578.8868	546	0.1596

الجدول رقم (3-26): اختبار عدم ثبات التباين في المغرب

Chi-sq	df	Prob.
279.7998	294	0.7149

الجدول رقم (3-27): اختبار عدم ثبات التباين في تونس

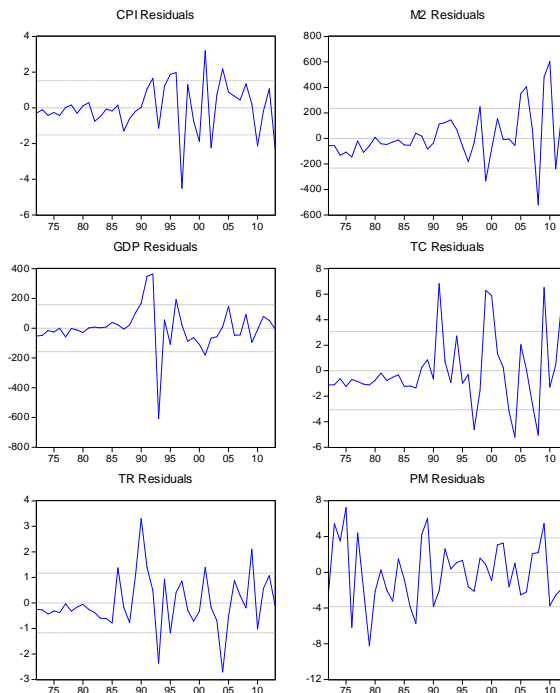
Chi-sq	df	Prob.
302.9962	294	0.3465

من خلال الجداول رقم (3-25) و(3-26) و(3-27) نلاحظ أنه تم رفض مشكل عدم التجانس باحتمال قدره (0,15 في الجزائر، 0,71 في المغرب و0,34 في تونس) وهو أكبر من 0,05، ومنه نقبل بثبات التباين لحدود الخطأ في النماذج الثلاثة المقدره.

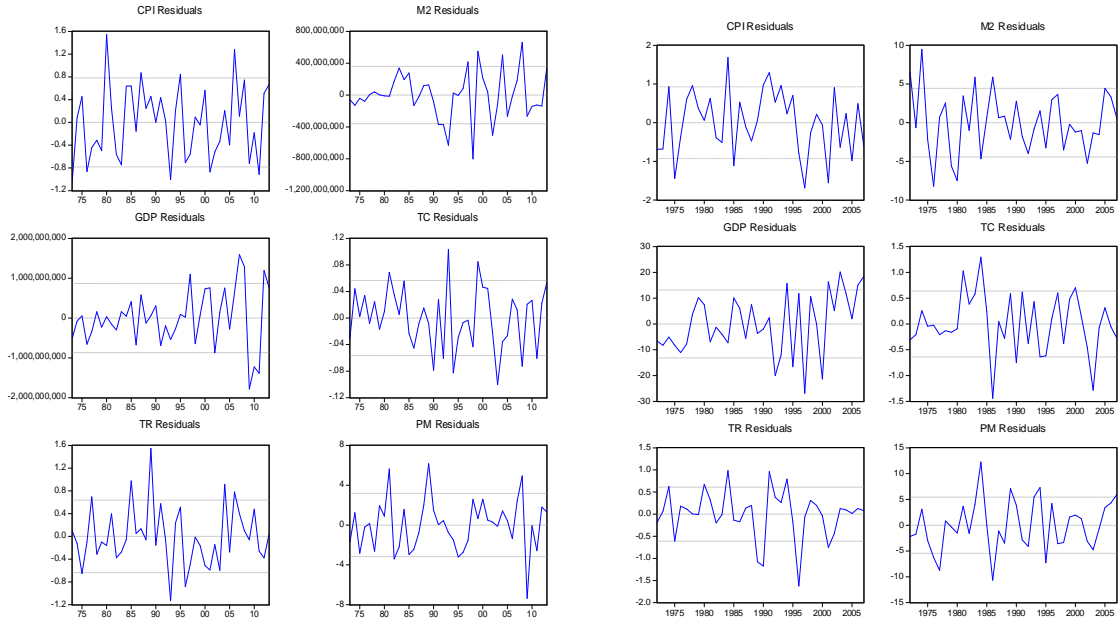
4-5-4) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبقايا:

يمكن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبقايا من خلال التمثيل البياني لكل السلاسل الزمنية للبقايا (Resid) والتمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي البسيط الجزئي (corrélogrammes) للبقايا.

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني للبقايا (الجزائر)



الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني للبقاوي (المغرب) الشكل رقم (3-7): التمثيل البياني للبقاوي (تونس)



ينضح من التمثيل البياني في الدول الثلاث استقرار جميع السلاسل الزمنية لبقاوي نموذج تصحيح الخطأ، ويمكن تأكيد ذلك من خلال دالة الارتباط الذاتي والجزئي المبينة في الملاحق رقم (12، 13 و 14).

نجد أن معظم معاملات الارتباط الذاتي البسيط تقع داخل مجال الثقة (95%) في الفجوات الأولى بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية، كما أن إحصائية Q (Ljung-Box) بدرجة تأخير قدرها 20 أكبر من 0,05% وبالتالي نرفض فرضية العدم، أي أن المسار يمثل تشويشا أبيض ومنه السلاسل الزمنية للبقاوي مستقرة في الدول الثلاث.

#### 6-IV تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية:

يتم دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير باستخدام كل من تحليل التباين (Variance d'écompositition) ودوال الاستجابة الدفعية (impulses téponse fonction)، حيث يمكننا نموذج تصحيح الأخطاء من تقدير أثر صدمة هيكلية في مختلف متغيرات النموذج على المتغير التابع والذي يمثل مؤشر أسعار الاستهلاك، ولن يتسنى لنا ذلك إحصائيا إلا بتقييم دوال الاستجابة الدفعية، بعد ذلك ستسمح لنا ديناميكية نموذج تصحيح الخطأ بالحصول على قيمة في كل لحظة تلي الصدمة الأولية، ونتيجة هذا التحول نكون قد تحصلنا على جميع الاستجابات الديناميكية لمؤشر أسعار الاستهلاك الناتجة عن إحداث صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة على مستوى كل

المتغيرات المستقلة، كما سيسمح لنا تحليل تباين الأخطاء بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الطرفية في متغير مؤشر أسعار الاستهلاك.

1-6-IV) دوال الاستجابة الدفعية:

هي اداة لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، فهي تعمل على معرفة ما مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج لصدمة غير متوقعة وذلك في حدود خطأ المتغيرات، مقدار انحرافها المعياري واحد.

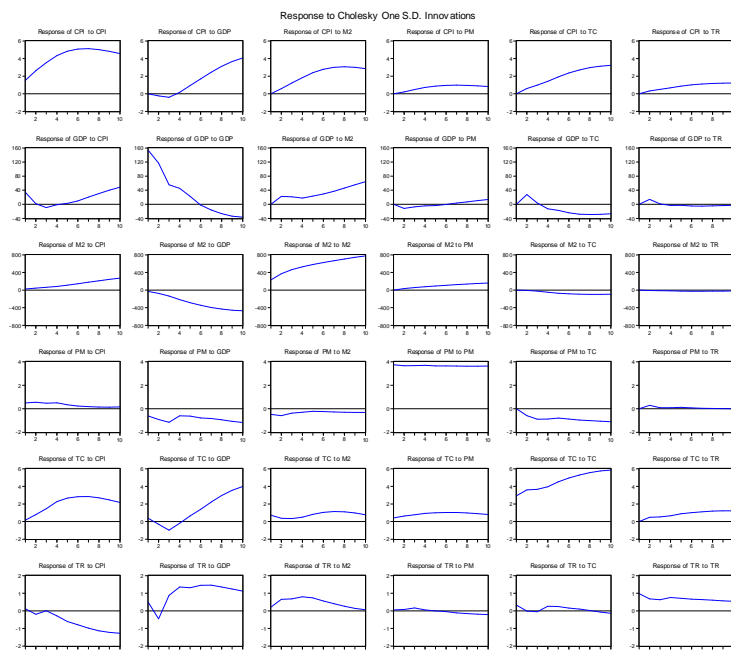
1-1-6-IV) نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية في الجزائر:

نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية في الجزائر موضحة في الشكل والجدول التاليين:

الجدول رقم (3-28): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في الجزائر

Response of CPI:						
Period	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	1.519632	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.611318	-0.242147	0.577289	0.210630	0.601674	0.318253
3	3.535874	-0.402796	1.224328	0.487935	0.987566	0.491802
4	4.342833	0.165604	1.831143	0.726621	1.408744	0.668411
5	4.840293	0.924181	2.386156	0.871061	1.917983	0.863810
6	5.076172	1.679762	2.785613	0.954722	2.355933	1.007429
7	5.124382	2.443110	3.004228	0.980867	2.701784	1.108803
8	5.018755	3.119297	3.070207	0.954389	2.964390	1.176834
9	4.812229	3.659876	3.010554	0.893796	3.135694	1.209904
10	4.556075	4.065153	2.859921	0.813672	3.226048	1.215746

الشكل رقم (3-8): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في الجزائر



حسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 فترات والمبينة في كل من الجدول رقم (28-3) والشكل رقم (3-8) يمكننا استنتاج ما يلي:

#### آثار صدمة في مؤشر اسعار الاستهلاك :

ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في مؤشر اسعار الاستهلاك مقدرة ب (1%) سيكون لها اثر معنوي و موجب على مؤشر اسعار الاستهلاك يقدر بحوالي ( 1,51%) في الفترة الاولى، ويبدأ في الارتفاع ليصل الى ( 5,01%) في الفترة الثامنة، ثم ينخفض في الفترتين التاسعة و العاشرة بمقدار (4,81%) و (4,55%) على التوالي.

#### آثار صدمة في الكتلة النقدية:

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الكتلة النقدية مقدرة بـ1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير غير أن المضاعف صغير ويقدر بحوالي (0,57-%) في الفترة الثانية، ويبدأ في الارتفاع إلى أن يصل إلى (3,01%) كحد أقصى في الفترة التاسعة (على المدى الطويل).

#### آثار صدمة في الناتج المحلي الإجمالي:

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بـ1% سيكون لها أثر سالب على مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة الثانية و الثالثة (المدى القصير)، اما في المدى المتوسط و الطويل فسيولد تأثير ايجابي و هذا ابتداء من الفترة الرابعة ليصل إلى (4,06%) في الفترة الأخيرة.

#### آثار صدمة في سعر الصرف الاسمي:

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في سعر الصرف مقدرة بـ1% سيكون لها أثر معنوي ايجابي على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير قدره (0,60%) في الفترة الثانية، ويبدأ في الارتفاع ليصل إلى (3,22%) كحد أقصى في الفترة الأخيرة.

#### آثار صدمة في معدل الفائدة:

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في معدل الفائدة مقدرة بـ1% سيكون لها أثر معنوي ايجابي على مؤشر الاستهلاك في المدى القصير قدره (0,43%) في الفترة الثانية، ويبدأ في الارتفاع ليصل إلى (1,21%)، كحد أقصى في الفترة العاشرة.

آثار صدمة في أسعار الواردات:

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في أسعار الواردات مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر موجب على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير (حوالي 0,98% في الفترة السابعة) ثم يبدأ في الانخفاض خلال المدى الطويل (الفترة الثامنة) ليصل الى (0,81%) في الفترة الاخيرة.

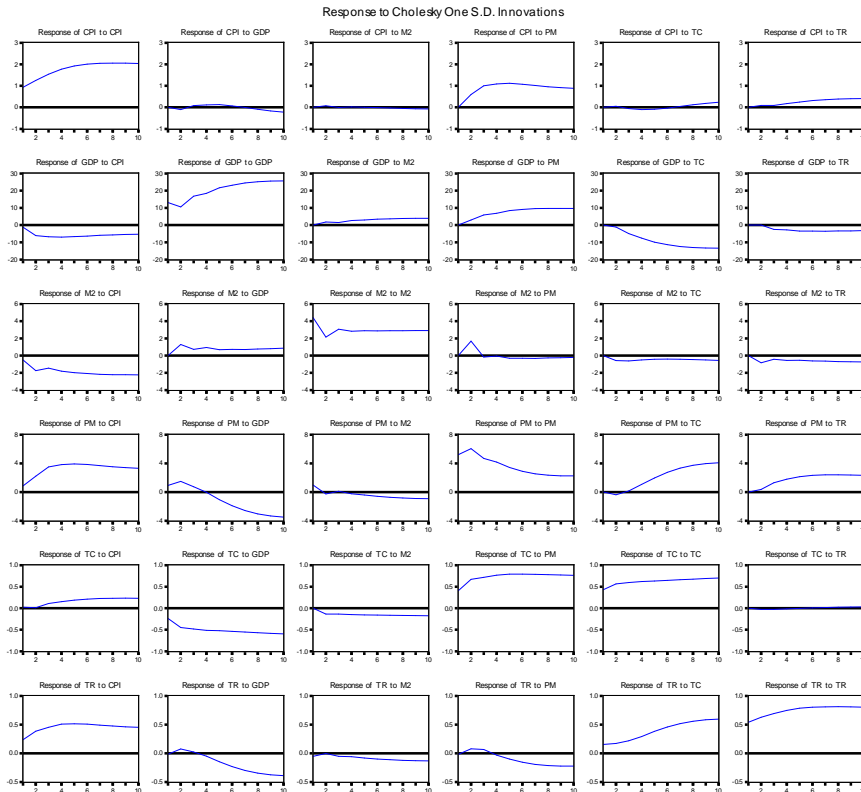
2-1-6-IV نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية في المغرب:

نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية في المغرب موضحة في الشكل والجدول التاليين:

الجدول رقم (3-29): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في المغرب

Response of CPI:						
Period	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.927677	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.253230	-0.104659	0.072852	0.591737	0.045630	0.085954
3	1.537211	0.081662	-0.006279	1.001956	-0.059470	0.085959
4	1.772714	0.109432	0.015772	1.088902	-0.105207	0.176280
5	1.922172	0.128874	-0.001467	1.115545	-0.094064	0.243709
6	2.005939	0.066802	-0.013256	1.070486	-0.036214	0.310522
7	2.045707	-0.007027	-0.033058	1.012978	0.039479	0.354544
8	2.055602	-0.093164	-0.050223	0.955166	0.117592	0.384938
9	2.050408	-0.166203	-0.066080	0.911086	0.184411	0.400508
10	2.038648	-0.224780	-0.077814	0.880876	0.235677	0.407364

الشكل رقم (3-9): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في المغرب



حسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 فترات والمبنية في الشكل رقم (3-9) والجدول رقم (3-29) يمكننا استنتاج ما يلي:

**آثار صدمة في مؤشر اسعار الاستهلاك:**

ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في مؤشر اسعار الاستهلاك مقدرة ب (1%) سيؤدي الى وجود اثر ايجابي و متقلب على المتغير نفسه ليصل الى (2,05%) كحد اقصى في الفترة التاسعة.

**آثار صدمة في الكتلة النقدية:**

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الكتلة النقدية مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر سالب على مؤشر أسعار يقدر بحوالي (0,07-%) في الفترة الثانية، لينخفض مع تقدم الفترات حتى يصل إلى (0,06-%) في الفترة التاسعة.

**آثار صدمة في الناتج الداخلي الإجمالي:**

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الناتج الإجمالي مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر سالب و متقلب على مؤشر أسعار الاستهلاك على امتداد فترة الاستجابة ليصل إلى حدود (0,22-%) في الفترة الأخيرة.

**آثار صدمة في سعر الصرف الاسمي:**

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في سعر الصرف مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر سالب على مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة الثالثة (0,05-%)، ثم يرتفع هذا التأثير إلى مستويات موجبة في المدى المتوسط والطويل ليصل إلى (0,23%) كحد أقصى في الفترة الأخيرة.

**آثار صدمة في معدل الفائدة:**

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في معدل الفائدة مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر ايجابي وضعيف على مؤشر الاستهلاك في الفترة الثانية (0,08%)، ثم يرتفع هذا التأثير على امتداد فترة الاستجابة ليصل إلى (0,40%) كحد أقصى في الفترة الاخيرة.

**آثار صدمة في أسعار الواردات:**

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في أسعار الواردات مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر معنوي و ايجابي على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير يقدر بـ(0,59%) في الفترة الثانية، ويبدأ في الارتفاع إلى أن يصل إلى (1,01%) في الفترة السابعة.

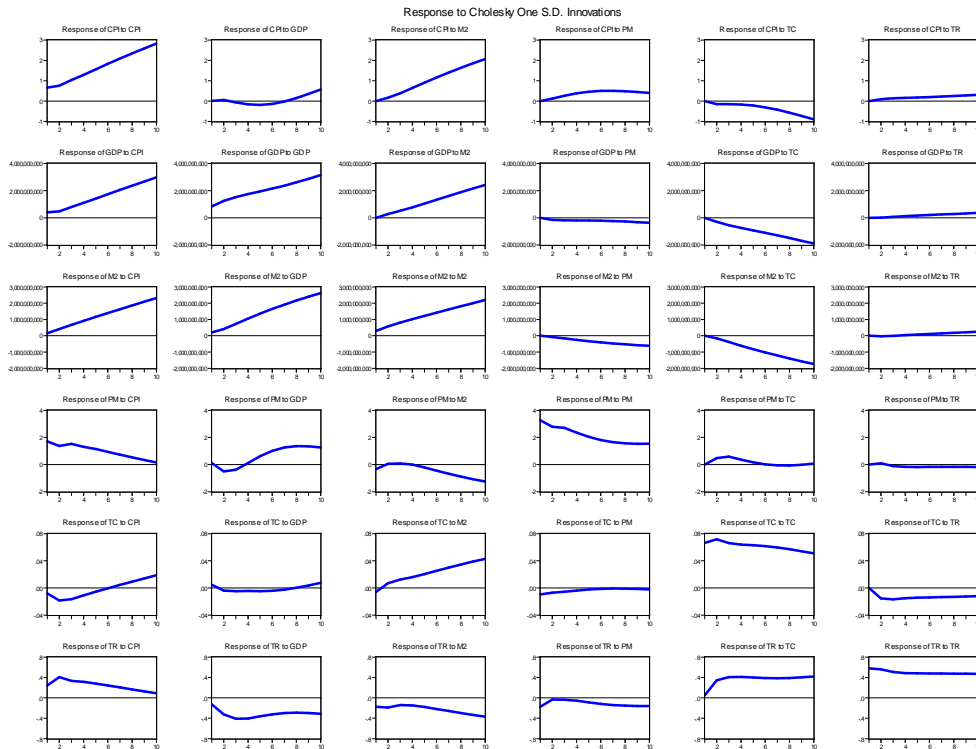
3-1-6-IV نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية في تونس

نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية في تونس موضحة في الشكل والجدول التاليين:

الجدول رقم (30-3): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في تونس

Response of CPI:						
Period	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.660300	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.748066	0.052593	0.165388	0.117317	-0.154089	0.091212
3	1.028327	-0.073141	0.382903	0.255631	-0.150955	0.134543
4	1.287921	-0.166777	0.639535	0.376722	-0.170183	0.158564
5	1.558730	-0.194992	0.902023	0.456470	-0.220034	0.176630
6	1.825886	-0.143270	1.157512	0.495434	-0.308615	0.195700
7	2.087227	-0.023621	1.401022	0.500335	-0.429444	0.217748
8	2.341380	0.146306	1.632094	0.480792	-0.574088	0.243056
9	2.588657	0.348847	1.852254	0.445584	-0.733969	0.271134
10	2.829879	0.569646	2.063685	0.401620	-0.902073	0.301187

الشكل رقم (10-3): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في تونس



حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 فترات والمبينة في الشكل رقم (10-3) والجدول رقم (30-3) يمكننا استنتاج ما يلي:



#### آثار صدمة في مؤشر اسعار الاستهلاك :

ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في مؤشر اسعار الاستهلاك مقدرة ب ( 1%) سيكون لها اثر موجب و متزايد طوال فترات الاستجابة، حيث يقدر بحوالي (0,66%) في الفترة الاولى و يصل الى (2,82%) في الفترة الاخيرة.

#### آثار صدمة في الكتلة النقدية:

ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الكتلة النقدية مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر موجب على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير يقدر ب(0,16%) في الفترة الثانية، ثم يرتفع هذا الأثر في المدى المتوسط و الطويل ليصل إلى (2,06%) كحد أقصى في الفترة الاخيرة.

#### آثار صدمة في الناتج المحلي الإجمالي:

ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر سالب و متقلب على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير والمتوسط ليصل إلى -%) (0,02 في الفترة السابعة، ثم يرتفع هذا التأثير إلى مستويات موجبة في المدى الطويل ليصل إلى (0,56%) في الفترة الأخيرة.

#### آثار صدمة في سعر الصرف الاسمي:

ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية في سعر الصرف مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر سالب على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير يقدر بحوالي (-0,15%) في الفترة الثانية، لينخفض مع تقدم الفترات حتى يصل إلى (-0,90%) في الفترة الأخيرة.

#### آثار صدمة في معدل الفائدة:

ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في معدل الفائدة مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر موجب وضعيف على مؤشر الاستهلاك في المدى القصير يقدر بحوالي (-0,09%) في الفترة الثانية، ثم يرتفع هذا التأثير إلى مستويات موجبة في المدى المتوسط والطويل ليصل إلى (0,30%)، في الفترة الاخيرة.

#### آثار صدمة في أسعار الواردات:

ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في أسعار الواردات مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر موجب على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير والمتوسط يقدر بحوالي (0,11%) في

الفترة الثانية، ثم يرتفع هذا الأثر في المدى الطويل ليصل إلى (0,48%) في الفترة الثامنة كحد أقصى.

#### 2-6-4) نتائج تحليل التباين:

يسمح لنا تحليل تباين الأخطاء بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الضرفية في متغير مؤشر أسعار الاستهلاك.

نتائج تحليل التباين في الدول الثلاث موضحة في الجداول التالي:

#### الجدول رقم (31-3): نتائج تحليل التباين في الجزائر

Variance Decomposition of CPI:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	1.519632	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.166674	91.02936	0.584726	3.323384	0.442420	3.610075	1.010039
3	5.064256	84.34098	0.861241	7.144163	1.101294	5.214310	1.338007
4	7.130688	79.63321	0.488339	10.19796	1.593856	6.533082	1.553548
5	9.273973	74.31910	1.281780	12.64911	1.824478	8.139511	1.786021
6	11.39439	69.07905	3.022375	14.35600	1.910671	9.667045	1.964852
7	13.43789	64.20876	5.478446	15.31985	1.906538	10.99287	2.093543
8	15.36243	59.80146	8.314602	15.71593	1.844722	12.13460	2.188685
9	17.13812	55.93565	11.24133	15.71375	1.754248	13.09798	2.257036
10	18.75434	52.61192	14.08571	15.44753	1.653153	13.89668	2.305009

#### الجدول رقم (32-3): نتائج تحليل التباين في المغرب

Variance Decomposition of CPI:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.927677	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.675427	86.60933	0.390216	0.189075	12.47401	0.074175	0.263197
3	2.488297	77.43027	0.284613	0.086357	21.86935	0.090748	0.238662
4	3.251801	75.05716	0.279902	0.052918	24.01859	0.157811	0.433618
5	3.949462	74.56893	0.296226	0.035887	24.26052	0.163706	0.674727
6	4.568408	75.01185	0.242777	0.027664	23.62277	0.128636	0.966296
7	5.119550	75.69748	0.193507	0.026198	22.72540	0.108377	1.249039
8	5.614343	76.34838	0.188439	0.029786	21.79073	0.133985	1.508677
9	6.064776	76.85882	0.236588	0.037397	20.93090	0.207279	1.729007
10	6.480093	77.22000	0.327558	0.047177	20.18176	0.313835	1.909669

## الجدول رقم (3-33): نتائج تحليل التباين في تونس

Variance Decomposition of CPI:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.660300	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.035154	92.91253	0.258134	2.552676	1.284427	2.215807	0.776423
3	1.545057	86.00258	0.339963	7.287530	3.313944	1.949177	1.106804
4	2.163051	79.33245	0.767940	12.45992	4.724094	1.613516	1.102082
5	2.871946	74.45905	0.896601	16.93266	5.206008	1.502268	1.003412
6	3.649834	71.12898	0.709229	20.54195	5.065950	1.645119	0.908775
7	4.485911	68.73498	0.472268	23.35250	4.597557	2.005491	0.837207
8	5.376840	66.80595	0.402768	25.46849	3.999757	2.535938	0.787089
9	6.322568	65.07844	0.595715	27.00170	3.389357	3.181652	0.753134
10	7.323395	63.43817	1.049059	28.06655	2.827018	3.888708	0.730491

حسب نتائج تحليل التباين في الجزائر نلاحظ أن تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة الأولى والثانية ناتجة من تغير المتغير نفسه بتباين قدره 100% و 91% على التوالي، ثم انخفضت هذه النسبة حتى وصلت إلى 52,61% في الفترة الأخيرة، بمعنى أن مقدار التغير الذي يخص المتغيرات الأخرى يقدر بـ 47,4%. فالمساهمة الأكبر في تقلبات (CPI) ترجع إلى الكتلة النقدية نسبة 15,44% ثم الناتج المحلي الاجمالي نسبة 14%، وبعدها سعر الصرف بمقدار 13,89%. وأخيرا معدل الفائدة وأسعار الواردات بمقدار 2,30% و 1,65% على التوالي، ومنه كل من كمية النقود والناتج المحلي وسعر الصرف يفسرون خطأ التنبؤ في مؤشر أسعار الاستهلاك بدرجة أكبر من المتغيرات الأخرى.

وحسب نتائج تحليل التباين في المغرب نجد أن معظم تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة الثانية ناتجة من تغير المتغير نفسه بتباين قدره 86,90%، ثم تبدأ هذه النسبة في الانخفاض إلى أن تصل لـ 77,22% في الفترة الأخيرة، فمعنى أن مقدار التغير في المتغيرات الأخرى يقدر بـ 22,8% فقط، تدل هذه النتيجة على انتهاج سياسة استقرار الأسعار بدون اعطاء اعتبار كبير لتطورات متغيرات الاقتصاد الكلي. إن المساهمة الأكبر لتقلبات (CPI) ترجع إلى أسعار الواردات نسبة 20,18%، ثم معدل الفائدة بنسبة 1,90% وأخيرا الناتج المحلي وسعر الصرف والكتلة النقدية بمقدار 0,32%، 0,31%، 0,04% على التوالي. ومنه تقوم أسعار الواردات بتفسير خطأ التنبؤ في مؤشر أسعار الاستهلاك بدرجة أكبر من المتغيرات الأخرى.

أما بالنسبة لتونس يتضح أن نسبة كبيرة من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة الثانية ناتجة عن تغير المتغير نفسه بتباين قدره 92,91%، ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض إلى أن تصل لـ 63,43% في الفترة الأخيرة، بمعنى أن مقدار التغير الذي يخص المتغيرات الأخرى يقدر بـ 36,6%، فالمساهمة الأكبر لتقلبات CPI ترجع إلى الكتلة النقدية بمقدار 28%، ثم سعر الصرف بنسبة 3,88% وبعدها أسعار الواردات بنسبة 2,82% وأخيرا الناتج المحلي الاجمالي معدل الفائدة بمقدار 1,04% و 0,73% على التوالي، ومنه تقوم كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف بتفسير خطأ التنبؤ في CPI بدرجة أكبر من المتغيرات الأخرى.

(7-IV) اختبارات السببية لجرانجر:

تعتمد معظم الدراسات التي تستخدم نموذج التكامل المشترك واختبار السببية على اختبار أنجل وجرانجر للسببية من أجل تحديد اتجاه السببية. ومن أجل اختبار وجود علاقة سببية بين المتغيرات يقوم اختبار أنجل وجرانجر على الفرضية العدمية والتي تنص على أن المتغير  $(Y_i)$  لا يؤثر في المتغير  $(X_i)$ ، ويستخدم اختبار F من أجل قبول أو رفض هذه الفرضية.

تحتسب احصائية F من خلال، الصيغة التالية:

$$F = [(Rss_R - Rss_u)/d]/[Rss_u/(N - K)]$$

حيث:  $Rss_R$ : هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة.

$Rss_u$ : هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة الغير مختزلة.

K: عدد المعاملات الأصلية (بدون اختزال) في المعادلة.

N: عدد المشاهدات المستخدمة بتقدير المعادلة الغير مختزلة.

d: الفرق بين معاملات المعادلة المختزلة والمعادلة الغير مختزلة.

- نقوم برفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة F المحتسبة من المعادلة أكبر من القيمة الجدولية لـ Fisher أو عندما تكون القيمة الاحتمالية P أقل من (0,05) وبالتالي وجود علاقة سببية.
- وتقبل الفرضية العدمية  $H_0$  إذا كانت قيمة F أصغر من احصائية Fisher أو عندما تكون القيمة الاحتمالية أكبر من (0,05) أي عدم وجود علاقة سببية.

(1-7-IV) نتائج اختبار السببية في الجزائر:

نتائج اختبار السببية حسب برنامج Eviews موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-34): نتائج اختبار السببية في الجزائر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause CPI	43	0.03904	0.8444
CPI does not Granger Cause GDP		3.47353	0.0697
M2 does not Granger Cause CPI	43	3.67394	0.0224
CPI does not Granger Cause M2		12.2211	0.0012
PM does not Granger Cause CPI	43	1.90047	0.1757
CPI does not Granger Cause PM		0.05086	0.8227
TC does not Granger Cause CPI	43	0.02910	0.8654
CPI does not Granger Cause TC		2.16145	0.1493
TR does not Granger Cause CPI	43	91.0772	7.E-12
CPI does not Granger Cause TR		1.04600	0.3126

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- الكتلة النقدية تسبب مؤشر أسعار الاستهلاك باحتمال قدره  $(0,05 > 0,02)$ .
- مؤشر أسعار الاستهلاك يسبب الكتلة النقدية باحتمال قدره  $(0,05 > 0,001)$ .
- معدل الفائدة يسبب مؤشر أسعار الاستهلاك باحتمال قدره  $(0,05 > 7, E-12)$ .
- الكتلة النقدية تسبب الناتج الداخلي الاجمالي باحتمال قدره  $(0,05 > 0,006)$ .
- سعر الصرف يسبب الكتلة النقدية باحتمال قدره  $(0,05 > 0,001)$ .
- معدل الفائدة يسبب سعر الصرف باحتمال قدره  $(0,05 > 2, E-07)$ .

#### 2-7-IV) نتائج اختبار السببية في المغرب

الجدول رقم (3-35): نتائج اختبار السببية في المغرب

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause CPI	42	1.33163	0.2764
CPI does not Granger Cause GDP		0.63436	0.5359
M2 does not Granger Cause CPI	42	0.98079	0.3846
CPI does not Granger Cause M2		6.30860	0.0044
PM does not Granger Cause CPI	36	8.82840	0.0009
CPI does not Granger Cause PM		2.12026	0.1371
TC does not Granger Cause CPI	42	1.75778	0.1865
CPI does not Granger Cause TC		0.98984	0.3813
TR does not Granger Cause CPI	42	1.56350	0.2229
CPI does not Granger Cause TR		2.87695	0.0690

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- مؤشر أسعار الواردات يسبب مؤشر أسعار الاستهلاك باحتمال قدره  $(0,05 > 0,0009)$ .
- مؤشر أسعار الاستهلاك يسبب الكتلة النقدية باحتمال قدره  $(0,05 > 0,004)$ .
- الناتج الداخلي الخام يسبب الكتلة النقدية باحتمال قدره  $(0,05 > 0,04)$ .
- مؤشر أسعار الواردات يسبب معدل الفائدة باحتمال قدره  $(0,05 > 0,04)$ .
- مؤشر أسعار الواردات يسبب سعر الصرف باحتمال قدره  $(0,05 = 0,05)$ .

#### 3-7-IV) اختبار السببية لجرانجر في تونس:

باستعمال اختبار Granger واستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (3-36): نتائج اختبار السببية في تونس

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause CPI	43	1.77871	0.1899
CPI does not Granger Cause GDP		2.21970	0.1441
M2 does not Granger Cause CPI	43	6.32068	0.0161
CPI does not Granger Cause M2		1.64046	0.2076
PM does not Granger Cause CPI	43	13.1764	0.0008
CPI does not Granger Cause PM		2.51254	0.1208

TC does not Granger Cause CPI	43	5.03507	0.0304
CPI does not Granger Cause TC		8.65494	0.0054
TR does not Granger Cause CPI	43	1.64861	0.2065
CPI does not Granger Cause TR		3.25092	0.0789

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن:

- الكتلة النقدية تسبب مؤشر أسعار الاستهلاك باحتمال قدره (0,01) وهو أصغر من (0,05).
- أسعار الواردات تسبب مؤشر أسعار الاستهلاك باحتمال قدره (0,008) وهو أصغر من (0,05).
- مؤشر أسعار الاستهلاك بسبب سعر الصرف باحتمال قدره (0,005) وهو أصغر من (0,05).
- سعر الصرف يسبب مؤشر أسعار الاستهلاك باحتمال قدره  $(0,05 > 0,03)$ .
- الناتج الداخلي الخام يسبب الكتلة النقدية باحتمال قدره  $(0,05 > 0,01)$ .
- أسعار الواردات تسبب سعر الصرف باحتمال قدره  $(0,05 > 0,03)$ .

## خلاصة الفصل

عرف كل من الإقتصاد الجزائري، التونسي والمغربي خلال الفترة قيد الدراسة تطورات و اختلافات في معدل التضخم و ذلك يعود إلى عدة عوامل أهمها: التغيرات في السياسة الإقتصادية والمصرفية المتبعة، الأوضاع السياسية لهذه الدول، غياب التكامل الإقتصادي، ضعف الإنتاجية سوء استغلال الموارد الإقتصادية، كل هذه العوامل ساهمت في التأثير على الأداء الإقتصادي لهذه الدول بصفة عامة و في تفاقم ظاهرة التضخم بصفة خاصة لا سيما في الجزائر وتونس.

حاولنا في هذا الفصل التعرف على محددات التضخم المحلي في كل من الجزائر تونس و المغرب و بشكل خاص أثر عرض النقود على ارتفاع الأسعار، و قد تم لهذا الغرض استخدام خمس متغيرات مستقلة وهي عرض عرض النقود بمفهومه الواسع، الناتج الداخلي الخام، معدل الفائدة الرئيسي (سعر الخصم)، سعر الصرف الإسمي وأسعار الواردات (التضخم المستورد)، ولدراسة أثر هذه العوامل على التضخم الممثل بمؤشر أسعار الإستهلاك في الدول الثلاث تم استخدام أسلوب التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة في المدى الطويل و دوال الإستجابة الدفعية و تحليل التباين و اختبار السببية لجرانجر لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير، الفترة المغطاة تمتد من 1970 إلى 2013.

بينت نتائج الإختبار الإحصائي وجود علاقة سببية بين كمية النقود و مستوى الأسعار في الجزائر و تونس، إلا أن أثر تغير عرض النقود على الأسعار في الجزائر كان ضعيفا، إذ يؤدي تغير عرض النقود بوحدة واحدة إلى ارتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك ب 0,006 وحدة. و في تونس يؤدي ارتفاع كمية النقود بوحدة واحدة إلى ارتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك ب 9,55 وحدة.

أما بالنسبة للمغرب فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين النقود و الأسعار في المدى الطويل و القصير، و أن المصدر الأساسي لتنامي ظاهرة التضخم في المغرب هو التضخم العالمي (المستورد). إذ يؤدي ارتفاع أسعار الواردات بوحدة واحدة إلى ارتفاع الأسعار ب 1,31 وحدة.

## خاتمة عامة:

يعتبر التضخم من المشاكل الأساسية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي التي تعاني منها كل الدول، أخذة حيزاً كبيراً من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، من هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه الدراسة الاجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقاً لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة التضخم خلال الفترة (1970 - 2013) في دول المغرب العربي، حيث أن هذه الدول اعتمدت خلال فترة الدراسة إصلاحات اقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرت هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على معدلات التضخم.

إن الهدف من هذه الدراسة قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل التضخم في الجزائر، تونس والمغرب مع التركيز على العلاقة بين النقود والأسعار من خلال تقدير نموذج لمحدّات التضخم في هذه الدول وتحديد النتائج المترتبة، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

تعرّضنا في الفصل الأول إلى مفاهيم ونظريات كلا من النقود والأسعار بالإضافة إلى دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بينهما من خلال استعراض النظريات النقدية التي تؤكد وجود هذه العلاقة.

وتطرقنا في الفصل الثاني إلى ظاهرة التضخم التي تعبر عن الارتفاعات المستمرة للأسعار الناجمة عن أسباب متعدّدة تتمثل في ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الناتج عن الإفراط في الاصدار النقدي بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الانتاج والتي تعود أساساً إلى ارتفاع الكلفة الأجرية، وتؤثر هذه الأسباب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد من حيث إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب المشاريع والمستثمرين من حيث إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب المشاريع والمستثمرين وعلى حساب الفئات التي تتلقى مداخيل ثابتة كالأجور والمرتبات كما تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وهيكل الإنتاج مما يتطلب البحث في سبل مكافحته باتخاذ جملة من التدابير والاجراءات النقدية والمالية، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الدراسات التطبيقية التي اهتمت بموضوع التضخم أو جانباً منه.

وفي الفصل الثالث تمت دراسة العلاقة القياسية بين عرض النقود بمفهومها الواسع ومؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1970-2013) للدول الثلاث باستخدام تقنية التكامل المتزامن ودوال الاستجابة وتحليل التباين واختبار السببية لجرانجر، حيث كان إظهار مدى تأثير النقود على الأسعار



وذلك إلى جانب كل من الناتج الداخلي الخام ومعدل الفائدة الرئيسي وسعر الصرف الاسمي وأسعار الواردات كعوامل من شأنها التأثير في مستوى الأسعار وقد تم التوصل إلى:

- ✓ عرض النقود يفسر الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وتونس بنسبة (15,44%) و(28%) على التوالي، وهو ما يؤكد على أن التضخم في الجزائر وتونس ظاهرة نقدية وهي نتيجة مطابقة لنتائج النظرية المعاصرة والكلاسيكية.
- ✓ أسعار الواردات تفسر الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في المغرب، وهو ما يدل على أن التضخم المستورد هو المصدر الأساسي لارتفاع الأسعار المحلية في المغرب.
- ✓ استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك لصدمة ايجابية هيكلية في كل المتغيرات المفسرة كانت موجبة ومتزايدة في المدى القصير والطويل في الجزائر.
- ✓ أما بالنسبة للمغرب فحدث صدمة هيكلية ايجابية في أسعار الواردات فقط أدت إلى وجود أثر ايجابي ومتزايد على مؤشر أسعار الاستهلاك خاصة في المدى القصير والمتوسط.
- ✓ وفي تونس أدت صدمة هيكلية ايجابية واحدة في كمية النقود ومعدل الفائدة وأسعار الواردات لوجود أثر ايجابي ومتزايد على مؤشر أسعار الاستهلاك.
- ✓ تبين نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية من عرض النقود ومعدل الفائدة باتجاه مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو ما يوضح التأثير المباشر لهذين المتغيرين على الأسعار في الجزائر.
- ✓ وفي المغرب يوجد علاقة سببية من أسعار الواردات باتجاه مؤشر أسعار الاستهلاك، في حين لا توجد علاقة سببية من باقي المتغيرات إتجاه مؤشر أسعار الاستهلاك، مما يؤكد أن أسعار الواردات هي السبب الوحيد لظهور التضخم في المغرب.
- ✓ و في تونس يوجد علاقة سببية من عرض النقود وأسعار الواردات وسعر الصرف باتجاه مؤشر أسعار الاستهلاك.

#### اختبار الفرضيات:

يعد التطرق في الفصل التطبيقي إلى التحليل الاحصائي لفرضيات الدراسة سيتم هنا اختبار الفرضيات على ضوء النتائج المحصل عليها:

✓ عند تطبيق اختبار السببية لـ Granger كانت نتيجة تأثير الكتلة النقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الاتجاهين أي أنه توجد علاقة سببية بين النقود والأسعار في الجزائر، وعند تحليل مكونات التباين لمؤشر أسعار الاستهلاك وجدنا أنه حوالي 15,44% من خطأ التنبؤ يرجع إلى الكتلة النقدية أي أن عرض النقود يفسر الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر الاستهلاك في الجزائر.

✓ عند تطبيق اختبار السببية لـ Granger كانت نتيجة عدم تأثير الكتلة النقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك، أي أنه لا توجد علاقة سببية بين النقود والأسعار في المغرب وفي الاتجاهين، وعند تحليل مكونات التباين لمؤشر أسعار الاستهلاك وجدنا أن التغيير في الكتلة النقدية لا يساهم إلى بنسبة (0,04%) في تقلبات الأسعار وأن حوالي (20,18%) من خطأ التنبؤ يرجع إلى أسعار الواردات، مما يؤكد على أن التضخم المسورد هو المصدر الأساسي لارتفاع الأسعار المحلية في المغرب.

✓ عند تطبيق اختبار السببية لـ Granger كانت نتيجة تأثير الكتلة النقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك أحادية الجهة في تونس، أي أنه توجد علاقة سببية بين النقود والأسعار في هذا الاتجاه، ولا تؤثر الأسعار على النقود، وعند تحليل مكونات التباين لمؤشر أسعار الاستهلاك وجدنا أن حوالي (28,06%) من خطأ التنبؤ يرجع إلى الكتلة النقدية، مما يعني أن عرض النقود يفسر الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في تونس.

### نتائج البحث:

لقد شهد الاقتصاد المغربي تغيرات متسارعة ومنتامية في كثير من المؤشرات الاقتصادية كمعدل التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بهذه المؤشرات والوقوف على أدائها وعلاقتها المتبادلة ومن ثم استهداف تحقيق مؤشرات حقيقية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال تحليل البيانات المتوفرة عن مؤشري الأسعار والنقود في دول الدراسة نسجل أن هذه الدول يمكن تصنيفها إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تتميز بارتفاع متوسط معدلات التضخم فيها خلال فترة الدراسة إضافة إلى نمو عرض النقود بدرجة كبيرة كالجزائر. أما المجموعة الثانية فكان معدل التضخم فيها من النوع المعتدل حيث استطاعت السيطرة على التضخم من خلال ضبط الكتلة النقدية والتحكم فيها كالمغرب وتونس.

من خلال هذه الدراسة يمكن تسجيل النتائج التالية:

- ✓ تطابق التحليل النظري مع الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود والأسعار في الجزائر نتيجة طابع التمويل التضخمي الذي ميز الاقتصاد الجزائري، حيث كان أثر نمو كمية النقود على الأسعار واضحاً نتيجة تقلبات أسعار البترول. فانخفاض هذه الأخيرة يؤدي إلى انخفاض إيرادات الخزينة العمومية وبالتالي ارتفاع نسبة السيولة الناتجة من إعادة تمويل البنوك الأولية من قبل البنك المركزي وكذلك اللجوء المفرط إلى تغطية العجز في الميزانية العمومية بالإصدار النقدي مما يساهم في تراكم كتلة نقدية كبيرة دون أن يقابلها إنتاج حقيقي، وارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة وبالتالي زيادة النفقات العمومية بنسبة كبيرة وهو ما يساهم في ارتفاع الكتلة النقدية غير المستغلة في الاقتصاد إضافة إلى تضاعف احتياطي الصرف لدى البنوك.
- ✓ فشل الاقتصاد الجزائري المعتمد على مورد واحد المتمثل في نشاط قطاع المحروقات في إحداث الحركة التنموية، مما أدى إلى بروز الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية أهمها التضخم، حيث عرف الطلب بمختلف مكوناته زيادة مظردة مقابل موارد محدودة.
- ✓ من خلال التحليل النظري لمشكلة التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، نجد أن نظام الأسعار في بداية الفترة كان يخضع لرقابة الدولة فنتج عنه تضخماً مكبوتاً لا يظهر في ارتفاع الأسعار (ثبات الأسعار) وإنما في زيادة الطلب عن العرض، أما خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق والخدمات، عرف معدل التضخم تقلبات كثيرة ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث وصل إلى أقصى حد له سنة 1992 بمعدل (31,6%).
- ✓ اتخذت الجزائر عدة إجراءات للتخفيف من الآثار السلبية لارتفاع معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية التي تهدف إلى اختصاص فائض العرض النقدي وتخفيض الطلب الكلي المتزايد وتمثلت أهم الإجراءات في رفع معدل إعادة الخصم وفرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية كنسبة من قيمة الودائع المصرفية وتطبيق تقنية استرجاع السيولة، كما عملت الدولة على تخفيض النفقات العامة من خلال تحرير الأسعار وتحسين نظام الضرائب واتباع سياسة مداخل متشددة.
- ✓ من خلال الدراسة القياسية يظهر تأثير سعر الفائدة باعتباره من أدوات السياسة النقدية والتي عول عليها كثيراً من قبل صندوق النقد الدولي في التأثير على

معدلات التضخم، وبذلك يمكن القول أن التضخم في الجزائر يعتمد على المتغيرات النقدية، العرض النقدي ومعدل الفائدة فهذان العاملان يحدثان أثرا مباشرا على معدل التضخم في الأجل الطويل والقصير. غير أن باقي المتغيرات كان تأثيرها بسيط رغم مساهمتها الحقيقية في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

✓ شهد سوق الصرف في تونس في السنوات الأخيرة تطورات عديدة، فقد تراجع سعر الصرف الدينار التونسي ليلعب مستويات منخفضة، وذلك يعود إلى اختلال الموازين بين العرض والطلب على العملة الصعبة وهو ما أثر سلبا على قيمة الدينار التونسي وارتفاع الأسعار المحلية.

✓ يلعب العجز التجاري دورا أساسيا في الاختلال الحاصل في سوق الصرف في تونس، فقد ظل الميزان التجاري يحقق عجزا متواصلًا منذ ما يقارب العقد من الزمن، حيث وصلت حصيلة المبادلات التجارية سنة 2013 إلى قيمة سلبية قدرت بـ 8743,80 مليون دينار ونسبة تغطية لم تتجاوز 70%، والسبب في ذلك هو ارتفاع قيمة الواردات التي وصلت سنة 2013 إلى 29565,7 مليون دينار، وهو ما يفسر العجز المسجل في الميزان التجاري وبالتالي تدهور قيمة العملة.

✓ يكمن دور العجز التجاري بالخصوص في طبيعة الشركاء التجارية، حيث أشارت الإحصائيات أنه وإلى حدود سنة 2013 استحوذ الاتحاد الأوروبي على معظم العلاقات التجارية التونسية، إذ بلغت الصادرات التونسية إلى الأسواق الأوروبية ما يقارب نسبة 75% من مجمل الصادرات كما استطاع الاتحاد الأوروبي بدوره أن يسيطر على السوق التونسية وأن يبلغ نصيبه من إجمالي واردات البلاد ما يقارب 70%.

✓ ساهمت العديد من العوامل في تراجع سعر الدينار التونسي الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية أهمها:

- نزيف ميزانية الدولة بسبب الفجوة التي حصلت بين الموارد الذاتية للدولة ونفقاتها.
- العجز الكبير الذي أدى إلى تفاقم المديونية الداخلية والخارجية والتي بلغت سنة 2013 نحو 51,60%.
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي شهدته تونس خلال السنوات الأخيرة.

- دخول الاقتصاد في حالة من الركود الاقتصادي نتج عنه تراجع الاستثمار الأجنبي والمحلي.
- انخفاض المخزون الوطني من العملة الصعبة نتيجة تراجع أداء القطاع السياحي.
- ✓ بهدف تعديل سعر الصرف والحد من تدهوره، تدخل البنك التونسي بشكل منظم لضخ حوالي 1887 مليون دينار من الكتلة النقدية في السوق بما يمثل حوالي 33% من الحجم الكلي المتداول في السوق وهو ما يساهم في زيادة التضخم.
- ✓ تزيد مشكلة التضخم المستورد خطورة في الدول التي تعاني من درجة انفتاح اقتصادي كبير كدول المغرب العربي، ويقاس التضخم المستورد من خلال علاقة توضح تأثير القوى الخارجية على مستوى الأسعار المحلية فهو يساوي ناتج قسمة الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات على إجمالي الانفاق القومي بالأسعار الجارية مضروبة في مئة.
- ✓ بينت نتائج تحليل التباين أن أسعار الواردات تقصر الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في المغرب وهو ما يؤكد على أن التضخم في المغرب مصدره الأساسي التضخم المستورد. وما ساعد على تأثير هذه الأخيرة في الأسعار المحلية ما يلي:
- ارتفاع نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، بمعنى الاعتماد الكبير على الخارج في تأمين مختلف السلع.
- طبيعة التركيب الهيكلي للواردات في دول المغرب العربي. فالدول التي تستورد مختلف السلع الغذائية والاستهلاكية و السلع التجهيز والآلات والسلع الوسيطة يجعلها عرضة أكثر من غيرها للتضخم المستورد لأن لائحة وارداتها كبيرة ومهمة ولا يمكن الاستغناء عنها.
- بعد الصدمة النفطية لـ1974 ارتفعت تكاليف إنتاج المواد في العالم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار المفاجئ في المواد المختلفة، لأن النفط يدخل في تكاليف إنتاج جميع السلع هذا الأمر جعل الدول المستوردة تدفع ثمن زيادة تكاليف الإنتاج.
- ✓ أدى ارتفاع التضخم المستورد في المغرب إلى:
  - زيادة العجز في ميزان المدفوعات.
  - زيادة المديونية الخارجية.

- ارتفاع النفقات الخارجية.
- المزيد من التفاوت في توزيع الدخل وارتفاع معدل الفقر.
- زيادة التبعية الاقتصادية.

### التوصيات والاقتراحات:

- على ضوء النتائج الموصّل إليها من خلال هذه الدراسة، ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من معدّل التضخم على المدى القصير والطويل وهي على النحو التالي:
- ✓ تعزيزا لدور السياسة النقدية، يجب على الحكومة تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل تعوّض ضعف التزام البنوك العامة والخاصة في هذا المجال.
  - ✓ تبني سياسة تجارية حذرة تهدف إلى الحد من الاستيراد على حساب المنتج المحلي.
  - ✓ معالجة بعض الاختلالات الهيكلية المسجلة في الأسواق المحلية كالمشاكل المتعلقة بالتوزيع، التخزين، المضاربة والسوق السوداء... إلخ.
  - ✓ لتمويل عجز الموازنة العامة المتزايد ينبغي اللجوء إلى سوق السندات بدلا من الاعتماد على الاصدار النقدي، وضبط الايرادات تقاديا لارتفاع حجم السيولة النقدية وخاصة مع توسع القطاع الخاص وانخفاض معدلات الفائدة.
  - ✓ يجب إعادة توجيه الانفاق العام إلى المجالات التي تشجع نمو الإنتاجية، وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة وخاصة القطاع الفلاحي والصناعي، وتشجيع الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الأعمال وخلق بيئة تنافسية.
  - ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر يتطلب تنويع الاقتصاد بالتوسع في الأنشطة غير البترولية وذلك بهدف تقلص الاعتماد الكبير على البترول الذي تسبب التغيرات في أسعاره العالمية وإيراداته مصادر مؤكدة لعدم الاستقرار الاقتصادي.
  - ✓ تقليص الاعتماد الكبير على واردات السلع الاستهلاكية والإنتاجية لتقادي أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في تونس والمغرب.
  - ✓ لتحقيق الاستقرار في الأسعار يجب التحكم في عرض النقود بالنسبة للجزائر وتونس بحيث تتوافق معدلات نموه مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
  - ✓ ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل التضخم. ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حدة التضخم.

- ✓ ضرورة الاهتمام بالأساليب الرياضية والاحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية مثل التضخم، وذلك بتكميمها وبناء نماذج قياسية لها من أجل تحليلها والتنبؤ بقيمها.
- ✓ استقرار الأسعار في تونس يتطلب استقرار العملة المحلية وتراجع مستوى العجز في الميزان التجاري وفي ميزانية الدول وتنامي نسق الاستثمار، إضافة إلى ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية لانعاش الاقتصاد وتحسين الاستثمار وجلب العملة الصعبة من خلال إصلاح المنظومة الجبائية والمالية والبنكية وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.
- ✓ يتطلب تحقيق استقرار الأسعار في المغرب التحكم في التضخم المستورد من خلال:
  - زيادة الاعتماد على المشروعات التي تقلل من حجم الواردات.
  - استثمار الفوائض الاقتصادية داخل الدولة.
  - استيراد السلع عبر تنظيم اقليمي من عدة دول لضبط أسعارها.
  - الاعتماد على مصادر غير مصادر صندوق النقد الدولي لحل مشكلة العجز المالي.
  - تنمية التبادل التجاري مع شريحة أوسع من الدول المماثلة.
  - تخفيف الاعتماد على المقاولين الأجانب والخبراء من خارج الدولة.
- ✓ التحكم في عرض النقود باتباع سياسة نقدية محكمة (سعر الفائدة، سعر الخصم) هدفها تخفيض التضخم وتشجيع الاستثمار.
- ✓ حتى تستطيع السياسة النقدية في الجزائر وتونس السيطرة على التضخم لا بد على السلطات النقدية تطبيق سياسة استهداف التضخم (inflation targeting) ويتطلب ذلك تحقيق عدة شروط أهمها:
  - تحديد السلطات لهدف رقمي أو مدى محدد لمعدل التضخم ولفترة زمنية محددة.
  - إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي بتوجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وعدم تمويله لعجز ميزانية الدولة.
  - تبني استهداف وحيد (التضخم) والتخلي عن باقي الاستهدافات الاسمية الأخرى كالأجور ومستوى التشغيل أو سعر الصرف.
- ✓ في الأخير توصي الدراسة بضرورة توفير قاعدة بيانات حول كل المتغيرات الاقتصادية الهامة وتوفيرها.

#### آفاق الدراسة:

حاولنا خلال هذا البحث الإلمام بجميع جوانب الموضوع إلا أنه بقيت بعض النقاط التي نأمل أن تكون مؤشرا مفيدا لبحوث ودراسة جديدة:

- ✓ دراسة العلاقة بين سياسة الأجور والتضخم في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ أثر التضخم على توزيع المداخيل بين أفراد المجتمع.
- ✓ اقتراح نموذج عام لظاهرة التضخم يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية.
- ✓ محدّدات التضخم في دول المغرب العربي باستخدام بيانات بانل (Panel).



## الملحق رقم 01: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي في الجزائر

Correlogramme of CPI						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.951	0.951	42.593	0.000
.  *****	.* .	2	0.896	-0.093	81.282	0.000
.  *****	.* .	3	0.837	-0.068	115.84	0.000
.  *****	. .	4	0.774	-0.064	146.15	0.000
.  *****	. .	5	0.708	-0.058	172.20	0.000
.  *****	. .	6	0.641	-0.054	194.09	0.000
.  *****	. .	7	0.574	-0.030	212.15	0.000
.  *****	. .	8	0.508	-0.040	226.65	0.000
.  *****	. .	9	0.441	-0.048	237.88	0.000
.  *****	. .	10	0.372	-0.062	246.13	0.000
.  *****	. .	11	0.304	-0.047	251.79	0.000
.  *****	. .	12	0.235	-0.058	255.27	0.000
.  *****	.* .	13	0.164	-0.076	257.03	0.000
.  *****	. .	14	0.093	-0.057	257.62	0.000
.  *****	.* .	15	0.020	-0.092	257.64	0.000
.  *****	.* .	16	-0.054	-0.077	257.85	0.000
.  *****	. .	17	-0.127	-0.064	259.06	0.000
.  *****	.* .	18	-0.198	-0.067	262.10	0.000
.  *****	. .	19	-0.260	0.005	267.59	0.000
.  *****	. .	20	-0.311	0.039	275.76	0.000

Correlogramme of M2						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.824	0.824	31.929	0.000
.  *****	. .	2	0.657	-0.066	52.747	0.000
.  *****	. .	3	0.531	0.025	66.651	0.000
.  *****	. .	4	0.443	0.041	76.575	0.000
.  *****	. .	5	0.379	0.025	84.027	0.000
.  *****	.* .	6	0.286	-0.118	88.391	0.000
.  *****	. .	7	0.209	0.001	90.787	0.000
.  *****	. .	8	0.141	-0.036	91.904	0.000
.  *****	. .	9	0.075	-0.054	92.232	0.000
.  *****	. .	10	0.026	-0.010	92.272	0.000
.  *****	. .	11	-0.008	0.008	92.276	0.000
.  *****	. .	12	-0.032	-0.010	92.340	0.000
.  *****	. .	13	-0.044	0.011	92.468	0.000
.  *****	. .	14	-0.052	0.003	92.654	0.000
.  *****	. .	15	-0.048	0.023	92.817	0.000
.  *****	. .	16	-0.030	0.040	92.881	0.000
.  *****	.* .	17	-0.036	-0.070	92.980	0.000
.  *****	. .	18	-0.025	0.053	93.028	0.000
.  *****	.* .	19	0.019	0.103	93.056	0.000
.  *****	. .	20	0.073	0.058	93.500	0.000

## Corelogram of tr

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. *****	. *****	1	0.869	0.869	35.511	0.000
. *****	. *	2	0.785	0.124	65.192	0.000
. *****	. *	3	0.681	-0.100	88.055	0.000
. ****	. *	4	0.560	-0.150	103.95	0.000
. ***	**	5	0.392	-0.306	111.93	0.000
. *	**	6	0.212	-0.267	114.32	0.000
. *	. .	7	0.081	0.047	114.67	0.000
. .	. .	8	-0.046	0.038	114.79	0.000
. .	. .	9	-0.191	-0.142	116.91	0.000
** .	. .	10	-0.312	-0.092	122.72	0.000
*** .	. .	11	-0.373	0.073	131.26	0.000
*** .	. *	12	-0.406	0.075	141.66	0.000
*** .	. .	13	-0.425	0.054	153.47	0.000
*** .	. .	14	-0.444	-0.110	166.77	0.000
*** .	. .	15	-0.430	-0.151	179.68	0.000
*** .	. .	16	-0.415	-0.177	192.13	0.000
*** .	. .	17	-0.378	0.042	202.85	0.000
*** .	. .	18	-0.351	0.007	212.45	0.000
** .	. .	19	-0.318	-0.073	220.61	0.000
** .	. .	20	-0.264	-0.010	226.51	0.000

## Corelogramme of tc

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. *****	. *****	1	0.958	0.958	43.243	0.000
. *****	. *	2	0.909	-0.117	83.077	0.000
. *****	. .	3	0.859	-0.028	119.50	0.000
. *****	. .	4	0.799	-0.148	151.80	0.000
. *****	. .	5	0.733	-0.084	179.70	0.000
. *****	. .	6	0.670	0.001	203.61	0.000
. *****	. .	7	0.598	-0.137	223.20	0.000
. ****	. .	8	0.521	-0.089	238.48	0.000
. ***	. .	9	0.443	-0.070	249.82	0.000
. ***	. .	10	0.365	-0.034	257.73	0.000
. **	. .	11	0.280	-0.131	262.53	0.000
. *	. .	12	0.192	-0.095	264.87	0.000
. *	. .	13	0.108	-0.029	265.63	0.000
. .	. .	14	0.027	-0.035	265.68	0.000
. .	. .	15	-0.048	0.033	265.84	0.000
. .	. .	16	-0.116	-0.030	266.81	0.000
. .	. .	17	-0.184	-0.072	269.34	0.000
** .	. .	18	-0.249	-0.047	274.15	0.000
** .	. .	19	-0.309	-0.048	281.88	0.000
*** .	. *	20	-0.356	0.081	292.59	0.000

Corelogramme of PM						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. *****	. *****	1	0.790	0.790	29.385	0.000
. ****	. .	2	0.585	-0.106	45.852	0.000
. ***	. .	3	0.474	0.126	56.940	0.000
. ***	. .	4	0.388	-0.014	64.577	0.000
. **	. .	5	0.260	-0.140	68.087	0.000
. *	. .	6	0.161	0.008	69.469	0.000
. *	. .	7	0.099	-0.018	70.009	0.000
. .	. .	8	-0.015	-0.199	70.021	0.000
. .	. .	9	-0.085	0.063	70.442	0.000
. .	. .	10	-0.108	-0.011	71.135	0.000
. .	. .	11	-0.132	-0.051	72.201	0.000
. .	. .	12	-0.180	-0.046	74.252	0.000
. .	. .	13	-0.131	0.189	75.368	0.000
. .	. .	14	-0.053	0.027	75.557	0.000
. .	. .	15	-0.087	-0.195	76.090	0.000
. .	. .	16	-0.147	-0.062	77.650	0.000
. .	. .	17	-0.159	-0.047	79.557	0.000
. .	. .	18	-0.144	-0.006	81.180	0.000
. .	. .	19	-0.150	0.012	83.004	0.000
. .	. .	20	-0.160	-0.083	85.149	0.000

### الملحق رقم 02: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي في المغرب

Correlogramme of CPI						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. *****	. *****	1	0.945	0.945	42.033	0.000
. *****	. .	2	0.887	-0.054	79.963	0.000
. *****	. .	3	0.826	-0.062	113.64	0.000
. *****	. .	4	0.761	-0.063	142.98	0.000
. *****	. .	5	0.696	-0.045	168.11	0.000
. *****	. .	6	0.628	-0.058	189.12	0.000
. ****	. .	7	0.561	-0.030	206.34	0.000
. ****	. .	8	0.495	-0.038	220.10	0.000
. ***	. .	9	0.430	-0.032	230.78	0.000
. ***	. .	10	0.363	-0.056	238.64	0.000
. **	. .	11	0.297	-0.049	244.06	0.000
. **	. .	12	0.232	-0.041	247.47	0.000
. *	. .	13	0.170	-0.029	249.35	0.000
. *	. .	14	0.107	-0.061	250.12	0.000
. .	. .	15	0.047	-0.024	250.27	0.000
. .	. .	16	-0.012	-0.049	250.28	0.000
. .	. .	17	-0.067	-0.026	250.61	0.000
. .	. .	18	-0.122	-0.070	251.77	0.000
. .	. .	19	-0.177	-0.056	254.30	0.000
. .	. .	20	-0.227	-0.028	258.63	0.000

## Correlogramme of M2

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.913	0.913	39.258	0.000
.  *****	.  *	2	0.822	-0.075	71.784	0.000
.  *****	.  *	3	0.726	-0.070	97.837	0.000
.  *****	.  .	4	0.633	-0.041	118.14	0.000
.  *****	.  .	5	0.543	-0.044	133.42	0.000
.  ****	.  .	6	0.452	-0.059	144.30	0.000
.  ***	.  .	7	0.371	-0.005	151.81	0.000
.  **	.  .	8	0.304	0.028	157.00	0.000
.  **	.  .	9	0.250	0.016	160.60	0.000
.  *	.  .	10	0.203	-0.006	163.06	0.000
.  *	.  .	11	0.159	-0.032	164.61	0.000
.  *	.  .	12	0.116	-0.038	165.47	0.000
.  *	.  .	13	0.076	-0.031	165.84	0.000
.  .	.  .	14	0.037	-0.027	165.94	0.000
.  .	.  .	15	0.000	-0.026	165.94	0.000
.  .	.  .	16	-0.034	-0.019	166.02	0.000
.  *	.  .	17	-0.068	-0.033	166.37	0.000
.  *	.  .	18	-0.098	-0.015	167.12	0.000
.  *	.  .	19	-0.128	-0.037	168.44	0.000
.  *	.  .	20	-0.156	-0.038	170.49	0.000

## Correlogramme of GDP

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.921	0.921	39.947	0.000
.  *****	.  .	2	0.846	-0.020	74.415	0.000
.  *****	.  .	3	0.767	-0.061	103.47	0.000
.  *****	.  .	4	0.689	-0.040	127.51	0.000
.  ****	.  .	5	0.612	-0.043	146.94	0.000
.  ****	.  .	6	0.536	-0.037	162.25	0.000
.  ***	.  .	7	0.470	0.018	174.36	0.000
.  ***	.  .	8	0.408	-0.024	183.70	0.000
.  **	.  .	9	0.350	-0.012	190.79	0.000
.  **	.  .	10	0.294	-0.036	195.92	0.000
.  **	.  .	11	0.238	-0.039	199.39	0.000
.  *	.  .	12	0.186	-0.024	201.58	0.000
.  *	.  .	13	0.134	-0.039	202.75	0.000
.  *	.  .	14	0.086	-0.022	203.24	0.000
.  .	.  .	15	0.036	-0.054	203.33	0.000
.  .	.  .	16	-0.016	-0.059	203.35	0.000
.  .	.  .	17	-0.054	0.036	203.57	0.000
.  *	.  .	18	-0.096	-0.065	204.29	0.000
.  *	.  .	19	-0.131	-0.006	205.67	0.000
.  *	.  .	20	-0.167	-0.051	208.02	0.000

## Correlogramme of TC

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.940	0.940	41.553	0.000
.  *****	** .	2	0.844	-0.335	75.843	0.000
.  *****	. .	3	0.744	0.006	103.16	0.000
.  *****	* .	4	0.640	-0.105	123.90	0.000
.  *****	. .	5	0.539	-0.023	138.96	0.000
.  ***	. .	6	0.448	0.025	149.66	0.000
.  ***	* .	7	0.381	0.103	157.58	0.000
.  **	* .	8	0.317	-0.120	163.24	0.000
.  **	** .	9	0.232	-0.260	166.35	0.000
.  *	. .	10	0.136	-0.065	167.45	0.000
.  .	. .	11	0.053	0.071	167.62	0.000
.  .	* .	12	-0.006	0.154	167.62	0.000
.  .	* .	13	-0.056	-0.067	167.83	0.000
* .	. .	14	-0.091	0.016	168.39	0.000
* .	* .	15	-0.096	0.089	169.03	0.000
* .	* .	16	-0.095	-0.111	169.67	0.000
* .	** .	17	-0.130	-0.337	170.95	0.000
* .	* .	18	-0.193	-0.113	173.85	0.000
** .	. .	19	-0.253	0.067	179.04	0.000
** .	. .	20	-0.303	0.024	186.80	0.000

## Correlogramme of TR

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.934	0.934	41.063	0.000
.  *****	** .	2	0.841	-0.245	75.156	0.000
.  *****	. .	3	0.748	-0.007	102.81	0.000
.  *****	** .	4	0.638	-0.207	123.43	0.000
.  *****	. .	5	0.530	0.004	138.00	0.000
.  ***	. .	6	0.435	0.015	148.07	0.000
.  **	* .	7	0.326	-0.199	153.90	0.000
.  *	* .	8	0.201	-0.184	156.18	0.000
.  *	* .	9	0.078	-0.085	156.53	0.000
.  .	. .	10	-0.035	-0.004	156.61	0.000
* .	. .	11	-0.140	-0.042	157.81	0.000
** .	* .	12	-0.246	-0.195	161.63	0.000
** .	* .	13	-0.342	-0.076	169.28	0.000
*** .	* .	14	-0.432	-0.098	181.88	0.000
**** .	* .	15	-0.502	0.077	199.45	0.000
**** .	. .	16	-0.549	-0.018	221.20	0.000
**** .	* .	17	-0.562	0.094	244.88	0.000
**** .	. .	18	-0.552	0.011	268.63	0.000
**** .	* .	19	-0.510	0.210	289.72	0.000
**** .	** .	20	-0.478	-0.244	308.97	0.000

Correlogramme of PM

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.921	0.921	34.826	0.000
.  *****	.  *	2	0.834	-0.092	64.171	0.000
.  *****	.  .	3	0.753	-0.003	88.794	0.000
.  *****	.  .	4	0.682	0.011	109.56	0.000
.  *****	.  .	5	0.621	0.024	127.31	0.000
.  *****	.  *	6	0.546	-0.133	141.49	0.000
.  *****	.  *	7	0.460	-0.110	151.85	0.000
.  *****	.  *	8	0.370	-0.077	158.78	0.000
.  *****	.  .	9	0.290	0.001	163.19	0.000
.  *****	.  .	10	0.215	-0.057	165.71	0.000
.  *****	.  *	11	0.128	-0.152	166.64	0.000
.  *****	.  .	12	0.040	-0.058	166.73	0.000
.  *****	.  .	13	-0.045	-0.049	166.85	0.000
.  *****	.  .	14	-0.120	-0.036	167.76	0.000
.  *****	.  *	15	-0.162	0.122	169.50	0.000
.  *****	.  .	16	-0.188	0.054	171.94	0.000

الملحق رقم 03: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي في تونس

Correlogramme of CPI

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.927	0.927	40.410	0.000
.  *****	.  .	2	0.857	-0.010	75.813	0.000
.  *****	.  .	3	0.790	-0.019	106.64	0.000
.  *****	.  .	4	0.723	-0.040	133.08	0.000
.  *****	.  .	5	0.657	-0.028	155.48	0.000
.  *****	.  .	6	0.592	-0.034	174.15	0.000
.  *****	.  .	7	0.529	-0.024	189.48	0.000
.  *****	.  .	8	0.467	-0.036	201.76	0.000
.  *****	.  .	9	0.407	-0.027	211.34	0.000
.  *****	.  .	10	0.346	-0.050	218.47	0.000
.  *****	.  .	11	0.288	-0.024	223.55	0.000
.  *****	.  .	12	0.231	-0.037	226.91	0.000
.  *****	.  .	13	0.174	-0.040	228.89	0.000
.  *****	.  .	14	0.117	-0.053	229.81	0.000
.  *****	.  .	15	0.061	-0.040	230.07	0.000
.  *****	.  .	16	0.007	-0.048	230.08	0.000
.  *****	.  .	17	-0.047	-0.046	230.24	0.000
.  *****	.  .	18	-0.099	-0.040	231.00	0.000
.  *****	.  .	19	-0.148	-0.040	232.76	0.000
.  *****	.  .	20	-0.192	-0.023	235.86	0.000

Correlogramme of :m2

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.897	0.897	37.869	0.000
.  *****	.  .	2	0.795	-0.050	68.300	0.000
.  *****	.  .	3	0.695	-0.045	92.122	0.000
.  ****	.  .	4	0.600	-0.032	110.33	0.000
.  ****	.  .	5	0.513	-0.018	123.99	0.000
.  ***	.  .	6	0.435	-0.010	134.09	0.000
.  ***	.  .	7	0.369	0.003	141.53	0.000
.  **	.  .	8	0.309	-0.012	146.91	0.000
.  **	.  .	9	0.255	-0.016	150.67	0.000
.  *	.  .	10	0.206	-0.019	153.19	0.000
.  *	.  .	11	0.160	-0.017	154.77	0.000
.  *	.  .	12	0.115	-0.036	155.61	0.000
.  .	.  .	13	0.069	-0.044	155.92	0.000
.  .	.  .	14	0.026	-0.024	155.96	0.000
.  .	.  .	15	-0.012	-0.015	155.97	0.000
.  .	.  .	16	-0.043	-0.005	156.11	0.000
.  *	.  .	17	-0.075	-0.039	156.53	0.000
.  *	.  .	18	-0.101	-0.015	157.32	0.000
.  *	.  .	19	-0.124	-0.019	158.58	0.000
.  *	.  .	20	-0.146	-0.030	160.38	0.000

Correlogramme of :gdp

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.911	0.911	39.074	0.000
.  *****	.  .	2	0.828	-0.012	72.116	0.000
.  *****	.  .	3	0.752	-0.004	100.02	0.000
.  *****	.  *	4	0.671	-0.068	122.82	0.000
.  ****	.  .	5	0.594	-0.028	141.13	0.000
.  ****	.  .	6	0.518	-0.043	155.41	0.000
.  ***	.  .	7	0.449	-0.005	166.42	0.000
.  ***	.  .	8	0.384	-0.021	174.71	0.000
.  **	.  .	9	0.323	-0.018	180.75	0.000
.  **	.  .	10	0.265	-0.032	184.93	0.000
.  *	.  .	11	0.211	-0.018	187.67	0.000
.  *	.  .	12	0.160	-0.031	189.29	0.000
.  *	.  .	13	0.107	-0.049	190.04	0.000
.  .	.  .	14	0.057	-0.035	190.26	0.000
.  .	.  .	15	0.009	-0.033	190.26	0.000
.  .	.  .	16	-0.036	-0.030	190.36	0.000
.  *	.  .	17	-0.080	-0.041	190.84	0.000
.  *	.  .	18	-0.116	-0.001	191.88	0.000
.  *	.  .	19	-0.149	-0.026	193.67	0.000
.  *	.  .	20	-0.179	-0.031	196.39	0.000

Correlogramme of :tc

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.930	0.930	40.694	0.000
.  *****	.  .	2	0.857	-0.055	76.098	0.000
.  *****	.  .	3	0.798	0.062	107.54	0.000
.  *****	.  * .	4	0.729	-0.114	134.41	0.000
.  *****	.  .	5	0.661	-0.016	157.07	0.000
.  ****	.  .	6	0.604	0.028	176.51	0.000
.  ****	.  .	7	0.546	-0.043	192.80	0.000
.  ***	.  * .	8	0.482	-0.067	205.86	0.000
.  ***	.  .	9	0.418	-0.056	215.94	0.000
.  ***	.  .	10	0.356	-0.031	223.47	0.000
.  **	.  .	11	0.293	-0.042	228.74	0.000
.  **	.  * .	12	0.219	-0.131	231.78	0.000
.  *	.  * .	13	0.139	-0.113	233.05	0.000
.  .	.  * .	14	0.061	-0.069	233.31	0.000
.  .	.  * .	15	0.013	0.168	233.32	0.000
.  .	.  .	16	-0.031	-0.025	233.39	0.000
.  * .	.  * .	17	-0.084	-0.097	233.92	0.000
.  * .	.  .	18	-0.126	-0.011	235.16	0.000
.  * .	.  .	19	-0.166	-0.029	237.38	0.000
.  ** .	.  .	20	-0.209	-0.026	241.08	0.000

Correlogramme of :tr

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.928	0.928	40.537	0.000
.  *****	.  * .	2	0.838	-0.170	74.344	0.000
.  *****	.  .	3	0.744	-0.059	101.65	0.000
.  *****	.  * .	4	0.645	-0.086	122.69	0.000
.  *****	.  ** .	5	0.519	-0.257	136.67	0.000
.  ***	.  * .	6	0.382	-0.134	144.44	0.000
.  **	.  * .	7	0.242	-0.116	147.64	0.000
.  *	.  .	8	0.115	-0.012	148.39	0.000
.  .	.  .	9	0.004	0.028	148.39	0.000
.  * .	.  * .	10	-0.111	-0.147	149.13	0.000
.  ** .	.  * .	11	-0.224	-0.085	152.19	0.000
.  ** .	.  .	12	-0.312	0.014	158.36	0.000
.  *** .	.  * .	13	-0.388	-0.106	168.19	0.000
.  *** .	.  * .	14	-0.465	-0.155	182.74	0.000
.  **** .	.  .	15	-0.521	0.018	201.70	0.000
.  **** .	.  .	16	-0.552	0.019	223.70	0.000
.  **** .	.  * .	17	-0.569	-0.066	247.95	0.000
.  **** .	.  * .	18	-0.578	-0.081	273.99	0.000
.  **** .	.  .	19	-0.564	0.055	299.78	0.000
.  **** .	.  * .	20	-0.520	0.109	322.58	0.000



Correlogramme :pm

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *****	.  *****	1	0.825	0.825	32.041	0.000
.  *****	.  * .	2	0.648	-0.104	52.247	0.000
.  ***	.  * .	3	0.479	-0.080	63.569	0.000
.  **	.  * .	4	0.333	-0.041	69.197	0.000
.  **	.  * .	5	0.248	0.081	72.399	0.000
.  * .	.  * .	6	0.132	-0.183	73.323	0.000
.  * .	.  * .	7	0.039	-0.018	73.405	0.000
.  * .	.  * .	8	-0.015	0.044	73.417	0.000
.  * .	.  * .	9	-0.033	0.054	73.479	0.000
.  * .	.  * .	10	-0.020	0.017	73.502	0.000
.  * .	.  * .	11	0.028	0.125	73.552	0.000
.  * .	.  * .	12	0.089	0.074	74.051	0.000
.  * .	.  * .	13	0.108	-0.097	74.816	0.000
.  * .	.  * .	14	0.095	-0.078	75.430	0.000
.  * .	.  * .	15	0.106	0.123	76.213	0.000
.  * .	.  * .	16	0.070	-0.152	76.566	0.000
.  * .	.  * .	17	0.036	-0.037	76.663	0.000
.  * .	.  * .	18	-0.006	0.008	76.666	0.000
.  * .	.  * .	19	-0.065	-0.024	77.013	0.000
.  * .	.  * .	20	-0.080	0.025	77.556	0.000

الملحق رقم 04: اختبارات الجذور الوحدية للمتغيرات في الجزائر

• اختبار ADF للمتغيرات عند المستوى

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
Exogenous: constant  
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.617378	0.9723
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

Null Hypothesis: CPI has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.549233	0.8709
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.037120	0.9568
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: TC has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.291146	0.9176
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: TR has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.706710	0.4208
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: PM has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.152286	0.2262
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

### • اختبار ADF للتفاضل الأول:

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
 Exogenous: constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.967485	0.0002
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.625623	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.544436	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.885801	0.0046
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.670775	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(PM) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.528882	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

## اختبار PP للمتغيرات عند المستوى :

Null Hypothesis: CPI has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.582486	0.9876
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	7.141550	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.660292	0.9898
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.625623	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: TR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.704134	0.4221
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: TC has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.153575	0.9366
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: PM has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.188140	0.2134
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

### • اختبار PP للتفاضل الأول:

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 30 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.882720	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 6 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.664481	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.603958	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.778432	0.0062
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(PM) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 8 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.370325	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

الملحق رقم 05: اختبارات الجذور الوحيدة للمتغيرات في المغرب

• اختبار ADF للمتغيرات عند المستوى:

Null Hypothesis: CPI has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.748125	0.8234
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.276201	0.0674
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	5.778052	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: TC has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.731414	0.4085
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: TR has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.350997	0.5968
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: PM has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.228534	0.6517
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

### • اختبار ADF للتفاضل الأول:

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.965278	0.0037
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.784670	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.498168	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.141314	0.0023
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.646469	0.0005
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(PM) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.450266	0.0011
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	



## • اختبار PP للمتغيرات عند المستوى :

Null Hypothesis: CPI has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.618819	0.8557
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	7.345106	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.499742	0.0127
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: TR has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.246112	0.6457
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: TC has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.408583	0.5693
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: PM has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.235733	0.6485
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

### • اختبار PP للتفاضل الأول:

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.955283	0.0038
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.50566	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.125834	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.644039	0.0005
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.004094	0.0033
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(PM) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 10 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.238610	0.0020
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

الملحق رقم 06: اختبارات الجذور الوحدية للمتغيرات في تونس

• اختبار ADF للمتغيرات عند المستوى:

Null Hypothesis: CPI has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.496973	0.9990
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 6 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	5.500964	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	12.26874	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: TC has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.370319	0.9793
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: TR has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.943569	0.7645
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: PM has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.832531	0.3602
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

### • اختبار ADF للتفاضل الأول:

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.087907	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.55026	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.24223	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.422874	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.475599	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(PM) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.760901	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

## • اختبار PP للمتغيرات عند المستوى:

Null Hypothesis: CPI has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.905479	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	13.25141	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 10 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	19.28064	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: TR has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.087256	0.7124
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: TC has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.266977	0.9738
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: PM has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.781107	0.3846
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

### • اختبار PP للتفاضل الأول:

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.85446	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.130632	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 27 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-15.32092	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.475599	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.366706	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: D(PM) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.783958	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

الملحق رقم 07: تحديد فترات الإبطاء الزمنية

• الجزائر:

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1186.458	NA	7.37e+17	58.16870	58.41947	58.26002
1	-887.2980	496.1683	2.00e+12	42.33161*	47.08698*	44.27082
2	-828.2724	80.62037	7.30e+11	44.20841	47.46838	45.39551
3	-764.3304	68.62070*	2.58e+11*	42.84539	47.60995	44.58038*

\* indicates lag order selected by the criterion

• المغرب:

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-645.8431	NA	6.05e+08	37.24818	37.51481	37.34022
1	-421.5930	358.8002	13313.78	26.49103	28.35744*	27.13531*
2	-379.0716	53.45541*	11102.49*	26.11838	29.58458	27.31491
3	-336.8360	38.61540	13614.39	25.76206*	30.82805	27.51084

\* indicates lag order selected by the criterion

• تونس:

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2233.266	NA	1.11e+40	109.2325	109.4833	109.3238
1	-1857.255	623.6288	7.08e+32	92.64657	94.40194*	93.28578*
2	-1818.123	53.44812*	6.82e+32*	92.49381	95.75378	93.68091
3	-1776.824	44.32046	7.27e+32	92.23534*	96.99991	93.97033

\* indicates lag order selected by the criterion



## الملاحق رقم 08: نموذج تصحيح الخطأ المقدر في الجزائر:

Vector Error Correction Estimates

Date: 05/19/15 Time: 12:22

Sample (adjusted): 1972 2013

Included observations: 42 after adjustments

Standard errors in ( ) &amp; t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1					
CPI(-1)	1.000000					
M2(-1)	0.006115					
	(0.00236)					
	[ 2.59650]					
GDP(-1)	0.082628					
	(0.01159)					
	[-7.12705]					
TC(-1)	0.678293					
	(0.13493)					
	[-5.02689]					
TR(-1)	-0.329730					
	(1.27047)					
	[-1.96805]					
PM(-1)	0.071082					
	(0.40876)					
	[ 0.17389]					
C	-2.062705					
Error Correction:	D(CPI)	D(M2)	D(GDP)	D(TC)	D(TR)	D(PM)
CointEq1	-0.031647	3.164701	4.284552	0.023189	-0.068832	0.013091
	(0.01463)	(2.24256)	(1.51642)	(0.02950)	(0.01123)	(0.03705)
	[-2.16378]	[ 1.41120]	[ 2.82544]	[ 0.78614]	[-6.13071]	[ 0.35334]
D(CPI(-1))	0.727004	0.401324	-19.96633	0.513103	-0.050578	0.076331
	(0.08911)	(13.6634)	(9.23914)	(0.17972)	(0.06841)	(0.22573)
	[ 8.15834]	[ 0.02937]	[-2.16106]	[ 2.85503]	[-0.73938]	[ 0.33815]
D(M2(-1))	0.001935	0.636587	0.024909	-0.002636	0.002916	-0.000122
	(0.00087)	(0.13333)	(0.09016)	(0.00175)	(0.00067)	(0.00220)
	[ 2.22571]	[ 4.77454]	[ 0.27629]	[-1.50310]	[ 4.36856]	[-0.05540]
D(GDP(-1))	-0.005152	0.177446	0.042221	-0.004823	-0.010083	-0.001270
	(0.00152)	(0.23260)	(0.15728)	(0.00306)	(0.00116)	(0.00384)
	[-3.39611]	[ 0.76288]	[ 0.26844]	[-1.57645]	[-8.65838]	[-0.33037]
D(TC(-1))	0.148279	0.135181	10.82905	0.194080	-0.127018	-0.224251
	(0.07394)	(11.3374)	(7.66637)	(0.14913)	(0.05676)	(0.18731)
	[ 2.00533]	[ 0.01192]	[ 1.41254]	[ 1.30145]	[-2.23776]	[-1.19725]
D(TR(-1))	0.317009	-9.570530	15.43519	0.506033	-0.321661	0.303834
	(0.11560)	(17.7252)	(11.9858)	(0.23315)	(0.08874)	(0.29284)
	[ 2.74222]	[-0.53994]	[ 1.28779]	[ 2.17046]	[-3.62469]	[ 1.03755]
D(PM(-1))	0.034999	9.349513	-4.494063	0.024489	0.025658	0.001394
	(0.06630)	(10.1651)	(6.87361)	(0.13371)	(0.05089)	(0.16794)
	[ 0.52792]	[ 0.91977]	[-0.65381]	[ 0.18316]	[ 0.50417]	[ 0.00830]
C	0.261658	86.94858	68.41563	0.798985	0.049648	0.308199
	(0.37073)	(56.8435)	(38.4375)	(0.74768)	(0.28459)	(0.93911)
	[ 0.70579]	[ 1.52961]	[ 1.77992]	[ 1.06861]	[ 0.17446]	[ 0.32818]
R-squared	0.824037	0.621992	0.328525	0.505936	0.753980	0.080155
Adj. R-squared	0.787809	0.544167	0.190281	0.404217	0.703329	-0.109225
Sum sq. resids	78.51556	1845869.	844014.0	319.3561	46.26713	503.8153
S.E. equation	1.519632	233.0027	157.5562	3.064772	1.166532	3.849428
F-statistic	22.74605	7.992186	2.376404	4.973850	14.88574	0.423249

Log likelihood	-72.73359	-284.1020	-267.6688	-102.1968	-61.62742	-111.7708
Akaike AIC	3.844457	13.90962	13.12708	5.247467	3.315592	5.703370
Schwarz SC	4.175441	14.24061	13.45807	5.578451	3.646576	6.034354
Mean dependent	2.880952	252.5733	38.84524	1.771429	0.029762	0.069048
S.D. dependent	3.298946	345.1106	175.0927	3.970580	2.141703	3.654992
<hr/>						
Determinant resid covariance (dof adj.)	3.28E+11					
Determinant resid covariance	9.23E+10					
Log likelihood	-887.7807					
Akaike information criterion	44.84670					
Schwarz criterion	47.08084					

### الملحق رقم 09: نموذج تصحيح الخطأ في المغرب:

Vector Error Correction Estimates  
Date: 03/28/15 Time: 12:56  
Sample (adjusted): 1972 2007  
Included observations: 36 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
CPI(-1)	1.000000
GDP(-1)	-0.020570 (0.02666) [-0.77164]
M2(-1)	-0.037561 (0.22966) [0.16355]
PM(-1)	1.316550 (0.16129) [-8.16261]
TC(-1)	4.131784 (0.86731) [ 4.76391]
TR(-1)	3.003802 (1.28207) [ 2.34292]
C	-5.344766

Error Correction:	D(CPI)	D(GDP)	D(M2)	D(PM)	D(TC)	D(TR)
CointEq1	-0.044526 (0.02401) [-1.85457]	-1.374402 (0.34033) [-4.03840]	0.007108 (0.11486) [ 0.06188]	0.251548 (0.14097) [ 1.78443]	-0.015076 (0.01655) [-0.91105]	0.025938 (0.01581) [ 1.64054]
D(CPI(-1))	0.228296 (0.16987) [ 1.34392]	-4.868848 (2.40801) [-2.02194]	-1.545769 (0.81266) [-1.90211]	0.641527 (0.99741) [ 0.64319]	-0.052657 (0.11708) [-0.44975]	0.085313 (0.11187) [ 0.76262]
D(GDP(-1))	-0.015694 (0.01224) [-1.28201]	-0.324791 (0.17353) [-1.87168]	0.055960 (0.05856) [ 0.95555]	0.007976 (0.07188) [ 0.11097]	-0.012074 (0.00844) [-1.43109]	0.005723 (0.00806) [ 0.70991]
D(M2(-1))	-0.004448 (0.03129) [-0.14218]	0.290344 (0.44349) [ 0.65469]	-0.615875 (0.14967) [-4.11492]	-0.341883 (0.18369) [-1.86115]	-0.036553 (0.02156) [-1.69515]	0.007813 (0.02060) [ 0.37921]
D(PM(-1))	0.051849 (0.03538) [ 1.46562]	-1.031072 (0.50148) [-2.05607]	0.388681 (0.16924) [ 2.29663]	0.587489 (0.20771) [ 2.82836]	0.004895 (0.02438) [ 0.20078]	0.054759 (0.02330) [ 2.35049]
D(TC(-1))	0.232970	2.939575	-0.802500	-2.199194	0.391968	-0.123194

	(0.26888)	(3.81147)	(1.28631)	(1.57873)	(0.18532)	(0.17707)
	[ 0.86644]	[ 0.77125]	[-0.62388]	[-1.39301]	[ 2.11509]	[-0.69575]
D(TR(-1))	0.293250	4.271621	-1.573601	-0.089083	-0.001994	0.083507
	(0.31970)	(4.53191)	(1.52944)	(1.87714)	(0.22035)	(0.21054)
	[ 0.91725]	[ 0.94256]	[-1.02887]	[-0.04746]	[-0.00905]	[ 0.39664]
C	1.853249	34.52949	2.05266	-0.082256	0.350068	-0.406205
	(0.47898)	(6.78967)	(2.29140)	(2.81232)	(0.33012)	(0.31542)
	[ 3.86917]	[ 5.08560]	[ 0.89695]	[-0.02925]	[ 1.06041]	[-1.28781]
R-squared	0.535436	0.423891	0.466657	0.346023	0.300766	0.260408
Adj. R-squared	0.519295	0.279863	0.333322	0.182529	0.125957	0.075510
Sum sq. resids	24.09639	4841.910	551.4685	830.7084	11.44655	10.44975
S.E. equation	0.927677	13.15011	4.437939	5.446849	0.639379	0.610905
F-statistic	4.610217	2.943126	3.499871	2.116427	1.720543	1.408385
Log likelihood	-43.85556	-139.3096	-100.2050	-107.5795	-30.45684	-28.81684
Akaike AIC	2.880864	8.183867	6.011387	6.421081	2.136491	2.045380
Schwarz SC	3.232758	8.535760	6.363280	6.772975	2.488384	2.397273
Mean dependent	2.266048	16.50556	0.164698	2.570303	0.087288	-0.005069
S.D. dependent	1.217360	15.49608	5.435296	6.024336	0.683899	0.635364

## الملحق رقم 10: نموذج تصحيح الخطأ في تونس:

CointegratingEq:	CointEq1
CPI(-1)	1.000000
GDP(-1)	-9.89E-09 (1.1E-09) [-9.39470]
M2(-1)	9.55E-09 (1.2E-09) [ 8.00114]
PM(-1)	0.713004 (0.20398) [ 3.49550]
TC(-1)	73.90701 (12.3297) [ 5.99422]
TR(-1)	-7.496234 (0.88746) [-8.44686]
C	2.834505

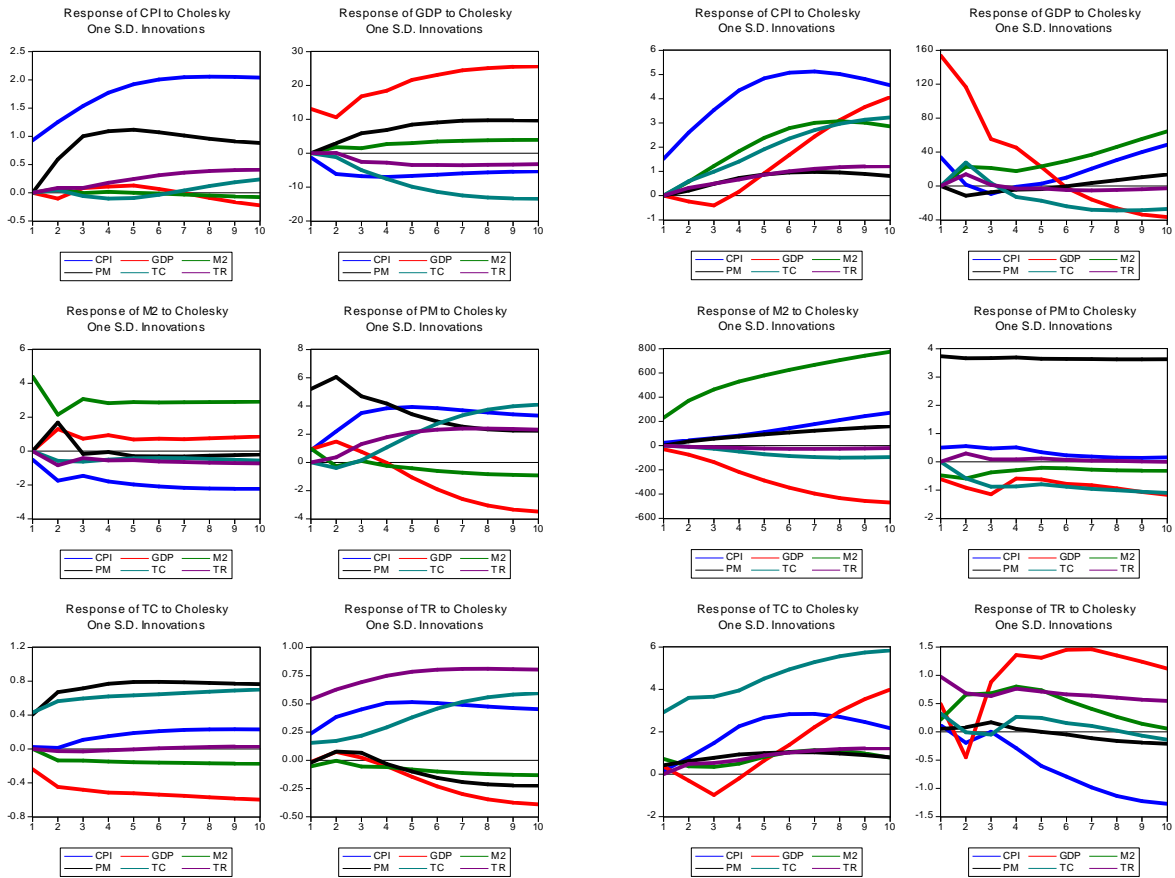
Error Correction:	D(CPI)	D(GDP)	D(M2)	D(PM)	D(TC)	D(TR)
CointEq1	-0.011119 (0.02922) [-0.38057]	33247585 (3.2E+07) [ 1.02463]	-15990423 (1.3E+07) [-1.18909]	-0.398335 (0.11845) [-3.36283]	0.006258 (0.00211) [ 2.96147]	0.061071 (0.02379) [ 2.56719]
D(CPI(-1))	0.276034 (0.19428) [ 1.42079]	-45364269 (2.2E+08) [-0.21024]	71846699 (8.9E+07) [ 0.80345]	-1.043399 (0.78767) [-1.32466]	0.003733 (0.01405) [ 0.26564]	0.234127 (0.15819) [ 1.48004]
D(CPI(-2))	0.505118 (0.20039) [ 2.52072]	3.31E+08 (2.2E+08) [ 1.48855]	-27784198 (9.2E+07) [-0.30124]	0.137241 (0.81242) [ 0.16893]	0.027403 (0.01449) [ 1.89058]	-0.371937 (0.16316) [-2.27958]
D(GDP(-2))	-6.13E-10 (3.9E-10) [-1.55586]	0.429785 (0.43728) [ 0.98285]	0.145225 (0.18122) [ 0.80136]	-5.01E-09 (1.6E-09) [-3.13831]	7.44E-11 (2.8E-11) [ 2.61153]	6.06E-10 (3.2E-10) [ 1.89174]

D(M2(-1))	-1.85E-10 (4.0E-10) [-0.45623]	-0.317177 (0.44938) [-0.70581]	0.462767 (0.18624) [ 2.48483]	1.31E-09 (1.6E-09) [ 0.79641]	8.83E-11 (2.9E-11) [ 3.01583]	7.05E-10 (3.3E-10) [ 2.13880]
D(M2(-2))	9.97E-10 (4.3E-10) [ 2.31375]	0.548078 (0.47852) [ 1.14536]	0.226667 (0.19831) [ 1.14297]	3.44E-09 (1.7E-09) [ 1.97048]	-1.11E-10 (3.1E-11) [-3.57453]	-6.88E-10 (3.5E-10) [-1.96232]
D(PM(-1))	-0.003439 (0.03808) [-0.09030]	-55194290 (4.2E+07) [-1.30503]	506408.7 (1.8E+07) [ 0.02889]	0.060683 (0.15439) [ 0.39305]	-0.000951 (0.00275) [-0.34535]	0.029690 (0.03101) [ 0.95753]
D(PM(-2))	0.037481 (0.04049) [ 0.92560]	51144335 (4.5E+07) [ 1.13722]	-12626754 (1.9E+07) [-0.67747]	-0.058161 (0.16417) [-0.35426]	-0.002610 (0.00293) [-0.89116]	-0.025017 (0.03297) [-0.75875]
D(TC(-1))	-1.634147 (2.89001) [-0.56545]	-6.77E+09 (3.2E+09) [-2.10814]	-1.28E+09 (1.3E+09) [-0.96520]	29.21844 (11.7169) [ 2.49369]	-0.217448 (0.20904) [-1.04023]	0.201356 (2.35313) [ 0.08557]
D(TC(-2))	0.991698 (2.59779) [ 0.38175]	-4.51E+09 (2.9E+09) [-1.56474]	-1.19E+09 (1.2E+09) [-0.99115]	-0.021052 (10.5322) [-0.00200]	-0.264197 (0.18790) [-1.40603]	-2.887307 (2.11519) [-1.36503]
D(TR(-1))	-0.142762 (0.22822) [-0.62554]	51571967 (2.5E+08) [ 0.20347]	-9419933. (1.1E+08) [-0.08968]	-0.694705 (0.92527) [-0.75081]	0.001103 (0.01651) [ 0.06680]	0.266979 (0.18582) [ 1.43673]
D(TR(-2))	-0.148159 (0.19889) [-0.74494]	-58177509 (2.2E+08) [-0.26338]	-1679949. (9.2E+07) [-0.01835]	-2.372196 (0.80635) [-2.94190]	0.028097 (0.01439) [ 1.95307]	0.208375 (0.16194) [ 1.28674]
C	0.930705 (0.74597) [ 1.24764]	-7.40E+08 (8.3E+08) [-0.89290]	2.69E+08 (3.4E+08) [ 0.78420]	12.72757 (3.02439) [ 4.20831]	-0.170566 (0.05396) [-3.16112]	-0.952767 (0.60739) [-1.56862]
R-squared	0.729805	0.812004	0.949079	0.514413	0.549518	0.526371
Adj. R-squared	0.609712	0.721487	0.924562	0.280612	0.332619	0.298328
Sum sq. resids	16.53563	2.04E+19	3.50E+18	271.7996	0.086512	10.96258
S.E. equation	0.782580	8.69E+08	3.60E+08	3.172799	0.056605	0.637198
F-statistic	5.609843	8.970755	38.71029	2.200217	2.533520	2.308205
Log likelihood	-39.56136	-893.5168	-857.4020	-96.95209	68.12484	-31.13524
Akaike AIC	2.612749	44.26911	42.50741	5.412297	-2.640236	2.201719
Schwarz SC	3.197871	44.85423	43.09253	5.997419	-2.055114	2.786841
Meandependent	2.553659	1.84E+09	1.23E+09	0.792439	0.028049	-0.016585
S.D. dependent	1.236921	1.65E+09	1.31E+09	3.740770	0.069290	0.760689
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.05E+32				
Determinantresid covariance		1.67E+31				
Log likelihood		-1822.850				
Akaike information criterion		93.30977				
Schwarz criterion		97.07127				

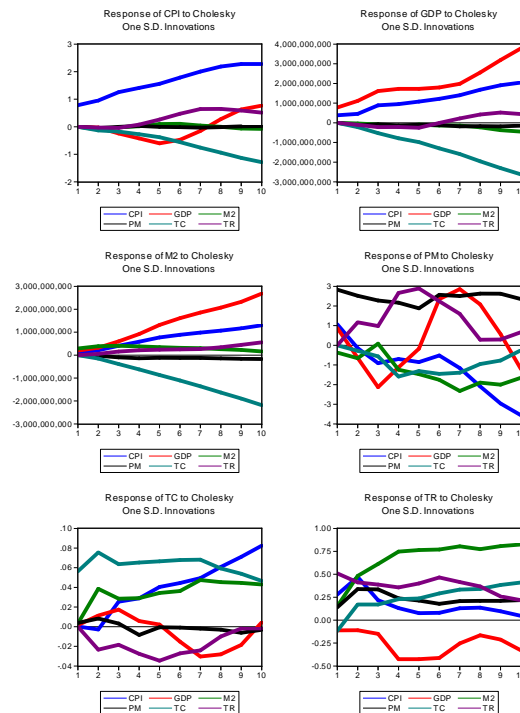
الملحق رقم 11: دوال الاستجابة الدفعية:

المغرب

الجزائر



تونس:



الملحق رقم 12: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي في الجزائر  
(corrélogramme de la série de résidus)

correlogramme of cpi residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:17

Sample: 1970 2013

Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. *	. *	1	0.095	0.095	0.4057	0.524
* .	* .	2	-0.123	-0.133	1.0990	0.577
. .	. *	3	0.065	0.093	1.2993	0.729
* .	* .	4	-0.101	-0.140	1.7953	0.773
* .	* .	5	-0.157	-0.113	3.0299	0.695
* .	* .	6	-0.104	-0.119	3.5810	0.733
* .	* .	7	-0.109	-0.114	4.2060	0.756
* .	* .	8	-0.145	-0.163	5.3504	0.720
. *	. *	9	0.107	0.092	5.9935	0.741
* .	* .	10	-0.069	-0.187	6.2693	0.792
* .	* .	11	-0.083	-0.073	6.6837	0.824
. *	. .	12	0.106	-0.020	7.3715	0.832
. .	. .	13	0.061	-0.008	7.6062	0.868
. .	. .	14	-0.003	-0.045	7.6067	0.909
. .	* .	15	-0.052	-0.126	7.7939	0.932
. *	. *	16	0.116	0.086	8.7497	0.923
. .	. .	17	0.059	0.020	9.0062	0.940
. .	. .	18	-0.027	-0.048	9.0641	0.958
* .	* .	19	-0.093	-0.115	9.7644	0.959
. .	. .	20	0.026	0.066	9.8194	0.971

correlogramme of m2 residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:18

Sample: 1970 2013

Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
* .	* .	1	-0.151	-0.151	1.0252	0.311
** .	*** .	2	-0.315	-0.345	5.6031	0.061
. .	* .	3	-0.044	-0.185	5.6929	0.128
. *	* .	4	0.095	-0.078	6.1350	0.189
. **	. *	5	0.232	0.198	8.8145	0.117
* .	. .	6	-0.133	-0.023	9.7208	0.137
* .	. .	7	-0.087	0.041	10.121	0.182
. .	. .	8	-0.012	-0.053	10.129	0.256
. *	. *	9	0.152	0.110	11.430	0.247
** .	** .	10	-0.224	-0.307	14.326	0.159
. .	. .	11	-0.001	0.002	14.326	0.215
. *	* .	12	0.088	-0.081	14.807	0.252
. .	. .	13	-0.059	-0.061	15.031	0.305
. *	. .	14	0.093	0.051	15.597	0.339
* .	. .	15	-0.110	0.028	16.419	0.355
. .	. .	16	-0.019	-0.048	16.445	0.422
. .	* .	17	-0.013	-0.084	16.458	0.492
. .	* .	18	0.021	-0.066	16.491	0.558
. .	. .	19	0.015	-0.039	16.508	0.623
. .	* .	20	-0.017	-0.076	16.533	0.683

## correlogramme of gdp residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:19

Sample: 1970 2013

Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
*** .	*** .	1	-0.431	-0.431	8.3580	0.004
* .	*** .	2	-0.136	-0.394	9.2110	0.010
. .	** .	3	0.037	-0.312	9.2764	0.026
. .	** .	4	0.006	-0.290	9.2783	0.055
. .	** .	5	0.034	-0.227	9.3352	0.096
. .	* .	6	0.002	-0.183	9.3355	0.156
. .	** .	7	-0.040	-0.208	9.4191	0.224
. .	* .	8	0.045	-0.143	9.5315	0.299
. .	* .	9	-0.004	-0.110	9.5324	0.390
. .	* .	10	-0.022	-0.100	9.5607	0.480
. .	. .	11	0.031	-0.030	9.6179	0.565
. .	. .	12	-0.039	-0.046	9.7095	0.641
. .	. .	13	0.002	-0.051	9.7098	0.717
. .	. .	14	0.041	0.002	9.8221	0.775
* .	** .	15	-0.137	-0.229	11.104	0.745
* .	. .	16	0.239	0.047	15.167	0.512
* .	. .	17	-0.106	0.037	15.999	0.524
* .	. .	18	-0.101	-0.046	16.777	0.538
. .	* .	19	0.054	-0.075	17.012	0.589
. .	* .	20	0.033	-0.077	17.104	0.646

## correlogramme of tc residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:21

Sample: 1970 2013

Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ***	. ***	1	0.454	0.454	9.5077	0.002
. *	. .	2	0.169	-0.048	10.848	0.004
. **	. ***	3	0.345	0.362	16.601	0.001
. **	. .	4	0.309	0.017	21.330	0.000
. *	. .	5	0.190	0.068	23.167	0.000
. .	* .	6	0.050	-0.180	23.297	0.001
* .	* .	7	-0.066	-0.155	23.530	0.001
* .	** .	8	-0.179	-0.268	25.300	0.001
* .	. .	9	-0.182	-0.058	27.178	0.001
* .	. .	10	-0.141	-0.004	28.346	0.002
** .	. .	11	-0.211	0.010	31.032	0.001
** .	* .	12	-0.302	-0.070	36.737	0.000
** .	. .	13	-0.274	-0.028	41.597	0.000
* .	. *	14	-0.125	0.087	42.643	0.000
* .	. .	15	-0.076	0.040	43.047	0.000
** .	* .	16	-0.224	-0.181	46.645	0.000
* .	. .	17	-0.164	-0.001	48.634	0.000
. .	. .	18	0.039	0.065	48.754	0.000
* .	** .	19	-0.101	-0.237	49.576	0.000
* .	. .	20	-0.116	-0.009	50.710	0.000

## correlogramme of tr residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:22

Sample: 1970 2013

Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.*)	.*)	1	-0.191	-0.191	1.6740	0.196
. *	.	2	0.082	0.047	1.9888	0.370
.	. *	3	0.057	0.084	2.1459	0.543
. *	. **	4	0.196	0.228	4.0609	0.398
.	. *	5	0.045	0.127	4.1622	0.526
.*)	**	6	-0.198	-0.221	6.2074	0.400
.	.*)	7	-0.028	-0.194	6.2494	0.511
.	.	8	0.073	-0.000	6.5471	0.586
.*)	.	9	-0.098	-0.047	7.0925	0.627
**	.*)	10	-0.218	-0.170	9.8739	0.452
.*)	.*)	11	-0.107	-0.150	10.561	0.481
.	.*)	12	-0.047	-0.133	10.699	0.555
.	.	13	-0.006	0.021	10.701	0.636
.*)	.	14	-0.110	0.073	11.516	0.645
.	. *	15	0.001	0.082	11.516	0.715
.	.*)	16	-0.044	-0.100	11.652	0.768
.	.*)	17	0.054	-0.071	11.866	0.808
.	.	18	-0.020	-0.036	11.896	0.853
.	.	19	0.002	-0.015	11.896	0.890
.	.	20	0.007	-0.049	11.901	0.919

correlogramme of pm residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:23

Sample: 1970 2013

Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.	.	1	0.008	0.008	0.0032	0.955
**	**	2	-0.231	-0.231	2.5207	0.284
.*)	.*)	3	-0.090	-0.091	2.9128	0.405
.	.	4	0.071	0.019	3.1644	0.531
.	.*)	5	-0.054	-0.101	3.3108	0.652
.	.	6	-0.055	-0.047	3.4673	0.748
. *	. *	7	0.131	0.112	4.3899	0.734
.*)	.*)	8	-0.112	-0.163	5.0844	0.749
.*)	.	9	-0.103	-0.057	5.6853	0.771
.	.	10	0.018	-0.017	5.7037	0.840
.	.	11	0.049	-0.041	5.8471	0.883
**	**	12	-0.213	-0.232	8.6775	0.730
.	.	13	-0.057	-0.062	8.8887	0.781
. **	. *	14	0.257	0.139	13.288	0.504
.	.	15	0.068	0.010	13.610	0.555
.*)	.	16	-0.098	-0.020	14.301	0.576
.*)	.	17	-0.068	-0.049	14.648	0.621
.	.*)	18	0.014	-0.068	14.662	0.685
.	.	19	0.008	0.028	14.668	0.743
. *	. **	20	0.209	0.218	18.337	0.565



## الملحق رقم 13: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي في المغرب

correlogramme of cpi residuals

Date: 06/03/15 Time: 11:38  
 Sample: 1970 2013  
 Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ***	. ***	1	0.458	0.458	9.6470	0.002
. ***	. *	2	0.364	0.196	15.900	0.000
. .	** .	3	0.063	-0.211	16.093	0.001
. *	. *	4	0.174	0.200	17.598	0.001
. .	. *	5	0.024	-0.076	17.629	0.003
. .	. *	6	-0.014	-0.134	17.639	0.007
. .	. .	7	-0.030	0.110	17.687	0.013
. .	. .	8	0.001	-0.008	17.687	0.024
. .	. .	9	-0.019	-0.065	17.708	0.039
. .	. *	10	0.048	0.149	17.843	0.058
. .	. *	11	-0.003	-0.084	17.844	0.085
. .	. .	12	0.011	-0.047	17.851	0.120
. *	. .	13	-0.094	-0.037	18.424	0.142
. .	. .	14	-0.059	-0.040	18.658	0.178
. *	. *	15	-0.188	-0.164	21.097	0.134
. *	. *	16	-0.069	0.132	21.442	0.162
. *	. *	17	-0.181	-0.141	23.874	0.123
** .	** .	18	-0.264	-0.335	29.276	0.045
*** .	. *	19	-0.459	-0.184	46.285	0.000
** .	. .	20	-0.333	0.026	55.640	0.000

correlogramme of m2 residuals

Date: 06/03/15 Time: 11:42  
 Sample: 1970 2013  
 Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
*** .	*** .	1	-0.374	-0.374	6.4459	0.011
. *	. .	2	0.089	-0.060	6.8174	0.033
. .	. .	3	-0.008	0.006	6.8205	0.078
. *	. *	4	-0.119	-0.134	7.5197	0.111
. .	. .	5	0.067	-0.031	7.7481	0.171
. *	** .	6	-0.199	-0.213	9.8122	0.133
. .	. .	7	0.177	0.031	11.490	0.119
** .	. *	8	-0.229	-0.205	14.398	0.072
. **	. *	9	0.306	0.193	19.718	0.020
** .	** .	10	-0.293	-0.237	24.736	0.006
. *	. .	11	0.171	0.069	26.498	0.005
. .	. *	12	-0.052	-0.131	26.664	0.009
. *	. *	13	-0.172	-0.139	28.577	0.008
. **	. .	14	0.221	-0.030	31.822	0.004
** .	. *	15	-0.268	-0.141	36.796	0.001
. ***	. *	16	0.360	0.156	46.095	0.000
. .	. **	17	-0.006	0.285	46.098	0.000
. *	. *	18	-0.074	-0.150	46.525	0.000
. .	. .	19	-0.035	-0.041	46.624	0.000
. .	. .	20	0.051	0.005	46.840	0.001

## correlogramme of gdp residuals

Date: 06/03/15 Time: 11:43

Sample: 1970 2013

Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  **	.  **	1	0.242	0.242	2.7040	0.100
.  ****	.  ***	2	0.512	0.482	15.083	0.001
.  ***	.  **	3	0.365	0.254	21.520	0.000
.  **	.  .	4	0.278	-0.022	25.355	0.000
.  ***	.  *	5	0.433	0.203	34.880	0.000
.  *	.  *	6	0.123	-0.141	35.677	0.000
.  **	.  *	7	0.229	-0.135	38.485	0.000
.  *	.  .	8	0.192	0.069	40.518	0.000
.  .	**  .	9	-0.026	-0.214	40.558	0.000
.  **	.  **	10	0.326	0.264	46.790	0.000
.  .	.  .	11	-0.063	-0.029	47.027	0.000
.  *	.  .	12	0.159	-0.032	48.607	0.000
.  .	.  *	13	-0.002	-0.072	48.607	0.000
.  .	.  *	14	-0.050	-0.095	48.772	0.000
.  .	.  *	15	0.058	-0.090	49.008	0.000
*  .	.  .	16	-0.087	0.071	49.546	0.000
.  .	.  .	17	0.018	0.055	49.569	0.000
.  .	.  .	18	-0.034	0.008	49.657	0.000
.  .	.  *	19	-0.058	0.129	49.925	0.000
.  .	**  .	20	-0.042	-0.231	50.072	0.000

## correlogramme of tc residuals

Date: 06/03/15 Time: 11:45

Sample: 1970 2013

Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  ***	.  ***	1	0.395	0.395	7.1978	0.007
.  .	**  .	2	-0.018	-0.207	7.2136	0.027
.  .	.  .	3	-0.061	0.036	7.3946	0.060
.  .	.  .	4	0.015	0.033	7.4059	0.116
*  .	**  .	5	-0.187	-0.273	9.1850	0.102
**  .	.  *	6	-0.255	-0.069	12.586	0.050
*  .	.  .	7	-0.085	0.042	12.972	0.073
.  *	.  *	8	0.186	0.181	14.883	0.061
.  .	.  *	9	0.051	-0.142	15.030	0.090
*  .	**  .	10	-0.197	-0.209	17.296	0.068
*  .	.  *	11	-0.202	-0.098	19.755	0.049
.  .	.  .	12	-0.019	0.018	19.778	0.071
.  .	.  .	13	-0.003	0.032	19.779	0.101
*  .	.  .	14	-0.081	-0.032	20.220	0.123
.  *	.  *	15	0.127	0.191	21.334	0.126
.  **	.  .	16	0.286	0.004	27.214	0.039
.  **	.  *	17	0.242	0.080	31.556	0.017
.  .	.  *	18	-0.055	-0.125	31.790	0.023
*  .	.  .	19	-0.118	-0.004	32.918	0.025
*  .	.  *	20	-0.130	-0.137	34.344	0.024

## correlogramme of tr residuals

Date: 06/03/15 Time: 11:46

Sample: 1970 2013

Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  **	.  **	1	0.299	0.299	4.1166	0.042
.  .	.  *	2	-0.003	-0.101	4.1170	0.128
.  **	.  **	3	0.224	0.283	6.5432	0.088
.  .	.  *	4	0.049	-0.141	6.6610	0.155
.  *	.  *	5	-0.143	-0.085	7.6967	0.174
.  *	.  *	6	0.148	0.207	8.8396	0.183
.  .	.  .	7	0.179	0.046	10.560	0.159
.  .	.  .	8	-0.020	-0.006	10.581	0.227
.  *	.  *	9	-0.068	-0.145	10.841	0.287
.  .	.  .	10	0.053	0.059	11.004	0.357
.  *	.  *	11	0.110	0.170	11.730	0.384
.  .	.  .	12	-0.004	-0.059	11.731	0.468
.  .	.  .	13	0.042	0.014	11.842	0.541
.  .	**  .	14	-0.041	-0.216	11.957	0.610
.  *	.  .	15	-0.152	-0.008	13.563	0.559
**  .	**  .	16	-0.290	-0.258	19.577	0.240
.  *	.  *	17	-0.198	-0.067	22.498	0.166
.  *	.  .	18	-0.114	-0.059	23.510	0.172
.  .	.  .	19	-0.062	0.045	23.816	0.203
.  .	.  .	20	-0.062	0.011	24.135	0.237

## correlogramme of pm residuals

Date: 06/03/15 Time: 11:47

Sample: 1970 2013

Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  **	.  **	1	0.259	0.259	2.6907	0.101
**  .	**  .	2	-0.208	-0.294	4.4667	0.107
.  *	.  .	3	-0.172	-0.031	5.7218	0.126
.  .	.  .	4	-0.008	-0.003	5.7244	0.221
.  *	.  *	5	0.182	0.152	7.2129	0.205
.  *	.  .	6	0.116	0.008	7.8384	0.250
**  .	**  .	7	-0.224	-0.229	10.257	0.174
**  .	.  *	8	-0.331	-0.177	15.724	0.047
.  .	.  *	9	0.041	0.144	15.809	0.071
.  *	.  *	10	0.135	-0.079	16.777	0.079
.  *	.  **	11	0.211	0.214	19.243	0.057
.  .	.  .	12	0.026	-0.047	19.281	0.082
.  *	.  .	13	-0.144	0.028	20.523	0.083
.  *	.  *	14	-0.144	-0.157	21.827	0.082
.  .	.  .	15	0.054	0.014	22.016	0.107
.  .	.  *	16	0.023	-0.163	22.052	0.142

## الملحق رقم 14: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي في تونس

correlogramme of cpi residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:06  
 Sample: 1970 2013  
 Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
*** .	*** .	1	-0.475	-0.475	10.183	0.001
. **	. .	2	0.249	0.029	13.040	0.001
** .	** .	3	-0.313	-0.238	17.672	0.001
. ***	. *	4	0.360	0.171	23.973	0.000
** .	. .	5	-0.214	0.050	26.255	0.000
. *	. .	6	0.188	0.064	28.061	0.000
. .	. *	7	-0.045	0.206	28.167	0.000
. .	. *	8	-0.039	-0.111	28.250	0.000
. .	. .	9	0.026	0.030	28.287	0.001
. .	. .	10	-0.045	-0.065	28.404	0.002
. *	. .	11	0.130	0.036	29.417	0.002
. *	. .	12	-0.166	-0.051	31.111	0.002
. .	. *	13	0.053	-0.144	31.293	0.003
. *	. *	14	-0.148	-0.129	32.742	0.003
. *	. .	15	0.164	-0.019	34.580	0.003
. *	. *	16	-0.204	-0.143	37.550	0.002
. *	. .	17	0.109	-0.059	38.421	0.002
. *	. .	18	-0.071	0.050	38.804	0.003
. .	. *	19	0.006	-0.067	38.806	0.005
. .	. .	20	-0.028	0.067	38.872	0.007

correlogramme of m2 residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:09  
 Sample: 1970 2013  
 Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. *	. *	1	-0.127	-0.127	0.7322	0.392
. .	. .	2	-0.010	-0.027	0.7373	0.692
. *	. *	3	-0.091	-0.097	1.1265	0.771
. *	. .	4	0.095	0.072	1.5620	0.816
. .	. .	5	-0.006	0.011	1.5640	0.906
*** .	*** .	6	-0.413	-0.430	10.336	0.111
. .	. .	7	0.065	-0.031	10.557	0.159
. .	. .	8	0.009	-0.003	10.562	0.228
. *	. *	9	0.149	0.082	11.806	0.224
. *	. .	10	-0.079	0.023	12.165	0.274
. *	. *	11	0.156	0.162	13.616	0.255
. *	. .	12	0.128	0.018	14.630	0.262
. *	. *	13	-0.164	-0.196	16.335	0.232
. .	. .	14	-0.026	-0.035	16.380	0.291
. *	. .	15	-0.091	-0.016	16.941	0.322
. .	. .	16	0.025	-0.058	16.987	0.386
. .	. *	17	-0.045	0.130	17.135	0.445
. .	. .	18	-0.035	0.025	17.230	0.507
. .	. *	19	0.032	-0.138	17.311	0.569
. .	. *	20	-0.011	-0.114	17.322	0.632

## correlogramme of gdp residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:10

Sample: 1970 2013

Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
**** .	**** .	1	-0.528	-0.528	12.579	0.000
.  **	.  .	2	0.240	-0.054	15.244	0.000
** .	** .	3	-0.303	-0.275	19.591	0.000
.  *	.  *	4	0.171	-0.146	21.020	0.000
.  *	.  *	5	-0.093	-0.080	21.456	0.001
.  .	** .	6	-0.034	-0.241	21.514	0.001
.  *	.  .	7	0.087	-0.056	21.916	0.003
.  *	.  *	8	-0.072	-0.099	22.195	0.005
.  **	.  *	9	0.237	0.179	25.341	0.003
.  *	.  *	10	-0.175	0.124	27.107	0.003
.  *	.  *	11	0.109	0.101	27.818	0.003
.  .	.  *	12	-0.121	0.127	28.713	0.004
.  *	.  **	13	0.146	0.224	30.076	0.005
** .	.  *	14	-0.247	-0.072	34.112	0.002
.  .	.  *	15	0.064	-0.171	34.390	0.003
.  *	.  *	16	0.129	0.123	35.576	0.003
.  .	.  .	17	-0.028	0.014	35.634	0.005
.  .	.  .	18	0.054	-0.018	35.862	0.007
.  *	.  .	19	-0.108	-0.015	36.796	0.008
.  .	.  *	20	0.027	-0.164	36.860	0.012

## correlogramme of tc residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:11

Sample: 1970 2013

Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *	.  *	1	0.150	0.150	1.0395	0.308
.  *	.  *	2	-0.099	-0.124	1.4989	0.473
.  .	.  .	3	-0.022	0.014	1.5226	0.677
.  *	.  *	4	0.123	0.117	2.2740	0.686
.  *	.  *	5	-0.118	-0.168	2.9868	0.702
** .	.  *	6	-0.214	-0.150	5.3721	0.497
.  *	.  *	7	-0.141	-0.113	6.4368	0.490
.  .	.  .	8	-0.009	-0.031	6.4410	0.598
.  .	.  .	9	-0.053	-0.052	6.5994	0.679
** .	** .	10	-0.271	-0.270	10.909	0.365
.  *	.  *	11	-0.115	-0.090	11.704	0.386
.  **	.  *	12	0.225	0.159	14.873	0.248
.  *	.  .	13	0.179	0.065	16.931	0.202
.  *	.  *	14	-0.172	-0.203	18.914	0.168
.  *	.  *	15	0.091	0.120	19.482	0.193
.  *	.  .	16	0.204	0.025	22.475	0.128
.  *	.  .	17	0.113	0.026	23.425	0.136
.  .	.  *	18	0.002	0.110	23.425	0.175
.  .	.  .	19	-0.006	-0.023	23.427	0.219
.  *	** .	20	-0.132	-0.248	24.903	0.205

## correlogramme of tr residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:13

Sample: 1970 2013

Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *.	.  *.	1	0.140	0.140	0.9025	0.342
.  .	.  .	2	0.032	0.013	0.9508	0.622
.  .	.  .	3	0.044	0.039	1.0459	0.790
.  **.	.  **.	4	0.298	0.292	5.4383	0.245
.  *.	.  .	5	0.092	0.015	5.8690	0.319
.  *.	.  *.	6	0.118	0.105	6.5994	0.359
.  *.	.  *.	7	-0.086	-0.141	6.9951	0.429
.  *.	.  **.	8	-0.155	-0.247	8.3301	0.402
.  .	.  .	9	0.043	0.063	8.4343	0.491
.  .	.  *.	10	-0.020	-0.113	8.4585	0.584
.  .	.  .	11	-0.052	0.037	8.6225	0.657
.  *.	.  .	12	-0.113	0.015	9.4182	0.667
.  .	.  .	13	-0.007	0.022	9.4216	0.740
.  *.	.  *.	14	-0.177	-0.126	11.514	0.645
.  .	.  .	15	0.003	0.006	11.515	0.715
.  *.	.  *.	16	-0.128	-0.140	12.694	0.695
.  .	.  *.	17	0.029	0.098	12.757	0.752
.  *.	.  *.	18	-0.122	-0.069	13.911	0.735
.  *.	.  *.	19	-0.136	-0.149	15.405	0.697
.  .	.  *.	20	-0.059	0.094	15.695	0.735

## correlogramme of pm residuals

Date: 06/02/15 Time: 23:14

Sample: 1970 2013

Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.  *.	.  *.	1	-0.068	-0.068	0.2149	0.643
.  .	.  .	2	-0.038	-0.043	0.2844	0.867
.  *.	.  *.	3	-0.091	-0.097	0.6819	0.877
.  .	.  .	4	-0.013	-0.029	0.6903	0.953
.  *.	.  *.	5	-0.101	-0.114	1.2102	0.944
.  .	.  .	6	0.024	-0.004	1.2404	0.975
.  .	.  .	7	0.011	-0.003	1.2474	0.990
.  *.	.  *.	8	-0.132	-0.157	2.2173	0.974
.  *.	.  *.	9	-0.070	-0.102	2.5001	0.981
.  .	.  *.	10	-0.040	-0.087	2.5919	0.989
.  .	.  .	11	0.024	-0.030	2.6261	0.995
.  *.	.  .	12	0.090	0.057	3.1306	0.995
.  *.	.  *.	13	0.110	0.077	3.9148	0.992
.  .	.  .	14	-0.014	-0.009	3.9287	0.996
.  .	.  .	15	0.003	0.017	3.9295	0.998
.  .	.  .	16	-0.059	-0.058	4.1814	0.999
.  *.	.  *.	17	-0.087	-0.109	4.7390	0.998
.  *.	.  *.	18	0.137	0.121	6.1842	0.995
.  .	.  *.	19	-0.053	-0.066	6.4127	0.997
.  .	.  .	20	-0.015	-0.009	6.4321	0.998

## الملحق رقم 15: نتائج تحليل التباين في الجزائر

Variance Decomposition of CPI:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	1.519632	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.166674	91.02936	0.584726	3.323384	0.442420	3.610075	1.010039
3	5.064256	84.34098	0.861241	7.144163	1.101294	5.214310	1.338007
4	7.130688	79.63321	0.488339	10.19796	1.593856	6.533082	1.553548
5	9.273973	74.31910	1.281780	12.64911	1.824478	8.139511	1.786021
6	11.39439	69.07905	3.022375	14.35600	1.910671	9.667045	1.964852
7	13.43789	64.20876	5.478446	15.31985	1.906538	10.99287	2.093543
8	15.36243	59.80146	8.314602	15.71593	1.844722	12.13460	2.188685
9	17.13812	55.93565	11.24133	15.71375	1.754248	13.09798	2.257036
10	18.75434	52.61192	14.08571	15.44753	1.653153	13.89668	2.305009

Variance Decomposition of GDP:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	157.5562	4.656537	95.34346	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	200.1406	2.891850	93.10503	1.266729	0.335135	1.922449	0.478811
3	209.0935	2.851951	92.29653	2.189086	0.431825	1.788288	0.442322
4	215.1022	2.697380	91.62919	2.734680	0.448561	2.051044	0.439149
5	218.2579	2.635315	90.05766	3.772249	0.463885	2.626182	0.444712
6	221.8145	2.746381	87.20135	5.409908	0.449414	3.715485	0.477468
7	228.1707	3.395984	82.90307	7.710966	0.447230	5.037196	0.505553
8	238.1552	4.761677	77.33013	10.80969	0.493781	6.102813	0.501908
9	251.9122	6.780638	70.89585	14.50289	0.609455	6.739285	0.471876
10	268.7429	9.226134	64.15462	18.46978	0.786047	6.937898	0.425523

Variance Decomposition of M2:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	233.0027	0.986564	1.711839	97.30160	0.000000	0.000000	0.000000
2	449.2881	1.229522	3.261459	94.82897	0.585595	0.042580	0.051871
3	665.7807	1.456683	5.663285	91.64785	1.003512	0.167170	0.061502
4	886.6808	1.693408	9.246404	87.29438	1.287667	0.397286	0.080859
5	1109.885	2.091405	12.62118	83.00540	1.517028	0.665047	0.099939
6	1335.318	2.606483	15.46046	79.24990	1.701711	0.873427	0.108019
7	1562.463	3.196242	17.72575	76.10272	1.859202	1.008017	0.108068
8	1789.073	3.836369	19.36543	73.61817	2.000692	1.076488	0.102845
9	2012.948	4.491103	20.44019	71.75457	2.128913	1.090789	0.094434
10	2232.193	5.127681	21.06082	70.41389	2.245062	1.067715	0.084827

Variance Decomposition of PM:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	3.849428	1.674979	2.569071	1.553241	94.20271	0.000000	0.000000
2	5.491418	1.836552	4.043967	1.929157	90.77333	1.132796	0.284202
3	6.788853	1.681243	5.518904	1.569285	88.59643	2.432823	0.201318
4	7.820848	1.688344	4.735865	1.328787	89.01026	3.073055	0.163686
5	8.697554	1.515042	4.346702	1.135187	89.53363	3.318698	0.150740
6	9.507880	1.324266	4.311372	1.010652	89.58678	3.635385	0.131548
7	10.26281	1.168308	4.354558	0.941590	89.42901	3.991891	0.114648
8	10.97557	1.038961	4.541137	0.898923	89.08759	4.332463	0.100929
9	11.66110	0.933979	4.860993	0.869645	88.57885	4.667033	0.089498
10	12.32368	0.851861	5.250732	0.844449	87.99071	4.982118	0.080133

## Variance Decomposition of TC:

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	3.064772	0.260966	1.390717	5.494392	1.878494	90.97543	0.000000
2	4.884715	2.677932	0.939625	2.733401	2.343249	90.31106	0.994732
3	6.429438	6.736395	2.868109	1.865856	2.789161	84.48410	1.256378
4	7.977837	12.38481	1.923750	1.602541	3.179748	79.40624	1.502914
5	9.693208	15.97463	1.748671	1.795991	3.204105	75.42684	1.849762
6	11.47003	17.50442	2.708986	2.116286	3.100396	72.45912	2.110792
7	13.27141	17.67872	4.818556	2.310765	2.920829	69.98774	2.283385
8	15.05862	16.95704	7.604278	2.339541	2.691039	68.01180	2.396307
9	16.78175	15.80186	10.57890	2.227765	2.452722	66.47937	2.459395
10	18.41501	14.51239	13.48205	2.028284	2.225950	65.26533	2.486005

## Variance Decomposition of TR:

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	1.166532	0.999953	17.70487	3.453504	0.198907	7.684013	69.95875
2	1.582630	2.044710	17.75224	19.11961	0.364660	4.177927	56.54085
3	2.042111	1.228136	29.16058	22.60402	0.896862	2.568678	43.54173
4	2.718753	1.818119	41.36963	21.43800	0.543191	2.389720	32.44134
5	3.252677	4.728340	45.11918	20.07782	0.379498	2.240593	27.45457
6	3.753368	8.015352	48.80547	17.29222	0.300710	1.853118	23.73313
7	4.217451	11.79239	50.63953	14.62464	0.310460	1.528630	21.10436
8	4.622031	15.85768	50.71160	12.50326	0.378809	1.274671	19.27399
9	4.979116	19.72278	49.91541	10.85512	0.473458	1.117484	17.91575
10	5.294783	23.23827	48.60847	9.610850	0.577778	1.058512	16.90612

## الملحق رقم 16: نتائج تحليل التباين في المغرب

## Variance Decomposition of CPI:

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.927677	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.675427	86.60933	0.390216	0.189075	12.47401	0.074175	0.263197
3	2.488297	77.43027	0.284613	0.086357	21.86935	0.090748	0.238662
4	3.251801	75.05716	0.279902	0.052918	24.01859	0.157811	0.433618
5	3.949462	74.56893	0.296226	0.035887	24.26052	0.163706	0.674727
6	4.568408	75.01185	0.242777	0.027664	23.62277	0.128636	0.966296
7	5.119550	75.69748	0.193507	0.026198	22.72540	0.108377	1.249039
8	5.614343	76.34838	0.188439	0.029786	21.79073	0.133985	1.508677
9	6.064776	76.85882	0.236588	0.037397	20.93090	0.207279	1.729007
10	6.480093	77.22000	0.327558	0.047177	20.18176	0.313835	1.909669

## Variance Decomposition of GDP:

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	13.15011	0.886162	99.11384	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	18.33259	11.69558	84.37235	0.971263	2.561110	0.397930	0.001772
3	27.05493	11.61847	77.22273	0.733885	5.957344	3.581903	0.885671
4	35.22524	10.80519	73.01742	1.017703	7.292439	6.723446	1.143801
5	44.08200	9.210767	70.70525	1.104082	8.317760	9.314013	1.348122
6	52.48956	7.964245	69.25924	1.214661	8.870722	11.30139	1.389747
7	60.53485	6.957901	68.44697	1.279650	9.179135	12.75059	1.385752
8	67.96784	6.216734	67.96184	1.334501	9.323873	13.81081	1.352245
9	74.83617	5.662377	67.69263	1.373020	9.379439	14.57869	1.313837
10	81.15053	5.251686	67.54163	1.403378	9.384993	15.14215	1.276161



## Variance Decomposition of M2:

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	4.437939	1.282946	0.000128	98.71693	0.000000	0.000000	0.000000
2	5.739574	10.04436	5.095348	73.06036	8.684288	0.991611	2.124036
3	6.757166	11.93800	4.857583	73.40455	6.326929	1.559511	1.913429
4	7.637560	14.88433	5.315278	71.15849	4.957515	1.658574	2.025812
5	8.464450	17.55441	4.986703	69.65140	4.165489	1.596949	2.045050
6	9.241814	19.83485	4.810728	68.05579	3.607898	1.534216	2.156524
7	9.981900	21.73257	4.615057	66.70483	3.193976	1.489421	2.264147
8	10.68682	23.23162	4.530855	65.51042	2.852491	1.485102	2.389502
9	11.36048	24.39659	4.506226	64.51063	2.568415	1.514304	2.503839
10	12.00504	25.28587	4.545037	63.66217	2.328469	1.570694	2.607765

## Variance Decomposition of PM:

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	5.446849	2.489137	2.932386	3.247727	91.33075	0.000000	0.000000
2	8.584495	7.574429	4.130366	1.406163	86.50073	0.213253	0.175061
3	10.49840	16.18569	3.269806	0.949089	77.77995	0.162683	1.652782
4	12.11008	22.16997	2.458050	0.753576	70.32427	0.879306	3.414824
5	13.54624	26.11123	2.590215	0.694948	62.56217	2.796333	5.245111
6	14.94934	28.03872	3.750606	0.733520	55.12038	5.649444	6.707333
7	16.35873	28.49052	5.650457	0.814506	48.43200	8.871873	7.740637
8	17.75516	28.14146	7.754342	0.911428	42.85181	11.95404	8.386918
9	19.11213	27.46191	9.749790	1.003283	38.37779	14.63793	8.769299
10	20.40756	26.73005	11.46927	1.083526	34.87358	16.85506	8.988513

## Variance Decomposition of TC:

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.639379	0.142880	14.03813	0.000158	40.53944	45.27939	0.000000
2	1.182758	0.053184	18.50917	1.317430	44.03842	36.03539	0.046402
3	1.590864	0.488323	19.40853	1.470582	44.59740	33.97586	0.059306
4	1.954223	0.923035	19.80751	1.557164	45.06103	32.60575	0.045506
5	2.275448	1.365558	19.90302	1.621492	45.30146	31.77437	0.034112
6	2.566148	1.750405	20.06869	1.666399	45.15894	31.32794	0.027633
7	2.833279	2.063344	20.28447	1.706685	44.77425	31.14522	0.026035
8	3.082194	2.302825	20.56693	1.742046	44.22670	31.13366	0.027838
9	3.316277	2.479908	20.87869	1.774329	43.61447	31.22152	0.031085
10	3.537883	2.607821	21.19761	1.803029	42.99862	31.35829	0.034628

## Variance Decomposition of TR:

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.610905	14.87960	0.063694	0.785410	0.111123	6.347632	77.81254
2	0.976089	21.25525	0.586393	0.309266	0.667575	5.586695	71.59482
3	1.300025	24.00115	0.361774	0.354194	0.636440	5.925107	68.72134
4	1.612264	25.52828	0.337257	0.373156	0.455438	7.115262	66.19061
5	1.913432	25.35175	0.829688	0.449990	0.598955	9.002594	63.76703
6	2.204084	24.38438	1.729049	0.543757	0.954233	11.08828	61.30030
7	2.482250	23.13501	2.818547	0.636998	1.359040	13.07865	58.97175
8	2.745072	21.91096	3.897418	0.721275	1.719431	14.81968	56.93123
9	2.991108	20.84011	4.859296	0.792858	2.004163	16.26745	55.23612
10	3.220323	19.95687	5.663619	0.851804	2.214547	17.43760	53.87555

## الملحق رقم 17: نتائج تحليل التباين في تونس

Variance Decomposition of CPI:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.660300	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.035154	92.91253	0.258134	2.552676	1.284427	2.215807	0.776423
3	1.545057	86.00258	0.339963	7.287530	3.313944	1.949177	1.106804
4	2.163051	79.33245	0.767940	12.45992	4.724094	1.613516	1.102082
5	2.871946	74.45905	0.896601	16.93266	5.206008	1.502268	1.003412
6	3.649834	71.12898	0.709229	20.54195	5.065950	1.645119	0.908775
7	4.485911	68.73498	0.472268	23.35250	4.597557	2.005491	0.837207
8	5.376840	66.80595	0.402768	25.46849	3.999757	2.535938	0.787089
9	6.322568	65.07844	0.595715	27.00170	3.389357	3.181652	0.753134
10	7.323395	63.43817	1.049059	28.06655	2.827018	3.888708	0.730491

Variance Decomposition of GDP:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	9.16E+08	18.35091	81.64909	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.66E+09	13.51019	79.55182	2.593888	0.970408	3.371666	0.002029
3	2.51E+09	15.79481	71.66764	5.174421	1.011138	6.300213	0.051781
4	3.42E+09	18.64044	64.36580	7.761072	0.894925	8.195520	0.142244
5	4.41E+09	21.45267	58.00342	10.23230	0.758060	9.334723	0.218834
6	5.49E+09	23.81093	52.73154	12.44154	0.648889	10.09189	0.275211
7	6.65E+09	25.66639	48.50528	14.29469	0.574185	10.64350	0.315956
8	7.91E+09	27.06298	45.19592	15.78407	0.529565	11.08137	0.346096
9	9.25E+09	28.08624	42.63474	16.95076	0.508189	11.45087	0.369191
10	1.07E+10	28.82409	40.65714	17.85332	0.503528	11.77432	0.387593

Variance Decomposition of M2:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	3.90E+08	16.03579	25.62732	58.33689	0.000000	0.000000	0.000000
2	9.29E+08	22.91898	24.23418	49.31746	0.623444	2.820330	0.085603
3	1.63E+09	24.04435	27.63270	40.60583	1.179393	6.509563	0.028162
4	2.47E+09	24.34234	30.24640	34.84850	1.567616	8.963694	0.031455
5	3.40E+09	24.43043	31.91920	31.21561	1.799658	10.57330	0.061803
6	4.41E+09	24.52918	32.89971	28.87665	1.924664	11.67131	0.098496
7	5.48E+09	24.68725	33.42018	27.33130	1.980288	12.44653	0.134450
8	6.61E+09	24.89837	33.64382	26.28850	1.993069	13.00889	0.167351
9	7.79E+09	25.14334	33.68089	25.57169	1.980606	13.42686	0.196623
10	9.01E+09	25.40368	33.60501	25.06980	1.954242	13.74488	0.222388

Variance Decomposition of PM:							
Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	3.700327	21.32637	0.089794	0.805173	77.77866	0.000000	0.000000
2	4.883932	20.11590	1.157859	0.474887	77.26432	0.953100	0.033937
3	5.826930	20.95253	1.247399	0.355131	75.69309	1.684849	0.066998
4	6.429698	21.30755	1.054007	0.291783	75.51320	1.705899	0.127560
5	6.878647	21.36489	1.719674	0.352102	74.83310	1.547446	0.182788
6	7.260374	20.82772	3.487969	0.693780	73.37860	1.389287	0.222639
7	7.617945	19.83220	5.877535	1.414810	71.35557	1.268560	0.251326
8	7.963351	18.58857	8.271684	2.532080	69.16532	1.168359	0.273987
9	8.298979	17.28073	10.24105	4.014009	67.09255	1.076467	0.295207
10	8.627412	16.02287	11.60486	5.808992	65.24393	1.001168	0.318177

## Variance Decomposition of TC:

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.068096	1.444085	0.490455	0.725726	2.005050	95.33468	0.000000
2	0.102446	3.895679	0.359012	0.765711	1.368912	91.30755	2.303132
3	0.125050	4.348549	0.383160	1.487155	1.128493	89.30810	3.344548
4	0.142744	3.918121	0.397687	2.409232	0.940938	88.62678	3.707245
5	0.158212	3.318855	0.413371	3.646851	0.788328	87.98434	3.848252
6	0.172277	2.800444	0.407527	5.236659	0.671068	86.97845	3.905849
7	0.185303	2.475564	0.370208	7.152345	0.582678	85.50508	3.914124
8	0.197587	2.396436	0.325742	9.345521	0.515327	83.53291	3.884066
9	0.209416	2.582626	0.321077	11.75987	0.464053	81.05186	3.820513
10	0.221064	3.033805	0.407460	14.33253	0.426601	78.07347	3.726126

## Variance Decomposition of TR:

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.686540	12.52507	3.333742	6.517850	6.390831	0.462304	70.77020
2	1.098977	18.48494	9.938035	5.486721	2.583305	9.890576	53.61642
3	1.390537	17.29203	14.86597	4.492983	1.679297	14.78208	46.88764
4	1.620978	16.48635	17.20484	4.174608	1.356590	17.33515	43.44246
5	1.807256	15.65702	17.88546	4.358205	1.339261	18.77711	41.98294
6	1.967425	14.74474	17.80446	4.917937	1.500392	19.72305	41.30943
7	2.112558	13.72522	17.44084	5.768918	1.749038	20.41473	40.90125
8	2.250186	12.63919	17.03623	6.838019	2.011221	20.98306	40.49228
9	2.385112	11.53616	16.71098	8.055100	2.237800	21.50204	39.95791
10	2.520466	10.46084	16.52226	9.356219	2.404266	22.00919	39.24722

## الملحق رقم 18: نتائج اختبار سببية granger في الجزائر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause CPI	43	0.03904	0.8444
CPI does not Granger Cause GDP		3.47353	0.0697
M2 does not Granger Cause CPI	43	3.67394	0.0224
CPI does not Granger Cause M2		12.2211	0.0012
PM does not Granger Cause CPI	43	1.90047	0.1757
CPI does not Granger Cause PM		0.05086	0.8227
TC does not Granger Cause CPI	43	0.02910	0.8654
CPI does not Granger Cause TC		2.16145	0.1493
TR does not Granger Cause CPI	43	91.0772	7.E-12
CPI does not Granger Cause TR		1.04600	0.3126
M2 does not Granger Cause GDP	43	13.8744	0.0006
GDP does not Granger Cause M2		0.27573	0.6024
PM does not Granger Cause GDP	43	0.10135	0.7519
GDP does not Granger Cause PM		9.3E-06	0.9976
TC does not Granger Cause GDP	43	2.31975	0.1356
GDP does not Granger Cause TC		0.13335	0.7169
TR does not Granger Cause GDP	43	0.74172	0.3942
GDP does not Granger Cause TR		0.00740	0.9319

PM does not Granger Cause M2	43	0.56538	0.4565
M2 does not Granger Cause PM		0.21071	0.6487
TC does not Granger Cause M2	43	11.7504	0.0014
M2 does not Granger Cause TC		1.07469	0.3061
TR does not Granger Cause M2	43	0.00988	0.9213
M2 does not Granger Cause TR		0.27595	0.6023
TC does not Granger Cause PM	43	0.11648	0.7347
PM does not Granger Cause TC		1.29565	0.2618
TR does not Granger Cause PM	43	0.81453	0.3722
PM does not Granger Cause TR		0.55889	0.4591
TR does not Granger Cause TC	43	39.4315	2.E-07
TC does not Granger Cause TR		1.79723	0.1876

### الملحق رقم 19: نتائج اختبار سببية granger في المغرب

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause CPI	42	1.33163	0.2764
CPI does not Granger Cause GDP		0.63436	0.5359
M2 does not Granger Cause CPI	42	0.98079	0.3846
CPI does not Granger Cause M2		6.30860	0.0044
PM does not Granger Cause CPI	36	8.82840	0.0009
CPI does not Granger Cause PM		2.12026	0.1371
TC does not Granger Cause CPI	42	1.75778	0.1865
CPI does not Granger Cause TC		0.98984	0.3813
TR does not Granger Cause CPI	42	1.56350	0.2229
CPI does not Granger Cause TR		2.87695	0.0690
M2 does not Granger Cause GDP	42	2.68689	0.0814
GDP does not Granger Cause M2		3.22857	0.0510
PM does not Granger Cause GDP	36	0.93117	0.4048
GDP does not Granger Cause PM		0.45762	0.6370
TC does not Granger Cause GDP	42	0.21350	0.8087
GDP does not Granger Cause TC		0.08532	0.9184
TR does not Granger Cause GDP	42	0.06584	0.9364
GDP does not Granger Cause TR		1.82038	0.1762
PM does not Granger Cause M2	36	2.90879	0.0695
M2 does not Granger Cause PM		3.13491	0.0576
TC does not Granger Cause M2	42	1.78172	0.1825
M2 does not Granger Cause TC		1.79232	0.1807
TR does not Granger Cause M2	42	0.62894	0.5388
M2 does not Granger Cause TR		0.85421	0.4338

TC does not Granger Cause PM	36	0.57306	0.5697
PM does not Granger Cause TC		3.26651	0.0516
TR does not Granger Cause PM	36	0.37034	0.6935
PM does not Granger Cause TR		3.50959	0.0423
TR does not Granger Cause TC	42	1.19144	0.3152
TC does not Granger Cause TR		2.06494	0.1412

### الملحق رقم 20: نتائج اختبار سببية granger في تونس

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause CPI	43	1.77871	0.1899
CPI does not Granger Cause GDP		2.21970	0.1441
M2 does not Granger Cause CPI	43	6.32068	0.0161
CPI does not Granger Cause M2		1.64046	0.2076
PM does not Granger Cause CPI	43	13.1764	0.0008
CPI does not Granger Cause PM		2.51254	0.1208
TC does not Granger Cause CPI	43	5.03507	0.0304
CPI does not Granger Cause TC		8.65494	0.0054
TR does not Granger Cause CPI	43	1.64861	0.2065
CPI does not Granger Cause TR		3.25092	0.0789
M2 does not Granger Cause GDP	43	0.72855	0.3984
GDP does not Granger Cause M2		11.7755	0.0014
PM does not Granger Cause GDP	43	0.24022	0.6267
GDP does not Granger Cause PM		3.28945	0.0772
TC does not Granger Cause GDP	43	0.03328	0.8562
GDP does not Granger Cause TC		1.91308	0.1743
TR does not Granger Cause GDP	43	0.67409	0.4165
GDP does not Granger Cause TR		2.66988	0.1101
PM does not Granger Cause M2	43	0.00056	0.9812
M2 does not Granger Cause PM		3.55835	0.0665
TC does not Granger Cause M2	43	0.00107	0.9741
M2 does not Granger Cause TC		1.77090	0.1908
TR does not Granger Cause M2	43	0.64344	0.4272
M2 does not Granger Cause TR		1.88331	0.1776
TC does not Granger Cause PM	43	1.23700	0.2727
PM does not Granger Cause TC		4.55676	0.0390
TR does not Granger Cause PM	43	0.63474	0.4303
PM does not Granger Cause TR		0.18618	0.6684
TR does not Granger Cause TC	43	0.00373	0.9516
TC does not Granger Cause TR		2.05042	0.1599

## الملحق رقم 21: البيانات المستخدمة في الدراسة (الجزائر)، الوحدة مليار دينار جزائري

obs	cpi	gdp	m2	Pm	tc	tr
1970	3,4	36,4	13,07	84,412	4,9	2,75
1971	3,5	36,6	13,92	87,236	4,9	2,75
1972	3,6	41,8	18,13	88,265	4,5	2,75
1973	3,8	47,8	22,9	91,254	4	2,75
1974	4	50,7	25,7	93,251	4,2	2,75
1975	4,4	60,9	33,7	94	3,9	2,75
1976	4,8	72,3	43,6	95,23	4,2	2,75
1977	5,3	87,2	51,9	100,365	4,1	2,75
1978	6,3	104,8	67,4	110,142	4	2,75
1979	7	128,2	79,6	112,562	3,9	2,75
1980	7,7	162,5	93,5	114,7593	3,8	2,75
1981	8,8	191,5	109,1	122,8453	4,3	2,75
1982	9,4	207,6	137,8	116,8786	4,6	2,75
1983	9,9	233,7	165,9	113,0203	4,8	2,75
1984	10,7	263,9	194,7	111,8139	5	2,75
1985	11,8	291,6	223,8	106,9558	4,5	2,75
1986	13,3	296,6	227	100,2934	4	5
1987	14,3	312,7	257,8	76,53516	4,8	5
1988	15,1	347,7	292,9	83,57787	5,9	5
1989	16,5	422	308,1	102,9236	7,6	7
1990	19,3	554,4	343	106,2928	9	10,5
1991	24,3	862,1	415,2	117,2699	18,5	11,5
1992	32	1074,6	515,9	124,5625	21,8	11,5
1993	38,6	118,9	627,4	125,519	23,3	11,5
1994	49,8	148,7	723,5	129,5077	35,1	21
1995	64,6	200,4	799,5	110,1298	47,7	14
1996	76,7	257	915	99,11678	54,7	13
1997	81,1	278	1081,5	94,73728	57,7	11
1998	85,1	283	1592,4	102,497	58,7	9,5
1999	87,3	324,8	1789,3	99,90186	66,6	8,5
2000	87,6	412,3	2022,5	100	75,3	6
2001	91,3	422,7	2473,5	108,3851	77,2	6
2002	92,6	452,1	2901,5	130,5125	79,7	5,5
2003	95	524,7	3354,4	134,9951	77,4	4,5
2004	98,4	613,5	3738	198,1093	72,1	1,64
2005	100	754,4	4546,9	221,9714	73,3	1,42
2006	102,5	850,1	5615,9	233,9549	72,6	2,05
2007	106,1	935,2	6496,1	301,2867	69,3	3,13
2008	110,9	1104,3	6718,8	430,4765	64,6	3,26
2009	113,4	996,8	7545,2	428,4593	72,6	3,67
2010	116,2	1199,1	8895,1	441,315	74,3	3,22
2011	119,2	1451,9	9666,1	515,1783	72,9	4
2012	122,6	1584,3	10460	510,3151	77,5	4
2013	124,5	1668,1	10622	512,3256	79,3	4

## الملحق رقم 22: البيانات المستخدمة في الدراسة (المغرب)، الوحدة مليار درهم مغربي

obs	cpi	gdp	m2	Pm	tc	tr
1970	12,447	20	7,886466	15,5669	5,06049	3,5
1971	12,96421	22	12,89638	16,3681	5,049959	3,5
1972	13,45156	23,3	18,19396	17,6272	4,59248	3,5
1973	14,00101	25,6	16,60607	19,7425	4,106921	3,75
1974	16,45914	33,5	29,30786	28,7324	4,369767	4,5
1975	17,76242	36,4	20,09463	28,9087	4,052487	4,5
1976	19,27261	42,4	18,10313	28,5561	4,419312	4,5
1977	21,70038	49,8	19,71136	22,388	4,503346	4,5
1978	23,80879	55,2	17,65471	25,1008	4,166671	4,5
1979	25,79239	62	13,85068	33,0394	3,899134	4,875
1980	28,21904	74,1	10,82988	41,0352	3,936646	6
1981	31,74431	79	16,44481	52,3434	5,172296	6,75
1982	35,08629	92,9	11,08483	54,428	6,023022	7
1983	37,26442	99,1	17,68386	62,4808	7,111323	7
1984	41,90294	112,3	10,22216	75,8451	8,810536	8,125
1985	45,14146	130	13,15026	84,2406	10,06249	8,5
1986	49,08392	155	16,9002	75,3025	9,104442	8,5
1987	50,40857	157	9,921196	73,7319	8,359225	8,5
1988	51,60277	182,2	15,2057	75,4453	8,20915	8,5
1989	53,28501	194	12,23087	83,7837	8,48817	7,5
1990	56,89912	213	21,47846	92,0475	8,242342	6,23
1991	61,44317	242,3	16,80284	88,7747	8,70655	7,12
1992	64,97016	243	9,258569	84,3564	8,537875	7,25
1993	68,33764	249,2	7,943648	92,6202	9,298709	7,16667
1994	71,85134	279,3	10,17863	104,73	9,202715	8,12
1995	76,25121	282	7,044226	102,74	8,540236	8,41
1996	78,52869	319,3	6,575307	108,709	8,715876	6,5
1997	79,34397	318,3	16,19076	105,044	9,527107	6,04167
1998	81,5284	384,3	6,037737	91,7431	9,604416	5,41667
1999	82,0867	390	10,23928	91,6514	9,804419	5
2000	83,64194	393,3	8,444173	93,0275	10,62564	4,70833
2001	84,16035	426,4	8,736924	96,422	11,30298	3,79167
2002	86,51316	445,4	8,638391	94,6789	11,02058	3,25
2003	87,5234	477	7,28598	91,9266	9,574383	3,25
2004	88,83051	505	8,924471	94,3119	8,868017	3,25
2005	89,7034	528	15,41063	100	8,865008	3,25
2006	92,64994	577,3	18,87731	103,303	8,795583	3,25
2007	94,54193	616,2	18,82551	108,899	8,192333	3,3175
2008	98,0469	689	12,76748	111,562	7,750325	3,3075
2009	99,0223	732,4	5,804702	114,253	8,0571	3,25
2010	100	764	7,194598	120,147	8,417157	3,5
2011	100,9224	803	7,290617	124,785	8,089875	3,5
2012	102,2129	828,1	4,324375	129,457	8,628445	3,5
2013	104,1422	877,3	3,950867	132,521	8,405504	3,5

## الملحق رقم 23: البيانات المستخدمة في الدراسة (تونس)، الوحدة مليار دينار تونسي

obs	cpi	gdp	m2	pm	tc	tr
1970	9,9	7,56E+08	2,51E+08	27,3	0,52	5
1971	10,8	8,81E+08	3,04E+08	32,95	0,52	5
1972	11,2	1,07E+09	3,55E+08	38,38	0,47	5
1973	11,5	1,15E+09	4,26E+08	37,92	0,42	5
1974	12,6	1,55E+09	5,46E+08	49,55	0,43	5
1975	14,2	1,74E+09	6,68E+08	49,35	0,4	5
1976	15,2	1,93E+09	7,72E+08	56,07	0,42	5
1977	16,5	2,19E+09	8,76E+08	73,16	0,42	5,75
1978	17,7	2,48E+09	1,05E+09	77,2	0,41	5,75
1979	18,9	2,92E+09	1,22E+09	95,74	0,4	5,75
1980	22,1	3,54E+09	1,45E+09	41,15	0,4	5,75
1981	24,5	4,16E+09	1,77E+09	44,25	0,49	7
1982	26,5	4,8E+09	2,13E+09	39,91	0,59	7
1983	27,96	5,67E+09	2,48E+09	36,26	0,67	7
1984	30,45	6,41E+09	2,76E+09	37,29	0,77	7
1985	32,6	7,02E+09	3,16E+09	32,17	0,83	9,25
1986	34,6	7,16E+09	3,32E+09	33,73	0,79	9,25
1987	37,5	8,04E+09	3,81E+09	35,46	0,82	9,25
1988	40,2	8,66E+09	4,48E+09	43,05	0,85	9,25
1989	43,3	9,59E+09	5,17E+09	51,21	0,94	11,37
1990	46,18	1,08E+10	5,57E+09	64,34	0,87	11,88
1991	49,9	1,2E+10	5,89E+09	60,57	0,92	11,88
1992	52,8	1,37E+10	6,38E+09	75,07	0,88	11,38
1993	54,9	1,47E+10	6,78E+09	71,82	1	8,88
1994	57,5	1,58E+10	7,32E+09	76,81	1,01	8,88
1995	61,1	1,71E+10	7,8E+09	92,25	0,94	8,88
1996	63,4	1,91E+10	8,84E+09	89,89	0,97	7,88
1997	65,7	2,29E+10	1,03E+10	92,77	1,1	6,88
1998	67,8	2,48E+10	1,09E+10	97,47	1,13	6,88
1999	69,6	2,72E+10	1,29E+10	89,92	1,18	5,99
2000	71,7	2,94E+10	1,47E+10	100	1,37	5,88
2001	73,1	3,17E+10	1,63E+10	111,23	1,43	6,03
2002	75,1	3,29E+10	1,7E+10	111,19	1,42	5,93
2003	77,1	3,54E+10	1,81E+10	127,34	1,28	5,13
2004	79,9	3,88E+10	2,02E+10	149,61	1,24	5
2005	81,5	4,19E+10	2,24E+10	153,81	1,29	5
2006	85,2	4,58E+10	2,5E+10	175,17	1,33	5,07
2007	88,1	4,99E+10	2,81E+10	222,94	1,28	5,24
2008	92,5	5,53E+10	3,23E+10	287,6	1,23	4,3
2009	95,7	5,87E+10	3,63E+10	222,9	1,35	4,43
2010	100	6,31E+10	4,04E+10	253,31	1,43	4
2011	103,6	6,47E+10	4,42E+10	279,58	1,4	4
2012	109,3	7,07E+10	4,76E+10	285,36	1,56	4
2013	115,9	7,66E+10	5,09E+10	287,3	1,62	4,32



## قائمة المصادر والمراجع

### (1) المراجع باللغة العربية:

#### (أ) الكتب:

- أحمد فريد مصطفى الاقتصاد النقدي و الدولي مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2009
- أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عضر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- أحمد هني، العملة النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1986.
- أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار، المقدمة في الاقتصاد الكلي، نهر المناهج عمان الأردن 2003
- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريفات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 1999.
- ب.برينيه و أ.سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة د.عبد الاله و ابراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، بيروت، 1989
- بخزاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، ط2، بيروت، 2009.
- البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية 2006.
- بيان هاني حرب، مبادئ التسويق، دار الوراثة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1999.
- حسن أحمد عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر 2008.
- حسين محمد سمحان، د. اسماعيل يونس يامن، اقتصاديا النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

- خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي (باستخدام Eviews)، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2012.
- خليف عيسى، قيمة النقود، دار النفائس للنشر والتوزيع، سنة 2010.
- دونالد واتسن، نظرية السعر واستخداماتها، ترجمة: ضياء مجيد، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، ج1، 2000.
- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- رضا صاحب أبو حمد، الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ط1.
- رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي - القيمة والتوزيع، دار النهضة العربية، 1980، مصر.
- زكرياء الدوري، السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، بيروت 1998 .
- زينب عوض الله ومحمد الفدلي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2002.
- سعيد توفيق بيضون، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1994.
- سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، طبعة 1، كويت، 1973.
- سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي (النظريات الاقتصادية)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008.
- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2000.
- ضياء مجيد، نظرية السعر واستخداماتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000 .
- طارق الحاج وآخرون، التسويق من المنتج إلى المستهلك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1997.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1992.
- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

- عبد السلام أبو قحف، التسويق (مدخل تطبيقي)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية، دار النهضة العربية 1980.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2005.
- عبد الله الطاهر والأستاذ بشير الزعبي ود. عبد الله اليوسف، مبادئ الاقتصادي السياسي، وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.
- عبد المجيد قدرى، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 3 سنة 2006 .
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "مبادئ اقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد علي كاظم المعموري.
- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، سنة 1994.
- علوان زياد، النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1982.
- علي الجياشي، الشعير (مدخل تسويقي)، مكتبة الراتب العلمية، عمان الأردن، 2002.
- علي كنعان، النقود والصريفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
- عمر خير الدين، التسويق المفاهيم والاستراتيجيات، دار النشر، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.
- عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
- عناية غازي، التضخم المالي، دار الجيل للنشر، بيروت، 2006..
- غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بالعربي، إقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، أردن، 2002.
- فتح الله ولعلو، مبادئ الإقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الإقتصادية، دار الحداثة بيروت، 1981. .
- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
- فهد سليمان الخطيب، محمد سليمان العواد، مبادئ التسويق، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- كامل علاوي كاظم، حسن لطيف، مبادئ علم الإقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

- كامل علاوي كاظم، حسن لطيف، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- المبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2006.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- محمد دويدار، د. أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، جامعة الاسكندرية، 2003.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسية، ج5، تاريخ الفكر الاقتصادي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
- محمد صبحي أبو صالح، مبادئ الإحصاء، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2007.
- محمد عمر أبو عبيدة، د. عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الإقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009.
- محمود جاسم الصميدي، ردينة عثمان يوسف، الأساليب الكمية في التسويق، دار المناهج للنشر، عمان، ط1، 2001.
- محمود جاسم الصميدي، ردينة عثمان، التسويق الإعلامي (مدخل استراتيجي)، در المناهج للنشر، عمان، 2002.
- محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود، الدار الجامعية، 2013.
- محمود حسين الوادي، د. حسين محمد سمحان، د. سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2010.
- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- مصطفى رشدي شичه، الاقتصاد النقدي والمصرفي، طبعة الدار الجامعية سنة 1985.
- معتوق سهير محمود، سياسا التثبيت الاقتصادي، مصر المعاصرة، عدد 420، القاهرة، أبريل سنة 1990.
- هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود و التوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
- الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط6، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني 2000 .

(ب) الرسائل والأطروحات:

- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية (حالة الجزائر) للطالب خبايا عبد الله، جامعة الجزائر، 2005 - 2006.
- بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003 - 2004.
- بناني فتيحة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، سنة 2008.
- رانيا عبد المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2005.
- الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير، القاهرة، 1981.

(ج) المجلات والتقارير:

- أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث علمية، العراق سنة 2008، عدد 42.
- إسماعيل أحمد الشناوي، إستهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس، 2004 .
- أشرف سمارة، دليل احصاءات الأسعار والأرقام القياسية، أيار 2011.
- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر، بحوث الاقتصادية وعربية، 2008 .
- التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر.
- التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك المغرب.
- التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر.
- رجاء عزيز بندر، إستهداف التضخم، دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإقتصاد الكلي والسياسة النقدية.

- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل للأخطار مشكلات الرأس مالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، 1997.
- زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تاريخية مقارنة.
- سهير معتوق، السياسة النقدية في الحليل الكينزي والنقدي، مجلة مصر المعاصرة، عدد: 407، 1987.
- صباح صالح البديري، نماذج صندوق النقد الدولي لتوجيه سياسات الاقتصاد في البلدان المقترضة، دراسة رقم 766، هيئة التخطيط الاقتصادي، بغداد، 1996.
- الطيب داودي، نظرية الأسعار عند ابن خلدون، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002.
- الطيب داودي، نظرية القيمة عند ابن خلدون، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001.
- عبد الفتاح العموص، "النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: الأسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة للتجربة التونسية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد التاسع، خريف 1997.
- عبد المجيد الغزالي، سعر الفائدة أو معدل الربح كآلية لإدارة النشاط الإقتصادي المعاصر، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع عشر، الجزائر العصمة. 30 نوفمبر 1990.
- عبدالعزيز شرابي، "برنامج التصحيح الهيكلي وأشكال التشغيل في البلدان المغاربية"، في ندوة الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
- العودة للأساسيات، الإتجاه نحو إستهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، عدد 2، جوان 2003.
- مصطفى مهدي حسين، "مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكيف الاقتصادي للبلدان النامية"، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 18، العدد 69، 1997.

## (2) المراجع باللغة الأجنبية:

### (A) Les ouvrages :

- A. Benassy-Quere, B.Coevre, P.Jacquet, J.Pisoni-Ferry, Politique Economique, Ed de Boeck Superieur, 2004.
- A. Heertje, P.Pierretti, P. Barthelemy, Principes De L'economie Politique, Ed De Boeck Superieure, 2003.
- A.Berthous, R.Frydman, Le Liberalisme Economique , Interpretation Et Analyses, Ed L'harmmatan, 1989.

- A.Genard,Economie General,Approche Macroeconomique,Ed De Boeck,2005.
- A.N.Gakosso, Corruption, Froude,Evasion Fiscal Et Croissance, Ed L'harmattan, 2009.
- Andre Grimand, Analyse Macroeconomique ,Montchrestien, Paris, 1999.
- André Orléan, L'emprie de la valeur (refonder l'économie), édition du Seuil, Octobre 2011.
- Anne Epaulard,Aude Pommet, Introduction A La Macroeconomie, La Decouverte, Paris, 2002.
- B.Affile, C.Gentil, Les Grandes Questions De L'economie Contemporaine, Ed L'etudiant, 2007.
- B.Bernier , Y.Simon, Initiation A La Macroeconomie, Ed Dunod,2007.
- B.Couvert,F.Herou, L'entrepreneur Chez Keynes,Ed L'harmattan, 2000.
- B.Londais, Lecons De La Politique Monetaire, Ed De Boeck Superieur, 2008.
- Benissad M.E/essais d'analyse monétaire avec référence en algérie / 3<sup>ème</sup> édition alger,opu,1980.
- C.Heckly, Élements D'economie Pratique, Ed L'harmattan,1990.
- Christian Gourierous, Alain Monfort, séries temporelles et modèles dynamique, 2<sup>ème</sup> édition, Paris, economica, 1995.
- David Begg, Stanley Fischer,Rudiger Dorn Busch,Exercices Et Problemes Corrigees De Macroeconomie,Dunod,Paris,2002.
- David E. Laider, La Demande De Monnaie (Verification Empiriques), Dunod, Paris, 1984.
- Didier Schlachter, De L'analyse A La Prevision,Comprendre La Statistique Descriptive Temporelle, Hachette, 5 Édition, Paris,2004.
- Donis Flouzat, Les Strategies Monetaires, Puf, 1<sup>ère</sup> édition, France, 2003.
- E.Lefevre, Marche Financiers La Logique Du Horsord,Rapproche Les Marche Et L'economie Pour Ne Plus Subir L'imprevisinle,Ed Eyrolles,2010.
- Eric Dor, Econométrie, (Paris, Pears onéducation, France, 2004).
- Etienne Vressoud, Jean Claude Korhane, Statistique Descriptive (Application Avec Excel Et Calculatrices), 2 Édition, France, 2010.
- F.Combe , T.Tacheix, L'essentiel De La Monnaie ,Ed Gualino ,2001.
- Frederic Mishkin, Monnaie, Banque Et Financiers, Pear Son Education, 8 Édition, France, 2007.
- Frédéric.S.Mishkin, Imflation Targeting, july 2001
- G.Mankiw, Macroeconomie , Ed de Boeck,2003.
- Gean-pierre patat, Monnaie, institutionfinancière et positive monétaire, 4<sup>ème</sup> édition, economica, France

- Georges Bresson et Alain Poirote, économétrie des séries temporelles, Paris : Presses universitaires de France, 1er édition, 1995.
- Gerard Calot, Cour De Statistique Des Cruptive, Dunod Décision , Paris, 1977.
- Gerard Kebedjan, Les Modeles Theorique De La Macroeconomie, Edition Dunod, Paris, 1994.
- Gerrard Bramouille, Dominique Augey, Economie Monetaire, Edition Dalloz, 1998.
- H. Temmar , les explication théorique de l'inflation, opu. 1996.
- H.Truchy, A.Murat, Precis D'economie Politique, Tome2, Nouvelles Editions Latines, 1951.
- Hakim Benhamouda, Les Penses Uniques En Economie, Ed L'harmattan, 1997.
- Helmut Creutz , le Syndrom de la ,Monnaie, Economica, Paris, 2005.
- Herlin, Economie appliqué des series temporelles, université de paris, Dauphine, 2003.
- Hubert Kemp, Economie Monetaire Internationale, Economica, Paris, 2014.
- I.Woquet, M. Montousse, Ed Breal, 2006.
- J.Baijy, G.Coire, A.Figliuzi Et V.Lelievre, Economie Monetaire Et Financiere, Ed Breal, 2006.
- J.Jalladeau, Introduction Ala Macroeconomie, Modelisations De Base Et Redeploiements (Theoriques Contemporains), Ed De Bock Superieur ,1998.
- J.L.Bailly, G.Caire, A.Figliuzi, V.Lelievre, Economie Monetaire Et Financiere, Ed Breal, 2006.
- J.M.Albertini, Les Louages De L'economie, Ed Del'atelier, 2008.
- Jacques-Henri David, Philippe jaffré, damonnaie et la politique monietaire, 3<sup>eme</sup> édition, France, 1990
- James E.Meade, Prefacede Robert M.Solow, Retour Au Plein Emploi, Economica, Paris, 1996.
- Jean Luois Monino, Francois Lecornu, Statistique Descriptive, Dunod, 4édition, Paris , 2010.
- Jean Michel Cornu, De L'innovation Monetaire Aux Monnaies De L'innovation Fyp , France, 2010.
- Jean Olivier Hairault, Analyse Macroeconomique, La Decouverte, Paris, 2000.
- Josephe Stiglitz, Economie Monetaire, Economica, Paris, 2005.
- Khatherine Schubertn, Macroeconomie, Vuibert Édition, Paris, 1996.
- M.Burdo, C.Wyplos, Macroeconomie, A L'échelle Europeene, Ed De Boeck Superieur, 2006.
- M.Burdo, C.Wyplos, Macroeconomie, A L'échelle Europeenne, Ed De Boeck Superieur, 2006.
- M.De Mourgues, Macroeconomie Monetaire, Ed Economica, 2000.
- M.Voisin, Monnaie Et Politique Monetaire, Ed Breal, 2006.



- Malika Bouklla, Statistique Descriptive, Cors Bah Édition ,Alger, 2001.
- Marie de Ja Place, Monnaie et Financement de L'economie, Ed Dunod, 2003.
- Maurice Letheillux, Statistique Descriptive, Dunod , 6 Édition , Paris, 2010.
- Michel Lelart, Le Systeme Monétaire International, 6 édition, La Decouverte, Paris, 2003.
- O.Kobo, Macroeconomie Moderne, Ed L'harmatan, 2007.
- Oit/Fmi/Ocde-Onu/Bm, Manuel De L'indice De Prix A La Consomation (Theorie Et Pratique) , 2004.
- P.Cliche, Gestion Budgetaire et Depenses Publiques, Discription Comparee des Processus, Evolution et en Jeux Budgetaires du Quebec, Ed Presse De L'universite Du Quebec, 2009.
- P.O Beffly, Initiation A L'economie, Complement En Ligne, Ed De Boeck Superieure, 2008.
- Parquez, Alain, Monnaie Et Macroeconomie, Edition Economica, 1975.
- Philip Narassiqui, Monnaie Banques Et Banques Centrales Dans La Zone Euro, De Boek, Bruxelles, 2004.
- R.Lucas, Tomas Sargent, Rational Expectations And Economic Price, 1981.
- Régie Bourbonnais, Économétrie, Donad, 5ème édition, Paris, 2003.
- Régis Bourbonnais, Michel Terraza, Analyse des séries temporelles en économie, Paris, Presse universitaires de France, 1er édition, 1999.
- Roger L.M and David D.V. Modern Money and banking, Mc Graw Huill, Inc. Thired edition, 1993.
- Sophie Brana, Michel Cazals, Pascal Kauffman, Economie Monetaire Et Financiere, 4 Éditions , Dunad, Paris, 2006.
- Sylvie Diatkine, Theories Et Politiques Monetaire, Armand Colin Edition, Paris, 1995.
- U.Kohli, Analyse Macroeconomique, Ed De Boesk Universite, 1999.
- Xavier Bradley Christian Descamps, Monnaie Banque Financement, Hyper Cour Dolloz, Paris, 2005.

(B) Les revues et les articles :

- Alexander Tobon, les prix dans la théorie monétaire de Myrdal, phase université de Paris, Nanterre.
- Alexandre Tobon, L'équilibre et le processus d'ajustement dans la théorie de Wicksell, Phare, université de paris , Nanterre
- Arthure Chamentier, Cour des series temporelles, Théorie et application (Paris, Université Paris –Dauphine, Polycope non publier, 2004.
- Bounoua. C, Système de prix et développement économique le cas algérien, 1967-1991, thèse doctorats en science économique, France, 1992.

- Brillembourg,A.And Mohsin Skhan( 1979 ),The Relation Ship Between Money Incom And Price ; Has Money Matterd Historicolly A Note , Journal Of Money ,Credit And Baking,Vol.M,Issuez.
- Chokri. A, frikha. I, la portée de la politique de ciblage d'inflation : Approche analitique et empirique pour le cas tunisien, articles panoeconomicus, 2011.
- Dagum, Inflation, Efficacite Economique Et Bien Etre Social –Une Etude De Cas, L'argentine, Persee Revue Scientifique,Vol10, Numero39, 1969.
- Darrat.A.F.(1986), Thedomand Of Money In Some Major Opec Members, Regression Istimates And Stability Results, Applied Economics 18, February 1986.
- Diagnostic Previs Et Analyses Economiques(Dpae), Le Ciblage D'inflation A Travers Leexperience Des Pays Latino –Américains, Direction General Du Tresor Et De La Politique Economique N105, Mars 2010.
- Dikey Da, Fuller W.A, Distribution of the estimators for autoregressive time series, 1979, p 431, witha unit root, journal of the american statiscal association.
- E.Croce, M.S.Khan, Regimes Monetaire Et Ciblage D'inflation, Revue Finance De Developpement,Septembre,2000.
- Eser tutar.inflation Targeting indeveloping contries and Applicability Tothe Tarkich Economy.
- Esertutar, inflation targeting in Devloping contries, Faculty of the virgimia polytechnicstitute and state university, 2002.
- Frydman , Inflation Et Systemes Monetaires, Origine English Language Edition Published By Prentice-Inc, Englewwod Cliffs,New Jersey, 1976.
- Granger C.W.J, Investigating causal relation by econométric models and Gross-Spectral Methods, econométrica, vl37, 1969.
- Instraction N:02-2002 Du 11 Avril 2002 Portont Introduction De La Reprise De Liquidite Sur Le Marche Monetaire.
- Isaac Roubine, Essais sur la théorie de la valeur de marx.
- Jean Marie Dufouri, Econométrie, causalité et analyse des politiques, (canorda, Université de Montréal, 2006.
- Kennech N , Kuttner , A snapshot of inflation Targeting inits Adolesensce , 2004.
- Lougani.P , And P.Swagel, 2001, Sourcesol Inflation In Devloping Contries Imf Working Paper,Wp/01/198.
- Macroéconomie, G.Mankiw,Ed De Boeck 2003 .
- Michel Rawhill, Macro économie, théorie et politique, 1968.
- OIT/FMI/OCDE-ONU/ BM, Monuel de l'indice de prix a la consimation (theorie et pratique), 2004.

- P.Bengevin, L'abc Du Ciblage D'inflation, En Bref, Service D'information Et De Recherche Parlementaire, Bibliotheque Du Parlement. Prb 06-43f, 26 mars 2007.
- Patric Vllieu, inflation et accumuelation du capitake, en annales économie et de statistique, N° 27, 1992.
- Philips Perron, Testing for a unit roots un time series regression, Biometrica vol 75, 1986.
- Robert. F, Engel c.w ; j granger, cointégration and error correction, representation estimation and testing, econometrica vol 56, N°02, 1987.
- Stefen Gcechetti, Financial Structure Macroeconomic Stability Monetary Policy, Nber Working Paper N:8345 (National Bureau Of Economic Researen. Combridge Usa.2001).
- Stephen Gcecchetti, Finoncial Structure Macroéconmic Stability Monetarypolicy, NBER Working Paper N: 8345(National Bureau of economic Researen.combridge USA. 2001).

(C) Les sites :

- <http://www.pdfactory.com>. PDF created with fine print fatory protrial version.

قائمة الأشكال

20	الشكل رقم (1-1): مفهوم السعر
32	الشكل رقم (2-1): العوامل المؤثرة على السعر .
92	الشكل رقم (3-1): توازن الميزان التجاري عند Cantillon
104	الشكل رقم (4-1): ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب وسرعة تداول النقود
117	الشكل رقم (5-1): تأثير الدخل على المستوى العام للأسعار
144	الشكل رقم (6-1): التسلسل الزمني للمدارس النقدية في الاقتصاد الكلي
154	الشكل رقم (1-2): الدورة الخبيثة للتضخم
155	الشكل رقم (2-2): ارتباط تضخم التكاليف بتضخم الطلب (الدائرة التضخمية)
157	الشكل رقم (3-2): مخطط للنموذج الهيكلي للتضخم
160	الشكل رقم (4-2): آثار تخفيض العملة
161	الشكل رقم (5-2): مصادر التضخم (Les sources de l'inflation)
170	الشكل رقم (2-6): التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتضخم في معدلات الفقر
178	الشكل رقم (2-7): الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري)
256	الشكل رقم (3-1): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية في الدول الثلاث
268	الشكل رقم (3-2): اختبار استقرار النموذج المقدر في الجزائر
268	الشكل رقم (3-3): اختبار استقرار النموذج المقدر في المغرب
268	الشكل رقم (3-4): اختبار استقرار النموذج المقدر في تونس
271	الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني للبواقي (الجزائر)
272	الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني للبواقي (المغرب)
272	الشكل رقم (3-7): التمثيل البياني للبواقي (تونس)
273	الشكل رقم (3-8): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في الجزائر
275	الشكل رقم (3-9): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في المغرب
277	الشكل رقم (3-10): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في تونس

قائمة المنحنيات

34	المنحنى رقم (1-1): منحنى الطلب
36	المنحنى رقم (2-1): تغير الطلب
38	المنحنى رقم (3-1): درجات مرونة الطلب السعرية
39	المنحنى رقم (4-1): منحنى العرض
41	المنحنى رقم (5-1) منحنى التغير في العرض
42	المنحنى رقم (6-1): مرونة منحنى العرض
43	المنحنى رقم (7-1): درجات مرونة العرض السعرية
44	المنحنى رقم (8-1): تحديد سعر التوازن
68	المنحنى رقم (9-1): المنفعة الحدية (Mu)
69	المنحنى رقم (10-1): منحنى المنفعة الكلية
69	المنحنى رقم (11-1) العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.
96	المنحنى رقم (12-1): العلاقة بين النقود والأسعار
100	المنحنى رقم (13-1): تأثير تغير كمية النقود على المستوى العام للأسعار
110	المنحنى رقم (14-1): التوازن النقدي عند ويكسل
116	المنحنى رقم (15-1): منحنى الطلب الكلي الفعال
118	المنحنى رقم (16-1): العلاقة بين سعر الفائدة والأسعار
121	المنحنى رقم (17-1): عدم مرونة DA لسعر الفائدة
121	المنحنى رقم (18-1): العلاقة بين DA والدخل y
122	المنحنى رقم (19-1): توازن سوق السندات
123	المنحنى رقم (20-1): الطلب على النقود لغرض المضاربة:
124	المنحنى رقم (21-1): الطلب الكلي على النقود
125	المنحنى رقم (22-1): أثر زيادة الطلب الكلي على الأسعار في ظل استخدام جزئي
126	المنحنى رقم (23-1): أثر زيادة الطلب الكلي على أسعار الفائدة في ظل استخدام كامل
128	المنحنى رقم (24-1): الفجوة التضخمية عند كينز
133	المنحنى رقم (25-1): منحنى استجابة مستوى الأسعار للزيادة المستمرة في العرض النقدي
141	المنحنى رقم (26-1): العرض ومستوى الأسعار المتوقعة
143	المنحنى رقم (27-1): الكتلة النقدية ومستوى الأسعار (التوقعات الرشيدة)

150	المنحنى رقم (1-2): أنواع التضخم حسب قوته
154	المنحنى رقم (2-2): تضخم التكاليف (Inflation par les cox)
187	المنحنى رقم (3-2): فاعلية السياسة النقدية
229	المنحنى رقم (1-3): تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية خلال الفترة (1989-1970)
233	المنحنى رقم (2-3): تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية خلال الفترة "1990-2013"
234	المنحنى رقم (3-3): تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (1982-1970)
236	المنحنى رقم (4-3): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1994-1983)
237	المنحنى رقم (5-3): تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (2013-1995)
238	المنحنى رقم (6-3): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (1986-1970)
239	المنحنى رقم (7-3): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (2009-1987)
241	المنحنى رقم (8-3): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (2013-2010)
241	المنحنى رقم (9-3): تطور التضخم في الدول الثلاث خلال الفترة (2013-1970)

قائمة الجداول

71	الجدول رقم (1-1): مقارنة بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحديثة
101	الجدول رقم (2-1): مقارنة بين نظرية فيشر ونظرية كمبرج
111	الجدول رقم (3-1): مقارنة بين النظرية الكلاسيكية ونظرية ويكسل
127	الجدول رقم (4-1): مقارنة بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي
136	الجدول رقم (5-1): أهم نقاط الاختلاف بين الكينزيين والنقديين
196	الجدول رقم (1-2): أهم إختلافات السياسة النقدية عن سياسة إستهداف التضخم
228	الجدول رقم (1-3): تطور معدل التضخم والكتلة النقدية خلال الفترة (1970-1989)
232	الجدول رقم (2-3): تطور معدل التضخم والكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2013)
234	الجدول رقم (3-3): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1970-1982)
236	الجدول رقم (4-3): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1983-1994):
236	الجدول رقم (5-3): تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (1995-2013)
238	الجدول رقم (6-3): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (1970-1986)
239	الجدول رقم (7-3): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (1987-2009)
240	الجدول رقم (8-3): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (2010-2013)
258	الجدول رقم (9-3): اختبار الجذور الوحيدة في حالة الجزائر
258	الجدول رقم (10-3): اختبار الجذور الوحيدة في حالة المغرب
259	الجدول رقم (11-3): اختبار الجذور الوحيدة في تونس
260	الجدول رقم (12-3): تحديد فترة الإبطاء الزمنية في الجزائر
260	الجدول رقم (13-3): تحديد فترة الإبطاء الزمنية في المغرب
261	الجدول رقم (14-3): تحديد فترة الإبطاء الزمنية في تونس
261	الجدول رقم (15-3): اختبار Johanson للتكامل المشترك في الجزائر
263	الجدول رقم (17-3): اختبار Johanson للتكامل المشترك في المغرب
265	الجدول رقم (17-3): اختبار Johanson للتكامل المشترك في تونس
267	الجدول رقم (18-3): نتائج نماذج تصحيح الخطأ في الدول الثلاث
268	الجدول رقم (19-3): اختبار عدد الجذور الوحيدة في النموذج المقدر في الجزائر
268	الجدول رقم (20-3): اختبار عدد الجذور الوحيدة في النموذج المقدر في المغرب
269	الجدول رقم (21-3): اختبار عدد الجذور الوحيدة في النموذج المقدر في تونس

270	الجدول رقم (3-22): اختبار الارتباط التسلسلي في الجزائر
270	الجدول رقم (3-23): اختبار الارتباط التسلسلي في المغرب
270	الجدول رقم (3-24): اختبار الارتباط التسلسلي في تونس
271	الجدول رقم (3-15): اختبار عدم ثبات التباين في الجزائر
271	الجدول رقم (3-26): اختبار عدم ثبات التباين في المغرب
271	الجدول رقم (3-27): اختبار عدم ثبات التباين في تونس
273	الجدول رقم (3-28): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في الجزائر
275	الجدول رقم (3-29): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في المغرب
277	الجدول رقم (3-30): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في تونس
279	الجدول رقم (3-31): نتائج تحليل التباين في الجزائر
279	الجدول رقم (3-32): نتائج تحليل التباين في المغرب
280	الجدول رقم (3-33): نتائج تحليل التباين في تونس
281	الجدول رقم (3-34): نتائج اختبار السببية في الجزائر
282	الجدول رقم (3-35): نتائج اختبار السببية في المغرب
282	الجدول رقم (3-36): نتائج اختبار السببية في تونس



## الفهرس العام

أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقة بين النقود والأسعار
01	تمهيد
02	المبحث الأول : الاطار النظري للنقود
02	(I) مفاهيم عامة حول النقود
02	1-1) تعريف وخصائص النقود
04	2-1) وظائف النقود وأنواعها
07	3-1) الأهمية الاقتصادية للنقود
08	(II) النظم النقدية وقواعد الاصدار
08	1-1) قاعدة المعدنين
09	2-1) قاعدة المعدن الواحد
10	3-1) قاعدة النقود الورقية
11	(III) الكتلة النقدية وعرض النقود
11	1-1) مفهوم الكتلة النقدية
12	2-1) مكونات الكتلة النقدية
13	3-1) العناصر المقابلة للكتلة النقدية
14	(IV) المجمعات النقدية
15	1-1) المجمع النقدي الاول (M1)
15	2-1) المجمع النقدي الثاني (M2)
15	3-1) المجمع النقدي الثالث (M3)
16	4-1) المجمع النقدي الرابع (M4)
17	المبحث الثاني: الإطار النظري للأسعار.
17	(I) مفاهيم عامة حول السعر.
17	1-1) مفهوم السعر.
23	2-1) وظائف السعر واستخدامه.
25	3-1) العوامل المؤثرة في استخدام السعر.
33	(II) نظرية العرض والطلب.
33	1-1) العلاقة بين السعر والطلب.
39	2-1) العلاقة بين السعر والطلب.
44	3-1) تحديد سعر التوازن.
45	(III) السياسة السعرية في الأنظمة الاقتصادية.
46	1-1) السياسة السعرية في النظام الرأس مالي.
46	2-1) السياسة السعرية في النظام الإشتراكي .
48	3-1) السياسة السعرية في الإقتصاد الإسلامي.
50	(IV) نظريات القيمة والأسعار.
51	1-1) نظرية القيمة في الفكر الإقتصادي القديم.
55	2-1) القيمة في الفكر الإسلامي.

59	(3-IV) القيمة والأسعار في النظرية الكلاسيكية.
64	(4-IV) نظرية قيمة العمل لماركس.
65	(5-IV) القيمة في المدرسة الحديثة.
74	(V) الأرقام القياسية للأسعار.
74	(1-V) تعريف الأرقام القياسية وإستخداماتها
76	(2-V) طرق تركيب الأرقام القياسية للأسعار
81	(3-V) أنواع الأرقام القياسية للأسعار
85	(4-V) مشاكل استخدام الأرقام القياسية للأسعار
86	المبحث الثالث: العلاقة بين النقود والأسعار في النظريات النقدية
87	(I) العلاقة بين النقود والأسعار في الفكر التجاري
87	(1-I) William Petty (1623-1687)
88	(2-I) Tomas. Mun (1641-1571)
88	(3-I) Jean. Bodin (1530-1596)
89	(4-I) Jean Locke (1704-1632)
89	(5-I) David Hume (1711-1776)
90	(6-I) Jhon. Law (1671-1729)
90	(7-I) Richard. Cantillon (1680-1734)
93	(II) النقود والأسعار في النظرية الكلاسيكية
93	(1-II) نظرية كمية النقود
102	(2-II) تقييم نظرية كمية النقود
106	(III) النقود والأسعار عند النيوكلاسيك (Néoclassic)
106	(1-III) نظرية (Don potin kin).
107	(2-III) النظرية النقدية لـ "Wick sell".
112	(3-III) النظرية النقدية لـ "Mirdal".
113	(4-III) نظرية "L.Vmises".
114	(IV) النقود والأسعار في النظرية الكينزية .
115	(1-IV) التحليل النقدي الكينزي .
119	(2-IV) نظرية تفضيل السيولة.
124	(3-IV) مراحل تغيير الأسعار عند كينز .
128	(4-IV) الفجوة التضخمية لكينز .
129	(5-IV) تقييم النظرية الكينزية .
131	(V) النظريات النقدية الحديثة
131	(1-V) النظرية النقدية المعاصرة
137	(2-V) مدرسة اقتصاديات جانب العرض
139	(3-V) نظرية التوقعات الترشيدة
145	خلاصة الفصل
146	الفصل الثاني : الدراسات التطبيقية للتضخم
147	تمهيد
148	المبحث الأول : الاطار النظري للتضخم .

148	(I) مفهوم التضخم وأنواعه
148	1-1) تعريف التضخم .
149	2-1) أنواع التضخم .
151	(II) أسباب واثار التضخم .
151	1-1) أسباب التضخم .
162	2-1) اثار التضخم .
172	(III) سياسات معالجة التضخم
173	1-1) السياسة النقدية
198	2-1) السياسة المالية
204	3-1) العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية
205	4-1) سياسة المداخيل والرقابة على الأسعار
208	5-1) علاج التضخم وفق صندوق النقد الدولي
210	المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية للتضخم .
210	(I) الدراسات التطبيقية للعلاقة بين النقود والأسعار .
210	1-1) الدراسات العربية.
212	2-1) الدراسات الأجنبية.
215	(II) الدراسات التطبيقية لمحددات التضخم .
216	1-1) الدراسات العربية.
219	2-1) الدراسات الأجنبية.
223	المبحث الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .
225	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود والأسعار في الجزائر - تونس والمغرب خلال الفترة (1970-2013)
227	تمهيد
228	المبحث الأول: تطور معدل التضخم في الدول الثلاث خلال الفترة (1970-2013)
228	(I) تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)
228	1-1) المرحلة الأولى (من 1970 الى 1989)
229	2-1) المرحلة الثانية ( من 1990-2013 )
233	(II) تطور التضخم في المغرب خلال الفترة (1970-2013)
233	1-1) المرحلة الأولى (من 1970 إلى 1982)
234	2-1) المرحلة الثانية (من 1983 الى 1994)
236	3-1) المرحلة الثالثة (من 1995 إلى 2013)
237	(III) تطور التضخم في تونس خلال الفترة (1970-2013)
237	1-1) المرحلة الأولى (من 1970-1986)
238	2-1) المرحلة الثانية (من 1987-2009)
240	3-1) المرحلة الثالثة من (2010-2013)
242	المبحث الثاني: الإطار النظري لنموذج التكامل المتزامن
242	(I) أدبيات التكامل المتزامن
242	(II) مفهوم التكامل المتزامن

243	(III) مراحل اختبار التكامل المتزامن
243	(1-III) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
244	(1-1-III) اختبار augmented dikey fuller
245	(2-1-III) اختبار philips perron
246	(2-III) اختبارات التكامل المشترك
246	(1-2-III) طريقة johanson
248	(2-2-III) نموذج تصحيح الخطأ
249	(IV) اختبارات السببية
249	(1-IV) اختبار granger
251	المبحث الثالث: العلاقة بين النقود والأسعار في الجزائر، تونس والمغرب
251	(I) تحديد المتغيرات وصياغة النموذج
252	(II) تعريف متغيرات النموذج
254	(III) منهجية الدراسة
256	(IV) دراسة أثر تغيرات كمية النقود على مستوى الأسعار في الجزائر، تونس والمغرب
256	(1-IV) اختبار خصائص السلاسل الزمنية.
256	(1-1-IV) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
257	(2-1-IV) اختبار الجذور الوحيدة
260	(2-IV) تحديد فترات الابطاء الزمنية
261	(3-IV) اختبارات التكامل المشترك
261	(1-3-IV) نتائج اختبار Johanson للتكامل المشترك في الجزائر
263	(1-3-IV) نتائج اختبار Johanson للتكامل المشترك في المغرب
265	(1-3-IV) نتائج اختبار Johanson للتكامل المشترك في تونس
267	(4-IV) تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VCEM)
267	(5-IV) الاختبارات الاحصائية لتقييم نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)
268	(1-5-IV) اختبار استقرارية النموذج المقدر
269	(2-5-IV) اختبار الارتباط التسلسلي
270	(3-5-IV) اختبار عدم ثبات التباين
271	(4-5-IV) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبواقي
272	(6-IV) تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية
273	(1-6-IV) دوال الاستجابة الدفعية
279	(2-6-4) نتائج تحليل التباين:
281	(7-IV) اختبارات السببية لجرانجر
281	(1-7-IV) نتائج اختبار السببية في الجزائر
282	(2-7-IV) نتائج اختبار السببية في المغرب
282	(3-7-IV) اختبار السببية لجرانجر في تونس
284	خلاصة الفصل
285	خاتمة عامة
294	الملاحق

342	قائمة المصادر والمراجع
353	قائمة الأشكال
354	قائمة المنحنيات
355	قائمة الجداول
356	الفهرس العام

## الملخص

تبحث هذه الدراسة في مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين النقود و الاسعار في اقتصاد دول المغرب العربي(الجزائر-تونس و المغرب) باستخدام بيانات سنوية للفترة(1970-2013)

وفي اطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم يضم المتغيرات النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية , معدل الفائدة وسعر الصرف الاسمي و المتغيرات غير النقدية المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي و اسعار الواردات .

توصلت النتائج الى وجود علاقة سببية بين الكتلة النقدية ومؤشر اسعار الاستهلاك في الجزائر و تونس ,مما يدل على ان التضخم في هذه الدول ظاهرة نقدية . أما بالنسبة للمغرب فاسعار الواردات تفسر الجانب الاكبر من تغيرات مؤشر اسعار الاستهلاك و هو ما يؤكد ان التضخم المستورد هو المصدر الرئيسي لارتفاع الاسعار المحلية في المغرب.

الكلمات المفتاحية: النقود – الأسعار – التضخم – التكامل المشترك ، سعر الصرف

## resumé

L'objectif de cette étude est d'examiner l'existence d'une relation stable à long terme entre la monnaie et les prix dans les économies du Maghreb (Algérie-Tunisie et Maroc) en utilisant des données annuelles pour la période (de 1970 à 2013)

Pour tenter d'expliquer l'inflation nous avons utilisé un modèle global comprenant des variables monétaires : la masse monétaire, le taux d'intérêt et le taux de change nominal; et des variables non monétaires: le PIB et les prix à l'importations

Les résultats montrent qu'il existe une relation causale entre la masse monétaire et l'indice des prix à la consommation en Algérie et en Tunisie, ce qui signifie que l'inflation dans ces pays est un phénomène monétaire. Par contre, au Maroc c'est les prix à l'importation qui expliquent une grande partie des changements de l'indice des prix à la consommation ce qui confirme que l'inflation importée est la principale source de la hausse des prix domestiques au Maroc.

Mots clés: monnaie ,prix, inflation, co intégration, taux de change

## Abstract

The aim of this study is to examine the existence of a long-term stable relationship between money and prices in the economies of the Maghreb (Algeria, Tunisia and Morocco) using annual data for the period (from 1970 to 2013)

To try to explain the inflation we used a global model of monetary variables including: the money supply, the interest rate and the nominal exchange rate; and non-monetary variables: GDP and imports prices

The results show that there is a causal relationship between the money supply and the consumer price index in Algeria and Tunisia, which means that inflation in these countries is a monetary phenomenon. However, in Morocco, the import prices explain many of the changes in the consumer price index which confirms that imported inflation is the main source of the increase in domestic prices in Morocco.

Key words : money, prices, inflation, co integration, exchange rate